٢٠٢٠/٥/١

تأثير كورونا على التنافس الجيو ـ سياسي الصيني الأمريكي

مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية

منذُ انتخابِ دونالد ترامب، رئيسًا للولايات المتحدة في نوفمبر٢٠١٦. تراجعتْ العلاقاتُ الأمريكية الصينية، إذ ظهرتْ العديدُ من الخلافاتِ بين الطرفين حول قضايا التجارة، وحقوق الملكية الفكرية، والتجسس الصناعي والسيادة الإقليمية. وتعد جائحة كورونا أحدثَ أزمةٍ، إذ ألقت كلُّ دولةٍ باللوم على الأخرى لتبعد الأنظار عن ردودها على تفشي فيروس كورونا .

وبحلول ٢٧ أبريل، وصل عددُ المصابين بالفيروس في جميع أنحاء العالم قرابة ٣ مليون حالة، في حين بلغ عدد الوفيات ٢٠٣,٣٠٨ حالة. وبلغت حالات الإصابة في الولايات المتحدة أكثر من ٩٦٠,٨٩٦. إلى جانب وفاة أكثر من ٥٤,٢٦٥ شخص. وتعدُّ الأرقام الصينية الرسمية منخفضة للغاية نسبيًّا، ولكنها تخضع لشكٍ قوي، فبكين متهمة بالتستر على تفشي المرض.

ووفقا للعديد من المحللين، فإن الخلاف بين الولايات المتحدة والصين حول الفيروس يعدُّ تنافسًا طويل الأمد. ويعتبر الجيش الأمريكي الصين الخصمَ المباشر للدولة. وكان الجنرال «مارك ميلي»، رئيس هيئة الأركان المشتركة الأمريكية، قد حذَّر في يوليو ٢٠١٩ من الصين قائلا: «أعتقد أن بكين هي التحدي الرئيسي للأمن القومي الأمريكي على مدى الخمسين أو المائة عام القادمة.«

ومنذ بداية الأزمة، ألقت واشنطن باللوم على الصين لفشلها في احتواء المرض. ووصف «ترامب» الفيروس بأنه «صيني»، وادعى أنه كان ينبغي إعطاء الولايات المتحدة «إشعارا مبكرا» حول انتشاره. كما ألقى باللوم على منظمة الصحة العالمية. وقرر في منتصف أبريل تجميد ٤٠٠ مليون دولار من التمويل الأمريكي لها، مدعيا أنها لم تقدم صورةً شاملة للتحدي الذي تواجهه الصين، ولم تقدم تحذيرًا كافيا يمكنها من إعداد دفاعٍ فعال .

ويعتقد معظمُ الأمريكيين أن الصين مسؤولة عن انتشار المرض. وأظهر استطلاعٌ للرأي منذ بداية أبريل٢٠٢٠. أن ٧٧٪ من الأمريكيين يعتقدون أن بكين تتحمل المسؤولية. وفي تصعيد آخر، رفعت ولاية «ميسوري» دعوى قضائية في محكمة اتحادية ضد الحكومة الصينية، مدعية أنها مسؤولة عن الموت والمعاناة والخسائر الاقتصادية الهائلة التي لحقت بالعالم، بما في ذلك مواطنو الولاية .

ورغم أنه يجب استنكار النهج الذي تبنته بكين في بداية الأزمة، فإن موقف واشنطن فيما يتعلق باستجابتها وتصديها للوباء يستحق الشجب والاستنكار أيضًا، إذ فشلت إدارة ترامب في تقديم استجابة شاملة وفعالة وفي أخذ تحذيرات المخابرات الأمريكية على محمل الجد بشأن تفشي المرض .

وبدلًا من اتخاذ تدابير لمعالجة الوباء؛ سعى «ترامب» إلى مهاجمة بكين لتحقيق مكاسبٍ سياسية، إذ إن التذرع بـأعذارٍ واهية وإلقاء اللوم على بكين ليس كافيًا لتبرير أخطاء الإدارة الأمريكية، التي كان يجب عليها أن تقود العالم نحو تبني استراتيجية منسقة للتصدي للوباء. فالرئيس الأمريكي يتبنى سياسةً انعزالية، ولا يؤيد فكرة التعاون الدولي، ويدافع عن نهجٍ قومي للسياسة، وهو ما أدى إلى تحطيم مكانة واشنطن كقوة عسكرية وسياسية واقتصادية عالمية. ففي الأزمات العالمية السابقة مثل الأزمة المالية لعام ٢٠٠٨. ووباء أيبولا ٢٠١٤؛ ظهرت واشنطن كقائدٍ مسؤول، أما الإدارة الحالية فمن الواضح أنها تهتم بعظمةِ أمريكا أكثر من اهتمامها بمستقبل البشرية. ومع انتهاء الأزمة، سوف تتناقص ثقة الدول فيها وفي قدراتها على التعامل كقائد عالمي. فالقليل سيتبع زعيما لا يتحمل المسؤولية، ولا يعترف بالأخطاء، ليؤكد بذلك أفولَ عصر الحكم الأمريكي المطلق على العالم، وستكون أزمة كورونا واحدة من أسباب هذا التغيير.

وبالنسبة إلى معظم المحللين، فإن الدولة التي ستملأ الفراغ الذي خلفته أمريكا هي الصين، وبالرغم من أنها مصدر الأزمة، إلا أنها نجحت في محاصرة الوباء، ثم تحولت إلى دولة تصارع الزمن في معركة البحث عن علاج. يقول «كورت كامبل» في مجلة «فورين أفيرز»، إن «بكين تتفهم أنها إذا تم النظر إليها كقائدٍ عالمي، وتم النظر إلى واشنطن على أنها غير قادرة على القيام بذلك، فإن هذا التصور يمكن أن يغيِّر بشكل أساسي موازينَ السياسة العالمية ومسابقة القيادة في القرن الـ٢١. إذ نرى بكين كزعيمٍ لنظام عالمي جديد بمجرد أن تخف حدة الأزمة.«

ومن جانبها، سعت بكين على الصعيدين الدولي والمحلي إلى تغيير الرواية المعادية لها حول الوباء. وأطلقت حملةً دبلوماسية عامة. وشمل ذلك الترويج لدعاية في وسائل الإعلام الحكومية عن بناء مستشفيات جديدة وخفض معدلات الإصابة. ونشرت صحيفة «تشينا دايلي» الحكومية مقالا في ٢٠ فبراير قالت فيه، إنه: «لولا الميزة المؤسسية الفريدة للنظام الصيني، لربما كان العالم يصارع جائحة مدمرة». وكتب «جوزيف س. ناي جونيور» في مجلة «فورين بوليسي» إن «الصين قدمت المساعدة، وتلاعبت بالإحصاءات لأسبابٍ سياسية، وانخرطت في دعاية قوية؛ في محاولة لتحويل رواية فشلها إلى استجابة سريعة للوباء.«

ومن خلال استخدام «نظرية المؤامرة»، روَّجت وسائل الإعلام الصينية أن الفيروس ربما يكون قد نشأ في أمريكا. ولم تكن هذه الأخبار سوى شائعات، لكنها سمحت لبكين بفرصة الابتعاد فترة عن أنها المسؤولة عن تفشي المرض. وبالنظر إلى انتشار الإعلام الصيني، إذ تضم صفحة «فيسبوك» باللغة الإنجليزية لوكالة الأنباء الصينية نحو أكثر من ٧٥ مليون متابع، ولدى «شبكة تليفزيون الصين الدولية» أيضًا ٩٩ مليونَ متابع، بينما تمتلك شركات الإعلام الأمريكية العملاقة «فوكس نيوز»، و«سي إن إن»، ١٨ و٣٢ مليون متابع عبر صفحاتها على «فيسبوك» على التوالي؛ ما عزز من التأثير الإعلامي للصين. وفي الأسابيع الأخيرة، أرسلت مساعدات طبية وأطباء لمساعدة العديد من الدول،

مثل إيطاليا وإسبانيا وفرنسا واليونان للتعامل مع تفشي المرض، في محاولة إظهار أنها تقف على الخطوط الأمامية لإنقاذ البشرية، بينما لا تستطيع الولايات المتحدة القيام بذلك، وتقف عاجزة ومشغولة في «توجيه أصابع الاتهام .«

وعلى الصعيد الجيوسياسي، سوف تخدم هذه السياسة بكين على المدى الطويل؛ والتي تأمل من خلال مساعدتها للبلدان المنكوبة، في حصد تأييدٍ سياسي من شأنه أن يساعد على إقامة روابط اقتصادية أوثق بمجرد انتهاء الأزمة، إذ إن الصين استفادت من أخطائها الأولية، بينما استجابة أمريكا كانت بطيئة وعشوائية، ما شوَّه سمعتها السياسية .

وفي الوقت الحالي، يعتري الغرب مخاوف من أن الصين سوف تستخدم الذعر العالمي للفيروس لترسيخ حكمها الاستبدادي على المناطق التي تسببت في مشاكل سياسية لبكين مثل، «هونغ كونغ» و«مقاطعة شينجيانغ»، التي يقطنها مُسلمو الإيغور. وزعم العالم السياسي الصيني، «وو تشيانغ»، أن «نهج بكين هو تعزيز السيطرة الاستبدادية وسط تفشي الوباء». وقال البروفيسور «ستيف تسانغ» من معهد «اس أو ايه اس»، إنه «في حين تجثو الديمقراطيات الغربية على ركبتيها وتعتمد على الصين للحصول على معدات الحماية الشخصية؛ يمثل ذلك فرصة مُثلى لها.«

وطوال العقد الماضي سعت بكين إلى توسيع نفوذها العالمي لمنافسة الولايات المتحدة. في إفريقيا، شرعت في بناء شراكات مع إثيوبيا وأنجولا، وتم عقد صداقات جديدة أخرى مع صربيا وفنزويلا، واستثمرت مبالغ كبيرة في بناء اقتصادات هذه الدول. فعلى سبيل المثال، في إثيوبيا تخطط لبناء مقر جديد للمراكز الإفريقية لمكافحة الأمراض والوقاية منها. ومع ذلك ما زالت تفتقر إلى شبكة التحالفات الدولية التي تمتلكها واشنطن. ويصف «دوغ باندو» في «فورين بوليسي»، وضع الصين الخارجي بـ«الصداقة الباردة» مع روسيا، و«علاقات غير متكافئة» مع «بيونغ يانغ» و«إسلام آباد»، والشراكة «الضعيفة» مع طهران.

وذهب بعض المحللين إلى أن التوترات المتزايدة قد تؤدي إلى سباق تسلح في المناطق التي تواجه فيها القوات الصينية نظيرتها الأمريكية. ومن المرجح أن يحدث هذا في المحيط الهادي وبحر الصين الجنوبي. وكان سيناتور جمهوري قد تقدم باقتراح يهدف إلى إنشاء صندوق مخصص لتمويل الدفاع لتعزيز قوة الردع ضد الصين في المحيط الهادي. ويشمل تخصيص ٦ مليارات دولار لأنظمة الدفاع الجوي والصاروخي. وكتب، إن «على الصين أن تتعامل مع قضاياها الداخلية قبل أن تتورط في مواجهة كبرى مع الولايات المتحدة، وخاصة أن لديها «إرثًا من المؤسسات الحكومية غير الفعالة والمديونة، ومع سياسة الطفل الواحد التي تنتهجها، فإن الشيخوخة تهدد المجتمع بشكل أسرع؛ مع عواقب وهن محتملة». وأضاف أنه في حال وقوع مواجهة عسكرية، فستكون الصين هي المضطرة للدفاع، وسيكون بمقدور أمريكا الدفاع عن نفسها «بسهولة تامة» في حين أنها «في خطر أكبر بكثير من أن يصبح وطنها ساحة معركة محتملة.«

ويرى آخرون أن الحديث عن مواجهة عسكرية قد يكون بعيد المنال، لكن الأمر لن يعدو وجود خلافات اقتصادية شديدة بين الطرفين، سيكون لها تأثيرٌ كبير على المدى القصير والطويل. وفي العقد الماضي، استثمرت الكيانات الصينية بشكل كبير في كل من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي. وفي عام٢٠١٩. بلغت استثماراتها في أوروبا ما يقرب من ١٣ مليار يورو، في حين بلغت استثماراتها في الولايات المتحدة ٢٥ مليار دولار عام ٢٠١٨. وتهدد الحرب الكلامية جراء فيروس كورونا الاتفاقيات التجارية القائمة؛ ومن غير المؤكد أن تكتمل المرحلة الأولى من الصفقة التجارية بين الولايات المتحدة والصين، حيث ستشتري الأخيرة ٢٠٠ مليار دولار من منتجات الطاقة والزراعة من الولايات المتحدة .

وتعد الصين أكبرَ شريكٍ تجاري للولايات المتحدة بما يزيد على٧٤٠ مليار دولار من التجارة بين القوتين العظميين في٢٠١٨ فقط. وانخفض إنفاق الصينيين بأكثر من ٢٠٪ في الأشهر الأولى من عام ٢٠٢٠. وأدى نقص القوى العاملة إلى تراجع الإنتاج في الصين. وسجلت بالفعل نسبة انخفاض ١٣,٥٪ لعام ٢٠٢٠. كما سيكون للتداعيات الاقتصادية لاستمرار التنافس بين الولايات المتحدة والصين تأثير كبير على التجارة الدولية، ولن يؤدي انهيار المفاوضات التجارية إلى تخفيف حدة التوترات الحالية.

على العموم، تأخذ جائحة كورونا العلاقات بين الولايات المتحدة والصين إلى أدنى مستوى لها في ظل فشل كليهما في الاعتراف بخطورة الأزمة في المراحل المبكرة. وفي ظل ذروة التنافس التجاري والعقوبات المتبادلة بينهما، لا يبدو أن هناك أي مؤشرٍ على تراجعها في الوقت الحالي. غير أن المؤكد هو أن عالم ما قبل «كورونا» ليس عالم ما بعده، والمؤشرات الأولية توحي بكتابة تاريخ جديد للعالم المعاصر، في ظل تغير موازين القوى على الصعيد العالمي، وما يستتبع ذلك من تنافس جيوسياسي سيغير المعايير التي نعرفها اليوم .

٢٠٢٠/٥/٧

إدارة «بوريس جونسون» لأزمة فيروس كورونا

مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية

في السياسة الدولية غالبا لا تتأثر الشخصيات البارزة بالأزمات التي يحاولون إدارتها. لكنّ إصابة رئيس وزراء بريطانيا، «بوريس جونسون»، (بكوفيد–١٩) وخضوعه للعلاج في وحدة العناية المركزة بمستشفى سانت توماس، بلندن في أوائل أبريل، أظهرت أن الجميع ضحايا محتملين للفيروس بغض النظر عن مدى تقدمهم في التسلسل الهرمي السياسي في العالم.

وبعد عدة أسابيع من الابتعاد عن العمل عاد «جونسون» للقيام بمهامه كرئيس للوزراء يوم ٢٧ أبريل. ومنذ البداية، حافظ على النهج السياسي الذي وافق عليه نائبه وزير الخارجية، «دومينيك راب»؛ في الإصرار على استمرار إجراءات الإغلاق كخطوة عمل ضرورية لمنع زيادة انتشار الفيروس في المستقبل القريب.

وسجلت المملكة المتحدة حتى الآن أكثر من ١٨٢,٢٦٠ حالة مؤكدة بفيروس كورونا، وحوالي ٢٨,١٣١ حالة وفاة. وانخفض معدل الوفيات جراء كوفيد-١٩، بشكل مطرد بتسجيل ٣٦٠ حالة وفاة في مستشفيات المملكة المتحدة في ٨ مايو، وهو ما يمثل انخفاضا بنسبة ١٦٪ مقارنةً باليوم السابق عليه.

وكانت لندن قد حددت خمسة معايير يجب الوفاء بها لتخفيف إجراءات الإغلاق. وتشمل الانخفاض المستمر في الوفيات، وقدرة هيئة الخدمات الصحية الوطنية على التعامل مع المرضى الجدد، وانخفاض عدد الإصابات، وقدرة الاختبار الكافية، وعدم وجود خطر لحدوث ذروة ثانية في الإصابات. وعلى الرغم من أن الحدود المقبولة لهذه المعايير تخضع لتقدير الحكومة، إلا أنه لا يمكن القول بأن أي من هذه الشروط قد تم الوفاء به حتى الآن إلى مستوى مُرضٍ للنظر في تخفيف إجراءات الإغلاق والتباعد الاجتماعي.

وتُظهر البيانات الأولية لرئيس الوزراء تركيزا متجددا على تسريع إجراء اختبار الفيروس وتتبع الاتصال. وتم رفض أي مخاوف من أنه سيتبع نهج إعادة فتح الاقتصاد الذي قد يتبعه الرئيس الأمريكي، «دونالد ترامب»، بشدة. وعلى ما يبدو أن مرضه في هذه المرحلة المبكرة قد أثار التزاما صارما بالصحة العامة فوق الاعتبار الاقتصادي. لكن يبقى السؤال الأكثر إلحاحا، وهو في أي مرحلة من الأزمة سيوافق على إعادة فتح الاقتصاد البريطاني على نطاق واسع.

إن المملكة المتحدة تعاني من أضرار اقتصادية شديدة بسبب جائحة كورونا. وتوقع مكتب «مسؤولية الميزانية» ارتفاع نسبة البطالة إلى١٠٪. وتعاني كبريات الشركات البريطانية من نقص ممتد في الطلب وبدأت في إنهاء خدمات موظفيها أو منحهم إجازات من دون أو بنصف راتب؛ وعملت الخطوط الجوية البريطانية على إلغاء ١٢,٠٠٠ وظيفة، أي ما يعادل ٣٠٪ من قوتها العاملة. وطلبت خطوط طيران «فيرجن أتلانتيك» دعما ماليا من الدولة بعد أن وضعت غالبية موظفيها البالغ عددهم ٨,٥٠٠ من دون راتب لمدة ثمانية أسابيع.

وبالفعل، بدأت بعض البلدان في إعادة فتح أجزاء من اقتصاداتها ببطء، بعد إغلاق استمر عدة أسابيع. وأعادت ألمانيا فتح بعض النشاطات، وستسمح إيطاليا قريبا للمصانع وشركات البناء بمواصلة عملياتها بعد شهرين تقريبا من تفشي المرض في شمال البلاد. وفي الولايات المتحدة التزم الرئيس «ترامب» بإعادة فتح الاقتصاد في أقرب وقت ممكن، حتى مع وجود خطر تهديد الصحة العامة؛ وذلك من خلال خطة بعنوان «فتح الاقتصاد الأمريكي مرة أخرى»، تتم على عدة مراحل.

وقبل عودة «جونسون» لممارسة مهامه كرئيس للوزراء، رفض وزير الخارجية، «دومينيك راب»، فكرة التخفيف المبكر لإجراءات الإغلاق، قائلا: «حتى نكون متيقنين، وبناءً على النصائح العلمية بأننا نتخذ خطوات مضمونة للمضي قدمًا لحماية الحياة، ولكي نحافظ أيضا على أسلوب حياتنا، فإنني بصراحة لست المسؤول عن تحمل مخاطرة اتخاذ هذا القرار».

ومن وجهة نظر مماثلة، رفض رئيس الوزراء ما تردد حول اتباعه نهجا مماثلا لترامب قائلاً: «أريد أن أجعل الاقتصاد يتحرك بأسرع ما يمكنني، لكنني أرفض التخلي عن كل جهد بُذل وتضحيات الشعب البريطاني والمخاطرة بحدوث تفش كبير ثان وخسائر كبيرة في الأرواح وسحق هيئة الخدمات الصحية الوطنية.. يجب علينا أن ندرك خطر حدوث طفرة ثانية من الفيروس، وخطر فقدان السيطرة عليه».

وكانت المملكة المتحدة قد تأخرت عدة أسابيع عن الدول الأوروبية الأخرى في رصد استجابة سريعة للفيروس. وعلى الرغم من أن إيطاليا والنمسا وإسبانيا وفرنسا وألمانيا، قد تنفذ أو تفكر جديا في إجراءات إعادة فتح الاقتصاد فإن الأمر قد يستغرق عدة أسابيع قبل أن تتخذ لندن إجراءات مماثلة. وسيسمح التأخير الزمني للحكومة بملاحظة ما إذا كانت مثل هذه الإجراءات من قبل الدول الأخرى قد نجحت في تعزيز انتعاش اقتصادي، بالإضافة إلى تجنب حالات ارتفاع أخرى في الإصابات والوفيات. ويحذر «كليمنس فويست»، من «معهد إيفو للبحوث الاقتصادية» في ميونيخ، من أن «إعادة الفتح لا تعني انتعاشا فوريا للاقتصاد، بل ستحاول المتاجر جذب العملاء بخصومات وعروض خاصة، لمحاولة الوصول إلى حجم المبيعات التي كانوا عليها قبيل بدء الأزمة».

ومع ذلك، فإن إعادة فتح النشاط الاقتصادي يجب أن تتم ضمن حدود الحفاظ على الصحة العامة والمبادئ التوجيهية بشأن التباعد الاجتماعي. وكان «كريس ويتي»، كبير المسؤولين الطبيين، قد حذر من أن توفير اللقاح في غضون عام «هي آمال صعبة التحقيق»، مؤكدا أننا «يجب أن نكون واقعيين بشأن ذلك». وعليه، سيكون من الضروري اتباع نهج تدريجي يتم من خلاله إعادة فتح الشركات بمجرد إعطاء الضوء الأخضر من قبل الحكومة البريطانية. وبالفعل، أعلن وزير التعليم، «جافين وليامسون»، أنه ستتم إعادة فتح المدارس على مراحل، ولكن حتى الآن لم يتم تحديد هذا الوقت».

ويبقى واضحًا أن حكومة المحافظين قد نالت الكثير من النقد في إدارتها للأزمة. ونال وزير الصحة «مات هانكوك» القدر الأكبر من اللوم بسبب إخفاقه في توفير كمية كافية من معدات الوقاية الشخصية للأطقم الطبية. ومن غير المحتمل أن يتحقق هدف «هانكوك» لإجراء ١٠٠ ألف اختبار يوميًا بحلول نهاية مايو في حين أن الحد الأقصى الذي يتم إجراؤه حاليًا هو ٧٣,٤٠٠ اختبار يوميًا فقط. وفي الوقت الحالي تم توسيع التزامات الاختبار لتشمل جميع الأشخاص الذين تزيد أعمارهم على ٦٥ عامًا وأفراد أسرهم، وكذلك جميع العمال الذين لا يمكنهم العمل من المنزل.

ويبدو أن «هانكوك» سيكون «كبش فداء» للحكومة في حال حدوث أي إخفاقات أثناء الأزمة. وفي هذا الصدد، كان النائب العمالي، «بيتر كايل»، قد اتهمه بالمبالغة في قدرات الاختبار قائلا: «لا يبدو عليه أنه يتعلم من أخطائه، لا يكاد يتخلص من وعد قطعه، كما رأينا تماما مواقفه خلال حكومة تيريزا ماي الماضية بشأن قضية خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي».

ومع ذلك، لا يمكن اعتبار وزير الصحة هو المسؤول الوحيد عن سوء إدارة الأزمة. فلقد فشلت استراتيجية حماية الصحة العامة التي كانت تتبناها الحكومة البريطانية للتصدي للفيروس، والتي يطلق عليها نهج «مناعة القطيع». والتي تستند إلى ممارسة الحياة بشكل طبيعي، بحيث يصاب معظم أفراد المجتمع بالفيروس، وبالتالي تتعرف أجهزتهم المناعية عليه، ومن ثم تحاربه إذا ما حاول مهاجمتها مجددا، لكن المختصين حذروا من هذه الاستراتيجية في ظل ازدياد معدل الإصابات والوفيات. وبحلول منتصف مارس٢٠٢٠ تم التراجع عنها. وبعد هذا الفشل، تم حث البريطانيين على العمل من المنزل وتجنب السفر والتنقل في ظل هذه القيود المفروضة المتبقية منذ ذلك الحين.

وفي الوقت الحالي تتبع بريطانيا نهج بلدان مثل، ألمانيا وكوريا الجنوبية وسنغافورة التي كانت قادرة على احتواء انتشار الفيروس من خلال إجرائها اختبارات مكثفة وتعزيز سبل الاتصال والتواصل مع حالات الإصابة. ومع ذلك تم اعتبار هذا النهج من قبل خبراء الصحة البريطانيين غير عملي وغير قابل للتطبيق. واتخذت الحكومة بالفعل خطوات ملموسة لإضافة تغييرات على هذه الاستراتيجية، غير أنها قد تكون متأخرة للغاية وغير فعالة.

ومن ناحية أخرى، أشارت «تيريز رافائيل» بوكالة «بلومبرج»، إلى أن «عودة جونسون إلى قيادة البلاد قد تعزز من احتمالية التزام أكبر من الحكومة البريطانية في التصدي للوباء». وتسمح عودته لقيادة الحكومة التي تتعرض للانتقادات اللاذعة في الوقت الراهن بالالتفاف حول رئيس الوزراء. يشير «توم مكتاغي» في مجلة «ذا أتلانتك» إلى أن جونسون «لديه ميل «رونالد ريغان» المتطلع للمستقبل ولديه بارقة الأمل ذاتها للغد». ولطالما كان رئيس الوزراء بارعا بالفعل في إلقاء بيانات وقت الأزمات. ففي إعلانه الذي أطلقه يوم ٤/٢٧ قال: «إذا استطعنا إظهار نفس روح الوحدة والعزيمة التي أظهرناها في الأسابيع الستة الماضية، فلا شك أننا سنتغلب على الوباء؛ سنسير معًا بشكل أسرع، وستخرج المملكة المتحدة من تلك الأزمة أقوى من أي وقت مضى». وفي هذا الصدد، قال «مارك لاندلر» في صحيفة «نيويورك تايمز»، «على الرغم من بيانه الحاسم، كانت رسالة جونسون إلى أمته المنهكة بالإغلاق قاتمة بكل معنى الكلمة، مما يؤكد الخيارات الصعبة التي تواجهها بريطانيا في ظل ضعف اقتصادها وارتفاع عدد حالات الوفاة من الفيروس».

على العموم، إن عودة «بوريس جونسون» لقيادة الحكومة البريطانية لمجابهة فيروس كورونا توفر دفعة قوية لإنجاح المساعي والجهود في هذا الصدد. ورغم أن التعلم من الأخطاء السابقة تطور إيجابي للحكومة، لا يزال هناك الكثير

من العمل الذي يتعين إنجازه قبل أن يتمكن رئيس الوزراء من إعادة فتح الاقتصاد مرة أخرى، خاصة أن خيار الحفاظ على إجراءات الإغلاق خلال المستقبل القريب يعتبر خطوة منطقية من شأنها أن تمنع حدوث طفرة ثانية في انتشار حالات الإصابة بالفيروس في الأسابيع المقبلة.

٢٠٢٠/٥/٨

كورونا ومستقبل الاقتصاد العالمي

مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية

لا تزال جائحة «كوفيد-١٩» هي الحادثة المسيطرة على الساحة الدولية. وعلى الرغم من أن العالم لا يزال في المراحل الأولى من هذه الأزمة، فإن الآثار الاقتصادية القصيرة والطويلة الأجل بدأت تتضح وتسبب قلقا كبيرا في الأسواق المالية العالمية، ما قد يثبت أن هذه الجائحة هي أكبر كارثة اقتصادية في تاريخ العالم الحديث.

ومع خضوع التوقعات الطويلة المدى لإعادة تقييم مستمرة، فإنه من المفيد تحليل التغييرات القصيرة المدى في الاقتصاد العالمي، والتي يمكن قياسها بالنظر إلى القيمة الحالية للعملات العالمية. وعلى الرغم من أن مراقبة قيم العملات تقدم مؤشرا على قوة اقتصادات العالم، فإنها في الوقت الحالي لا تقدم الصورة الكاملة، حيث توفر أخبار عمليات الإنقاذ الاقتصادي والبطالة الجماعية والانخفاضات الحادة في أسعار السلع صورة أكثر حيوية للصعوبات الاقتصادية التي سيواجهها العالم في المستقبل.

وخلال المراحل الأولى من الجائحة، تباينت قيمة العملات العالمية، حيث حافظ بعضها على استقرار قيمتها أو ارتفاعها، وانخفضت الأغلبية الأخرى. ومع أن العملات الأساسية في العالم تجنبت حتى الآن الانخفاضات المدمرة؛ لكن كلما استمرت الأزمة فترة أطول، زادت مخاطر فقدانها جزءا كبيرا من قيمتها.

وعلى المدى القصير، كان الدولار الأمريكي مستفيدا اقتصاديا من الأزمة؛ فمع انتشار الفيروس وتردد الأسواق العالمية، ارتفعت قيمته؛ بسبب قيام الدول الأجنبية بزيادة احتياطياتها منه، لحل مشاكلها الاقتصادية والانخفاض السريع في قيمة عملتها، باعتبار الدولار واحدا من أقوى العملات في العالم. وهذا يعني ارتفاع الطلب عليه في البداية من العملاء الأجانب .

وحاليا، يعد الدولار الأمريكي أعلى بنسبة ١٠٪ من الدولار الأسترالي، وبنسبة ٢٥٪ من «البيزو» المكسيكي، وظل طوال الأزمة هو المعيار الاقتصادي الأساسي في العالم؛ حيث استخدم في ٤٤٪ من جميع معاملات الدفع الدولية في مارس ٢٠٢٠ فقط. في المقابل، لم يمثل «الرنمينبي» الصيني (اليوان) سوى ١,٢٣٪ من معاملات الدفع.

وعلى الرغم من أن الدولار قد استفاد على المدى القصير، فمن غير المرجح أن يستمر هذا النجاح. ووفقا للمحللين الاقتصاديين، من المقرر أن ينخفض في نهاية عام ٢٠٢٠؛ بسبب نقص الطلب عليه من الدول التي قامت بالفعل

بتخزين احتياطياتها منه، وانخفاض أسعار الفائدة. وقبل الجائحة، كان للولايات المتحدة أعلى معدلات فائدة للاقتصادات المتقدمة .

وعلى خلفية الأزمة، بدأ «البنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي» بخفض أسعار الفائدة إلى ما يقرب من ٠٪، وسار على هذا النهج بنك إنجلترا والبنك الاحتياطي الأسترالي. ومع إصدار أمريكا حزمة تحفيز اقتصادي بلغت ٢ تريليون دولار، ظهرت العديد من التوقعات بفقدان الدولار قوته في ظل أن مكانة واشنطن في تراجع قياسا ببعض القوى الصاعدة التي التقت في شنغهاي، شهر مارس٢٠٢٠، واتفقت على تتبع نظام مدفوعات يجنبها التعامل بالدولار؛ وهو ما أعطى إشارة إلى انتهاء عصر «هيمنة الدولار.«

وفي واقع الأمر، لم تكن هذه هي المرة الأولى التي يتم فيها تطوير نظام مدفوعات عالمي بديلا عن الدولار. فقد أعلنت دول الاتحاد الأوروبي العملة الموحدة عام ٢٠٠٢، ومع ذلك لم تنجح في تعزيز مكانة «اليورو» في التعاملات الدولية، وبقي الدولار يشكل حوالي٨٠٪ من احتياطيات البنوك المركزية في العالم، ولم تتراجع تلك النسبة رغم الأزمات المتتالية. وينطبق الأمر كذلك على «اليوان» الصيني. ورغم جهود بكين والضمانات الكبيرة لتنظيم تجارة ما عرف بـ«البترو–يوان»، فإن حجم التعاملات بها مازال محدودا جدا.

وترجع هيمنة الدولار لسبب رئيسي، هو الثقة في الاقتصاد الأمريكي الأكبر عالميا والأكثر انفتاحا بحجم بلغ في نهاية عام ٢٠١٩ حوالي٢١ تريليون دولار، فضلا عن أنه المستهلك الأكبر عالميا، ويتصدر اقتصادات العالم من حيث العديد من المؤشرات المرتبطة بالإبداع والابتكارات، والدليل على ذلك أن نظام المدفوعات الخاص بالصين ينفذ معاملات في سنة كاملة تعادل ما يمر عبر مصارف نيويورك في يوم واحد.

أما الاقتصادات الرائدة الأخرى، فقد شهدت نتائج متباينة فيما يتعلق بتقييم عملاتها. وسجل «الجنيه الإسترليني»، مستويات منخفضة في منتصف٢٠١٩. وبعد فترة تعافٍ قصيرة، حدث انخفاض حاد آخر في منتصف أبريل ٢٠٢٠. وفي الوقت الحالي، ارتد ليتداول عند ١,٢٥ دولار، وهو ما يعادل المستويات المنخفضة لعام ٢٠١٩. فيما انخفض «البيزو» المكسيكي، و«الراند» الجنوب إفريقي أيضا بأكثر من٢٠٪ من قيمتهما. ومع ذلك، لم تمنع الصعوبات الاقتصادية بكين من طرح عملة افتراضية جديدة هي «الرنمينبي» الإلكتروني، الذي طوره البنك المركزي الصيني كأول عملة رقمية يديرها اقتصاد عالمي كبير.

أما بالنسبة الى الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، فقد أصبحت مخاوف تذبذب قيمة العملة أكثر إلحاحا من أي وقت مضى. وتسعى العديد من البلدان للحفاظ على قيم عملاتها ثابتة أو لتتماشى مع قيمة الدولار الأمريكي. ويعد الريال السعودي أحد العملات التي ترتبط بقيمة الدولار، والذي يعادل الآن ٣,٧٥ ريالات سعودي، كما أن الليرة اللبنانية

مربوطة رسميا الآن عند١٥٠٠ مقابل الدولار، وتنخفض قيمتها مع ارتفاع أسعار السوق السوداء لتعادل ٤٠٠٠ دولار.

ومن الثابت أنّ هذا النظام يحمل مخاطر كبيرة، حيث قد تنخفض قيمة الريال السعودي بحيث لا يمكنه الوصول الى ذات القيمة مقابل الدولار. ويوضح «جيسون تورفي»، من مؤسسة «كابيتال ايكونوميكس للبحوث الاقتصادية»، أن «انهيار أسعار النفط أدى إلى تجدد الضغط على ربط العملات بالدولار في دول الخليج». وتراجعت قيمة «الليرة» التركية مع تنفيذ خفض كبير لأسعار الفائدة لدعم الاقتصاد. وأدت السياسة الاقتصادية التي اعتمدت على النمو الاقتصادي الذي يغذيه الائتمان إلى زيادة الطلب على السلع الخارجية والدولار الأمريكي على حساب الليرة.

وبالمثل في مصر، دعمت الحكومة سوق الأوراق المالية باستثمار ١,٢٧ مليار دولار، وحاولت تثبيت قيمة الجنيه مقابل الدولار الأمريكي عن طريق زيادة الاحتياطيات الأجنبية بمقدار ٤٥ مليار دولار. وارتفعت رسميا، قيمة الجنيه بنسبة ٢٪، لكن «بنك أوف أمريكا» قدر أن هذا السعر مبالغ فيه بنسبة تصل إلى ١٥٪. ومع ذلك، مثّل هذا التعارض بين القيمة النظرية والفعلية للعملة أحد سمات الأسواق الاقتصادية طوال الأزمة. لذلك، قد لا تعطي القيمة الحقيقية للعملات العالمية حاليا مؤشرا مثاليا لقوة الاقتصادات العالمية.

ومن ناحية أخرى، تعطي التطورات الاقتصادية المتعلقة بميزانيات الدولة والشركات الكبيرة المتعددة الجنسيات، وما سيطرأ من تغيرات على الناتج المحلي الإجمالي، صورة أوضح للاقتصادات المختلفة بديلا عن عرض تقييمات العملات وحدها .

وفي حالة الولايات المتحدة، فإن التفاوت بين تقييم العملات والتوقعات الاقتصادية على أرض الواقع للمستقبل تبدو صارخة. وعلى الرغم من أن الدولار لا يزال قويًا، فإن الاقتصاد الأمريكي على وشك أن يشهد انهيارا كارثيا على غرار الكساد الكبير الذي وقع في أواخر عشرينيات وثلاثينيات القرن العشرين. وفي الوقت الحالي، يطالب أكثر من ٣٠ مليون شخص بإعانات البطالة، وانخفضت أسعار النفط الأمريكي إلى مستويات قياسية، «٤٠ دولارًا» للبرميل، وشُلت العديد من الصناعات. وأخفقت الإجراءات التي اتخذتها إدارة ترامب في كبح التراجع مع وجود مطالبات بالعودة إلى النشاط الاقتصادي الكامل على الرغم مما يمثله ذلك من مخاوف على الصحة العامة.

أما الاقتصاد الأوروبي، فيواجه أيضا مستقبلا قاتما، حيث تقلص اقتصاد منطقة اليورو بنسبة ٣,٨٪ في الأشهر الثلاثة الأولى من عام ٢٠٢٠. وانخفضت النواتج المحلية الإجمالية، لـ(فرنسا بنسبة ٥,٨٪، وإسبانيا بنسبة ٥,١٪، وإيطاليا بنسبة ٤,٧٪). ويمثل هذا أكبر انخفاض منذ عام ١٩٤٩. وحذرت «كريستين لاغارد»، رئيس «البنك المركزي الأوروبي»، من أن هذه الأرقام «تشير إلى أنه من المرجح أن يكون التأثير أكثر حدة في الربع الثاني من العام مع انكماش اقتصادي متوقع يتراوح بين ٥٪ و١٢ .«%

ويوضح «بيرت كوليجن من «اي ان جي للاستشارات المالية»، أن «كل الضرر حدث تقريبًا في الأسبوعين الأخيرين من ربع السنة، ما يدل على مدى عمق الانكماش الذي يمكن أن يحدث تحت وطأة الإغلاق». ويقول «أوغو لانسيوني»، من شركة «نيوبرغر بيرمان» للاستثمار، إنه «ليس هناك شك في أن النشاط الاقتصادي سوف يسترد عافيته مرة أخرى بعد الإغلاق، ومع وقوع كل تلك الأضرار الماضية، ستدفع الحكومات الفاتورة بأكملها في ظل أن معدلات الديون مقارنة بالناتج المحلي الإجمالي للدول تتحرك إلى أعلى بشكل ملحوظ على مستوى العالم.«

وفي منطقة الشرق الأوسط، تزداد التهديدات التي تنذر بمزيد من الأضرار الاقتصادية. وبالفعل، تضررت دول مجلس التعاون الخليجي بشدة من الانخفاض الحاد في الطلب على النفط الخام. ومن المتوقع أن تشهد السعودية انكماشًا بنسبة ٢,٣٪ في نمو اقتصادها، والإمارات بنسبة ٣,٥٪. وشهد البنك المركزي السعودي تراجعا في مستوى الاحتياطيات الأجنبية إلى أدنى مستوياتها منذ عام ٢٠١١، وواجهت الرياض عجزا في موازنتها قدره ٩ مليارات دولار في الربع الأول من العام الجاري، كما انخفضت عائدات النفط بنسبة ٢٤٪ لتصل إلى ٣٤ مليار دولار في الأشهر الثلاثة الأولى من العام الحالي، واقترضت المملكة ١٢ مليار دولار من أسواق السندات العالمية في الأشهر الأولى من عام ٢٠٢٠ لدعم اقتصادها.

أما بالنسبة الى اقتصادات الشرق الأوسط وشمال إفريقيا فهي معرضة بشكل استثنائي للعواقب والتداعيات الطويلة الأجل. ووفقًا لصندوق النقد الدولي، من المتوقع أن تنخفض النواتج المحلية الإجمالية، لـ(العراق بنسبة ٤,٧٪، وإيران بنسبة ٦٪، ولبنان بنسبة ٧,٢٪) في عام ٢٠٢٠ وحده. واعترفت الحكومة العراقية بالفعل بأنها قد لا تكون قادرة على دفع رواتب جميع موظفي القطاع العام في الأشهر المقبلة، وتعهدت نظيرتها الجزائرية بخفض الإنفاق الحكومي بنسبة تصل إلى٣٠٪. وكانت موازنة الجزائر وإجراءاتها التقشفية لعام٢٠٢٠ محددة بالفعل على اعتبار أن أسعار النفط الجزائري تقف عند٥٠ دولارًا للبرميل، لكن حاليًا تقف أسعاره عند أقل من ٢٠ دولارًا. وفي لبنان، تشير توقعات «البنك الدولي» إلى ارتفاع التضخم أكثر من ٢٥٪، مع احتمال أن يعيش حوالي ٥٠٪ من المواطنين في مستوى الفقر بحلول نهاية عام ٢٠٢٠. يقول «جاد شعبان»، من «الجامعة الأمريكية» في بيروت: «لدينا ركود وتضخم. وهذا يسرع من وتيرة الفقر ويزيد من تفاقم الاضطرابات الاجتماعية .«

وإلى جانب هذه التوقعات السلبية بالنسبة إلى المنطقة، انخفضت أسعار النفط الخام وانخفض الطلب عليه. ووصلت قيمة «خام برنت» حاليا إلى ما دون٢٠ دولارًا للبرميل، كما سيكون انهيار صناعة السياحة أمرًا مؤثرا للغاية للعديد من البلدان؛ حيث سيخفض الناتج المحلي الإجمالي لكل من الأردن ومصر وتونس بنسبة ٢٪ جراء الأضرار التي ستلحق بهذا القطاع.

وفي حين أن حكومتي السعودية والإمارات كانتا قادرتين على إتاحة المزيد من الدعم لتعزيز اقتصادهما، فإن حكومات مثل، تونس والمغرب والأردن، قدمت مستوى دعم أكثر تواضعًا. ومع ذلك، قدمت المنظمات الدولية شكلاً من أشكال المساعدة. وعرض «صندوق النقد الدولي» على الأردن قرضا بقيمة ١,٣ مليار دولار، في حين أن المغرب وتونس يناقشان أيضًا الحصول على المزيد من الدعم المالي. ومع ذلك، لن تثبت هذه الإجراءات أنها كافية لمواجهة معدلات الانهيار الاقتصادية إذا استمرت الأزمة عدة شهور وحرمت هذه البلدان من فرصة زيادة إيراداتها من الاستثمارات الأجنبية والسياحة الخارجية.

على العموم، تبدو الآفاق المستقبلية للاقتصاد العالمي قاتمة مع توقع حدوث تضخم مستشرٍ للعملات الرئيسية بما فيها الدولار الأمريكي، وهو ما كان أحد أسباب اندلاع الأزمات الاقتصادية السابقة. ومع ذلك، فإن خضوع التوقعات طويلة المدى لإعادة تقييم مستمرة، وخاصة في أوقات الأزمات المالية في ضوء أن الاستنتاجات الملموسة للأحداث المستقبلية تصعُب صياغتها أو تقديرها، حيث تخضع دائما للتطورات الجديدة في الأسواق الدولية، فإن ذلك قد يعطي مزيدا من الأمل لحدوث تغير مفاجئ.

٢٠٢٠/٥/٩

المبادرة الأوروبية وآفاق تطوير لقاحات لمكافحة كورونا

مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية

في قمة على الإنترنت استضافها الاتحاد الأوروبي، يوم ٤ مايو ٢٠٢٠، وشارك فيها نحو ٤٠ دولة ومانحا؛ جرى التعهد بدفع أكثر من ٧,٥ مليارات يورو في صندوق مخصص للمساعدة في تطوير لقاح ضد فيروس كورونا، وتمويل البحوث المتعلقة بتشخيص وعلاج المرض، حيث قدّم أكثر من ٣٠ دولة، إلى جانب عددٍ من هيئات الأمم المتحدة والهيئات الخيرية ومعاهد ومراكز البحوث، تبرعات للتوصل إلى دواء ولقاح ضد الوباء العالمي.

وكانت منظمة الصحة العالمية قد أطلقت يوم ٢٤ أبريل٢٠٢٠، مبادرة «تاريخيّة» تجمع عدة دول، بينها فرنسا وألمانيا، لتوفير الدعم المالي اللازم لتسريع إنتاج اللقاحات والعلاجات الخاصة بالفيروس، وهو ما وصفه رئيس المنظمة تيدروس غيبريسوس، بأنه يمثل «تعاونا تاريخيا ضد كوفيد-١٩»، وأن «هذه الدعوة تسلط الضوء على مصداقية الاتحاد الأوروبي كقوة دولية مسموح فيها بالتعامل مع الجائحة».

وفي الوقت الحالي، تقوم العديد من الدول باختبارات حول علاجات ولقاحات للفيروس. وهناك ٤٧ دولة تخضع الآن لتجربة علاجات محتملة، ويتم العمل مع العلماء في جميع أنحاء العالم على تطوير ما لا يقل عن٣٠ لقاحًا مختلفا، بعضها دخل بالفعل مرحلة التجارب السريرية. وفي هذا الإطار قالت المديرة الفنية لبرنامج الطوارئ في منظمة الصحة العالمية، «ماريا فان كيرخوف»: إن «تسريع هذه العملية ضروري، بالاستعانة بالعمل الذي بدأ مع

فيروس سارس». وبلغ عدد الدراسات التي أجرتها دول العالم باختلافها لإنتاج لقاح للفيروس حوالي (٤٤٠) دراسة؛ منها (٦٠) أجرتها الولايات المتحدة، و(٥١) الصين، و(٢٨) فرنسا، و(١٥) إيطاليا، و(١٠) المملكة المتحدة، و(١٠) ألمانيا، و(١١) كندا، و(٦) إسبانيا، واليابان دراسة واحدة.

وعلى الرغم من أن الأموال المخصصة لهذا لصندوق تعد تأكيدا على التزام جميع المعنيين بالصحة العامة، فمن المهم ملاحظة أن التبرعات من الحكومات والمؤسسات غالبا ما تتطلب إعادة تخصيص الأموال من المبادرات الأخرى؛ فقد أصبح تعهد «الاتحاد الأوروبي» ممكنا لنقل ٦٠٠ مليون يورو من برنامج أبحاث «هورايزون» ٢٠٢٠ و٨٠ مليون يورو أخرى من صندوق إدارة الكوارث.

وبشكل عام، اختلفت هذه التبرعات بشكل كبير في الحجم؛ ففي حين تعهدت رومانيا بمبلغ ٢٠٠,٠٠٠ دولار، خصصت كندا ٨٥٠ مليون دولار للصندوق. وجاءت أكبر التبرعات الفردية من فرنسا بمبلغ ١,٥ مليار يورو، والمفوضية الأوروبية ١,٤ مليار يورو. والنرويج ١,١ مليار دولار، واليابان ٧٦٢ مليون يورو. وقدمت كل من السعودية وألمانيا على حد سواء ٥٠٠ مليون يورو، في حين أن بريطانيا قدمت مبلغ ٧٥٠ مليون جنيه استرليني والاتحاد الإفريقي ١,٢ مليار دولار وقد وصل حجم التبرعات حتى اليوم ٨,٥ مليارات دولار. وخارج الحكومات، قدمت كل من مؤسسة «بيل وميليندا جيتس»، ومؤسسة «ويلكوم ترست»، مساهمات بقيمة ٥٠ مليون دولار. ومن المرجح أن ترتفع الحصيلة النهائية لهذا الصندوق، حيث تم تمديد نافذة الوفاء بالتعهدات حتى أواخر مايو ٢٠٢٠، بسبب بعض الدول التي تتطلب موافقة مجلس الوزراء أو البرلمان على مثل هذه التبرعات الكبيرة. يذكر أن من بين قادة العالم الذين شاركوا في هذه القمة الملك الأردني عبدالله الثاني الذي قد شرحًا وافيًا عن جهود المملكة في محاربة هذا الوباء والنجاحات التي حققتها المملكة في هذا الخصوص.

وتقسم عائدات الصندوق لدعم أهم أجزاء المعركة العالمية ضد فيروس كورونا؛ حيث ستُخصص ٤,٤ مليارات يورو لتطوير لقاح، و٢,٢ مليار يورو للبحث عن العلاجات، و١,٦ مليار يورو لإنتاج أجهزة اختبار إضافية. وعلى مدى العامين المقبلين سيتم إنفاق هذه الأموال بهدف توفير وصول عالمي وبأسعار معقولة إلى الأدوية للعالم بأسره. ووفقًا للخطة التي اتفق عليها القادة الأوروبيون في بيان لهم قبل جمع التبرعات: «سيتم توجيه كل يورو أو دولار واحد بشكل أساسي من خلال منظمات صحية عالمية معترف بها مثل «تحالف ابتكارات التأهب الوبائي» و«التحالف العالمي للقاحات والتحصين» و«تحالف اللقاحات»، بالإضافة إلى «الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا لتطوير ونشر في أسرع وقت ممكن، لأكبر عدد ممكن من اللقاحات التي ستساعد العالم في التغلب على الوباء».

ومع ذلك، تشكل هذه المبادرة، جزءًا صغيرًا من إجمالي المبالغ المطلوبة لإنتاج لقاح عالمي ضد «كوفيد-١٩»، والذي يقدر بحوالي ٢٥ مليار دولار. ومن المهم أيضًا التأكيد على أن هذه المبالغ لن تغطي إلا المراحل الأولى من خطة

المكافحة، وأن تصنيع وتوزيع الأدوية واللقاحات على نطاق واسع يتطلب المزيد من الاستثمار بشكل كبير. وقالت رئيسة المفوضية الأوروبية، «أورسولا فون دير لاين» بعد الاجتماع: «كل هذه الأموال ستساعد في دفع تعاون عالمي غير مسبوق، وستجلب المنفعة العامة حقًّا؛ ولكن ستكون هناك حاجة إلى المزيد من المساهمات المالية في المستقبل».

ومع ذلك فقد أعلنت أن «٤ مايو سيشكل نقطة تحول في معركتنا ضد الفيروس التاجي لأن العالم يتحد اليوم». وعلى الرغم من أن المبادرة تمثل عرضًا للتعاون الدولي الذي تشتد الحاجة إليه في وقت الأزمات، ورغم «كونها عرضا نادرا لتولي زمام القيادة العالمية من جانب الأوروبيين، إلا أنها جاءت في ساعة متأخرة للتنسيق الدولي وتكاتف الجهود».

وفي حين أن التعاون العالمي في تطوير عقاقير ولقاحات سيفيد الجميع، ويقدم أفضل الفرص لاختبار العلاجات المحتملة في إطار زمني أقل يمكن من خلاله إنقاذ الكثير من الأرواح، فإن غياب القوى المالية والجيوسياسية الرائدة عالميًا؛ مثل الولايات المتحدة وروسيا والهند والبرازيل، يهدد بتقويض روح التعاون العالمي التي تهدف حملة التبرع إلى إطلاقها. ومع رفض هذه البلدان التعاون مع أي من الشركاء الدوليين، سيتم تأخير عمليات البحث وتطوير أي علاجات جديدة من دون داعٍ.

ولتعليل عدم حضورها، كررت «واشنطن»، مزاعمها السابقة بأنها أكبر مساهم في مكافحة الفيروس. وأنها أنفقت حتى الآن ٢,٦ مليار دولار على البحث وتطوير لقاحات من خلال هيئة البحث والتطوير الطبي التابعة لوزارة الصحة والخدمات البشرية. ومنذ بداية الأزمة، مثّل رفض الولايات المتحدة الاشتراك في المبادرات العالمية والاستجابة الدولية للفيروس التاجي، ركيزة ملحوظة. وبدلا من مساعدتها المجتمع العالمي، اتُهمت إدارة «ترامب» بنشر الفُرقة وتقويض جهود الصحة العامة العالمية. ففي مارس ٢٠٢٠، اتُهمت بمحاولة جذب شركة الأدوية الألمانية «كيورفاك» لتقديم أدوية حصرية لعلاج الفيروس التاجي بالولايات المتحدة. بعد ذلك قامت بتجميد تمويل بلادها لمنظمة الصحة العالمية، والبالغ ٤٠٠ مليون دولار.

واضح تمامًا أن الولايات المتحدة يقودها رئيس يجسد الرغبات الأساسية للسيادة قبل كل شيء، وأن أي تعاون دولي يشارك فيه يجب أن يكون بحزم شديد يصب في مصلحة الولايات المتحدة، كما يقول العديد من المعلقين. ومن جانبها انتقدت رئيسة الوزراء النرويجية، «إرنا سولبرغ»، غياب واشنطن، مُشيرة إلى تأثير ذلك على الجهود العالمية في البحث عن لقاح، قائلة: «من المؤسف أن واشنطن ليست جزءًا من الجُهد العالمي، عندما تكون هناك أزمة فإنك تديرها وتفعلها بالاشتراك مع الآخرين».

وبالفعل، يهدد رفض «واشنطن»، الاستجابة للمبادرات الدولية لإنتاج لقاح وعلاجات محتملة للوباء بإبطاء وتيرة تلك العمليات. وبصفتها موطنًا لأكبر شركات الأبحاث الصيدلانية والطبية العالمية، فإن إغلاق فرص التعاون مع

الحلفاء والشركاء الدوليين يمثل سابقة خطيرة في التعامل مع أي حالات طوارئ مستقبلية، وذلك على الرغم من إدراكها أنه لا فائدة قد تجنيها من وراء مشاحناتها الجيوسياسية أمام شدة وشراسة الأزمة الصحية العالمية الراهنة.

ومع ذلك، لم تكن الولايات المتحدة القوة العظمى الوحيدة التي امتنعت عن الالتزام بتمويل مبادرة المفوضية الأوروبية، فقد غابت روسيا أيضا، مع العلم أنها تسجل أعلى عدد إصابات في القارة الأوروبية حاليًا. وحتى ٥/٧، سجلت موسكو حوالي ١٦٥,٩٢٩ حالة إصابة مؤكدة، وبلغ عدد الوفيات ١,٥٣٧ حالة. وعلى الرغم من مشاركة الصين لكنها لم تقدم أي وعود مالية، وكررت أنها التزمت بتقديم ٣٠ مليون دولار لتمويل منظمة الصحة العالمية لمواجهة الأزمة.

وعلى الرغم من ذلك، يجري السباق لتطوير علاجات بسرعة كبيرة من قبل الشركات والوكالات الحكومية في جميع أنحاء العالم. ومازالت التجارب السريرية على الأدوية المحتملة جارية في الغالب بشرق آسيا وأوروبا الغربية وأمريكا الشمالية. وفي الوقت الذي تكافح فيه منظمة الصحة العالمية للتعامل مع الطلب المتزايد على الأدوية، تعتمد كثير من البلدان على الشركات المصنعة والمختبرات في القطاع الخاص لتطوير عقاقير جديدة. وأبرز «كريستوس كيراتسوس» من شركة «ريجينيرون»، وهي شركة أمريكية للتكنولوجيا الحيوية، الحاجة إلى الحصول على بيانات حول العلاجات المحتملة قبل طرحها على نطاق واسع للاستخدام العام. وبحسب صحيفة «فاينانشال تايمز»، فإن «التحدي الآن هو إيجاد أفضل وأسرع طريقة لمعرفة ما إذا كانت العلاجات فعالة في الاختبارات، لأنه إذا كانت البيانات إيجابية فإنه يمكننا توسيع نطاق الوصول إليها، والتي ستكون منقذة للحياة».

غير أنه من المهم التأكيد على أنه على الرغم من هذه الجهود فإنه قد لا يتم تطوير أي لقاحات في نهاية المطاف. وكان «ينس شبان»، وزير الصحة الألماني، قد استبق هذه المبادرة، بالإشارة إلى أن تطوير اللقاح قد يستغرق شهورا أو سنوات، مؤكدا أن هناك علماء وخبراء كانوا أكثر وضوحا، أو أقل تفاؤلا، وتوقعوا ألا يظهر اللقاح على الإطلاق. مشيرًا إلى أن هناك بدايات واعدة، لكن تطوير اللقاحات والأمصال هو «الشيء الأكثر تحديا للشيء الأكثر صعوبة». وحتى عام ٢٠٢٠، لم يكن هناك لقاح معتمد مضاد لفيروس «سارس»، الذي قتل ما يقرب من ٨٠٠ شخص في بداية القرن الحادي والعشرين. كما أن العديد من الشركات المعنية بتطوير الأدوية تنتابها حالة من الحذر والتخوف من مغبة الإفراط في إنتاج كثير من اللقاحات لكونها قد تعاني من عواقب مالية قد لا يحمد عقباها. كما أنه لم يتم تطوير اللقاحات الخاصة بالتصدي لانتشار فيروسي «إيبولا»، و«زيكا» السابقين بالسرعة الكافية جراء بدء تضاؤل أعداد المصابين وإلغاء رواد صانعي الدواء لعقودهم المبرمة، فضلا عن أن مسألة طرح أدوية جديدة تثير تساؤلات حول طول فترات التجربة والاختبار لها. وعلى الرغم من ادعاءات الرئيس «ترامب» بأن اللقاح يمكن أن يكون متاحًا قبل نهاية

عام ٢٠٢٠، إلا أن هذا يبدو غير مرجح على وجه الخصوص نظرًا إلى رفض حكومة الولايات المتحدة التعاون دوليًا في هذا الصدد.

على العموم، تمثل المبادرة الأوروبية المشكورة فرصة حقيقية لتطوير عقاقير ولقاحات لمكافحة انتشار «كوفيد-١٩». ويبقى واضحًا أن الجهود الأحادية لن تؤدي إلا إلى إعاقة مستوى الاستجابة الدولية للقضاء على الفيروس، وأن الانقسامات بين الدول على الصعيد السياسي كفيلة بتشتيت انتباه المؤسسات المعنية بإيجاد اللقاح المناسب، وتشكل أيضًا خطرًا محدقًا على الصحة العامة، هو ما يشير إلى ضرورة التضامن وتنحية الخلافات والمصالح جانبا، وضرورة التنسيق في مواجهة هذه الجائحة.

٢٠٢٠/٥/١٢

التوترات بين أمريكا وإيران بين التصعيد والتهدئة

مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية

تصاعدت الأعمال العدائية بين الولايات المتحدة وإيران في الفترة الأخيرة بعد مهاجمة الأخيرة الملاحة البحرية العالمية، والرد الأمريكي بمقتل قائد فيلق القدس التابع للحرس الثوري الإيراني «قاسم سليماني»، بغارة أوائل يناير ٢٠٢٠، لتتوالى بعد ذلك سلسلة من الأحداث التصعيدية بين الطرفين. وفي حين انخفضت إمكانية حدوث حرب واسعة النطاق بشكل محدود، استمر وجود مستويات عالية من التوتر في المنطقة.

وفي هذا الإطار، عقدت مبادرة الحرب بالوكالة لمؤسسة «كارنيجي»، ندوة عن بعد، يوم ٦ مايو ٢٠٢٠، بعنوان «التوترات بين الولايات المتحدة وإيران»؛ بهدف تحليل الوضع الحالي للأحداث وأي إجراءات مستقبلية، أدارها «رانج علاء الدين»، من معهد «بروكنجز»، وتحدث فيها «أليستر بيرت»، وزير الدولة السابق لشؤون الشرق الأوسط بالمملكة المتحدة، و«داليا داسا كاي»، من مؤسسة «راند»، و«آريان طباطبائي»، من جامعة كولومبيا، و«لقمان الفيلي»، المتحدث الرسمي باسم رئاسة الجمهورية العراقية والسفير السابق لدى الولايات المتحدة، و«حسن أحمديان» الأستاذ المساعد في العلوم السياسية بجامعة طهران.

في البداية، ناقش «بيرت» الدور المحتمل للجهات الخارجية في محاولة تخفيف حدة العداء وتهدئة التوترات «الأمريكية-الإيرانية»، وركز بشكل خاص على الدول الأوروبية التي كانت من قبل تشارك في المفاوضات مع إيران، حيث قدم حجة مفادها أنه «ما لم تظهر الحاجة أو الإرادة للمحادثات في أي من الدولتين، فليس هناك الكثير لتقدمه الدول الأوروبية للتأثير على الموقف». وفي الوقت الحالي تستفيد كل من الإدارة الأمريكية والنظام الإيراني من الحرب الكلامية، وهما قادران على تقديم الآخر كتهديد وجودي لأمنهما القومي. وهذا بدوره يستحق إنفاقا عسكريا هائلا وإجراءات لتقويض بعضهم البعض في الشرق الأوسط. ووافقت «داليا داسا كاي» على هذه الحجة، مشيرة إلى

أن الاستراتيجية الأمريكية بتطبيق «أقصى ضغط» في ظل وجود «دونالد ترامب»، تهدف إلى إضعاف إيران وإجبارها على الاستسلام لمطالبها. وذكر تقرير لـ«مجموعة الأزمات الدولية» أنه: «خلال الفترة المتبقية من عام ٢٠٢٠، ستواصل واشنطن على الأرجح تصعيد الضغط على إيران في محاولة لإسقاط نظامها أو إجبارها على الجلوس على طاولة المفاوضات بشروط مواتية لها فحسب».

وبالنسبة للدول الأوروبية، قال الدبلوماسي السابق، إن أفضل مسار للعمل في المستقبل هو الاستمرار في «الضغط من أجل أي تهدئة». وبحسب «بيرت»، كان على الأوروبيين تذكير الأمريكيين بأن «لدينا جميعا مصلحة في ذلك»، مشيرًا إلى نجاح الإمارات العربية المتحدة في تهدئة العلاقات مع طهران بعد قرارها إرسال مساعدات إنسانية إليها عندما كانت تكافح من أجل الاستجابة لجائحة كورونا. وبناءً على هذه القاعدة فإن تخفيف بعض العقوبات الأمريكية على إيران سيقدم خطوة أولى في تخفيف التوترات كأساس للحوار، مشيرًا إلى أن القرار بشأن تخفيف حظر الأسلحة الإيرانية في وقت لاحق من العام سيكون مؤشرا رئيسيا حول ما إذا كان من الممكن أن يخفف من حدة التوتر أو لا في المستقبل القريب. يقول «جوست هيلترمان»، من «مجموعة الأزمات الدولية»: «إننا لا نستطيع أن نظل بصدد عدم المحاولة في تحقيق أو إجراء محادثات مثمرة بين إيران والولايات المتحدة»، وخاصة أن التوترات في الخليج وتداعيات وباء كورونا تقدم «فرصة سانحة لواشنطن لإبراز مدى قيادتها ونفوذها لمعالجة هذه التوترات والتداعيات».

وفي نهاية المطاف، بقي «بيرت» ملتزمًا بالرأي القائل إن تخفيف التوترات لم يكن محتملاً إلا إذا رأى أي من الممثلين فرصة تحقيقه بادية في الأفق. وكانت إيران في حاجة إلى «تقديم تنازلات إلى حد ما»، حتى يكون أي حوار مثمرًا، غير أن هذا يبدو مستبعدًا في الوقت الحاضر. وهكذا كانت «الحقيقة الواضحة» هي أن أي تغيير كان غير وارد إذا ما ظلت وجهات النظر من دون تغيير لدى الطرفين.

وبالنسبة إلى «أريان طباطبائي»، تضمنت السياسة الإيرانية الحالية ثلاثة أهداف رئيسية، أولا: رفع كلفة «الضغط الأقصى» بالنسبة إلى الأمريكيين، حيث تبنت بشكل كامل سياسة التصعيد من خلال شن هجمات على واشنطن وحلفائها، إما مباشرة أو من خلال العديد من وكلائها في المنطقة. ويبدو ذلك جليا في الهجوم على قاعدة أمريكية في العراق في مارس٢٠٢٠، والذي أودى بحياة جنود بريطانيين وأمريكيين نفذته مليشيات مدعومة من إيران في العراق، فضلا عن استمرارها في تقديم الدعم للحكومة السورية والمتمردين الحوثيين في اليمن، كما اتُهمت بشكل قوي بالتورط في هجمات على منشآت نفط سعودية. وثانيا: بث خلاف بين الولايات المتحدة وحلفائها، وهو ما أيده رفض واشنطن دعم الاتفاقات السابقة، ورفض أي فكرة لإعادة التفاوض مع إيران. وأحدث انسحاب «ترامب» من صفقة إيران النووية في ٢٠١٨ توترا في العلاقات مع الدول الأوروبية التي لا تزال ملتزمة بتنفيذها.

وثالثا: «جمع أوراق المساومة» لأي مفاوضات مستقبلية. وتبقى هذه هي السمة الأبرز للعلاقات الأمريكية الإيرانية الطويلة المدى. وبناء على فهم أن المفاوضات ستجرى في مرحلة ما، على الأرجح عقب انتهاء رئاسة «ترامب»، سعى النظام الإيراني الآن إلى تحقيق موقف جيوسياسي إيجابي، لذلك فإن التصعيد المستمر، الذي قد يتضمن تركيزًا أكبر على الأبحاث النووية، سيعمل على تزويد هذا النظام بأرضية قوية تمثل انطلاقا في أي محادثات مستقبلية. وتشير «طباطبائي»، كذلك إلى أن «واشنطن» قد بالغت في تقدير تأثيرها على الشؤون الإيرانية، مستشهدة بواقعة اغتيال «قاسم سليماني»، مُعتبرة أن مقتله لا يُشكل ضربة ساحقة للنظام، حيث إن القائد السابق قد أسس نظامًا بيروقراطيًا في الجيش الإيراني استمر بعد رحيله. وبدلاً من إصلاح الاستراتيجية الإيرانية، لم يؤد التصعيد إلى أكثر من «خلافات عملية» في النظام الإيراني «المرن بشكل لا يصدق».

وفي حين، اتفقت مع هذا الرأي، «كاي» وأكدت أن السياسات الأمريكية تجاه إيران كانت «تولد ثقة مفرطة» في واشنطن؛ جادل «أحمديان»، بأن إيران كانت تقاوم بنجاح سياسة الولايات المتحدة المتمثلة في «الضغط الأقصى»، وأن «السياسة الأمريكية قد أدت إلى نتائج عكسية». ومع ذلك، وبينما كانت إيران قادرة على الرد باستخدام القوة؛ فإن الإجراءات الأمريكية ضدها كان لها تأثير ضار كبير، وخاصة على الاقتصاد الذي أصبح على شفا الهاوية قبل أن تتسبب جائحة كورونا في إلحاق مزيد من الدمار.

وردت «كاي» على ذلك بالقول: إن العقوبات الأمريكية ألحقت أضرارًا خطيرة بإيران، وأنها ستستمر طالما استمرت الأخيرة في شن هجمات مع وكلائها في الشرق الأوسط. وترى أيضًا أن واشنطن اعتبرت أن «الضغط الأقصى» ناجح مع ظهور النظام الإيراني «مترنح».

واستشهدت بالإجراءات الإسرائيلية في تحطيم الوجود الإيراني في سوريا، بالإضافة إلى إمكانية توجيه ضربات جوية على المنشآت النووية الإيرانية. وفي الواقع، يُقال الآن إن إيران بدأت في سحب وجودها بشكل لا بأس به من سوريا، على الرغم من أنه من غير الواضح ما إذا كان ذلك بسبب الخسائر التي ألحقها هذا الوجود بإسرائيل، أو الحاجة إلى إعادة تأكيد تمركز قواتها ضد الأمريكيين أو ربما بسبب جائحة كورونا.

ومع ذلك، بدا هناك اختلاف ملحوظ في الآراء حول دور إسرائيل في تفاقم الأزمة «الأمريكية الإيرانية»، وأشار «أحمديان»، بقوة إلى أن إسرائيل كانت القوة الرئيسية في الشرق الأوسط المسؤولة عن التأثير وتوجيه أجندة أمريكية مناهضة لإيران. غير أن «برت»، رأى أن دول الخليج الأخرى الصديقة للولايات المتحدة تستحوذ على أقصى قدر من الأهمية والمسؤولية في معارضتها التاريخية للتطلعات الإيرانية التوسعية في المنطقة، على عكس إسرائيل، ومثّل هذا الأمر عقبة رئيسية أمام تحقيق أي مفاوضات مستقبلية، وحذر كذلك من أنه حتى تتمكن إيران من الدخول في

حوار ناجح مع الولايات المتحدة، سيتعين عليها أن تتخلص من الدعم الأمريكي الثابت لأحد الخصوم الرئيسيين لإيران في الشرق الأوسط في إشارة منه إلى السعودية.

وبصفته عراقيًا، اعتبر السفير «لقمان الفيلي» أن احتمال نشوب صراع «أمريكي–إيراني»، خطر يهدد بلاده، التي ستكون «عالقة في وسط» هذا الصراع. فمع اضطرار العراق إلى «التعامل مع كلا الجانبين دون أدنى استفزاز؛ فإن أي تصعيد عسكري محتمل سيهدد الأمن القومي العراقي برمته. ناهيك عن أن هذا التصعيد سيمثل في الوقت ذاته كارثة مالية جديدة لا يحمد عقباها بعد انهيار أسعار النفط العالمية في الوقت الراهن. وعند النظر إلى أن ٩٠٪ من الإيرادات في العراق تأتي من الصادرات النفطية، فإن احتمال حدوث اضطرابات مدنية هو أمر يجب أن يأخذه كلا الطرفين الأمريكي والإيراني في الحسبان، ولا سيما في ظل استمرار تواجد قوات «داعش» في ملاذات آمنة داخل الجبال العراقية.

وبناء عليه، اقترح «الفيلي» حلا تمثل في الحاجة إلى مشروع مشترك يجلب كلا من إيران والولايات المتحدة إلى شكل من أشكال الحوار البناء، وأشار إلى القتال ضد «داعش» في العراق، كمثال حيث عمل الإيرانيون والأمريكيون معًا، بشكل غير مباشر ضد عدو مشترك. وبالتالي يمكن لحالة مماثلة أن تكون دافعًا نحو الدخول في «حوار بناء» يمكن من خلاله تخفيف التوترات بين واشنطن وطهران. ومن جانبها، أوضحت «كاي» أن أزمة الفيروس التاجي الحالية يمكن أن تقدم إمكانية لإتاحة «مشروع مشترك» بين كلا الطرفين؛ لكن «بيرت» أشار إلى أن الوباء الحالي لم يجبر حتى الآن أي أطراف على وقف واسع النطاق لإطلاق النار في جميع أنحاء الشرق الأوسط ولا أيضًا أجبرها على تخفيف التوترات بين الدول المعادية لبعضها البعض.

وكان «علي فايز» من جامعة «جورج تاون»، قد قدم في ندوة يوم ٥ مايو بـ«مجموعة الأزمات الدولية»، مجموعة من التوصيات بشأن تهدئة التوترات بين الطرفين، كان أبرزها الحاجة إلى إنشاء خط اتصال عسكري مباشر بين واشنطن وطهران، على غرار خط الاتصال للحرب الباردة بين واشنطن وموسكو، والذي تم إنشاؤه بعد أزمة الصواريخ الكوبية. وفي هذا الصدد، خصّ سلطنة عمان كمرشح قوي للعمل كوسيط للاتصالات بين الدولتين؛ بسبب تاريخها في هذا المجال، وكونها واحدة من دول الخليج ذات العلاقات الدبلوماسية المستقرة مع إيران، فضلا عن التأكيد على ضرورة إقامة حوار إقليمي شامل بين دول الخليج. وفي تقرير لها بعنوان «الشرق الأوسط بين فكرة الأمن الجماعي والتفكك»، أشارت «مجموعة الأزمات الدولية» إلى «أن الطرق المعقولة التي تساعد أصحاب المصلحة على تقليل مخاطر اندلاع أعمال عدائية بينهم هو إجراء حوار شامل على نطاق واسع يهدف إلى تخفيف التوترات الإقليمية».

وبشكل عام، اتخذت المناقشة نبرة متشائمة إلى حد ما تجاه احتمالات تهدئة التصعيد بين إيران والولايات المتحدة. ففي ظل عدم وجود إرادة سياسية لدى الطرفين على المدى القصير وندرة قنوات الاتصال الفعالة، والدبلوماسية

المتوقفة، وتعدد نقاط التوتر الإقليمية وتأهب كل منهما بشكل كبير؛ فإن وقوع أي حادثة تصعيدية حتى لو كانت طفيفة، يمكن أن تخرج الوضع برمته بسرعة عن السيطرة. ومع ذلك، فالوضع ليس قاتما بالكامل؛ حيث إن جائحة كورونا قد توفر فرصة للتعاون المشترك في المستقبل. وحاليا هناك محادثات لإطلاق سراح السجناء. وفي النهاية أجمع المشاركون على الحاجة إلى نزع فتيل التوترات بين واشنطن وطهران وإقامة قنوات اتصال أقوى وضرورة تدخل الدول الخارجية والمنظمات الدولية، بما في ذلك جامعة الدول العربية، لمواجهة التحديات والعمل من أجل حل محتمل للتهدئة.

٢٠٢٠/٥/١٥

الخليج العربي والقرن الإفريقي.. نحو نظام إقليمي جديد

مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية

اكتسب البحر الأحمر أهمية جيوسياسية كبيرة، نظرًا إلى أنه ملتقى ثلاثي قارات العالم القديم، وكونه حلقة الوصل بين ثلاث مناطق إقليمية مهمة في العالم، وهي: القرن الإفريقي ومنطقة الخليج والشرق الأوسط؛ الأمر الذي زاد من حدة الاستقطاب بين دول الخليج مثل: السعودية وقطر والإمارات بسبب التنافس القوي بينها على اقتسام الموارد المتاحة والاستثمار فيها، وبسط نفوذها على الدول الجديدة والقوى القديمة، مثل: الصين والاتحاد الأوروبي وأمريكا، وهو الأمر الذي أدى إلى تبعات سياسية وأمنية متشعبة .

وفي هذا الصدد، قام «زاك فيرتين»– من مركز «بروكنجز» – بنشر تقرير بتاريخ ٢٠١٩/١١/٣. تناول فيه كيفية هيكلة دول الخليج وشرق إفريقيا والعلاقات المتزايدة بينها، وفي هذا التقرير سلط الضوء على طرق الدمج بين المصالح الخليجية والمصالح الشرق إفريقية في السنوات الأخيرة، لزيادة التنمية الاقتصادية، وتقليل المخاطر الأمنية، والتغلب على الخلافات السياسية التي ستنشأ بينها، بسبب المنافسة التي ستصدرها القوى المحلية والإقليمية والدولية.

ووفقا لهذه الحيثيات تُناقش حكومات ساحلي البحر الأحمر تأسيس ما يُسمى بـ«منتدى البحر الأحمر»، وهو عبارة عن منظمة متعددة الجنسيات، تتألف من دول الخليج ودول شرق إفريقيا، وتتمتع بسلطة التشريع والتحكيم في القضايا السياسية والأمنية والاقتصادية، وعلى مدار عام كامل أُطلقت العديد من المبادرات الهادفة إلى حوكمة هذا النوع من العلاقات بمقاربات متعددة، ومستويات مختلفة من النجاح.

وفي الواقع، لم يكن «فيرتين» أول من تعرض لهذا الموضوع؛ حيث أشار «أليكس دي وال»– من كلية لندن للاقتصاد والعلوم السياسية في تقرير عام ٢٠١٧ – إلى أن «من سمات منطقة القرن الإفريقي والبحر الأحمر عدم وجود مجتمع أمني متفاهم»، ومن ثم «هناك حاجة ملحة الى تعددية تشمل آلية أمنية جماعية لا تضم فقط دول المنطقة ولكن أيضًا

المناطق المجاورة، وتعددية أعمق، تشمل جداول الأعمال الأمنية والاقتصادية والحكومية والديمقراطية في منطقة البحر الأحمر.«

بداية، بيَّن «فيرتين» وقدم حُججا قوية للفوائد المحتملة لولادة هذا المنتدى، موضحًا أن الدافع وراء ذلك هو رغبة دول الخليج في تأمين أهداف سياسية معينة، ووفقًا لمقال مجلة «ذا إيكونوميست» البريطانية، «بالنسبة الى السعودية كان الاهتمام المتجدد بالقرن الإفريقي مدفوعًا في المقام الأول بالمنافسة مع إيران»، وأضاف «فيرتين» أنه «في عام ٢٠١٤ شجعت السعودية كلا من السودان وإريتريا على قطع العلاقات مع إيران وطرد الدبلوماسيين الإيرانيين»، ومنذ ذلك الحين بذلت جهود كبيرة لضمان عدم إحراز إيران أي تقدم جديد في المنطقة كما فعلت في اليمن.

ومن جانبها أعطت الإمارات الأولوية للعمل مع الدول المحلية، للقضاء على الجماعات المتشددة في شرق إفريقيا؛ وهي المنطقة التي كانت مرتعا للنشاط السياسي المتطرف، من قبل جماعة الإخوان المسلمين، التي تسعى للحصول على مأوى في السودان، إلى جانب الجماعات الإرهابية الجهادية، مثل: حركة الشباب في الصومال وكينيا.

لقد شاركت السعودية والإمارات في تحالف دولي في الحرب اليمنية الدائرة منذ عام ٢٠١٥؛ حيث اقتضت الحرب المندلعة إقامة وجود عسكري وسياسي متزايد في المنطقة، وظهر ذلك في تجاوب السودان مع مبادرة التحالف ودعمها عبر التدخل بالقوات البرية، واستخدام المملكة والإمارات الموانئ والقواعد في جيبوتي لدعم الحصار البحري ضد الحوثيين في الموانئ اليمنية، والمنطقة كانت منذ عام ٢٠١٧ ساحة لنزاع آخر ناشئ عن أزمة مجلس التعاون الخليجي الحالية، فقد سعت قطر إلى توسيع نفوذها في المنطقة عبر الدول والفصائل وحتى قبل اندلاع هذه الأزمة، في تحد مباشر للسعودية والإمارات، كما عملت على ازدياد هذا النفوذ ردا على مقاطعتها من قبل حلفائها السابقين؛ وقد فعلت ذلك من خلال الاستثمارات والتواصل السياسي في بلدان، مثل الصومال وإثيوبيا وجيبوتي.

ويعد توسيع العلاقات الاقتصادية المشتركة أساس هذا التواجد السياسي والأمني لدول مجلس التعاون في شرق إفريقيا؛ ولذلك ازدادت الاستثمارات التجارية الخليجية بشكل كبير في المنطقة لحاجة هذه الدول إلى تنويع اقتصاداتها، وفي هذا السياق يقول «ويل تودمان»– من مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية في واشنطن–: «طورت دول مجلس التعاون الخليجي استراتيجياتها، وقللت اعتمادها على النفط من خلال استثمارها في الأسواق الإفريقية؛ حيث ازدادت أهميتها بعد انهيار أسعار النفط في عام ٢٠١٤»، وأضاف أن «الاستثمارات في إفريقيا تعد وسيلة لتحقيق الأمن الغذائي للدول الخليجية»؛ حيث تنمو مشتريات المزارع وتدفقات التجارة الزراعية إلى دول مجلس التعاون الخليجي.

ويقدم «فيرتين» تصوره حول كيفية تنظيم هذه المشاركة المتزايدة وتنميتها، وكيفية تنظيم هذا المنتدى وإدارته، فيرى أن «هناك نظاما جديدا في المنطقة في طور الإعداد، على الرغم من أن طابعه– كمنطقة تنافس أو تعاون — لم يحدد

بعد»، من أجل ضمان أن يسود المنطقة طابع التعاون بدلا من التنافس، ويقترح إنشاء «إطار عمل للحوكمة عبر الإقليمية» يشبه مجلس دول بحر البلطيق وغيره من المنظمات الجيوسياسية، بحيث يطلق عليه اسم «منتدى البحر الأحمر .«

ويرى «فيرتين» أن قيام هذا المنتدى من شأنه إفادة دول الخليج ونظرائها الأفارقة؛ ووجوده سيعمل على تحقيق أقصى قدر من الأهداف الاقتصادية والسياسية والأمنية، ومستقبليا سيكون وجوده ضروريًا لضمان احتفاظهم بدرجة من السلطة في المفاوضات والمناقشات حول الموضوعات ذات الأهمية، ولهذا جاء في التقرير: «بالنسبة إلى الدول النامية في القرن الإفريقي، يُشكل المنتدى منصة لإدارة الموجة في الانخراط الخارجي الجديد، بما في ذلك إعادة موازنة العلاقات غير المتكافئة أبدا مع الدول الخليجية الغنية.«

وقد حظيت– في الآونة الأخيرة– المبادئ التأسيسية والخصائص المحددة لـ«منتدى البحر الأحمر» باهتمام كبير بين صانعي السياسات على كل من المستوى المحلي والإقليمي والدولي؛ حيث اتسمت الفكرة بالمصداقية منذ عام ٢٠١٧ على الأقل– وفقا للباحث– وكان الموضوع محل نقاش على أعلى المستويات في الاتحاد الأوروبي؛ ولذلك استضافت ألمانيا مؤتمرا في ٢٠١٨ لمناقشة اقتراح إنشاء منظمة على غرار «منتدى البحر الأحمر»، رغم قلة حضور الدول المحلية، وفشلت محاولات مماثلة لجهود الاتحاد الإفريقي والهيئة الحكومية للتنمية «إيقاد»– وهي اتحاد من ٨ دول في شرق إفريقيا–، حيث عقدت كلتا المنظمتين مؤتمرات واجتماعات ثنائية وحلقات نقاشية، ولكن لم يتم تنفيذ الكثير بعد الاجتماعات، على ما يبدو كنتيجة للافتقاد إلى الحماس.

على الجانب الآخر تعدُّ جميع المبادرات التي تمت في السنوات الأخيرة، والتي تبنتها المملكة العربية السعودية الأكثر نجاحًا– وإن أحجمت بعض الدول عن المشاركة لرفضها السماح للقوى الخارجية بإملاء شروط؛ مفضلين أن تبقى شأنا محليا– حيث توجت جهود المملكة، التي شملت جماعات الضغط المحلية والمؤتمر الذي عقد في الرياض في ١٢ ديسمبر ٢٠١٨، بحضور وزراء خارجية مصر وجيبوتي والأردن والصومال والسودان واليمن، بخطة لتأسيس– في نهاية المطاف– إطار عمل اسمه: «مجلس الدول العربية والإفريقية المشاطئة للبحر الأحمر وخليج عدن.«

وإلى الآن تتوافر معلومات قليلة عن المخطط، مما يجعل من الصعب مناقشة التفاصيل، ومع ذلك، فقد ألقى تقرير صادر عن (كاسلرا)– وهي شركة لدراسة المخاطر السياسية– بعض الضوء على تكوينه، ومما جاء فيه: «ليس فقط تعزيز الاستقرار في المنطقة عن طريق زيادة التعاون الإقليمي لتجاهل التأثير الخارجي السلبي، سيتم هيكلة الكيان من أجل خلق تعاون بين مختلف البلدان والعمل بشكل رئيسي كمحرك للتنمية الاقتصادية والأمن البحري». وأضاف التقرير أيضًا أن الخطة ستتضمن في النهاية مجموعة واسعة من الدول المحلية، مثل إريتريا، وربما الدول الساحلية غير المُطلة على البحر الأحمر، والتي تمتلك مصالح في المنطقة، مثل: سلطنة عُمان والإمارات العربية المتحدة.

وفي ظل حيثيات التأسيس المطردة وحالة المخاض المتعثرة التي قد تنتج عنها ولادة هذا الكيان تتواجد بعض التحديات التي تواجه أي منظمات متعددة الأطراف، تسعى إلى تحقيق الارتباط؛ أولها هو صعوبة التمييز بين الدول التي ينبغي أن تنضم إلى مُنتدى البحر الأحمر، فقد أبدت بعض الدول كمصر اهتمامًا بإدراج الدول المطلة على البحر الأحمر مباشرة في المنتدى، لمواجهة أي منافسات أو صراعات إقليمية واسعة النطاق، ومع ذلك، فإن هذا المنتدى بحسب ما يشير «فيرتين» يسلط الضوء على أهمية إدراك دور الدول الخارجية وممارستها النفوذ على المنطقة كي تلعب دورًا رئيسيًا في تشكيل التطورات الاقتصادية والسياسية والأمنية.

إجمالا يمكن القول: إن دول شرق إفريقيا والخليج ستستفيد من تأسيس وتطوير «منتدى البحر الأحمر» بصورة تدريجية وفق رؤية «فيرتين»؛ لأن هذا المنتدى سيقدم استفادة حقيقية لجميع المنضمين إليه، عن طريق التقليل إلى أدنى حد من أشكال التنافس السياسي والاقتصادي، والاتجاه إلى تعظيم أوجه التكامل التنموي، وزيادة التعاون الأمني، وتنمية العلاقات الدبلوماسية؛ ورغم وجود عدد من التحديات، فيما يتعلق بتكوين هذا المنتدى والاتفاق على شكله وتوجهاته، مما يجعل من الصعب تأسيسه، فإن هذا التقرير مهم؛ لأنه وضَّح للمسؤولين في الخليج وشرق إفريقيا ما ينبغي عليهم فعله، من إعطاء الأولوية لهذا المشروع، واعتباره ضرورة حتمية لتأمين مصالحهم الاقتصادية والسياسية والأمنية بالتزامن مع استمرار نمو علاقاتهم المطردة.

٢٠٢٠/٥/٢٦

كارثة فيروس كورونا أخطر تحدٍ لبوتين كزعيم وطني

مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية

في ٨ مايو ٢٠٢٠، احتفلت روسيا بالذكرى ٧٥ لاستسلام ألمانيا ونهاية «الحرب الوطنية العظمى». وفي «مينسك»، عاصمة بيلاروسيا المجاورة لها أقيم موكب انتصار فخم مع استكمال مسيرة الجنود والدبابات وعرض جوي للطائرات العسكرية. ومع ذلك، لم تكن هناك احتفالات مماثلة على بعد ٧٠٠ كيلومتر شرقا في موسكو، التي تكافح ضد جائحة فيروس كورونا؛ فقد أصبحت أكبر مدينة في روسيا مركزا لانتشار الفيروس، ويتم الإبلاغ عن مئات الحالات الجديدة كل يوم .

وفي بداية الأزمة، أرسلت روسيا مساعدات إلى الولايات المتحدة، في إشارة إلى أنها في منأى عن الوباء. وإلى وقت قريب، كان انتشار الجائحة إلى حد ما بعيدا عن أعين وسائل الإعلام الغربية، حيث أبعد التركيز على صراعات الولايات المتحدة والصين والمملكة المتحدة في معاركها الخاصة ضد الفيروس، الانتباه عن الحالة الروسية؛ لكن تغير الوضع بعد الأخبار التي أفادت بأنها لديها ثاني أكبر عدد من الإصابات بالفيروس في جميع أنحاء العالم بعد

الولايات المتحدة، الأمر الذي بدا معه الرئيس الروسي، فلاديمير بوتن في تحد صعب لاحتواء الأزمة وتداعياتها الصحية والاقتصادية.

وفقا للإحصاءات الرسمية، يوجد في روسيا حتى يوم ٥/١٧، ما يقرب من ٢٧٢,٠٤٣ حالة إصابة مؤكدة بالفيروس، بالإضافة إلى أنها ثاني أسرع معدل للعدوى نموا في العالم. وقد تم الإبلاغ عن أكثر من ١٠,٠٠٠ حالة جديدة خلال عشرة أيام متتالية، ووقعت أكثر من نصف الإصابات والوفيات في العاصمة موسكو، وكان من بين المصابين رئيس الوزراء الروسي، «ميخائيل ميشوستين»، والمتحدث باسم الرئيس، بوتين؛ الأمر الذي عزز المخاوف من احتمال إصابة الرئيس نفسه. وعلى النقيض، تم تسجيل نحو ٢,٥٣٧ حالة وفاة فقط بكوفيد-١٩، وذلك مقارنة بالعدد الكبير لحالات الإصابة المؤكدة. ويعد عدم التطابق بين عدد الإصابات والوفيات سببا واضحا للقلق بشأن مصداقية الإحصاءات الروسية الرسمية والنطاق الحقيقي لكارثة فيروس كورونا في البلاد.

ويشير تحليل أجرته صحيفة «فاينانشال تايمز»، إلى أن عدد الوفيات الحقيقي يمكن أن يكون أعلى بنسبة ٧٠٪ من الرقم الرسمي. وكشفت ملاحظة للوفيات المسجلة في موسكو وسانت بطرسبرغ، عن وجود ٢,٠٧٣ حالة وفاة إضافية في أبريل٢٠٢٠، نسبة إلى متوسط الوفيات في نفس الشهر للسنوات الخمس الماضية. ويختلف هذا الرقم عن عدد الوفيات الرسمي بكوفيد-١٩ المشترك البالغ ٦٢٩ في هاتين المدينتين. وإذا تمت إضافة هذه الوفيات الزائدة البالغ عددها ١,٤٤٤ إلى العدد الرسمي للوفيات البالغ ٢,٠٠٩، فإن هذا يمثل زيادة بنسبة ٧٢٪ في الوفيات جراء الفيروس. ويشير «إيفان نيشبورنكو» في صحيفة «نيويورك تايمز»، إلى نمط مماثل من الوفيات غير المبررة في بيلاروسيا، حيث رفض الرئيس ألكسندر لوكاشينكو تنفيذ إجراءات الإغلاق أو التباعد الاجتماعي .

وتشير الحالة الروسية –من ارتفاع عدد الإصابات مقابل انخفاض عدد الوفيات الرسمية– إلى طريقة التعامل مع الجائحة من قبل الحكومة الصينية. ورسميا، سجلت الصين ٨٢,٩٢٩ حالة إصابة مؤكدة، مع تسجيل فقط ٤,٦٣٣ حالة وفاة. ويثير المعدل المنخفض للغاية للوفيات المسجلة في كل من الصين وروسيا، وخاصة عند مقارنتها بتأثير الفيروس في أوروبا الغربية والولايات المتحدة، أسئلة جدية حول جدوى مصادر المعلومات في رسم خرائط الانتشار العالمي للوباء، كما يشير إلى مدى محاولة بعض الأنظمة التخفيف من آثار الصحافة السلبية على استقرار أنظمتها.

وأرجع بعض المحللين أسباب انتشار جائحة «كوفيد-١٩»، في روسيا على نطاق واسع إلى ضعف الخدمات الصحية. وأثارت الوفيات الغامضة لثلاثة أطباء روس، بمن فيهم رئيس مستشفى في مدينة «كراسنويارسك» بغرب سيبيريا، مخاوف بشأن تعامل الحكومة مع الكارثة الصحية العامة. وقد سقط الثلاثة من نوافذ المستشفى في ظروف غير واضحة. وأفادت صحيفة «واشنطن بوست»، بأن اثنين أصيبا بالفيروس وأُلقي باللوم على ثالثهما لنشره

الفيروس. وعلى الصعيد الوطني، يمثل الأطباء والممرضات ٧٪ من الوفيات المُسجلة بالفيروس التاجي، ووعد الرئيس بوتين بتخصيص ١٣٢ مليون دولار مكافآت للعاملين في مجال الرعاية الصحية وهو ما لم يتحقق بعد.

وتعكس طريقة تعامل المستشفيات الروسية مع حالات الإصابة الاستجابة السيئة التي بدأتها الحكومة. وأشارت الإحصاءات الرسمية المبكرة إلى أن معدلات الإصابة كانت منخفضة في بداية انتشار الوباء حول العالم، لكنّ الكرملين فوض وزراء ومساعدين من المستوى الأدنى لمعالجة الأزمة. وفي خطاب ألقاه في منتصف أبريل، أعلن الرئيس الروسي، «بوتين»، أن «الوضع تحت السيطرة تمامًا». ولكن حتى مع انتشار الوباء، ألغى أمرًا وطنيًا سابقًا بالبقاء في المنزل وأبعد أيضًا المساءلة عن الحكومة من خلال وضع المسؤولية عن إدارة انتشار الفيروس على حكام الأقاليم .

وتمتد الانتقادات الموجهة إلى دور بوتين في هذه الأزمة إلى أبعد من ذلك، فقد أعلن أن «الإغلاق المفروض من قبل الحكومة الفيدرالية قد انتهى، ولكن لا يزال لدى المحافظين الإقليميين الحق في فرضه على أراضيهم». وعلى الرغم من أن منح المحافظين مسؤولية تحديد أفضل نهج لمكافحة الوباء يبدو صحيحا في ظل تباين الحالة الاقتصادية والاجتماعية والصحية العامة في هذا البلد الشاسع، فإن إلقاء المسؤولية عليهم في الوقت الذي يفتقرون فيه إلى الأموال أو السلطات أو التوجيه المتخصص قد يؤدي إلى عواقب كبيرة.

وعلى سبيل المثال، وزعت الحكومة بعض الأموال على الأقاليم، لكنها في الوقت نفسه فرضت تعليمات صارمة حول استخدامها، فضلا عن عدم توافر رأسمال احتياطي لدى قادة المناطق والمدن لتمويل أي استراتيجية مميزة لمكافحة الفيروس باستثناء قادة موسكو وسان بطرسبرج وتتارستان. علاوة على ذلك، حتى لو توافرت لهم السلطات والموارد، فمن الصعب أن يضعوا استراتيجية جادة مصممة خصيصا لظروف محلية محددة، ذلك أن الأمر يتطلب نوعا من التوجيه العلمي المتخصص الذي يرتكز إلى حد كبير على المستوى الفيدرالي. وحتى مع امتلاك الحكومة احتياطيات تصل قيمتها إلى ٦٠٠ مليار دولار، فإنها لا ترغب في إنفاق هذه الأموال لمعالجة هذه الأزمة .

يقول محلل الشؤون الروسية، «مارك غاليوتي»، إن «بوتين عمد إلى الابتعاد عن مسؤولية التعامل مع الوباء والإجراءات الصعبة لمكافحته، ورغم أنه أنشأ نظاما سياسيا شديد المركزية، فإنه قرر ألا يكون القائد العام لهذه الحرب، وبدلا من ذلك أجبر الزعماء المحليين على اتخاذ القرارات الصعبة، وباتوا مطالبين بإنقاذ الأرواح والاقتصاد، بينما اتخذ هو موقع المتفرج الذي يوجه إليهم الانتقادات». مضيفا: إن هذا «يُعد تخليا عن المسؤولية، فقد اكتشف فجأة مهندس النظام الرئاسي في روسيا أن هناك سلطات محلية بالبلاد عندما بدا له ذلك مناسبًا».

وتشير «تاتيانا ستانوفايا» من مركز «كارنيجي»، إلى أن «استجابة بوتين الأولية لتفشي الفيروس كانت ضعيفة نتيجة ميل موظفيه إلى تجميل الحقائق، فقد انصبت تقاريرهم على إنجازاته وليس على المشاكل». وبالمثل، رأى «هنري فوي» في صحيفة «فايننشال تايمز»، أنه «في ظل نظام البيروقراطية كانت هناك تناقضات في تنفيذ جهود مكافحة

الوباء، حيث سمحت بعض المناطق للمواطنين بتجاهل تدابير الحجر الصحي في حين تشددت الإجراءات في مناطق أخرى .«

وفي ظل غياب دور الدولة، خصصت بعض الشركات الكبرى والأفراد مبالغ طائلة لمحاربة الوباء. وكتب «انطون ترويانوفسكي» في صحيفة «نيويورك تايمز» أن «طبقة الأثرياء أصبحت شخصيات مركزية ومؤثرة في الاستجابة الوطنية للوباء». وعرض رجل الأعمال «فلاديمير بوتانين»، ١٥٠ مليون دولار لمكافحة الفيروس، كما وعد «بوتين جينادي تيمتشينكو»، بمبلغ ١٧ مليون دولار لشراء أجهزة تنفس اصطناعي. علاوة على ذلك، تعهد قطب المعادن، «أوليغ ديريباسكا»، أيضًا بتمويل بناء مراكز للعلاج في سيبيريا.

وحتى مع هذه الجهود، لم يتوقف انهيار الاقتصاد في الأسابيع الأخيرة. ومع افتقارها لأية إيرادات من قبل الصادرات النفطية، فتحت «موسكو»، صندوقا احتياطيا وطنيا بقيمة ١٦٥ مليار دولار لدعم صناعة النفط المتعثرة وسد العجز في موازنة الدولة جراء نضوب إيرادات صادرات النفط. وحاليا، بدأ يتم استنزاف هذا الصندوق بمعدل يزيد على ٣٠٠ مليون دولار يوميًا، وبالتالي سيتم إفراغه في غضون عامين فقط إذا ظل الإنفاق بخطى ثابتة.

وفي الوقت الحالي، شُكلت لجنة حكومية مختصة بتعزيز الاقتصاد ومواجهة تداعيات تفشي الوباء، وبادرت بإجراءات انكماشية، فألغت منتديات اقتصادية دولية كبرى كانت تنظمها سنويًّا في البلاد، مثل منتدى «كراستو بارسك الاقتصادي»، الذي كان من المقرر أن ينعقد ما بين ١٩ و٢١ مارس، كما تم تأجيل انعقاد منتدى «بطرس بورج الاقتصادي الدولي» الذي كان من المقرر أن ينعقد ما بين ٣ و٦ يونيو. وبحسب تقديرات مصلحة الجمارك الفيدرالية، فإن خسائر كورونا تبلغ نحو مليار روبل يوميًّا، وتحول هذه المصلحة إلى الخزانة الروسية نحو ٥,٣٤ تريليونات روبل سنويًا، فيما كان من تداعياته تراجع أسعار النفط وانخفاض قيمة الروبل، ليبلغ ٦٧,٩٢ روبل لكل دولار، و٧٦,٨٦ روبل لكل يورو، وكان من الممكن أن ينشط هذا الانخفاض الصادرات الروسية، لكن حالة الركود الاقتصادي العالمية منعت نشاطها .

ومع ذلك، توقع المراقبون انكماش النمو الاقتصادي بنسبة ٦٪ على الأقل في عام ٢٠٢٠، وأن تتضاعف مستويات البطالة. ويبلغ حجم الدعم المالي المقدم للأشخاص والشركات المتضررة من الفيروس ٤٠ مليار دولار فقط، أي ما يعادل ٢,٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي. ويعد هذا معدل أقل بكثير مما التزمت به البلدان الأخرى، كما أن المساعدة المالية التي بلغت ١٦٠ دولارا التي قدمتها الحكومة للعمال لتغطية جزء من رواتبهم لشهري أبريل ومايو تظل بلا أدنى فائدة، حيث تم إتاحتها فقط للشركات التي أبقت على استمرار عمل٩٠٪ من موظفيها. كما أن المبلغ المقدم يظل غير مناسب تمامًا؛ فهو لا يغطي سوى ثلث متوسط الراتب فقط .

وبعد إلغاء الأمر الوطني بالبقاء في المنزل، سيعود ٥٠٠ ألف عامل إنشاءات وإنتاج إلى العمل، وهو ما يهدد بارتفاع آخر في حالات الإصابة بالفيروس. وتشير صحيفة «فاينانشيال تايمز»، إلى عدم اهتمام بوتين الواضح بالأمور الاقتصادية كان سببا رئيسيا في المعضلات الاقتصادية التي تشهدها البلاد. ففي معظم فترة رئاسته، ركز على السياسات الخارجية والدفاعية والأمنية، وترك الأمور الاقتصادية والمالية بشكل رئيسي لرئيس وزرائه وكبار مساعديه.

وبصرف النظر عن الصحة العامة والأضرار الاقتصادية؛ قد تكون هناك أيضًا عواقب سياسية خطيرة تحدق بروسيا. فقد تراجعت معدلات الثقة في بوتين خلال الأزمة؛ وتمنح تقييمات شهر مارس تصنيفًا إيجابيًا له بنسبة ٦٣٪. ويبدو هذا الرقم مرتفعًا جدًا بالنسبة إلى سياسي يقود دولة في حالة طوارئ، لكن مع عدم وجود خصوم سياسيين رئيسيين وتقديرات سابقة تزيد بنسبة أكبر من ٨٠٪ في السنوات القليلة الماضية بات هناك تراجع واضح لشعبيته خلال هذه الأزمة. وتشير أحدث الأرقام إلى تراجع ثقة الجمهور بالرئيس الروسي بنسبة ٢٨٪ فقط، وهو أدنى رقم منذ عام ٢٠٠٦.

وتهدد التداعيات السياسية خطط بوتين لتطبيق تعديلات على الدستور، والتي ستمنحه سلطات سياسية أكبر بمجرد انتهاء ولايته. ويعتقد «مارك غاليوتي»، أن «هذا هو أخطر تحد يواجه الرئيس الروسي كزعيم وطني في السنوات العشرين التي قضاها في السلطة». وتضيف «تاتيانا ستانوفايا»، إنه «لسوء الحظ، يسلط الوباء الضوء على واقع طال أمده.. لقد أصبح بوتين منفصلا بشكل متزايد عن الأمور والقضايا الداخلية لدولته وبات يفضل تقويضها بدلا من حلها.«

على العموم، لا يمكن التقليل من تداعيات كورونا على الصحة العامة والحالة الاقتصادية في روسيا. وعلى الرغم من أن الأرقام الرسمية لا تزال عرضة للشك نتيجة عدم التطابق بين معدل الإصابة المرتفع للغاية ومعدل الوفيات المنخفض للغاية؛ فمن المؤكد أن قيادة «بوتين» كانت غير كافية في تجنب هذه الكارثة. وكان من المفارقة أن يعيد لا مركزية السلطة إلى أجندته في حين لا تزال القوى والأصول والميزانيات الرئيسية ثابتة في يديه، الأمر الذي أدى إلى تقويض الاستجابة للوباء.

٢٠٢٠/٥/٢٧

أزمة كورونا وتطور علاقات الصين بمنطقة الشرق الأوسط

مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية

فتح قرار «دونالد ترامب» سحب النفوذ الأمريكي من الشرق الأوسط الباب أمام القوى المتنافسة الأخرى، وعلى رأسها الصين لملء فراغ جيوسياسي جديد، حيث تعد المنافس الرئيسي الوحيد للولايات المتحدة. ورغم أن السياسة

الخارجية الصينية الحالية توجهاتها نحو الأولويات المحلية، فإنها أظهرت حتى الآن انجذابا فاترا إلى المشاركة في شؤون المنطقة. فيما يعد تفضيل التركيز على الشراكات الاقتصادية عن التحالفات العسكرية هو ما يعكس الاستراتيجية الدولية لبكين.

وفي ضوء هذه التطورات، عقد «المعهد الملكي للشؤون الدولية»، (تشاتام هاوس)، بلندن، ندوة عن بعد يوم ١٩ مايو٢٠٢٠، بعنوان «كيف تتطور علاقات الصين مع الشرق الأوسط خلال جائحة كوفيد-١٩؟»؛ بهدف النظر في العلاقة المتغيرة بين الصين والشرق الأوسط، وبحث الآثار المترتبة على هذه العلاقة كنتيجة لجائحة كورونا، رأسها «تشامبا باتل»، مدير برنامج آسيا والمحيط الهادي، وتحدث فيها «جون ألترمان» من مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، و«جوناثان فولتون» من جامعة زايد بالإمارات العربية المتحدة، و«يو جي»، زميل أبحاث في «تشاتام هاوس»، و«نيو شين تشون»، أستاذ الأبحاث في معهد الصين للعلاقات الدولية المعاصرة.

في البداية، تحدث «يو جي» عن دوافع بكين لزيادة بصمتها الاقتصادية في الشرق الأوسط. وكان هناك اتفاق على أن المنطقة بالنسبة إليها لا تمثل اهتماما أساسيا، بل سوقا اقتصاديا جديدا يتمتع بإمكانات كبيرة لم يتم استغلالها بالكامل بعد. وبالنسبة للموقع الجغرافي لها والنمو الاقتصادي المتسارع في الماضي القريب، فإن أولويات بكين الاستراتيجية تركز على التكنولوجيا والشؤون البحرية، بدلا من مطابقة النموذج الأمريكي للتأثير الخارجي والقوة الاقتصادية، لذلك لا تعقد اتفاقيات التجارة الخارجية إلا لصالح التنمية الاقتصادية المحلية؛ وتطبق هذه السياسة منذ أن استولى الشيوعيون بقيادة «ماو» على السلطة عام ١٩٤٩.

ومع ذلك، فإن زيادة نمو المصالح الاقتصادية للصين أدت إلى زيادة نفوذها السياسي في الخارج. وكان جزء أساسي من استراتيجيتها للتوسع المستقبلي هو مبادرة «الحزام والطريق»، التي اعتُمدت في عام ٢٠١٣، بهدف توسيع شبكة العلاقات الاقتصادية من خلال تمويل وبناء مشاريع البنية التحتية، حيث قدمت دعوة مفتوحة للاستثمار في البلدان التي هي في أمس الحاجة إليها، وكانت أكثر نشاطا في آسيا وإفريقيا. وتهدف مشاريع النقل في المبادرة إلى تقليل وقت السفر على شبكاتها بنسبة ١٢٪، وزيادة التجارة بنسبة تصل إلى ٩,٧٪. يقول «نبيه بولس» في صحيفة «لوس أنجلوس تايمز»: إن «المبادرة تعادل مشروع بنية تحتية مترامي الأطراف تبلغ تكلفته تريليون دولار يهدف إلى إحياء طرق التجارة القديمة لطريق الحرير، بما في ذلك التي تربط الصين بآسيا الوسطى والشرق الأوسط».

ووفقًا لـ«جي»، فإنها توفر أيضا «طريقة للصين لتقويض النفوذ الاقتصادي الأمريكي في آسيا وإفريقيا، بالإضافة إلى النموذج الاقتصادي الذي سيطر على الشؤون الاقتصادية الدولية لقرون». وفي حديثه إلى صحيفة «التليجراف» في نوفمبر ٢٠١٩، وصف «ألترمان»، الرسالة الصينية بأنها «تعني أنه يمكنك تحقيق النمو الاقتصادي من دون تغيير اجتماعي وسياسي. وبالنسبة لمعظم القادة في الشرق الأوسط فإن هذه رسالة جذابة للغاية». ومع ذلك لا يزال النطاق

المستقبلي للمبادرة يعتمد على مسار السياسة الداخلية الصينية، مما يؤثر بشكل كبير على كيفية إعطاء الأولوية للمشروعات الخارجية. علاوة على ذلك، لا تزال تركز على جيرانها المباشرين بدلا من الشرق الأوسط. وبالنسبة لـ«جي»، يمثل هذا تفضيلا للانخراط فيما تسميه «دبلوماسية المحيط»؛ من خلال التفاعل مع الجهات الفاعلة الإقليمية في آسيا، بدلا من الانخراط مع دول ما وراء البحار التي تخضع بقوة لنفوذ الولايات المتحدة.

وعلى الرغم من أن «نيو شين تشون»، يصف بكين بأنها «الوافد الجديد إلى الشرق الأوسط»، إلا أن هذا لم يمنعها من التعامل مع العديد من قضايا المنطقة. وبحسب «ألترمان»؛ فإنها «تفضل سياسة الحفاظ على العلاقات الثنائية مع دول الشرق الأوسط». فمثلا العلاقات مع السعودية وإيران تعد كيانات منفصلة عن عمد، وهو ما يعني أن المصالح الاقتصادية لها لا تتعثر بسبب الخلافات الدبلوماسية المشتركة في المنطقة.

وفي تقريره لعام ٢٠١٩ حول «الدور الصيني المتغير في الشرق الأوسط»، أشار «فولتون»، إلى أن الصين تفضل استخدام «دبلوماسية الشراكة»، بدلا من الاعتماد على الأداة الجيوسياسية التقليدية للتحالفات. ومن بين الدول التي أقامت معها «شراكات استراتيجية»، العراق وقطر وتركيا والسعودية والإمارات.

ومع ذلك، فإنها تنظر إلى الشرق الأوسط كوسيلة يُمكن من خلالها ممارسة قوة عسكرية وسياسية وثقافية على الصعيد العالمي. يقول «فولتون»: «بينما يشدد القادة الصينيون على أن المبادرة محايدة سياسيا ومفتوحة أمام الجميع، فإنها تضع بكين في مركز أوراسيا ومنطقة المحيط الهندي– والتي تمثل مجتمعة، أكثر من نصف سكان العالم وربع الناتج المحلي الإجمالي العالمي، «وتجعل هذه المركزية الصين لاعبًا استراتيجيا رئيسًيا في القضايا السياسية والدبلوماسية والاقتصادية والأمنية، فضلا عن أنها تؤكد حضورها العالمي كقوة ليس فقط إقليمية ولكن دولية».

وغالبا ما يمثل الطموح الصيني مصدر قلق لصناع السياسة في الولايات المتحدة. ففي وثيقة الدفاع الوطني للولايات المتحدة، التي أصدرها «جيم ماتس»، وزير الدفاع الأمريكي، في يناير ٢٠١٨، شددت على أن المنافسة الاستراتيجية بين الدول –وليس الإرهاب– هي الآن الشغل الشاغل للأمن القومي لواشنطن». وكما يلخص «فولتون»، «فقد عملت بكين في السنوات الأخيرة على تعزيز مكانتها ونفوذها في المنطقة عبر المشاركة في القضايا البارزة مثل، المفاوضات «النووية الإيرانية»، و«الإسرائيلية الفلسطينية»، كما تهتم بإيفاد مبعوثين في قضايا الشرق الأوسط الساخنة، كـ«القضية السورية»، وسعت لملء الفراغ الذي يخلفه الانسحاب الأمريكي.

وفيما يتعلق بعلاقاتها المستقبلية في منطقة الخليج، تم الاتفاق على أن ذلك يعتمد على مستقبل سوق النفط وتأثير الولايات المتحدة في المستقبل. ورأى «ألترمان»: أنها «تحاول الحد من التعامل مع دول الخليج»، من أجل منع نفسها من الدخول في منافسة مباشرة أخرى مع الولايات المتحدة، مثلما تواجهها حاليا في بحر الصين الجنوبي.

ومن هنا، لا تبدو ثمة «مصلحة» لديها لتحل محل النفوذ الأمريكي في هذه الدول. وفي هذا الصدد، أشار «يو جي»، أيضا إلى أن الغالبية العظمى من التفاعلات بين الخليج والصين تتعلق ببيع النفط الخام. وبصفتها أكبر عميل في العالم له؛ تلعب الأخيرة الآن دورًا رئيسيًا في سوق النفط العالمي. ومن ثم فإن السرعة التي يمكن أن يتعافى بها الاقتصاد الصيني من صدمة وباء كورونا قد تحدد بشكل جيد حجم النجاح المستقبلي لاقتصادات الشرق الأوسط، خاصة أنها تتلقى حاليا ما يقرب من نصف إمداداتها من النفط الخام من المنطقة.

ومن جانبه، أشار «نيو شين تشون» إلى أنه «بالنسبة للصين ودول الشرق الأوسط، انتهت «الفترة الجيدة» من النمو الاقتصادي غير المسبوق في عام ٢٠١٤، وبات كل منهما الآن في «واقع جديد» من تراجع النمو الاقتصادي، فقد هددت الجائحة العلاقات الصينية– الخليجية قبل أن تتطور بشكل متكامل». وسلط «فولتون» الضوء على أن الصين ليست الدولة الوحيدة التي وسعت اهتمامها الاقتصادي في الخليج، ففي الوقت الحالي تعد اليابان والهند وكوريا الجنوبية أكثر نشاطًا اقتصاديًا وثقافيًا في المنطقة. وفي حين أن هذه الدول كانت قادرة على ترك بصمتها على الصعيد الثقافي والعلاقات الجيوسياسية القوية مع دول الخليج، فإن الصين «ليس لديها إلمام» بالمنطقة على الإطلاق. وفي السنوات الأخيرة قام رئيس الوزراء الهندي مودي، والياباني شينزو آبي بزيارات دولة متعددة إلى بعض دول الخليج. ومع ذلك هناك أدلة على أن بكين بدأت في زيادة مشاركتها السياسية مع دول الخليج. ففي نوفمبر ٢٠١٩، استضافت منتدى يضم أكثر من ٢٠٠ ممثل عن دول الشرق الأوسط لمناقشة المخاوف الأمنية من تبعات التأثير الأمريكي في المنطقة.

وفيما يتعلق بتأثير الولايات المتحدة في المستقبل على العلاقات الصينية–الخليجية، رأى «ألترمان»، أن قرار «ترامب» الانسحاب من المنطقة، كان يعتمد على قدرة واشنطن على توفير النفط الصخري بعيدا عن نفط الشرق الأوسط. وفي الوقت الحالي تسببت الجائحة في إلحاق أضرار بالغة بهذا القطاع؛ ما قد يجعل هناك احتمال أن تصير مستوردة للنفط مرة أخرى. وفي ضوء هذا السيناريو قد تختار زيادة نفوذها في شؤون الشرق الأوسط مرة أخرى.

أما بالنسبة لشراكات الصين الجيوسياسية الطويلة الأمد مع كل من روسيا وإيران، فقد تم الاتفاق على أن هذه الشراكة تم المبالغة فيها، ولا تعكس خطط الصين المستقبلية في المنطقة. ورأى «فولتون» أن علاقة بكين مع طهران مبالغ فيها إلى حد كبير من حيث أهميتها الاستراتيجية؛ نظرًا إلى أن الأخيرة تخضع لعقوبات دولية، وتفتقر إلى العديد من الشركاء التجاريين في الخارج. وفي حين أن هناك «إمكانية» لبيع الأسلحة لها، فإن العلاقات الصينية مع دول أخرى في الشرق الأوسط قد جرى إرساؤها بالفعل، وبالتالي لا توجد فائدة تذكر من وراء تعريض هذه العلاقات للخطر جراء دعم النظام الإيراني الهش بشكل متزايد. علاوة على ذلك، رفض أيضا تأثير روسيا على السياسة الخارجية الصينية، بحجة أن الأخيرة لا تعطي «وزنًا كبيرًا» لروسيا. ووافقه «ألترمان»، هذا الرأي، مُضيفًا أن

موسكو ليس لديها «مصلحة ولا قدرة» على لعب دور قيادي في الشرق الأوسط. وقد تفاقم هذا الموقف الآن بسبب انهيار أسعار النفط الروسي الناجم عن انخفاض الطلب الناجم عن جائحة كورونا، فيما تواجه أيضا خطر فقدان جزء كبير من ميزانيتها، الأمر الذي استلزم انخفاض الدعم المالي لحلفائها في الشرق الأوسط.

وفيما يتعلق بتأثير استجابة الصين لفيروس كورونا على علاقتها بدول المنطقة؛ يذكر «ألترمان» أن معالجة بكين الأولية أسفرت في البداية عن «آراء متشككة» نحوها من دول الخليج التي شهدت انخفاض أرباحها النفطية نتيجة لذلك. ومع ذلك ازداد الدعم السياسي لها من حكومات الشرق الأوسط الحريصة على زيادة مشترياتها من النفط الخام. وعلى الرغم من هذه الفائدة الصغيرة من المحتمل أن يكون للوباء نتائج خطيرة على مشاركتها في المنطقة مستقبلا. ويجادل «ألترمان» بأنه من «الخطر الاعتقاد» بأن الخليج سيحقق نفس كمية السحب الصينية كما كان قبل انخفاض أسعار النفط. وفي حال تضاءلت الفرص المالية وتفاقمت الصراعات السياسية بين دول المنطقة، فستتجه بكين إلى تأجيل المزيد من الاستثمار.

وبالنسبة إلى «يو جي»، تتطلب الجائحة أيضًا «إعادة تقويم» الأهداف الاستراتيجية للصين فيما وراء البحار، لذلك من المتوقع انخفاض استثماراتها الأجنبية. وحاليا تتجه نحو «بنية تحتية جديدة» قد لا تعتمد على الوقود الأحفوري وستعطي الأولوية للتكنولوجيا والذكاء الاصطناعي على الأسواق التقليدية، وهي خطوة من شأنها أن تؤثر بشكل مباشر على الخليج، حيث إنها لاعب اقتصادي رئيسي في سوق النفط العالمي. ويختتم «ألترمان»، بالقول: «في النهاية قد تجد نفسها غير راغبة في زيادة مشاركتها في المنطقة؛ كونها لا ترى أن السنوات الخمس المقبلة في الخليج ستكون ناجحة مثل العشرين الماضية».

على العموم، قدمت الندوة وصفًا شاملاً لاستراتيجية الصين في الشرق الأوسط، بالإضافة إلى مؤشرات قوية عن المسار المستقبلي لها في أعقاب جائحة الفيروس التاجي. ويبقى من الواضح أنها ترغب في توسيع انتشارها الاقتصادي في المنطقة إذا كان ذا فائدة تعود عليها محليا، لكنها تسعى للبقاء بعيدة عن التواجد عسكريا؛ لتجنب أي مواجهة لا مبرر لها مع الولايات المتحدة. وذلك انطلاقًا من تحقيق أغراضها الاستراتيجية والاقتصادية على حد سواء.

وبالنسبة لدول الخليج، من المرجح أن الاستثمارات الصينية توفر مصدرًا جيدًا للتمويل والتنمية لاستراتيجياتها من التنويع الاقتصادي، حيث تقدم بالفعل فرصًا كبيرة للدول لتعزيز اقتصاداتها، غير أنه يبدو أن ذلك لن يدوم طويلا لتغير أهداف بكين الاستراتيجية.

٢٠٢٠/٥/٢٨

ندوة في المعهد الملكي للخدمات المتحدة بلندن تناقش: كيفية رسم خريطة للجائحة.. والحفاظ على الأمن في بريطانيا

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

قدمت جائحة كورونا إلى وكالات إنفاذ القانون في جميع أنحاء العالم سلسلة من التحديات الجديدة التي أضيفت إلى الواجبات اليومية لمنع الجرائم والتحقيق فيها. ففي هذه الأوقات غير المسبوقة، تم تكليف قوات الشرطة في المملكة المتحدة بضمان التزام المواطنين بتوجيهات الصحة العامة. وبينما تؤدي الشرطة واجبات التنفيذ الجديدة، فإن تحديات الجريمة المنظمة والتهديد الحالي للإرهاب تلقي بثقلها على قوات إنفاذ القانون والمحللين.

وكاستجابة لهذه التحديات، عقد «المعهد الملكي للخدمات المتحدة للدراسات الأمنية والدفاعية» (RUSI)، بلندن، ندوة عبر الإنترنت، يوم ١٤ مايو؛ بعنوان: «رسم خريطة للجائحة.. والحفاظ على الأمن في المملكة المتحدة خلال أزمة كوفيد–١٩»؛ بهدف تحليل دور الشرطة أثناء الجائحة، ومدى تأثير الأخيرة في ظهور تحديات جديدة مثل: الاحتيال والجرائم السيبرانية والاتجار بالمخدرات، وتوقع المخاطر المحتملة لزيادة التطرف خلال فترة الإغلاق. ضمت الندوة خبراء في الجريمة المنظمة والشرطة ومكافحة الإرهاب، وترأسها «جوناثان إيال»، المدير المساعد لشراكات البحث الاستراتيجي بالمعهد، وتحدث فيها «ريتشارد والتون»، الخبير في قسم مكافحة الإرهاب (SO15)، و«كيث ديتشام»، مدير مجموعة أبحاث الجريمة المنظمة والشرطة.

في البداية، أشاد «والتون» برد فعل قوات الشرطة البريطانية على التهديد الأمني لفيروس كورونا، والنجاح الواسع النطاق في تطبيق إرشادات الصحة العامة الحكومية من دون اللجوء إلى أساليب صارمة، ووصفه بأنه «ذات مستوى عالمي»، مشيدا بهذه السياسة، التي جعلت تعاملها يعد سببا «للاحتفال بنموذج الشرطة البريطاني»، قائلا: إن «قوات الشرطة نجحت في الموازنة بين فرض إجراءات الإغلاق وتجنب رد الفعل الذي حدث في الدول الأوروبية الأخرى».

ونظرا إلى أن فيروس كورونا يعد حالة طارئة للصحة العامة، فقد كان دور الشرطة هو دعم الخدمة الصحية؛ من خلال قيامها بدوريات تضمن الالتزام بإجراءات الإغلاق والتباعد الاجتماعي. وبالنسبة إلى الأغلبية، يمكن وصف عملها بأنه «يتسم بالحذر وضبط النفس بدلا من تنفيذ العقوبة». ودعم «ديتشام» هذا النهج المتمثل في «الحفاظ على الأمن عن طريق التراضي»، والذي يعتمد على «الحس المشترك بين الشرطة والعامة»، وأوضح أن الموقف المتحفظ لها جنب استخدام «تدابير أكثر تشددا» لضمان الامتثال للمبادئ التوجيهية الحكومية.

وتنعكس مزايا هذا النهج في عدد قضايا الغرامات؛ حيث تم إصدار أقل من ٩٠٠٠ غرامة حتى الآن، مقارنة بأكثر من ٩١٥,٠٠٠ صادرة في فرنسا، و٨٦٩,٠٠٠ في إسبانيا خلال فترة زمنية مماثلة. وقد يشير هذا إلى أن الشرطة البريطانية أصبحت أكثر تساهلا فيما يتعلق بانتهاك القواعد؛ لكنه يعكس أيضا تشدد قوات الشرطة الأوروبية. ودعم «والتون» نهج إصدار عدد أقل من الغرامات؛ قائلا: إنه «ساعد أيضا في التماسك الاجتماعي وخفض الاحتجاج».

وعلى الرغم من أنه أدرك أن بعض القوات كانت مفرطة في استخدام هذا النهج، فإنه تمت الإشارة إلى الاستخدام «المبالغ فيه» للطائرات بدون طيار من قبل شرطة «ديربيشاير» في فرض إجراءات الإغلاق؛ لكن في النهاية نجح النمط العام لقوات الشرطة في تطبيق المبادئ التوجيهية للصحة العامة.

وتتمتع الشرطة البريطانية بالعديد من نقاط القوة التنظيمية. وعملت خطة تعبئة الشرطة الوطنية بنجاح مع عدم وجود حاجة كبيرة لإعادة تخصيص القوات في جميع أنحاء البلاد. ولدى المملكة المتحدة خطة منذ عام ٢٠١٧ لأزمة على غرار الجائحة، واستجابات جرى التدرب عليها جيدا؛ ولكن «لم يعتقد أحد أن هذه التدابير ضرورية»؛ بسبب عدم إمكانية حدوث مثل هذه الأحداث، فضلا عن أن «التنسيق كان جيدا» بين الشرطة البريطانية والوكالات الحكومية الأخرى.

علاوة على ذلك، سمح انخفاض معدل الجريمة، للشرطة بتركيز المزيد من الاهتمام على إجراءات مكافحة الفيروس. ففي أبريل ٢٠٢٠، انخفضت الجريمة بنسبة ٢٨٪. وشمل ذلك انخفاضا بنسبة ٣٧٪ في جرائم السطو، و٢٧٪ في جرائم المركبات، و٥٤٪ في سرقة المتاجر. وبالمثل، انخفضت معدلات الجريمة في جميع أنحاء العالم، حيث انخفض معدل القتل في جنوب إفريقيا من ٣٢٦ إلى ٤، وكذلك في ولاية ميسوري الأمريكية، إلى ٤٧ من ١٩٤ مقارنة بالعام الماضي. ومع انخفاض معدلات الجريمة، اعتبر «والتون»، أن الشرطة قد تمكنت من الحصول على قسط من الراحة في بعض المناطق وإنهاء القضايا المتراكمة السابقة. فيما كان متفائلا بتجنب تجدد الجريمة. ومع ذلك، أكد على ضرورة قيام الشرطة «بأخذ زمام المبادرة» عن طريق «استعادة الشوارع» من العصابات الإجرامية.

ومن جانبه، وافق «ديتشام» على أن النهج «الهادئ» الذي تتبعه سلطات إنفاذ القانون أثناء الجائحة، قد أعطى «إشارات إيجابية للمستقبل» في مكافحة «الجريمة المنظمة»، مؤكدا أنها «ارتفعت إلى مستوى التحدي». وعلى الرغم من انخفاض معدلاتها، لا يزال الاحتيال عبر الإنترنت والجرائم الإلكترونية مستمرا، حيث «تفرض الجائحة تطورا في الأساليب الإجرامية». وكانت «كاثرين دي بول»، المديرة التنفيذية لجهاز الشرطة الأوروبية «اليوروبول»، قد قالت: إن «المجرمين استغلوا الأزمة وكيفوا أساليب عملهم أو طوروا أنشطة إجرامية جديدة»، مشيرة إلى «صعوبة محاربة مثل هذه الجماعات أثناء الجائحة؛ وذلك لسرعتهم في التكيف مع التحديات الجديدة وتقييد وكالات إنفاذ القانون في أفعالها وتحقيقاتها من خلال الولاية القانونية والحدود الوطنية».

وخلال الأزمة، كان هناك انتشار متزايد لعمليات الاحتيال والجرائم الإلكترونية؛ نظرا إلى حالة الطوارئ الصحية العامة، وكان هناك قلق خاص يتعلق ببيع معدات الحماية الشخصية المزيفة والمنتجات الصيدلانية، التي ارتفع الطلب عليها بشكل غير مسبوق، كما تزايد الاحتيال، وسعى المحتالون إلى الاستفادة من التدابير الحكومية التي تهدف إلى حماية سبل عيش العمال في المملكة المتحدة، حيث استهدفوا برنامج الحكومة للاحتفاظ بالوظائف المرتبط

بالجائحة. وتم تسجيل ما يقرب من ٨٠٠ تقرير عن عمليات احتيال مشتبه بها. ويغطي المخطط حاليًا ٨٠٪ من الأجور لـ٧,٥ ملايين شخص في بريطانيا. ومع تمديده حتى أكتوبر ٢٠٢٠، يتزايد احتمال وقوع المزيد من وقائع الاحتيال.

وفيما يتعلق بالجرائم الإلكترونية، أوضح «ديتشام»، أن الجائحة جعلت هناك تركيزا على عمليات الاحتيال عبر الإنترنت. ومع وجود ملايين البريطانيين عالقين في منازلهم جراء إجراءات الإغلاق، بقي القليل من الخيارات أمام عصابات الجريمة لتحقيق مكاسب. وظهرت أنماط عديدة من عمليات الاحتيال على «الإنترنت المظلم». ومثلت الحكومة البريطانية وجهة شائعة للمحتالين لخداع ضحاياهم، وتم اعتماد المزيد من الحيل الموهة بشعار الحكومة عبر رسائل البريد الإلكتروني ومواقع الإنترنت الخاصة بالمحتالين أكثر من أي شكل آخر من الخداع، بما في ذلك عروض وهمية للتخفيضات الضريبية التي تتطلب من الضحايا تقديم معلومات خاصة عن حساباتهم المصرفية.

وعلى الرغم من ذلك، يظل تحديد حجم الاحتيال عبر الإنترنت والجرائم الإلكترونية عملية صعبة للغاية. مع ملاحظة أنه تم الإبلاغ عن ثلث هذه الحالات فقط، وغالبًا ما تكون الأرقام الرسمية «غير دقيقة على الإطلاق»، كما أن الطبيعة السرية للنشاط الإجرامي لجماعات الجريمة المنظمة تجعل من الصعب الحكم على ثرواتها وأنشطتها المستقبلية. وعندما سئل «ريتشارد والتون»، عما إذا كان التعاون بين وكالات منع الجريمة فعالا بما فيه الكفاية في ضوء هذه التحديات، أصر على أن بريطانيا تمتلك شبكة استخبارات جيدة جدا لمنع الجريمة المنظمة، مع تحديثات منتظمة لخدمات الشرطة من قبل الوكالة الوطنية لمكافحة الجريمة.

وبالإضافة إلى الجرائم الإلكترونية، سلط «ديتشام»، الضوء على سيناريوهات بارزة، حيث أُجبرت العصابات الإجرامية على تكييف عملياتها في ضوء انتشار الوباء. وترى عصابات المخدرات في الأمريكتين أن الوباء بات يمثل تهديدًا وجوديًا لأرباحها في ظل الحدود المغلقة وتأثير تقلص التجارة الدولية على فرص هؤلاء المجرمين في التهريب. ونتيجة لذلك، أصبح نقل المخدرات أكثر خطورة، وخاصة مع نقل شحنات أكبر في وقت واحد. وفي نهاية مارس، اعترضت البحرية الكولومبية غواصة مخدرات تحمل طنًا من الكوكايين، ولم يكن هذا حادثًا منفردًا، حيث تم الإبلاغ عن أحد عشر حادثًا مشابهًا في وقت سابق من عام ٢٠٢٠ وحده. وفي بريطانيا، لم تمنع إجراءات الإغلاق والابتعاد الاجتماعي تجارة المخدرات غير القانونية والمعروفة باسم تجارة «خطوط المقاطعات»، والتي تعني «قيام العصابات بنقل المخدرات خارج المناطق الحضرية إلى المدن الصغيرة أو القرى»، فلا يزال بمقدور التجار إخفاء أنفسهم على أنهم عمال الخدمات الأساسية أو على أنهم خارج منازلهم للتريض، ومن ثم لا يزال بإمكانهم القيام بأنشطتهم غير القانونية.

وفيما يتعلق بالهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر، أوضح أن إغلاق الحدود الدولية لا يصل إلا إلى «حدود مغلقة جزئيا»، بالنظر إلى إتقان العصابات الإجرامية استغلال أمن الحدود الوطنية في جهود التهريب. ومع ذلك، ارتفعت تكاليف الهجرة غير الشرعية من المهربين في الأمريكتين. وفي أوروبا، أثارت محنة المهاجرين الذين يلتمسون اللجوء في الاتحاد الأوروبي تساؤلات حول حاجة الحكومات إلى تأمين رفاهية المهاجرين الذين ينتظرون التأكيد أو رفض الدخول. وتحذر «ديميترا كالوجيروبولو»، من لجنة الإنقاذ الدولية من أن: «اللاجئين الذين يعيشون في المخيمات يحظون بوسائل محدودة لحماية أنفسهم من فيروس كورونا؛ وإذا وصل إلى المخيمات، فإن الاكتظاظ الشديد وغياب الصرف الصحي المناسب يعني أنه سينتشر بسرعة».

وفي حين أن هناك قلقا مستمرا بشأن الأمن القومي من الإرهاب، أشار «والتون»، إلى زيادة عالمية في الهجمات الإرهابية خلال الوباء. وخلال الأسابيع الأخيرة، تصاعدت هجمات حركة طالبان في أفغانستان، وتم تنفيذ ما يصل إلى ٥٥ هجومًا في اليوم منذ بداية مارس في الدولة الواقعة بوسط آسيا، كما أن «داعش» و«بوكو حرام» كانا نشطين للغاية خلال الأزمة، لكن هجماتهما لم تحظ بالاهتمام الإعلامي الذي كان سيحصلان عليه سابقًا. ويقر قائد مكافحة الإرهاب السابق، بأن طرق مكافحة الإرهاب أكثر صعوبة في المملكة المتحدة أثناء الوباء بناء على انخفاض القدرة على المراقبة وجمع المعلومات الاستخبارية. ومع ذلك، فقد نُفذت اعتقالات ملحوظة. ففي ٢١ أبريل، تم اعتقال عبد المجيد عبدالباري، أحد أكثر الإرهابيين المطلوبين في بريطانيا الذين قاتلوا مع تنظيم في سوريا. وفي ٨ مايو، اعتقلت الشرطة الإسبانية رجلا مغربيا في مدينة برشلونة على صلة بداعش؛ ويعتقد أنه كان يخطط لشن هجوم.

وردا على سؤال حول احتمال زيادة وتيرة التطرف خلال الوباء، مع وجود إرهابيين محتملين عالقين في المنزل وولوجهم إلى مواد متطرفة عبر الإنترنت، رفض «والتون»، الفكرة بسبب عدم وجود أدلة أكاديمية على أن التطرف يحدث من دون تفاعلات وجهًا لوجه؛ وأشار إلى أن التطرف في المملكة المتحدة كان تاريخيا جزءا من إعداد مجموعة من الأفراد وليس عبر الإنترنت، ولكنه رأى أنه لا يزال يتعين علينا إيلاء اهتمام وثيق لما يُمكن أن يحدث مستقبليا.

وفي ملاحظة أكثر تفاؤلاً، أوضح أن حجم وأضرار الجائحة قد يقنع بعض الإرهابيين بإعادة الحكم على جهود الفعالية والأضرار التي يلحقونها بالمجتمع البريطاني، والتي لا يمكن أن تنجح في مواكبة تهديد الوباء. ومع ذلك، فإنه لا يزال يرى «الأمر مُخيبا للآمال» على صعيد الإرهاب المحلي البريطاني.

بشكل عام، قدمت الندوة تحليلا دقيقا للوضع الحالي للشرطة والجريمة المنظمة في بريطانيا؛ وكان من الواضح أن تهديد الجرائم السيبرانية الإلكترونية والاحتيال يجب مراقبته أثناء الوباء بعد أن زادت معدلاته بصورة ملحوظة؛ لكن من المتفق عليه أن رد فعل قوات الشرطة ظهر بشكل جيد للغاية لتحدي الوباء، حيث حققت أكبر نجاح في قدرتها على ضمان الالتزام بتوجيهات الصحة العامة الحكومية من دون اللجوء إلى نموذج صارم لفرض العقوبات.

٢٠٢٠/٥/٢٩

بسبب المشكلات الاقتصادية.. بريطانيا تخفف قيود الإغلاق

مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية

تعاني المملكة المتحدة من أضرار شديدة بسبب جائحة كورونا لا يُمكن التقليل من شأنها، فقد توقف الاقتصاد فعليًا خلال الشهرين الماضيين وتأثرت الحياة اليومية بشكل لم يسبق له مثيل منذ الحرب العالمية الثانية، وبلغ عدد حالات الوفاة جراء الفيروس حتى يوم ٥/١٢ قرابة ٣٣,٠٠٠ حالة، مما يجعلها الدولة الأعلى في أوروبا والثالثة على مستوى العالم بعد الولايات المتحدة وروسيا. وعلى الرغم من ذلك، تحاول الحكومة تحقيق «المعادلة الصعبة»، باستئناف الحياة الطبيعية مع إبقاء الفيروس تحت السيطرة في ظل عدم وجود لقاح له.

وفي وثيقة نشرتها الحكومة يوم١٠ مايو، وحملت عنوان (خطتنا لإعادة البناء)، والتي تتكون من ٣ مراحل؛ تم تحديد الإرشادات التفصيلية للتغييرات التي ستطرأ على قيود الإغلاق والتي تم تطبيقها يوم ٥/١٢، حيث تم استبدال الرسالة الطويلة الأمد «البقاء في المنزل» بعبارة جديدة: «البقاء في حالة تأهب»، بهدف بدء عملية إعادة فتح جزئي لقطاعات اقتصادية في بريطانيا .

وكجزء من سياسة «البقاء في حالة تأهب»، تم تخفيف بعض القيود على النشاط الاجتماعي، وتم حث العمال غير القادرين على العمل في المنزل، مثل قطاعي البناء أو التصنيع، للعودة إلى العمل. وقال رئيس الوزراء بوريس جونسون: «نحتاج الآن إلى التأكيد على أن أي شخص لا يستطيع العمل من المنزل، يجب تشجيعه للذهاب إلى العمل». واعتبارًا من ١٢ مايو، سيكون هناك بعض التخفيف بشأن إجراءات الإغلاق. ووفقًا لجونسون: «نريد أن نشجع الناس على ممارسة قدر أكبر وحتى غير محدد من التمارين في الهواء الطلق، يمكنك الجلوس تحت أشعة الشمس في متنزهك المحلي، أو القيادة إلى وجهات أخرى، بل وممارسة الرياضة ولكن فقط مع أفراد من منزلك.«

وفي الخطوة الثانية، تم تحديد خطط لإعادة تلاميذ المرحلة الابتدائية إلى المدارس على ألاّ يزيد عدد طلاب الفصل عن ١٥ طالبًا، وإعادة فتح المتاجر غير الأساسية. وفي المرحلة الأخيرة والتي ستحدث غالبا في يوليو، سيكون هناك إعادة فتح «لبعض بيوت الضيافة كالمطاعم وأماكن عامة أخرى .«

وللمرة الأولى، نصحت الحكومة بارتداء أغطية للوجه، في أماكن مثل وسائل النقل العام والمتاجر، كما أنها تبحث اتخاذ خطوة للسماح لأسرتين فقط أن تختلطا. ومع ذلك أوضحت أن أي تخفيف للقيود مشروط بعدم عودة الفيروس للتفشي مرة أخرى، في الوقت الذي تحتفظ فيه الحكومة بخيار إعادة فرض إغلاق محكم على مستوى وطني أو محلي في حال كانت هناك علامات على تفشي المرض مرة أخرى.

وفي أبريل، كانت «لندن»، قد حددت خمسة معايير يجب الوفاء بها لتخفيف إجراءات الإغلاق. وتشمل الانخفاض المستمر في الوفيات، وقدرة هيئة الخدمات الصحية الوطنية على التعامل مع المرضى الجدد، وانخفاض عدد الإصابات، وقدرة الاختبار الكافية، وعدم وجود خطر لحدوث ذروة ثانية في الإصابات. وعلى الرغم من أن الحدود المقبولة لهذه المعايير تخضع لتقدير الحكومة، إلا أنه لا يمكن القول بأن أي من هذه الشروط قد تم الوفاء به حتى الآن إلى مستوى مُرضٍ للنظر في تخفيف إجراءات الإغلاق والتباعد الاجتماعي.

ومع ذلك، وبعد يوم واحد من إطلاق الاستراتيجية؛ حذر «جونسون»، في خطابه الوطني، من أن القيود المفروضة على النشاط الاجتماعي والاقتصادي قد تبقى قائمة على «المدى الطويل»، معترفا بأن إيجاد علاج لفيروس كورونا أو لقاح ضده قد يستغرق أكثر من عام وقد لا يتم التوصل إليه على الإطلاق، وشدد على أن المملكة المتحدة لا يمكنها أن تأمل في أن تكون خالية من كوفيد-١٩ في المستقبل القريب، وعليها أن تتعلم كيف تتعايش مع المرض. فيما كشف أيضًا عن «نظام إنذار كوفيد ١٩». والذي سيقيم الخطر الذي يمثله الفيروس في كل جزء من المملكة المتحدة عبر خمس مراحل، إذ سيكون المستوى الأول هو الأكثر انخفاضا، والخامس هو الأكثر خطورة.

وعلى إثر هذه الخطة، تعرض رئيس الوزراء لانتقادات شديدة من قبل الزعماء السياسيين. ورفضت «نيكولا ستارجن» الوزيرة الأولى لاسكتلندا وزعيمة الحزب القومي هذه المقترحات، ووصفتها بـ«الغامضة وغير الدقيقة». وقال «ايد ميليباند»، وزير الأعمال في حكومة الظل العمالية: «إن الأمر يبدو فوضويا». وبدورها، قالت «أرلين فوستر»، رئيسة الحزب الوحدوي الديمقراطي في أيرلندا الشمالية: «إننا لا نستطيع أن ننحرف عن مبدئنا بالمكوث بالمنزل في الوقت الحالي». وقال «أندي بورنهام»، عمدة مانشستر الكبرى، إن خطة جونسون جاءت «في وقت مبكر جدا ويمكن أن تسبب حالة من الارتباك.»

وفي مقال بصحيفة «آي»، حذر «صديق خان»، عمدة لندن، من موجة ثانية من الوباء. وقال إن «الحكومة وضعت خريطة طريق لكيفية تخفيف الإغلاق تدريجيا، لكن هذا لن يكون ممكنا إلا إذا أظهرت الأدلة أن الوضع آمن في كل مرحلة.. إن مئات الأشخاص مازالوا يموتون من هذا الفيروس كل يوم، ولا يزال الآلاف غيرهم يمرضون، فالقتال لم ينته بعد ولا يمكننا ببساطة أن نتحمل نتائج التساهل، والرسائل المربكة من الحكومة، والحقيقة هي أن الإغلاق لم يُرفع، ولم نعد إلى الحياة كما كانت، وعلى الجميع إتباع القواعد لإنقاذ الأرواح.»

من جهة أخرى، واجهت دعوة الحكومة البريطانية للعودة إلى العمل استجابة سلبية أيضًا من النقابات العمالية. وطالبت أكبر نقابات العمال في بريطانيا، وهي نقابات، «يونسون»، و«يونايت»، و«جي أم بي»، وهي النقابة الوطنية لعمال السكك الحديدية والنقل، فضلاً عن نقابة عمال المتاجر والتوزيع «أوسدو»؛ بإصلاح قواعد الصحة والسلامة قبل مطالبة العمال بالعودة إلى مكاتبهم ومصانعهم. واعتبرت «ماري بوستد»، الرئيسة المشتركة لاتحاد

التعليم الوطني، أكبر نقابة للمعلمين في بريطانيا، أن خطة الحكومة لإعادة فتح المدارس اعتبارا من أول يونيو «متهورة .«

وتمثل هذه الانتقادات فشلاً ذريعًا للحكومة البريطانية في مكافحة انتشار الوباء في ظل الافتقار إلى التواصل الفعال بين مؤسسات الدولة المختلفة. وفي ظل عدم القدرة على التنبؤ بما قد يحدث مستقبلاً من إجراءات وعدم قابلية الحكومة للالتزام بمواعيد إعادة الفتح وعودة العمل لطبيعته، من المؤكد أن هذا سيترك الكثير من الشركات في حالة من الارتباك والتخبط وعدم المقدرة على التخطيط لإجراءات إعادة فتح خاصة بها. يقول «زوي ويليامز»، في صحيفة «الجارديان»: «تم حث الموظفين للعودة إلى العمل، ولكن مع تجنب وسائل النقل العامة إذا أمكن.. وإذا كان استخدام وسائل النقل العامة إجراء ضروريًا للانتقال إلى العمل، فهل هذا يعني أنه يجب على عمال النقل الاستمرار في الالتزام بإجراءات الإغلاق أم العودة للعمل بكامل طاقتهم؟.. لم تقدم الحكومة أية إرشادات أو توجيهات بشأن هذه السيناريوهات، وبالتالي ستستمر مثل هذه القضايا في التسبب في الارتباك طالما لم يتم معالجتها.«

فيما لا تزال هناك حالة من الارتباك بجوانب أخرى من الخطة. فقد كشفت الحكومة عن خطتها لإخضاع كافة الركاب الواصلين إلى مطارات المملكة المتحدة للحجر الصحي، لكنها لم تحدد تاريخ بدء هذا الأمر، كما استثنت القادمين من فرنسا وجمهورية أيرلندا من هذه الإجراءات. كما لم يتم اتخاذ قرار بتمديد إجازة الموظفين الماكثين في المنزل والذي تم اعتماده في بداية تفشي الوباء على الرغم من تلميحات من الوزراء إلى أنه سيتم إلغاء هذه الإجازة تدريجيا وبصورة مرنة بدلاً من إيقافها بشكل مفاجئ. ولا يخفى أنه توجد حالة من عدم الوضوح في اللوائح الحكومية الجديدة. ففي الوقت الذي قال فيه «دومينيك راب»، وزير الخارجية، إنه يمكن للأفراد أن يروا كلا الوالدين في نفس الوقت في إحدى الحدائق، قالت الحكومة العكس؛ حيث إن الأفراد لن يسمح لهم إلا بمقابلة أحد والديهم بعد تخفيف الإغلاق وعلى بعد مترين.

وعلى خلفية هذه الاتهامات، انتقد زعيم حزب العمال البريطاني، «كير ستارمر»، الخطة، قائلاً: إنها «تطرح مزيدا من الشكوك والأسئلة التي لا توجد إجابة لها، ونرى أنها مرفوضة من قبل الكثيرين.. يبدو أن رئيس الوزراء يطلب من ملايين الأشخاص العودة إلى العمل دون خطة سلامة واضحة أو توجيه واضح حول كيفية الوصول إلى العمل دون استخدام وسائل النقل العام .«

ويبقى واضحًا، أن حكومة المحافظين قد نالت الكثير من النقد في إدارتها للأزمة، ويرجع ذلك لافتقارها في التواصل الفعال بين مؤسسات الدولة المختلفة وتوحيد إجراءاتها الاحترازية. فلقد فشلت استراتيجية حماية الصحة العامة التي تبنتها والتي يطلق عليها نهج «مناعة القطيع»، والتي تستند إلى ممارسة الحياة بشكل طبيعي، بحيث يصاب معظم أفراد المجتمع بالفيروس، وبالتالي تتعرف أجهزتهم المناعية عليه، ومن ثم تحاربه إذا ما حاول مهاجمتها

مجددا، لكن المختصين حذروا من هذه الاستراتيجية في ظل ازدياد معدل الإصابات والوفيات. وبحلول منتصف مارس٢٠٢٠ تم التراجع عنها. وبعد هذا الفشل، تم حث البريطانيين على العمل من المنزل وتجنب السفر والتنقل في ظل هذه القيود المفروضة المتبقية منذ ذلك الحين .

وفي الوقت الحالي، تتبع بريطانيا نهج بلدان مثل ألمانيا وكوريا الجنوبية وسنغافورة التي كانت قادرة على احتواء انتشار الفيروس من خلال إجرائها اختبارات مكثفة وتعزيز سبل الاتصال والتواصل مع حالات الإصابة. ومع ذلك تم اعتبار هذا النهج من قبل خبراء الصحة البريطانيين غير عملي وغير قابل للتطبيق. واتخذت الحكومة بالفعل خطوات ملموسة لإضافة تغييرات على هذه الاستراتيجية، غير أنها قد تكون متأخرة للغاية وغير فعالة.

وبالفعل، بدأت بعض البلدان في إعادة فتح أجزاء من اقتصاداتها ببطء بعد إغلاق استمر عدة أسابيع. وأعادت ألمانيا فتح بعض النشاطات، وسمحت إيطاليا للمصانع وشركات البناء بمواصلة بعض عملياتها، وبدأت فرنسا بتخفيف عمليات الإغلاق، باستخدام نظام من المناطق الحمراء والخضراء على أساس شدة الفيروس في مناطق مختلفة؛ حيث سُمح للمدارس الابتدائية ودور الحضانة وبعض الشركات بإعادة الفتح، كما بدأت إسبانيا في السماح بتجمعات أقل من ١٠ أشخاص .

وبالنسبة لبريطانيا، أدت مشكلات الاقتصاد إلى تسريع وتيرة الجهود لتخفيف إجراءات الإغلاق. وتوقع مكتب «مسؤولية الميزانية»، ارتفاع نسبة البطالة إلى١٠٪. وتعاني كبريات الشركات البريطانية من نقص ممتد في الطلب وبدأت في إنهاء خدمات موظفيها أو منحهم إجازات من دون أو بنصف راتب؛ وعملت الخطوط الجوية البريطانية على إلغاء ١٢,٠٠٠ وظيفة، أي ما يعادل ٣٠٪ من قوتها العاملة. وطلبت خطوط طيران «فيرجن أتلانتيك»، دعما ماليا من الدولة بعد أن وضعت غالبية موظفيها البالغ عددهم ٨,٥٠٠ من دون راتب لمدة ثمانية أسابيع. يشير «جورج باركر» في صحيفة «فاينانشال تايمز»، إلى أن خطة جونسون «عززت شعور الحكومة بالحاجة إلى إقناع البلاد بالخروج من الإغلاق في ظل المخاوف من أن تؤدي أي خطوة سريعة إلى ارتفاع آخر في حالات كوفيد-١٩ .«

على العموم، تظل «خارطة الطريق» الحكومية التي أعلنتها لندن للخروج من إجراءات فيروس كورونا تفتقر إلى التفاصيل، وتبدو غامضة مع عدم وجود جدول زمني محتمل للإجراءات المستقبلية، وهو ما قد يثير حالة من الارتباك؛ لكن ومع ذلك، فإن هذا نتاج الحذر المفرط وليس اللامبالاة. فطوال الأزمة التزمت الحكومة البريطانية بالحفاظ على الصحة العامة قبل كل شيء. ومع وجود العديد من أكبر الشركات في البلاد على وشك الانهيار يبدو أن هناك حاجة إلى شكل ما من أشكال التعافي الاقتصادي، حتى لو كانت البلاد عرضة لخطر ارتفاع حالات الإصابة مرة أخرى.

٢٠٢٠/٥/٣٠

مكانة «بومبيو» في تاريخ الدبلوماسية الأمريكية

مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية

يعد منصب وزير خارجية الولايات المتحدة ليس فقط الأبرز دبلوماسيا في الوقت الحالي، بل هو أيضا واحد من المناصب السياسية العالمية القليلة التي لها تأثير هائل على الشؤون الدولية. وبالتالي كان طبيعيا أن يؤثر العديد من أولئك الذين شغلوا وزارة الخارجية الأمريكية بشكل كبير على السياسة العالمية خلال مدة عملهم، من أمثال جيمس بيكر، وكولين باول، ومادلين أولبرايت، وكونداليزا رايس، وهنري كيسنجر.

وفي الوقت الحالي، يشغل «مايك بومبيو» رئاسة الخارجية الأمريكية منذ عام ٢٠١٨، وغالبا ما يُنظر إلى موقف وزير الخارجية كمحقق لضبط النفس مقارنة بمواقف «ترامب» المتقلبة للسياسة الدولية، حيث يجب أن يضطلع بمستوى جديد من الأهمية في صياغة سياسة متماسكة، لتعويض السلوكيات الغريبة للرئيس الأمريكي الحالي. وكوزير للخارجية فشل في تحقيق ذلك من نواح عديدة، فقد كان بمثابة الدبلوماسي المثالي لترامب شخصيا، بعد أن استطاع الموازنة بين تخفيف سياساته العدوانية وتجنب الوقوع في خطأ نتيجة تقلب مزاجيته.

ولم تشهد الحياة السياسية في الولايات المتحدة في تاريخها الحديث ظاهرة مشابهة لما شهده البيت الأبيض خلال رئاسة «ترامب»، حيث ستدخل فترته التاريخ الحديث كمثال سيئ للقيادة غير الفعالة والانقسام في ضوء العديد من الأحداث التي وقعت؛ بداية من «حمى الإقالات» التي ضربت إدارته وطالت شخصيات بارزة، مثل رئيس أركان البيت الأبيض «جون كيلي»، والمستشار الخاص السابق للرئيس «ستيف بانون»، ووزير الدفاع «جيمس ماتيس»، بالإضافة إلى ثلاثة مستشارين للأمن القومي؛ وهم مايكل فلين، وهربرت مكماستر، وجون بولتون، ووزير الخارجية الأول ريكس تيلرسون، فضلا عن السقطات السياسية والدبلوماسية غير المحسوبة له، والمواقف المغايرة بين الرئيس وإدارته، وكشف لمؤامرات وتسريب لأسرار الدولة، ونقض لتعهدات ومعاهدات، وتحولات وعواصف سياسية، والأخطر هو ظهور لأصداء عنصرية بغيضة.

وفي حقيقة الأمر، لم يكن قرار إقالة وزير الخارجية الأمريكي السابق «ريكس تيلرسون»، يوم ١٣ مارس ٢٠١٨ مفاجئا. فطوال عام من منصبه كانت هناك توقعات مؤكدة بإقالته؛ بسبب تباين الكثير من المواقف بينه وبين الرئيس. وربما كان اختلاف وجهات النظر هذه علامة على اختيار الأخير للشخص الذي سيحل محلّه، حيث اختار مدير وكالة الاستخبارات المركزية لهذا المنصب.

وعلى عكس «تيلرسون»، ينحاز «بومبيو»، بشكل واضح إلى «ترامب» ونهجه السياسي، ويتبنى وجهات نظر مطابقة لرأي الحركة اليمينية المحافظة، التي تشكل الغالبية العظمى من قاعدة ناخبي الرئيس الأمريكي. ويؤيد استخدام

القوة العسكرية ضد أعداء الولايات المتحدة، ويدافع أيضًا عن مفهوم «الخصوصية أو الاستثناء» الأمريكي، وهو ما يعزز العزلة الدولية والأفكار المتعصبة، فعلى سبيل المثال رأيه بخصوص المسلمين، حيث اتهم جميع المسلمين بأنهم «شركاء محتملون» في المنظمات الجهادية الإرهابية. ونتيجةً لذلك أشارت صحيفة «الا يكونوميست»، البريطانية، إلى أنه بالرغم من أنه لم يكن في السابق على وفاق مع الرئيس الأمريكي، ولا سيما حول مدى التدخل الروسي في الانتخابات الرئاسية الأمريكية عام ٢٠١٦، إلا أنه من أكثر الداعمين لرؤية «ترامب» العالمية «أمريكا أولاً»، مع أنه في قرارة نفسه لا يوافق عليها.

وبعيدًا عن أي وفاق آيديولوجي، فإن «ترامب» و«بومبيو» لديهما شخصية جيدة وعلاقة مهنية، وهذا ما ذكره «ترامب»، بقوله: «أنا و«بومبيو» على الموجة ذاتها والعلاقة بيننا دائمًا جيدة وهذا ما أنا بحاجة إليه». وبالنظر إلى الانحياز والصداقة لكليهما من الناحيتين الشخصية والسياسية، كان لذلك تأثير ملحوظ على العديد من الملفات خاصة في منطقة الشرق الأوسط، التي تعد بؤرة ساخنة بالنسبة لترامب، نظرًا إلى عدد من التطورات الناتجة عن سياسته الخارجية، مثل قرار الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل، ونقل السفارة الأمريكية إليها. وبينما أعاق «تيلرسون» تنفيذ هذا التحرك، دعم «بومبيو» جهود «ترامب» نحو مزيد من التقارب مع إسرائيل على حساب الفلسطينيين، نظرًا إلى سمعته المعروفة بأنه معاد للإسلام ويؤيد جمعيات تناهضه. وعليه، فقد تجنب مصير سابقيه من خلال إظهار الرغبة في اتباع الرئيس في مسائل السياسة الخارجية دون انحراف؛ حيث لم يبتعد أبدا عن خط السياسة الخارجية المتفق عليه لإدارة ترامب. ونتيجة لذلك أعلن «كولم كوين»، من مجلة «فورين بوليسي»، أن «وزير الخارجية أصبح الشخصية الأكثر ثقة لدى الرئيس الأمريكي». كما أن ترامب قال للصحفيين عام ٢٠١٩: «أنا أتجادل مع الجميع، ما عدا بومبيو».

ونظرًا إلى قبوله لاستراتيجية السياسة الخارجية التي تظهر من دون دور ملموس له في صياغتها، فهو «منفّذ» فقط، وليس «صانعا» للسياسة الخارجية. وفي هذا الصدد لا يمكن مقارنته بأقرانه من أمثال (هنري كيسنجر، وجيمس بيكر، ومادلين أولبرايت) وغيرهم، الذين لعبوا جميعا دورا رئيسيا في تشكيل أهداف السياسة الخارجية. ويعكس ذلك حقيقة افتقار الإدارة الأمريكية الحالية إلى المخطط الاستراتيجي وعدم وجود اتجاه لأهداف مستقبلية تتجاوز ممارسة ضغط لا نهاية له على أعداء الولايات المتحدة.

ووفقا للعديد من المحللين، تعد عدم قدرته على التأثير بشكل كافٍ في مسار السياسة الخارجية أمرا بارزا بالنظر إلى امتلاكه بعض الاختلافات في نظرته العالمية عن الرئيس. ووفقا لـ«سوزان جلاسر»، من مجلة «ذا نيويوركر»، فإن نظرته للولايات المتحدة في النظام الدولي هي وجهة نظر «أممي محافظ شكلت خدمته العسكرية في حقبة الحرب

الباردة شخصيته». ومن ثم «يختلف من دون أن يعلن مع ترامب على مبدأ أمريكا أولا، وبشأن دور الولايات المتحدة في العالم»، لأنه كما وصفوه «صوت سيده».

وتتعلق ثاني الاختلافات بروسيا. وقبل توليه الخارجية، كان ناقدا حادا لموسكو. وفي خطاب له عام ٢٠١٦، تحدث عن الضم الروسي لشبه جزيرة القرم من أوكرانيا، متسائلا: «ما هي عقوبة بوتين لاستيلائه على ما يمثل خُمس دولة أوروبية؟». كما قال إن: «الهجمات الروسية على السياسة الأمريكية في الفترة التي تسبق الانتخابات الرئاسية لعام ٢٠١٦ ترقى إلى محاولة جعل أمريكا تبدو وكأنها دولة في العالم الثالث». وفي اجتماع مع نظيره الروسي «سيرجي لافروف» في منتصف مايو ٢٠١٩، اعترض على الدعم الروسي لإيران وفنزويلا، وفشلت المحادثات الدبلوماسية التالية في التوصل إلى نتيجة ناجحة.

وعلى الرغم من هذه الاختلافات، يؤيد «ترامب» و«بومبيو» التحالف الأمريكي السعودي، ولا يتزعزعان في دعمهما لإسرائيل ومعارضتهما لإيران. وذكر الأخير في خطاب له عام ٢٠١٨ أن إدارة أوباما «كانت تحترم زعماء إيران أكثر من إسرائيل»، كما كان مؤيدا قويا لخطة ترامب للسلام في الشرق الأوسط التي كانت محسومة عند وصوله، وهو أيضا المسؤول الأمريكي الذي أعلن أن واشنطن لم تعد تنظر إلى المستوطنات الإسرائيلية على أرض محتلة تعتبر دوليا فلسطينية على أنها غير شرعية. علاوة على ذلك يعتبر الشخصية الأمريكية الرئيسية في الأزمة السياسية المستمرة في فنزويلا، ودعم باستمرار زعيم المعارضة خوان غوايدو منذ انتخابات ٢٠١٨ المتنازع عليها.

وعلى الرغم من افتقاره إلى التأثير على صياغة السياسة الخارجية؛ فقد وجد فيه الرئيس الأمريكي أيضا حليفا سياسيا موثوقا به يمكنه إزالة الضرر الدبلوماسي الذي يخلفه في أعقاب خطاباته الصاخبة وتغريداته الغاضبة ومناوراته العدوانية. ومقارنة بسلفه، أثبت أن هذه المهمة مهمة للغاية. وكتبت «بي بي سي» في وقت إقالته أن تيلرسون قال: إنه «مندهش من قلة فهم ترامب لأساسيات السياسة الخارجية». ولاحظ «بيتر فيفر»، عضو مجلس الأمن القومي في إدارة الرئيس الأسبق بوش، أن «بومبيو» يعمل في ظل رئيس على عكس أي شخص في رفضه العمل على صنع سياسات من دون إبداء رأي». وعلى الرغم من ذلك، فقد تمكن من تحسين المواقف المحرجة قدر الإمكان، فعندما اختار ترامب سحب القوات الأمريكية من سوريا، كان هو من قدم حجة مُقنعة للصحفيين قائلا: «سنقوم بذلك بطريقة منظمة ومدروسة تحمي الأمن القومي الأمريكي، وتسمح لنا بمواصلة المهمة التي نقوم بها؛ وهي مكافحة الإرهاب».

وسمحت جائحة كورونا، لبومبيو بأداء دور أكثر نشاطًا كدبلوماسي بارز لبلاده. وبحسب «روبي جرامر»، في مجلة «فورين بوليسي»، فإنه: «جدد جدول أعمال الإدارة السابق لانتشار الوباء والخاص بقمع إيران ومحاولة الإطاحة بفريق الرئيس الفنزويلي مادورو من السلطة»، كما كان نشطًا للغاية مع كل من وسائل الإعلام الأمريكية والدولية،

مستغلاً هذه الفرص لإلقاء اللوم باستمرار على الصين في انتشار الفيروس، وكرر باستمرار المزاعم بأن الفيروس خرج من مختبر في مدينة ووهان الصينية، وليس من «سوق رطبة»، كما تقول الصين، فيما اتهمها بتدمير عينات من فيروسات كورونا كجزء من حملة حجب الحقيقة.

ويمثل الخطاب المناهض للصين عنصرا أساسيا في سياسته كوزير للخارجية. وفي حين تواصل وزير الخارجية الأسبق «هنري كيسنجر» مع حكومة «ماو تسي تونغ» في أوائل السبعينيات، اختار الوزير الحالي –مُتبعا خُطى ترامب– محاربة القوة الصينية الصاعدة. وهو ما وصفه «روبي جرامر» بأنه «وجه الاستراتيجية المتشددة للإدارة الأمريكية في التعامل مع الصين». وفي يناير ٢٠٢٠، أعلن أن الحزب الشيوعي الصيني هو «التهديد الرئيسي في عصرنا»، وأكد أن «بكين تريد أن تكون القوة الاقتصادية والعسكرية المهيمنة في العالم، ونشر رؤيتها الاستبدادية للمجتمع وممارساتها الفاسدة في جميع أنحاء العالم».

ومع ذلك، فقد نال هو نفسه العديد من الانتقادات في تعامله مع الأزمة. وانتقد «مايكل فوشز» من «مركز التقدم الأمريكي» تعامل وزير الخارجية السيئ مع أزمة كورونا، قائلاً: «في أزمة بهذا الحجم، سيكون على وزير خارجية أقوى دولة أن يقف في صف الدول لمُحاربة الوباء مع تركيز الرئيس على الاستجابة المحلية؛ لكن لسوء الحظ، غاب عن العمل على هذا الهدف منذ اليوم الأول». ومن ثم فإن أي مقارنة بـ«كيسنجر» ستقتصر على التشابه بين محادثاته مع النظام الكوري الشمالي لـ«كيم جونغ أون» في أبريل ٢٠١٨ واجتماع كيسنجر مع «ماو» في بكين عام ١٩٧١. وكل من هذه الخطوات عجلت بمحادثات سرية للغاية أدت إلى تحسن العلاقات الخارجية بين الطرفين.

وعموما، على الرغم من أن «بومبيو» لا يعد صانعا للسياسات بقدر ما هو منفذ لها في نظر الكثيرين، إلا أنه يعد واحدا من عوامل الاستقرار في الإدارة الحالية؛ بسبب التفاهم الشخصي بينه وبين ترامب، ما جعله مقربا منه، فضلا عن قدرته على تجاوز أي عاصفة قد تسببها تصريحات الأخير المثيرة للجدل، وهو ما جنب هذه الإدارة المزيد من الانقسام.

ومع ذلك فإن الاستقرار المحدود الذي يجلبه لا يعوض افتقاره إلى التأثير على تحديد أهداف السياسة الخارجية، مقارنة بما قام به نظراؤه السابقون من دور رئيسي في تشكيل نظرة أمريكا إلى العالم، ومن ثم حسم مُجريات الأحداث. ولعل عدم قدرته على تأكيد نفسه كلاعب بارز في السياسة الخارجية تجعله واحدا من وزراء الخارجية الأقل فعالية. وعلى هذا النحو إذا سقطت إدارة ترامب في نوفمبر القادم فمن المرجح ألا يجري تذكر «بومبيو» إلا فقط كشخصية ثانوية في هذه الفترة المضطربة من السياسة الأمريكية.

٢٠٢٠/٦/٢

سلطة المستشارين في الحكومات الحديثة.. وأزمة حكومة جونسون

مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية

عادة ما تحدث سلسلة من الأحداث عندما تواجه إحدى الحكومات فضيحة ما. فبدءا من رفض الشائعات الإعلامية وصولاً إلى الاعتراف بارتكاب مخالفات، عادةً ما تتوج هذه السيناريوهات بتقديم الطرف المسيء استقالته في محاولة مُرتبة بعناية لحفظ ماء وجه حكومته، وتجنب أي إحراج لا لزوم له في المستقبل، إلا أن حالة كبير مستشاري الحكومة البريطانية، «دومينيك كامينغز»، خالفت هذا الاتجاه.

ومن المعروف أن «كامينغز»، عندما كان يعاني من أعراض فيروس كورونا، قاد سيارته لمسافة ٢٦٠ ميلاً من لندن إلى درهام لزيارة والديه بصحبة عائلته. وتمثل هذه الرحلة خرقا لقواعد الحكومة الخاصة بالحجر الصحي والسفر للضرورة، وذلك قبل فترة وجيزة من تدهور صحة رئيس الوزراء «بوريس جونسون». وبمجرد أن اكتسبت شائعات هذا الخرق زخما إعلاميا، كان رد الفعل الواسع سلبيا للغاية. وانتقدت صحيفة «ذا ديلي ميل»، المؤيدة لحكومة المحافظين، تصرفاته بشدة، ونشر حساب تويتر الرسمي للخدمة المدنية بيانا لاذعا واصفا إياه بأنه «متغطرس ومنتهك». وظهر أيضا فيديو على الإنترنت يوضح قيام بعض المواطنين بمقاطعة حديثه بالقرب من منزله، حيث حكى الكثيرون معاناتهم مع مواجهة الفيروس، كما تم تجاهل التقارير التي تفيد بأنه سافر أيضًا إلى قلعة بارنارد القريبة «لفحص بصره» وكانت محل سخرية على الإنترنت.

وعلى الرغم من حجم وشراسة النقد الموجه ضده، رفض «جونسون» إقالته من منصبه كأحد كبار مستشاري رئيس الوزراء، في الوقت الذي رفض فيه «كامينغز» نفسه الاعتذار في مؤتمر صحفي غير مرتب له ولم يقدم استقالته. ويبدو الآن بعد عدة أيام من الحملة الإعلامية ضده أن المستشار الأكثر نفوذًا في الحكومة قد نجا من واقعة سياسية محرجة. وسواء كانت سمعته تتعافى أم لا، فقد مثل دعم رئيس الوزراء لحليفه السياسي المقرب، مؤشرا قويا على الأهمية التي لا يمكن إنكارها بالنسبة للحكومة الحالية.

وفي حين ركز الرأي العام البريطاني اهتمامه على العوامل الأخلاقية لهذه الحادثة؛ فإن التداعيات السياسية أكثر دلالة على الوضع الحالي للحكومات والدور الذي يلعبه المستشارون فيها، خاصة أنها قد أثارت تساؤلا مهما وهو: هل سيتمكن المسؤولون الحكوميون الآن من تجنب فقدان وظائفهم إذا حافظوا على علاقات وثيقة برئيس وزرائهم مثل التي يتمتع بها كامينغز بشكل واضح؟

وبعد اندلاع الأزمة سارع «جونسون» وكبار مسؤوليه إلى الدفاع عن كبير المستشارين. وعندما سُئل عن سلوكه في مؤتمر صحفي ادعى أنه كان يتصرف «بشكل قانوني» و«مسؤول». وقوبل هذا الرد بغضب شديد وفشل في التأثير على الرأي العام. وعلى الرغم من تراجع شعبية رئيس الوزراء لاحقًا بنسبة ٢٠٪ بسبب طريقة تعامله مع الفضيحة إلا أنه لا يزال يرفض إقالة حليفه السياسي. وبشكل إجمالي، دعا ٢٤ نائبا محافظا كبير المستشارين إلى الاستقالة أو إقالته،

ولكن من دون جدوى. وفي الواقع، فإن العضو الوحيد في الحكومة الذي ترك منصبه احتجاجًا على هذه الفضيحة هو الوزير الاسكتلندي «دوغلاس روس».

وفي حقيقة الأمر، فإن «كامينغز» ليس أول مسؤول كبير يُكتشف خرقه لقواعد الإغلاق. واستقال كبير خبراء الأوبئة والمستشار الحكومي، «نيل فيرغسون»، وكبيرة مسؤولي الصحة في اسكتلندا، «كاثرين كالديروود»، بعد مخالفات أقل أهمية بكثير من هذه الفضيحة. وبدلاً من تقديم الاعتذار أو الاستقالة، اختار «كامينغزو» الانحياز لأفعاله. ومع تزايد الضغط الإعلامي اتخذ خطوة غير مسبوقة بعقد مؤتمر صحفي في حديقة مقر الحكومة في ١٠ داونينغ ستريت، وهو مكان مخصص عادة لخطب رئيس الوزراء، حيث دافع، وهو لا يشعر بالأسف، عن أفعاله بالقول صراحةً: «أنا لست نادمًا على ما فعلته.. أعتقد أن الأشخاص العقلاء قد يختلفون تماما حول طريقة تفكيري فيما أفعله في تلك الظروف، ولكن أعتقد أن ما فعلته كان عقلانيا بالفعل».

وسواء جاءت فكرة هذا المؤتمر من «جونسون» أو «كامينغز»، فهي غير واضحة. وأشار كل من «كارلا آدم» و«آدم تايلور» في صحيفة «واشنطن بوست» في أغسطس ٢٠١٩، إلى أنه «على الرغم من شخصيته البارزة، لا يقوم كبير المستشارين بإجراء مقابلات»، وعلى ما يبدو «ملتزما بمدونة سلوك المستشار الخاص». كما كتبت «سيسيل دوكورتيو» في صحيفة «لوموند» الفرنسية أنه «عادة، يبقى المستشارون الخاصون في الظل.. وفي أسوأ الأحوال يستقيلون عندما تسوء الأمور، فهم لا يتحدثون في العلن أبدًا.. ولكن ما حدث أنه لأكثر من ساعة، أخذ يتحدث ويؤكد أن كل ما فعله تم «بشكل عقلاني»، من دون خرق القواعد».

ولفهم سبب نجاة «كامينغز» من هذا النوع من الأخطاء السياسية التي كان من شأنها إنهاء الحياة السياسية للعديد من مسؤولي الحكومة الآخرين، من المهم فهم الدور البارز الذي يلعبه في تشكيل السياسة الداخلية البريطانية في الحكومة الحالية. ويعد المستشار نفسه بلا شك شخصية معقدة. وعلى حد تعبير «جورج باركر»، من صحيفة «فاينانشال تايمز»، فإنه: «شخصية شعثاء بصوت ناعم وبمظهر عالِم غريب الأطوار». ولكن خلف هذا المظهر الوهمي، هناك تصميم وعزم راسخان لتغيير السياسة البريطانية. وقد وُصف بأنه «قوة الطبيعة وراء سياسات الحكومة». وهو الاستراتيجي الرئيسي لحملة خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي الناجحة في عام ٢٠١٦. ووفقًا لـ«إيشان ثارور» من صحيفة «واشنطن بوست»: «لقد أدى تاريخه الوظيفي إلى عقد مقارنات لجميع أنواع مخططي السياسات في الغرف الخلفية، بدءا من راسبوتين، وصولاً إلى مستشار ترامب السابق والمشاكس المتشدد ستيفن بانون». ويمثل المستشار البالغ من العمر ٤٨ عامًا، «تفعيل الخطاب المناهض للمؤسسة الذي برز في السياسة الغربية في السنوات الأخيرة». وعلى حد تعبير «توم ماكتيغ» في مجلة ذا أتلانتيك، فإنه: «فوضوي ليبرالي يستخف بحزب جونسون المحافظ، وما يراه كنخبة ليبرالية في ويستمنستر».

وفي فترة وجوده القصيرة في الحكومة، كان الهدف الرئيسي لحملته من أجل التغيير هو جهاز الخدمة المدنية البريطاني –ترفعا عن سمعته في رفضه المستمر للتطور– حيث حاول إدخال العديد من الإصلاحات، ومعظمها لا يحظى بشعبية، لتغيير ثقافة العمل به. وعلى خلفية الحجة القائلة بأن «الحياد السياسي للخدمة المدنية ينتج خبراء من دون انتماءات سياسية يمكنهم تقديم المشورة النزيهة للمسؤولين»؛ يؤكد «كامينغز» أن هذا النهج يحرم الجهاز من القدرة على إيجاد طرق بديلة للعمل، بل يبقي على اتجاهه لإضاعة الوقت والموارد مع الحفاظ على الوضع القائم الذي عفا عليه الزمن.

وفي يناير ٢٠٢٠، دعا في مدونته الشخصية، «علماء البيانات ومديري المشروعات وخبراء السياسة وغيرهم من المتخصصين الغريبي الأطوار» للتقدم لوظائف حكومية. ويواصل «ماكتيغ»، قوله إنه: «من الأفضل فهم منظور «كامينغز» من ناحية فلسفية، وليس من خلال منظور سياسي يساري أو يميني تقليدي.. إنه منظور ثوري في طبيعته، يسعى إلى تغيير منهجي، وليس فقط إصلاحًا للسياسات، ويعني أن الإخفاقات الفردية لا تُفسَّر على أساس وقائعها المحددة وحدها، ولكن كجزء من معركة أوسع حول طبيعة الحكومة نفسها».

وباعتباره القوة المحركة للتغيير السياسي في الحكومة الحالية، ليس من المستغرب تردد «جونسون» في إقالته. علاوة على ذلك، يعكس أيضا بقاؤه في منصبه كأحد كبار المستشارين، الأهمية المتزايدة لكبار المستشارين في الحكومات. وفي المملكة المتحدة يبرز التأثير الكبير للسكرتيريين الصحفيين في الشؤون الحكومية. ومن بين أبرز هؤلاء «برنارد أنغهم»، المستشار الإعلامي في حكومة «مارغريت تاتشر»، و«ألاستير كامبل»، المستشار الإعلامي في حكومة «توني بلير». ويأخذ تأثير «كامينغز» فكرته إلى آفاق جديدة، حيث يزعم العديد من النقاد أنه هو الذي يدير البلاد في الواقع.

وقد يبدو هذا النموذج الحكومي من كبار المستشارين الذين لديهم وزن سياسي كبير غير مرحب به من قبل الكثيرين في ويستمنستر، بيد أنه أمر شائع في واشنطن. وفي الواقع، أصبح اعتماد الرؤساء الأمريكيين على معاونيهم الذين يحملون ألقابا، مثل «المستشار الخاص» أو «كبير الاستراتيجيين» هو القاعدة. في الفترة الأولى من رئاسة «دونالد ترامب» المضطربة، عمل «ستيف بانون»، المحرر السابق في شبكة بريتبارت الإخبارية، في منصب «كبير الاستراتيجيين»، حيث لعب دورًا رائدًا في صياغة كل من السياسة الداخلية والخارجية كجزء من حملة ترامب «أمريكا أولاً». كما قام الرئيس الأمريكي بتجنيد خدمات صهره، «جاريد كوشنر»، كمستشار خاص. ومن بين المهام الكبيرة في نطاق اختصاص كانت خطة الحكومة الأمريكية للسلام في الشرق الأوسط في يناير ٢٠٢٠.

وبطبيعة الحال، يذهب بنا دور «كامينغز» المتزايد في شؤون الحكومة إلى عقد مقارنة بالنموذج الأمريكي. ووصف «جيمس بالمر» من مجلة «فورين بوليسي، كبير المستشارين بأنه: «ستيف بانون بالنسبة للرجل المسكين (جونسون) في بلد مازال يهتم بالقواعد في بعض الأحيان».

ويقابل مثل هذا التوبيخ الآن رفض «جونسون» عزل مستشاره الأكثر ثقة من الحكومة على خلفية هذه الفضيحة، الأمر الذي يجعل هناك تساؤلا عما إذا كان أحد المسؤولين الحكوميين سينجو من مثل هذا الإحراج السياسي، وهل سيحصل على مثل هذا الدعم الراسخ من رئيس الوزراء؟ في الواقع قد لا يبدو مثل هذا السيناريو مرجحا، بالنظر إلى استقالات أعضاء الحكومة في أعقاب أحداث ذات ضجة سياسية أقل بكثير. وأُجبرت وزيرة الداخلية الحالية «بريتي باتيل»، على الاستقالة من منصب وزيرة الدولة لشؤون التنمية الدولية في عام ٢٠١٧ بعد فضيحة تنطوي على اجتماعات غير معلنة مع الحكومة الإسرائيلية، واضطرت «أمبر رود»، إلى الاستقالة من منصب وزيرة الداخلية في عام ٢٠١٨ بسبب فضيحة ترحيل المهاجرين «ويندراش»، لذلك يبدو أن «كامينغز»، قد حصل على مستوى من الدعم السياسي من أعلى السلطة لم يتوافر دائمًا لأعضاء المناصب العليا في السياسة البريطانية.

على العموم، مثلت التصرفات المثيرة للجدل التي قام بها كبير المستشارين معضلة أخلاقية واضحة بالنسبة للحكومة البريطانية، حيث خرق القواعد التي فرضتها من أجل الحفاظ على الصحة العامة في حالة الأزمة. وعلى الرغم من مطالبة معظم المراقبين والمعلقين بإقالته لم يلجأ «جونسون» إلى ذلك الخيار، ما يشير بوضوح إلى أنه شخصية ذات أهمية كبيرة له كحليف سياسي وصانع للسياسات، أو أنه أكثر أهمية له من كبار أعضاء الحكومة.

وهكذا، على الرغم من أن الخلاف السياسي الذي يحيط بكبار المستشارين الذين يخالفون قواعد الإغلاق يبدو أنه قد تلاشى، يبقى أن نرى ما إذا كان «كامينغز» سيعزز دور كبير المستشارين الحكوميين في السياسة البريطانية أم لا.

٢٠٢٠/٦/٤

انتعاش أسعار النفط.. أمل للمستقبل أم تغير مرحلي؟

مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية

تلقى قطاع الطاقة العالمي ضربة واسعة النطاق من جائحة فيروس كورونا لعام ٢٠٢٠. وقد أدى الانخفاض الكبير في الطلب إلى ترك العديد من أكبر شركات النفط في العالم والدول المصدرة للنفط تكافح من أجل تحديد ميزانياتها وتأمين الاستقرار الاقتصادي على المدى الطويل. ويبدو أن الجهود المبذولة للحد من الضربة الاقتصادية لهذا الانهيار قد أحدثت استقرارا إلى حد ما في الأسواق الدولية، لكنها فشلت في توفير مؤشرات واضحة للمستقبل.

في أدنى نقطة له في أبريل، وصل تداول النفط الخام الأمريكي إلى دون −٤٠ دولارا للبرميل، ما يعني أن المنتجين قد أُجبروا على الدفع لعملائهم لإخراج النفط الزائد من أيديهم. ونظرا لأن فيروس كورونا قد تجاوز الآن ذروته في الصين وأوروبا وأمريكا الشمالية، فإن احتمال استئناف اقتصادي واسع النطاق في هذه المناطق يثير احتمال انتعاش أسعار النفط في الأسابيع والأشهر المقبلة.

وفي الوقت الحالي، فشلت أي ارتفاعات في أسعار النفط في تعويض انهيار الأسعار السابقة. ولا يزال سوق النفط العالمي متقلبا للغاية؛ حيث يُقابل ارتفاع الأسعار البسيط في يوم ما بالخسائر في اليوم التالي. ومن المرجح أن يستمر هذا الوضع الهش حتى يُستأنف النشاط الاقتصادي على نطاق واسع في الاقتصادات الكبرى في العالم، والذي قد يكون بعد أشهر عديدة. وفي بداية تفشي الجائحة، تراجعت أسعار النفط بمعدل غير مسبوق. ووصل إلى أدنى سعر له في ٢٠ أبريل، عندما انهارت قيمة خام نفط غرب تكساس الوسيط الأمريكي. وبمجرد بلوغ سعر البيع فوق مستوى ٦٠ دولارا للبرميل، تراجعت التقييمات بسبب نقص المشترين المتاحين وخيارات التخزين للنفط الزائد.

وعلى الرغم من ذلك، لم تحدث مخاوف من انهيار أوسع نطاق لأسواق النفط الخام حتى الآن، وهو ما يريح الحكومات التي تعتمد على صادرات النفط لجزء كبير من دخلها. وبدلا من ذلك، ارتفعت الأسعار تدريجيا منذ ذلك الحين، على الرغم من أنه ليس بمعدل كبير. وفي ٥ مايو، ارتفع خام برنت (المعيار الدولي لأسعار النفط الخام) بنسبة ١٣,٩٪ ليتجاوز ٣٠ دولارا للبرميل للمرة الأولى منذ منتصف أبريل.

وفي ١١ مايو، ارتفعت أسعار النفط الأمريكي بشكل متواضع بنسبة ٨٪، ما سمح لبعض آبار النفط بالاستراحة بعد أسابيع من الخسائر المالية الهائلة، كما تعافى خام غرب تكساس الوسيط أيضا ليصبح فوق ٣٠ دولارا للبرميل بحلول ٢٥ مايو. وفيما يتعلق بهذه العلامة الإيجابية لسوق النفط العالمية، قال «بيورنار تونهاوجين»، رئيس أبحاث أسواق النفط بشركة «ريستارد إنرجي»: «يبدو أن شهر مايو هو الشهر الذي يمكن فيه للمتداولين أن يأخذوا قسطا من الراحة ويلتقطوا أنفاسهم».

لكن على الرغم من ذلك، لا يزال سوق النفط العالمي متقلبا مع ارتفاع الأسعار وانخفاضها يوميا استنادا إلى أحدث القرارات السياسية التي اتخذتها الحكومات العالمية الكبرى. وعلى سبيل المثال، في ٢٦ مايو ارتفعت أسعار النفط لخام برنت في «أسواق العقود الآجلة»، أي الشحنات المستقبلية من النفط الخام، بنسبة متواضعة تبلغ ١,٨٪ ليصل إلى ٣٦,١٧ دولارا للبرميل، ولكن في اليوم التالي انخفضت الأسعار بنسبة ١,٤٪ نتيجة للشائعات بأن روسيا تفكر في تخفيف قيودها على إنتاج النفط الخام.

بالإضافة إلى ذلك، فإن الارتفاعات التدريجية في الأسعار لا تعادل هوامش الربح المُستعادة لمنتجي النفط ولا تنقذ سوق تصدير النفط الخام. في حالة الغاز الصخري الأمريكي في تكساس ونيو مكسيكو، يجب وصول سعره إلى ٤٥ دولارا

للبرميل لتحقيق أرباح للمنتجين. وبالتالي، فإن الأسعار الحالية، التي تتخطى ٣٠ دولارا للبرميل، أقل بكثير من السعر المطلوب، إلى جانب انخفاض الإنتاج بمقدار ١,٢ مليون برميل يوميا خلال الجائحة؛ الأمر الذي لا يزود منتجي النفط بضمانات قوية للعودة السريعة إلى تحقيق الأرباح.

وبالنسبة الى صناعة النفط الأمريكية، هناك قلق آخر من أن شحنة واردات النفط الخام التي تبلغ ٥٠ مليون برميل من المملكة العربية السعودية سوف تملأ مرة أخرى مرافق تخزين النفط الخام، كما حدث في منتصف أبريل. وعلى الرغم من أن الأسعار لا تزال عرضة للتغيير اليومي، فمن الواضح أن الطلب على النفط الخام آخذ في الارتفاع. لذلك، فإن السؤال المُلح الآن هو «متى وإلى أي مدى ستعود الصادرات بمجرد زوال الجائحة؟». وصرح «تونهاوجين» بأنه: «في هذه المرحلة لا يوجد سوى متغيرين قادرين على تحريك الأسعار بشكل كبير؛ وهما الإشارة إلى حدوث توافق في اجتماع (أوبك+)، والاحتمالية نادرة الحدوث بإعادة تشغيل الإنتاج المتوقف».

وفي يونيو ٢٠٢٠، ستجتمع روسيا وأوبك مرة أخرى لاتخاذ قرار بشأن مسار العمل المشترك بشأن إنتاج النفط. ويشير تقرير «أويل برايس» الى أن روسيا ستضغط من أجل تخفيف الإنتاج. وتكافح موسكو من أجل الامتثال لمتطلباتها بموجب اتفاقية (أوبك+)، حيث أنتجت بمعدل ٨,٧٢ ملايين برميل يوميا في مايو، وهو أعلى من الرقم ٨,٥ ملايين برميل يوميا المتفق عليه في اجتماع (أوبك+) في منتصف أبريل. ولعل عدم النجاح في الجولة الثانية من المفاوضات بشأن تخفيضات الإنتاج لديها القدرة على دفع صناعة النفط العالمية إلى الحافة مرة أخرى. ومع ذلك، فإن التهديد بحدوث كارثة اقتصادية أخرى؛ سيكون بلا شك أقوى الحوافز لروسيا والمملكة العربية السعودية للتوصل إلى اتفاق.

ومع تخفيف إجراءات الإغلاق في العديد من البلدان، ازداد الطلب على النفط الخام تدريجيًا. وعلى الرغم من تراجع الطلب بنسبة ٢٥٪ عن مثل هذا الوقت من العام الماضي، إلا أنه تحسن من انخفاض بنسبة ٤٠٪ في أبريل.

ولتسهيل الزيادات في أسعار النفط مع الاعتراف بانخفاض الطلب، واصل كبار منتجي النفط الوعد بخفض مخرجات إنتاجهم. ومن المتوقع أن تخفض أوبك إنتاجها بمقدار ٦,٣ ملايين برميل أخرى يوميًا إلى ٢٤,١ مليون برميل يوميًا بحلول يونيو، كذلك أن تخفض روسيا أرقام إنتاجها بمقدار ٨٠٠ ألف برميل يوميًا – على الرغم من توقع المراقبين أنه قد لا تمضي هذه الخطط قدما– وفي الولايات المتحدة، من المتوقع أن ينخفض الإنتاج بمقدار ٢ مليون برميل يوميًا قبل نهاية العام، بالإضافة إلى انخفاض قدره ٩٠٠٠٠٠ برميل يوميًا حتى الآن.

ومع الاستمرار في خفض الإنتاج، فإن عودة النشاط الاقتصادي الواسع النطاق في الصين تتيح للمصدرين فرصة التنافس على سوق جديدة في أول انتعاش اقتصادي بعد الوباء. واتخذت روسيا بالفعل موقع الصدارة، متخطية المملكة العربية السعودية لتصبح أكبر مورد منفرد للنفط الخام للصين. ويأتي ١,٧٥ مليون برميل يوميا إلى الصين من حقول النفط الروسية. وعلى النقيض من ذلك، تراجعت الصادرات السعودية إلى الصين من ١,٧ مليون برميل يوميًا

في مارس و١,٥٣ مليون برميل في أبريل إلى ١,٢٦ مليون برميل يوميًا في مايو ٢٠٢٠. ومع استمرار تعافي الاقتصاد الصيني، لا تزال واردات النفط الخام منخفضة عن مستويات ٢٠١٩. وفي أبريل ٢٠٢٠، استوردت الصين ما معدله ٩,٦٨ ملايين برميل من النفط يوميًا، ارتفاعًا من ٩,٨٤ ملايين برميل يوميًا في مارس، لكنها انخفضت من ١٠,٦٤ ملايين برميل يوميًا في أبريل ٢٠١٩.

وعلى الرغم من أن المستقبل القريب لسوق النفط العالمية يبدو آمنًا إلى حد ما مع الانتعاش الاقتصادي للصين، فإن العواقب طويلة المدى للوباء على صناعة الطاقة العالمية واضحة بالفعل. واستمرت شركات النفط الرائدة في تسجيل خسائر مالية كبيرة. وانخفضت عائدات شركة «بي بي» البريطانية من ٢,٤ مليار دولار إلى ٨٠٠ مليون دولار في الربع الأول من العام مع انخفاض أسعار الوقود إلى أقل سعر في ٢٠ عامًا. كما أعلنت شركة «أرامكو»، السعودية انخفاض الأرباح بنسبة ٢٥٪. وألغت أكبر شركات النفط في العالم ٥٤ مليار دولار من الاستثمارات المخطط لها بسبب الآثار الاقتصادية للوباء.

وعلاوة على ذلك، من المتوقع أن ينخفض إجمالي الاستثمار في قطاع الطاقة العالمي بمقدار ٤٠٠ مليار دولار في عام ٢٠٢٠. وسيمثل ذلك انخفاضًا بنسبة ٢٠٪ في الإنفاق من عام ٢٠١٩، حتى لو ظل إجمالي الإنفاق على الصناعة عند ١,٥ تريليون دولار. من جانب آخر شهد الوقود الأحفوري التقليدي بالفعل انخفاضًا في الاستثمار، فضلا أيضًا عن موارد الطاقة المتجددة. من المتوقع أن تنخفض أسعار الفحم بنسبة ١٥٪ هذا العام مع توقع انخفاض الاستثمار في الطاقة المتجددة بنسبة١٠٪ والاستثمار في تحسين كفاءة الطاقة بنسبة ١٢٪. وعلق «فاتح بيرول»، رئيس وكالة الطاقة الدولية على ذلك بقوله: «ستؤدي هذه الأزمة إلى أكبر انخفاض لاستثمارات الطاقة العالمية في التاريخ، كما أننا لم نشهد مثل هذا الانخفاض الكبير من قبل».

وبالنسبة الى صغار منتجي النفط، من المتوقع أن يخرج الكثيرون من المشهد، بغض النظر عن الحد الأدنى من ارتفاع الأسعار في الأسابيع الأخيرة. وأبلغ أكبر منتجي الغاز الصخري غير الحكوميين في الولايات المتحدة عن خسارة مجمعة بلغت ٢٦ مليار دولار للربع الأول من عام ٢٠٢٠. وفي المملكة المتحدة، حذرت «هيئة النفط والغاز» البريطانية من أن ما يصل إلى ٣٠,٠٠٠ وظيفة في صناعة الطاقة عُرضة للإلغاء. وتقدم «ريجينا مايور» من شركة «كيه بي ام جي» تحذيرًا صارخًا بأنه: «ستكون هناك موجة من حالات الإفلاس وإعادة الهيكلة».

على العموم، إن الارتفاعات المطردة في أسعار النفط التي حدثت بالتزامن مع انخفاض تدريجي في شدة تفشي وباء الفيروس التاجي في الصين وأوروبا والولايات المتحدة توفر بعض الفرص لتفاؤل متواضع بشأن مستقبل أسواق النفط العالمية. ولا يزال من المهم ألا نكون شديدي الحماسة، ولكن إذا استمر الطلب في الارتفاع ونجحت مفاوضات

(أوبك+) القادمة، فقد يتم تجنب كارثة اقتصادية كبيرة. ويأمل العديد من منتجي النفط والحكومات في أن هذه الزيادات في قيمة النفط الخام لا تمثل مجرد أمل زائف قبل أي مأزق مستقبلي ينال من هذا الانتعاش الهش.

٢٠٢٠/٦/٦

ترامب.. وفشل آخر في إدارته الاضطرابات المحلية

مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية

يعد عام ٢٠٢٠ عاما مضطربا بكل المقاييس في كل أنحاء العالم؛ بداية من حرائق الغابات، إلى جائحة عالمية، وانهيارات اقتصادية واسعة النطاق. وفي حين أن مثل هذه الأحداث كانت تقريبا بمثابة صدمات للعالم فإن الموجة الجديدة من الاضطرابات المحلية في الولايات المتحدة كانت ظاهرة طال أمدها، ولم تكن مفاجأة. فقد تسببت وفاة رجل أمريكي من أصل إفريقي على يد الشرطة في إثارة غضب جماعي واحتجاجات في الشوارع وأعمال شغب، حيث أظهرت مدى العنف الذي مارسته معه، وكانت هذه هي شرارة انطلاق المظاهرات الشعبية في مائة وخمسين مدينة أمريكية. وسمح عدم وجود استجابة مناسبة من قبل الحكومة لمخاوف العديد من مواطنيها للأمن الداخلي بالخروج عن السيطرة، لتصبح الأزمة أكبر موجة من الاضطرابات الاجتماعية في أمريكا منذ أكثر من خمسين عاما.

في ٢٥ مايو ٢٠٢٠ أُلقي القبض على «جورج فلويد» في مدينة «مينيا بوليس»، بولاية «مينيسوتا» الأمريكية، بعد استدعاء للشرطة جراء ادعاء أنه حاول استخدام ورقة نقدية مزورة في عملية شراء، وتم القبض عليه وأوقفه أربعة ضباط، تم تصوير أحدهم عدة دقائق تتكئ ركبته بقوة على عنقه، متجاهلا مناشداته بأنه لا يستطيع التنفس حتى بعد أن غاب عن الوعي. وبعد وقت قصير من نقله إلى المستشفى أعلن وفاته.. وسرعان ما انتشرت الحادثة عبر الإنترنت، وبدأت الاحتجاجات وأعمال الشغب والاضطرابات في الانتشار من مدينة إلى أخرى، وتصاعدت الاشتباكات بين المتظاهرين والشرطة. وبحلول الأول من يونيو تم فرض حظر التجول –على الرغم من تجاهله إلى حد كبير في حوالي ٤٠ مدينة أمريكية– وتم نشر الحرس الوطني، وهو القوات المسلحة للولايات المستخدمة فقط في أوقات الطوارئ في ١٥ ولاية وواشنطن. وحتى يوم الخميس ٦ يونيو، ألقي القبض على ما لا يقل عن ٧٠٠٠ شخص.

ومع ذلك، لا تعد هذه الحادثة هي الأولى التي تدلل على وحشية الشرطة والتوترات العرقية الطويلة الأمد، فقد حدثت حالات مماثلة في السنوات السابقة، أبرزها وفاة «مايكل براون»، و«إريك جارنر»، والتي أدت أيضا إلى اضطرابات مدنية واشتباكات بين الشرطة والمتظاهرين. ومع ذلك فإن الاضطرابات الناجمة عن وفاة «فلويد» لا تضاهي سوى أعمال الشغب الناتجة عن ضرب «رودني كينج» في عام ١٩٩٢ في حجمها وشراستها. ويصاحب تصاعد العنف الحالي أوجه تشابه مع أمثلة سابقة للاضطراب المدني في تاريخ أمريكا الصعب مع العرقية. وعادة ما

اعترت الضعف طريقة تعامل الرؤساء السابقين في معالجة مثل هذه الاضطرابات. وفي عام ١٩٦٨ بذل الرئيس «ليندون جونسون»، القليل من الجهد لتخفيف التوترات عندما اندلعت الاضطرابات في ٣٤ مدينة في أعقاب اغتيال القس مارتن لوثر كينج.

وخلال هذه الأزمة تعرضت الشرطة الأمريكية لانتقادات شديدة؛ حيث لجأت إلى استخدام القوة لتفريق وترهيب المتظاهرين؛ وذلك باستخدام الأسلحة مثل الرصاص المطاطي والغاز المسيل للدموع والهراوات ورذاذ الفلفل. وأدت محاولات قمع الاضطرابات إلى المزيد من العنف، كما أن الهجمات السيئة على طواقم الصحفيين والمارة الأبرياء لم تهدئ الوضع. وفي مدينة «أتلانتا» تم فصل ضابطي شرطة لاستخدامهما القوة المفرطة، والتي تضمنت استخدام مسدسات الصعق ضد الطلاب. وتشير رعونة العديد من أقسام الشرطة الأمريكية إلى نقص شديد في الاحترافية وكيفية السيطرة على استعراض القوة. وعلق «إدوارد ماجواير»، من جامعة «أريزونا»، على طريقة تعاملها مع المتظاهرين بقوله: «كل ما تفعله في مثل هذه المواقف يجب أن يهدف إلى تخفيف التصعيد، بينما هذا مثال مذهل حقا على التصعيد.. لا يمكنك إطلاق النار على البشر، إلا إذا كان لديك سبب وجيه للقيام بذلك».

وفي ظل هذه الموجة من الاحتجاجات ينبغي أن يكون رئيس الولايات المتحدة شخصية تجيد تهدئة الشعب، وحسم الأمور؛ لكن لدى أمريكا في الوقت الحالي قائد يبدو أنه لا يريد سوى تأجيج نيران عدم الاستقرار، كما هو واضح في العديد من الإخفاقات الدولية، والتي أظهرت مدى فشله في إظهار أي شكل من أشكال القيادة الإيجابية. وبدلا من معالجة مخاوف المتظاهرين اختار «ترامب» استخدام تويتر لتهديد المتظاهرين وحرض الشرطة والحرس الوطني عبر البلاد على الاستخدام المفرط للقوة. وفي يوم ٢٩ مايو نشر تغريدة قال فيها: «قطاعو الطرق، المتظاهرون لن أدع أحدا منهم.. الجيش سيكون هناك طوال الوقت، وسنفرض السيطرة، ولكن عندما يبدأ النهب، يبدأ إطلاق النار». ووسم «تويتر»: التغريدة بإشارة «تمجيد العنف»، موضحًا أنها تنتهك قواعده. وأثار استخدامه لعبارة «عندما يبدأ النهب، يبدأ إطلاق النار»، جدلاً خاصًا؛ كونه أثار الخطاب الذي استخدمه قائد شرطة ميامي في عام ١٩٦٧ أثناء حملة قمع عنيفة للمتظاهرين الأمريكيين الأفارقة في المدينة، كما تم استخدام العبارة أيضًا كشعار حملة من قبل حاكم ولاية ألاباما السابق العنصري جورج والاس.

وكعادته استغل «ترامب» الأزمة لمهاجمة أعدائه السياسيين، وعلى الأخص وسائل الإعلام، في محاولة لتحويل الانتباه عن كيفية تعامله معها. وفي ٣١ مايو غرد: «تبذل شركة لامستريم ميديا كل ما في وسعها لإثارة الكراهية والفوضى.. يعي الجميع ما يفعلونه؛ يبثون أخبارا وهمية وهم أشخاص سيئون حقًا ولديهم أجندة مرضية، يمكننا العمل والتعامل معهم بسهولة». وفي هذا الصدد قال «ديفيد سميث» في صحيفة «الجارديان»: «يمكن القول إن رئاسة ترامب كانت تقود دائمًا إلى هذه اللحظة، بمزيجها المسموم من ضعف القيادة الأخلاقية، والانقسام العنصري،

والخطاب المبتذل وتآكل المعايير وفقدان الثقة في تبادل المعلومات بين المؤسسات». ووصف «دان بالز»، في «الواشنطن بوست»، ترامب: بأنه «يتخبط بدلاً من أن يُحسن توجيه دفة الأمور.. غرائزه كلها خاطئة نحو ما تواجهه البلاد». وعليه، اعتبر وزير العمل الأسبق، «روبرت رايش»، فشل ترامب كدليل على فترة رئاسته بالكامل، وأدانه بشدة بقوله: «لا يدير ترامب الحكومة.. لا يدير أي شيء.. ولا يوجه أحدا.. لا يدير أو يشرف أو يراقب.. لا يقرأ الملاحظات.. يكره الاجتماعات.. ليس لديه صبر على الإحاطات الإعلامية.. بيته الأبيض في حالة فوضى دائمة». ويعد افتقار «ترامب» إلى القيادة أمرا مدمرا أكثر بسبب الطبيعة المتصدعة للمجتمع الأمريكي في الفترة التي تسبق الانتخابات الرئاسية في نوفمبر المقبل. وتستدعي الطبيعة المتقلبة للعلاقات العرقية زعيمًا قادرًا على توفير تأثير مُهدئ، ولكن يبدو أنه ليس لديه اهتمام كبير للقيام بذلك. وينعكس هذا في محاولات إلقاء اللوم في الاضطرابات على الجماعات اليسارية السياسية. وفي يوم ٣١ مايو اتهم حركة «أنتيفا» اليسارية بتصعيد العنف في جميع أنحاء البلاد، وأعلن أنها ستصنف قريبا كمنظمة إرهابية. وقال النائب العام «ويليام بار»: إن «مجموعات من المتعصبين والمحرضين يستغلون الوضع لمواصلة تنفيذ أجندتهم العنيفة.. إن العنف يتم تخطيطه وتنظيمه وقيادته من قبل الجماعات المتطرفة والفوضوية اليسارية». ومع ذلك، كما يلاحظ «بيتر باركر»، في صحيفة «نيويورك تايمز»، فإن «أنتيفا» «حركة فضفاضة من النشطاء عن كونها منظمة ذات تسلسل هرمي واضح، وبالتالي فإن حظرها لا يرقى إلى أكثر من مجرد كونه ثرثرة سياسية».

ووفقا للعديد من المحللين فإن الأزمة التي تعيشها أمريكا في الوقت الحالي تعود الى خمسة أسباب؛ اثنان منها امتداد لممارسات على مدى قرونٍ طويلة، بينما الثلاثة الأخرى متزامنة مع حقبة «ترامب». الأول: هو العنصرية البغيضة، التي رافقت الهجرة الأوروبية للقارة الأمريكية منذ مطلع القرن الخامس عشر، وعلى الرغم من إصرار الرئيس «إبراهام لينكلون» على إلغاء العبودية، وهو الأمر الذي حدث دستوريا، ولم يحدث مجتمعيا، فمشكلة العنصرية في أمريكا كانت ومازالت، «في النفوس» وليس فقط «في النصوص».

والثاني: فهو «العنف»، المتجذر في التاريخ الأمريكي، والذي رافق أيضا غزوات المهاجرين الأوروبيين لأمريكا، وصولاً إلى ما تشهده الولايات المتحدة من أعمال عنف داخلي وقتل جماعي حتى داخل المدارس والجامعات والشركات والمصانع، كما حدث عدة مرات في السنوات الماضية. وقد زاد من مخاطره التعديل الثاني في الدستور الأمريكي الذي أباح حق امتلاك الأسلحة من دون قيود صارمة ممّا سمح بوجود مليشيات مسلّحة في أكثر من ولاية أمريكية، فضلا عن أن رجال الشرطة يخضعون لدورات تدريب لأشهر محدودة فقط ويمكنهم العمل من دون حيازة شهادة جامعية، وبعض المدن الأمريكية تستعين بخبراء إسرائيليين لتدريب عناصر الشرطة لديها.

أما العناصر الثلاثة الأخرى: فهي (الفقر والبطالة وتصريحات ترامب). وكانت محصلة الأشهر الثلاثة الماضية من انتشار وباء كورونا حرمان أكثر من أربعين مليون أمريكي من العمل ممّا زاد في نسبة البطالة والفقر وحالات الجوع.
أمّا تصريحات ترامب بشأن ما يحدث في أمريكا الآن فهي كمن يطفئ النيران بصبّ المزيد من الوقود عليها فهو يوما بعد يوم يزيد نيران غضب الشارع اشتعالاً، فمن تهديد بإطلاق النار على المتظاهرين إلى تحريض حكام الولايات على استخدام القوة واعتقال المتظاهرين والتهديد بإنزال الجيش للمدن، إلى قمع التجمع البشري أمام «البيت الأبيض» وهو أمر يتناقض مع ما في الدستور الأمريكي من نص على حق حرية التعبير للمواطنين بأشكال مختلفة.
على العموم، أثارت إدارة أزمة الاضطراب المدني المتأججة الآن من قبل «ترامب» الكثير من المخاوف بشأن مستقبل وحشية الشرطة والعلاقات العرقية في الولايات المتحدة، حيث فشل في إظهار القيادة المطلوبة لتخفيف التوترات واستعادة أي استقرار اجتماعي؛ وأظهر افتقارا متعمدا للقيادة الأخلاقية والذي يبرز بشكل عام خلال فترة رئاسته.
وأدى هذا الوهن إلى تفاقم الوضع بالفعل. والأكثر من ذلك أن كل هذا العنف والاضطراب قد حدث خلال وقت تفشي جائحة كوفيد-١٩، التي أودت بحياة ١١٠,٠٠٠ أمريكي حتى الآن. وكل هذا يُدلل على مثال كارثي على إدارة الأزمات والذي لم يخدم إلا المزيد من تمزيق المجتمع في الوقت الذي يجب أن يتحد فيه للتعامل مع حالة طوارئ صحية كبرى.
وعليه، فإن معالجة القادة السياسيين لأوقات الأزمات المحلية يجب أن تتم بعناية؛ حيث يمكن أن يؤدي التحيز بسهولة إلى تصعيد العنف، وبالتالي يضيف مستوى غير ضروري من المخاطر على الاستقرار الاجتماعي والأمن الوطني.

٢٠٢٠/٦/١١

«ترامب» وعاصفة الاحتجاجات ضد العنصرية

مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية

منذ مقتل «جورج فلويد» وهو مواطن أمريكي من أصول إفريقية في مدينة مينيابوليس في ٢٥ مايو٢٠٢٠، على يد رجال الشرطة، أرهقت الولايات المتحدة جراء اندلاع أكبر الاضطرابات المدنية والمظاهرات، والاحتجاجات وأعمال الشغب، تعادل الأحداث التي اندلعت عام ١٩٦٨ غداة اغتيال القس مارتن لوثر كينج مطالبة بإنصاف الأمريكيين السود من الاضطهاد على أيدي الشرطة. وفي المقابل هدد الرئيس «دونالد ترامب» بإنزال الجيش الأمريكي ونشره في المدن بعد أن حدثت اشتباكات عنيفة مع وحدات الحرس الوطني ومع وحدات الشرطة التي نزلت لقمع الاضطرابات.

وبدلا من معالجة مخاوف المتظاهرين لجأ «ترامب» إلى «تويتر» لتهديد المتظاهرين وتحريض الشرطة والحرس الوطني على الاستخدام المفرط للقوة. وفي يوم ٢٩ مايو نشر تغريدة قال فيها: «قطاعو الطرق، المتظاهرون لن أدع أحدا منهم.. الجيش سيكون هناك طوال الوقت، وسنفرض السيطرة». وكعادته استغل الأزمة لمهاجمة أعدائه السياسيين، وعلى الأخص وسائل الإعلام، في محاولة لتحويل الانتباه عن كيفية تعامله معها.. وفي هذا الصدد قال «ديفيد سميث» في صحيفة «الجارديان»: «يمكن القول إن رئاسة ترامب كانت تقود دائمًا إلى هذه اللحظة، بمزيجها المسموم من ضعف القيادة الأخلاقية، والانقسام العنصري، والخطاب المبتذل وتآكل المعايير وفقدان الثقة في تبادل المعلومات بين المؤسسات». ووصفه «دان بالز»، في «الواشنطن بوست»، بأنه «يتخبط بدلاً من أن يُحسن توجيه دفة الأمور».

وأثارت ردود أفعال «ترامب» تجاه موجة الاحتجاجات، استجابة غير مفاجئة للغاية في المشهد السياسي؛ حيث أعلن منافسه في الانتخابات الرئاسية، «جو بايدن»، أنه «حول الدولة إلى ساحة معركة تمزقها الضغائن القديمة والمخاوف الجديدة»، في حين وصف وزير العمل الأمريكي السابق، «روبرت رايش»، قيادته بأنها، تخلت عن «الواجبات والمسؤوليات الأساسية للرئاسة». ووصف فترة رئاسته بالفاشلة، وأدانه بشدة بقوله: «لا يدير ترامب الحكومة.. لا يدير أي شيء.. ولا يوجه أحدا.. لا يدير أو يشرف أو يراقب.. لا يقرأ الملاحظات.. يكره الاجتماعات.. ليس لديه صبر على الإحاطات الإعلامية.. البيت الأبيض في حالة فوضى دائمة».

من ناحية أخرى، أصدر وزير الدفاع السابق، «جيمس ماتيس»، بيانا نشرته مجلة «ذا أتلانتيك» الأمريكية، شجب فيه تعامله مع الأزمة وشن سلسلة من الهجمات الشخصية عليه، وأظهر قلقا خاصا تجاه تصرفاته التي تهدد دور الرئاسة في السياسة الأمريكية. وفي بداية البيان، أكد اعتقاده بأن أولئك الذين يشاركون في الاحتجاج السلمي يريدون «تحقيق العدالة»، مستشهدا بالعبارة المنحوتة عند مدخل المحكمة العليا الأمريكية «العدالة والمساواة بموجب القانون». وانطلاقا من هذه العبارة رفض ادعاءات «ترامب» وكبار المسؤولين، بأن الاحتجاجات تحولت إلى أعمال شغب عشوائية نظمتها الجماعات اليسارية قائلا: «يجب ألا يشتت انتباهنا عدد قليل من المخالفين للقانون.. يحتج عشرات الآلاف من الناس ذوي الضمير الذين يصرون على أن نلتزم بقيمنا كأشخاص وكأمة».

وبعد إثبات دعمه لحق المتظاهرين في التعبير عن مخاوفهم اعترض «ماتيس» على نهج استخدام القوة من قبل السلطات لقمع الاضطرابات، حيث ألمح إلى أن هذا النهج يتحدى اتفاقيات دستور الولايات المتحدة، معلقا: «أقسمت اليمين لحماية الدستور والدفاع عنه.. لم أتصور أبدا بأن الجيش الذي أدى نفس القسم سيدفع به تحت أي ظرف من الظروف لانتهاك الحقوق الدستورية للمواطنين، كي تلتقط صورة غريبة للقائد العام المنتخب واقفا بجانب القيادة العسكرية». وفي هذا الصدد كتب «مايكل مولن» رئيس هيئة الأركان المشتركة الأمريكية (٢٠٠٧–٢٠١١)، في

مجلة «ذا أتلانتيك»، أن ترامب «استخف بحقوق الاحتجاج السلمي في هذه الدولة»، ووصف زيارته للكنيسة الأسقفية سانت جون بأنها «حيلة».

وخلال هذه الأزمة، تعرضت الشرطة الأمريكية لانتقادات شديدة؛ حيث لجأت إلى استخدام الغاز المسيل للدموع والرصاص المطاطي والهراوات والهجمات الجسدية لتفريق وترهيب المتظاهرين. وأدت محاولات قمع الاضطرابات إلى المزيد من العنف. وفي مدينة «أتلانتا» تم فصل ضابطي شرطة لاستخدامهما القوة المفرطة، والتي تضمنت استخدام مسدسات الصعق ضد الطلاب في مشاهد كان من المؤكد أن الولايات المتحدة ستُدينها لو وقعت في أي بلد آخر. وتشير رعونة العديد من أقسام الشرطة الأمريكية إلى نقص شديد في الاحترافية وكيفية السيطرة على استعراض القوة. وعلق «إدوارد ماجوايز»، من جامعة «أريزونا» على طريقة تعاملها مع المتظاهرين بقوله: «كل ما تفعله في مثل هذه المواقف يجب أن يهدف إلى تخفيف التصعيد، بينما هذا مثال مذهل حقا على التصعيد.. لا يمكنك إطلاق النار على البشر، إلا إذا كان لديك سبب وجيه للقيام بذلك».

وفي نفس السياق أعرب «ماتيس» عن معارضته للاستخدام المحتمل للجيش الأمريكي ضد مواطنيه. وفي ١ يونيو، قال «ترامب»: «سأرسل الآلاف من الجنود المدججين بالسلاح والعسكريين وقوات إنفاذ القانون لوقف أعمال الشغب والنهب والتخريب والاعتداء والتدمير الوحشي للممتلكات، وإذا رفضت مدينة أو ولاية اتخاذ الإجراءات اللازمة للدفاع عن حياة وممتلكات سكانها، فسأقوم بنشر الجيش وحل المشكلة بسرعة». ومع اعتبار البعض هذا الخطاب الخطير بمثابة أداة من الرئيس لمهاجمة الصحافة؛ فإن مثل هذه الكلمات تمثل تصعيدا كبيرا في قمع المتظاهرين من خلال تهديدهم عمدا بالهجوم من قبل الجيش.

وعلى خلفية ذلك علق اللواء السابق «مارتن ديمبسي» بالقول: «أمريكا ليست ساحة معركة.. مواطنونا الأعزاء ليسوا أعداء». وجاءت انتقادات مماثلة من شخصيات دينية؛ حيث أعرب أسقف «ماريان بودى» من أبرشية واشنطن عن غضبه إزاء هذه التصرفات بقوله: «استخدم الرئيس للتو كتابا مقدسا، وهو أقدس نص للتقليد المسيحي وإحدى كنائس أبرشيتي من دون إذن، كخلفية لرسالة معادية لتعاليم يسوع»، كما وصف رئيس أساقفة واشنطن ويلتون جريجوري «فرصة التصوير بالكنيسة التي أُتيحت لترامب بأنها أمر محير ومستهجن».

ومن جانبه رفض «ماتيس» هذا الخطاب العدواني، وأدان وزير الدفاع الحالي «مارك إسبر» لوصفه المدن الأمريكية بأنها «معارك قتال»، وحذر من أن الرد العنيف على المتظاهرين سيؤدي إلى «صراع ليس هناك ما يُبرره» بين «الجيش والمجتمع المدني»، وكتب: «لسنا بحاجة إلى عسكرة ردنا على الاحتجاجات.. نحن بحاجة إلى الالتفاف حول هدف مشترك.. ويبدأ بضمان أن جميعنا متساوون أمام القانون». وذهب «إيليوت كوهين»، من جامعة «جونز هوبكنز»، إلى أبعد من ذلك بقوله: «إن كبار المسؤولين العسكريين بحاجة إلى الوقوف في وجه أي أمر لترامب يهدد

التوازن بين العلاقات العسكرية والمدنية»، مؤكدا أن ما يحتاج إليه كبار القادة الآن هو «قدر عظيم من الشجاعة التي قد تكلفهم تسريحهم من الخدمة، خاصة أن هذا الاستخدام غير ملائم على الإطلاق لمهام القوات المسلحة».

وعلى الصعيد الدولي نالت استجابة الحكومة الأمريكية الكثير من الانتقادات. وانتقدت صحف عالمية، مثل لوموند الفرنسية و«إل بيريديكو» الإسبانية، سجل الولايات المتحدة بشأن العنصرية ورد فعل ترامب على الأحداث. وكتبت صحيفة «جلوبال تايمز» الصينية أن «ترامب» لم يفعل «أي شيء» لمعالجة العلاقات العرقية في الولايات المتحدة أو محاولة تهدئة الوضع بمجرد اندلاع الاحتجاجات وأعمال الشغب.

وفي مواجهة تلك الانتقادات حاول «البنتاغون» تهدئة الموقف. وأبدى وزير الدفاع معارضته اللجوء إلى قانون يسمح بنشر الجيش في المدن الأمريكية بهدف التصدي للاحتجاجات في تباين واضح مع موقف الرئيس الأمريكي. وفي ٣ يونيو قال «إسبر»: «إن خيار استخدام القوات العسكرية في دور إنفاذ القانون يجب ألا يستخدم إلا كملاذ أخير وفقط في أكثر الحالات إلحاحًا وخطورة، وهو ما لسنا بصدد إحدى حالاته حتى الآن».

وفي سياق متصل شن «ماتيس» سلسلة من الهجمات على رئيسه السابق وتعاطيه الشخصي مع الأزمة، حيث قال: إن «ترامب هو أول رئيس في حياتي لا يحاول توحيد الأمريكيين، ولا يتظاهر حتى بالمحاولة. وبدلا من ذلك يحاول تقسيمنا.. إننا نشهد نتائج ثلاث سنوات من هذا الجهد المتعمد». مضيفا «يجب أن نرفض ونحاسب أولئك الذين يشغلون مناصبهم ويستهزئون بدستورنا». وأنهى بيانه بالقول: «فقط من خلال اعتماد مسار جديد –وأعني به في الواقع العودة إلى المسار الأصلي لقيمنا التأسيسية– سنعود مرة أخرى بلدًا محترمًا في الداخل والخارج».

وتمثل هذه الكلمات أبرز هجوم لمسؤول حكومي أمريكي رفيع المستوى يهاجم نزاهة وقدرة رئيس حالي في التاريخ الأمريكي الحديث. وكان وزير الخارجية السابق «ريكس تيلرسون» قد وصف ترامب، عام ٢٠١٨، بأنه «غير منضبط». وردًا على ذلك، غرد «ترامب»، بأنه «لم يكن يحظى بالقدرة الذهنية المطلوبة» للدور وأنه «غبي كصخرة» و«كسول كالجحيم».

ومثل «تيلرسون» ظل «ماتيس» مُحتفظا بهدوئه نسبيًا بعد فصله وسرعان ما تراجع عن الأضواء السياسية. ويكشف ما تحدث عنه الآن عن جدية إخفاقات الرئيس الأمريكي. كما يلاحظ «جيفري جولدبرج»، من مجلة «ذا أتلانتيك»، كان ماتيس قد «لزم الصمت في السابق عن أداء ترامب كرئيس منذ أن غادر منصبه كوزير للدفاع في ديسمبر ٢٠١٨؛ بسبب قرار سحب القوات الأمريكية من سوريا».

ووفقا للعديد من المحللين، فإن شعور وزير الدفاع السابق الآن بأنه مضطر إلى الإفراج عن هذا الاتهام شديد اللهجة لرئيسه السابق يوضح ما اتسم به رد فعل ترامب المثير للانقسام والمدمّر على الاحتجاجات. علاوة على ذلك يبدو أن رد الرئيس الأمريكي على هذا البيان يثبت فقط بُرهان حججه. ففي تغريدة له وصف ترامب ماتيس بأنه «الجنرال

الأكثر مبالغة في العالم»، وادعى أيضًا أنه تم طرده، بدلاً من استقالته في ٢٠١٨. كما شن هجوما شخصيا عليه، بقوله: «لم تكن قوته الأساسية عسكرية، بل كانت شخصية علاقات عامة.. أعطيته حياة جديدة، أشياء للقيام بها، ومعارك للفوز، لكنه لم ينجح، ولم يعجبني أسلوب «قيادته» أو أي شيء آخر عنه، ويوافقني الكثيرون.. سعيد أنه رحل».

على العموم حاول «ماتيس» إثبات أن ترامب غير صالح لقيادة البلاد في وقت الأزمة، كما شجع على ضرورة تحدي تصريحاته ومطالباته التي تفتقد إلى الدعم. وبالرغم مما سيناله من ثناء بسبب بيانه الجريء فإنه يجب أن يثير أيضًا أسئلة حول دعم الجنرال السابق للرئيس في وقت سابق من رئاسته عندما كانت هناك حوادث مُثيرة للجدل شائعة آنذاك!. ولماذا فقط في هذه المسألة تحدث عنه في النهاية؟. لكل هذا التدخل، يبقى أن نرى ما إذا كان أعضاء سابقون في إدارته سيصدرون تصريحات مماثلة تدين أفعاله.

وفي نهاية المطاف، وفي حين أن وزير الدفاع السابق طال صورة وغطرسة ترامب، فإن حديثه لن يمثل على الأرجح ضربة كبيرة لقاعدته ولا مسار عمله المفضل في التعامل مع الاحتجاجات. وبالنظر إلى ما عُرف عنه من مزاج سيئ السمعة، فإنه يخاطر بالاعتماد بشكل كبير على التهديد باستخدام القوة لتفريق المتظاهرين وإعادة تأكيد السلطة في المدن الأمريكية.

٢٠٢٠/٦/١٢

أزمة كورونا وتحديات ما بعد تخفيف إجراءات الإغلاق في بريطانيا

مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية

مع انتهاء ذروة تفشي جائحة كورونا في المملكة المتحدة يتحول الاهتمام الآن إلى عملية إعادة فتح البلاد إلى الحالة الطبيعية قبلها. فقد تم تطبيق إجراءات الإغلاق لأسباب تتعلق بالصحة العامة. ومع أن التخفيف من إجراءات التباعد الاجتماعي سيستغرق عدة أشهر فإن التعافي الاقتصادي من الأضرار الناجمة عن الجائحة سيستغرق سنوات. وتعاني المملكة المتحدة من أضرار عديدة بسبب جائحة كورونا لا يُمكن التقليل من شأنها، فقد توقف الاقتصاد فعليًا خلال الثلاثة أشهر الماضية وتأثرت الحياة اليومية بشكل لم يسبق له مثيل منذ الحرب العالمية الثانية. وحتى ٤ يونيو، سجلت المملكة المتحدة ٢٧٩,٨٥٦ حالة مؤكدة بفيروس كورونا و٣٩,٧٢٨ وفاة. وتعني هذه الأرقام أن لديها أحد أعلى معدلات العدوى والوفيات في العالم، ورغم ذلك تحاول الحكومة تحقيق (المعادلة الصعبة)، باستئناف الحياة الطبيعية مع محاولة إبقاء الفيروس تحت السيطرة في ظل عدم وجود لقاح له حتى الآن.

وفي وثيقة نشرتها الحكومة يوم١٠ مايو، وحملت عنوان (خطتنا لإعادة البناء)، والتي تتكون من ٣ مراحل؛ تم تحديد الإرشادات التفصيلية للتغييرات التي ستطرأ على قيود الإغلاق والتي تم تطبيقها يوم ٥/١٢، حيث تم

استبدال الرسالة الطويلة الأمد «البقاء في المنزل» بعبارة جديدة: «البقاء في حالة تأهب»، بهدف بدء عملية إعادة فتح جزئي لقطاعات اقتصادية.

وتعني سياسة «البقاء في حالة تأهب»، تخفيف بعض القيود على النشاط الاجتماعي، وتم حث عمال قطاعي البناء والتصنيع للعودة إلى العمل. وقال رئيس الوزراء بوريس جونسون: «نحتاج الآن إلى التأكيد على أن أي شخص لا يستطيع العمل من المنزل، يجب تشجيعه للذهاب إلى العمل».

ومع انخفاض عدد حالات الإصابة بالفيروس أدخلت الحكومة في بداية يونيو مجموعة من التغييرات على قواعد الإغلاق، من بينها إعادة فتح المدارس الابتدائية وبعض المحلات التجارية، كما أعطت الضوء الأخضر لاستئناف المنافسات الرياضية على الرغم من تفويض مهمة إجراء التشاور مع المشاركين إلى الاتحادات المعنية بكل رياضة، بدلاً من أن تضطلع الحكومة بها. وستستأنف بطولة الدوري الإنجليزي لكرة القدم يوم ١٧ يونيو، وسينعقد سباق الفورمولا ١ البريطاني في يوليو. فضلا عن السماح بالتجمع بحد أقصى ستة أشخاص من أسر مختلفة في الهواء الطلق، وللأشخاص الذين كانوا مجبرين في السابق على العزل الذاتي بمقابلة الآخرين في الخارج أيضا. وفي الأول من يونيو بدأت إعادة فتح المتاجر، أما مراكز التسوق فستكون في ١٥ يونيو. وعلى سبيل المثال تخطط سلسلة «بريمارك» لتجارة التجزئة لإعادة فتح متاجرها الـ(١٥٣) في إنجلترا في ١٥ يونيو. وكما هو الحال في العديد من المتاجر المماثلة سيتم تنفيذ إجراءات التباعد إلى جانب التنظيف المتكرر، وسيتم تزويد الموظفين بمعدات الحماية الشخصية.

ورغم ذلك أثار تعامل بريطانيا مع الأزمة انتقادات متزايدة، وارتباكا حول كيفية تخفيف إجراءات الإغلاق ومراقبتها، في مضاعفة رد الفعل السلبي على تخفيف المزيد من تدابير الصحة العامة، خاصة أن هناك قلقا من أن يتم تخفيف إجراءات الإغلاق من قبل الحكومة بسرعة؛ وبالتالي يشكل تهديدا للصحة العامة وهو ما سيقابل بقلق من الأهالي.

ويحذر خبراء الصحة العامة من أن أي خطة لتخفيف إجراءات الإغلاق ستؤدي إلى حدوث ارتفاع غير ضروري في الحالات. فقد واجهت الحكومة انتقادات من أعضاء المجموعة العلمية الاستشارية للطوارئ. ووصف «جون إدموندز» من كلية لندن للصحة والطب الاستوائي خطط تخفيف الإغلاق بأنها «قرار سياسي». وقال «كالوم سمبل»، من جامعة ليفربول، إن: «تهديد الإصابة بالفيروس سيزداد بشكل أساسي.. ونحتاج إلى تهدئة الوضع قبل تخفيف إجراءات الإغلاق، ولا يزال الوقت مبكرا لذلك»، وذكر أن بريطانيا «يجب أن تستعد لما لا يقل عن ٨٠ حالة وفاة أخرى يوميا بسبب الفيروس، بعد حدوث هذه الإجراءات، استنادا إلى معدل وفيات كوفيد-١٩ الذي يصل إلى ١٪ تقريبا». وحذرت «ديفي سريدهار» من جامعة «أدنبره»، من «الخطر الكبير والمغامرة نتيجة تخفيف الإجراءات بهذه

السرعة». وأوضحت أن «مسألة ما إذا كان من الآمن تخفيف الإجراءات هي مسألة سياسية، ويبدو أنها مدفوعة بالضرورات الاقتصادية والاجتماعية بدلا من الصحة العامة».

وبشكل خاص تأتي المخاوف من حدوث مزيد من العدوى بمجرد تخفيف القيود. ويؤدي طقس الصيف الحار والعطلات الصيفية خلال شهر مايو إلى تدفق العديد من الآلاف إلى الشواطئ والحدائق والمواقع السياحية عبر إنجلترا. ويشير ذلك إلى أن الكثيرين يشعرون بقدر من التناقض فيما يتعلق بتدابير التباعد الاجتماعي، وبالتالي هناك خطر كبير من حدوث تصاعد آخر في الإصابات في الأسابيع المقبلة، كما يتضح الاستخفاف بالمبادئ التوجيهية للتباعد الاجتماعي أيضا في أجزاء أخرى من البلاد. وازداد استخدام الطرق في اسكتلندا بنسبة ٧٠٪ يوم٣٠ مايو، مقارنة بالأسبوع الذي سبقه، وفرقت الشرطة الاسكتلندية ٧٩٧ مجموعة، بزيادة خمسة أضعاف عن نفس اليوم من عطلة نهاية الأسبوع السابقة.

وأثار اصطفاف طوابير طويلة يومي ٣٠ و٣١ مايو أمام متاجر، مثل (إيكيا)، مخاوف من أن يتم تجاهل تدابير الإبعاد الاجتماعي عندما يتم إعادة فتح غالبية المحلات التجارية كما هو مخطط لها. ووصفت «ديانا ويرل»، من شركة «سبرينج بورد»، الوضع بأن «هناك تغييرا في طريقة التفكير.. الناس يعتبرون أن الإغلاق لم ينته بعد، ولكنه في مرحلة الزوال». وإعادة فتح المتاجر بشكل غير منظم يزيد من خطر زيادة انتقال الفيروس قبل أن يتم القضاء عليه إلى مستوى يعتبره مسؤولو الصحة «آمنًا». وحتى الآن لم تتخذ الحكومة أي إجراء ملموس بشأن التخطيط لإعادة فتح المتاجر في منتصف يونيو. ووفقا لوزير الخزانة، «ريشي سوناك»، سيتم رفع الإلغاء تدريجيا على مدى الأشهر القليلة المقبلة وسيكتمل في نهاية أكتوبر. ويعتمد ما يقرب من ٨٫٤ ملايين شخص في المملكة المتحدة على٨٠٪ من رواتبهم التي تدفعها الحكومة. وبشكل إجمالي، من المتوقع أن يكلف ذلك المخطط ٨٠ مليار جنيه استرليني. ولم يتم حتى الآن الكشف عن تفاصيل حول الكيفية التي يُتوقع من الشركات مغادرة البرنامج الذي بموجبه تساعد الدولة في الرواتب.

وردا على هذه الانتقادات جادل وزير الخارجية، «دومينيك راب»، بأن بريطانيا «لا يمكن أن تظل في حالة الإغلاق للأبد». وادعى وزير الصحة، «مات هانكوك»، أن «البيانات تُظهر أننا نربح المعركة وأنه يمكننا إجراء بعض التغييرات الحذرة في قواعد الإغلاق بعناية وأمان». فيما صرح وزير التعليم، «جافين ويليامسون»، قائلا: إنه «يدرك التوتر بين الأسر، وأريد أن أطمئن الآباء والعاملين في المدارس ودور الروضة على أن سلامة الأطفال والموظفين لا تزال تستحوذ على جُل اهتمامنا».

ومع ذلك لم يقلل ذلك من مخاوف خبراء الصحة، الذين يرون خطرًا كبيرًا في تخفيف إجراءات الإغلاق والتباعد الاجتماعي قبل أن يتم الحكم على مدى سلامة القيام بذلك على نطاق أوسع. وفي تقرير لقناة «بي بي سي» يقول:

«لا يوجد أكثر أهمية الآن من قياس المفاضلة بين إعادة فتح الاقتصاد والإجراءات التي تحد من انتشار الفيروس».
ومن عدة نواحٍ يعد هذا سيناريو خاسرا وسينال الحكومة النقد بسبب الإفراج عن التدابير بسرعة في حال ما حدثت موجة ثانية من العدوى. ومع ذلك سيتهمون بأنهم عرقلوا العمل دون داعٍ إذا لم يكن هناك ارتفاع ثان في الحالات.
وفي نهاية المطاف يجب أن تتجاوز الصحة العامة الاستئناف الاقتصادي، حيث إن حدوث الارتفاع الثاني في الحالات خلال صيف ٢٠٢٠ يهدد بكارثة اقتصادية أكبر مما شهدته البلاد بالفعل.
على العموم تظل «خريطة الطريق» الحكومية التي أعلنتها للخروج من إجراءات فيروس كورونا تفتقر إلى التفاصيل، وتبدو غامضة مع عدم وجود جدول زمني محتمل للإجراءات المستقبلية، فيما نالت الكثير من النقد لافتقارها إلى التواصل الفعال بين مؤسسات الدولة المختلفة وتوحيد إجراءاتها الاحترازية، وهو ما قد يثير حالة من الارتباك. لكن ومع ذلك، التزمت الحكومة طوال الأزمة بالحفاظ على الصحة العامة قبل كل شيء. ومع وجود العديد من أكبر الشركات في البلاد على وشك الانهيار يبدو أن هناك حاجة إلى شكل ما من أشكال التعافي الاقتصادي، حتى لو كانت البلاد عرضة لخطر ارتفاع حالات الإصابة مرة أخرى.

٢٠٢٠/٦/١٣

عالم الاتصالات وتبادل المعلومات الخاطئة ونظرية المؤامرة

مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية

في المشهدِ الجيوسياسي الفوضوي اليوم، أصبحت جهودُ التضليلِ المتعمدِ واستخدام نظريات المؤامرة شائعةً؛ إذ تكمنُ أهميتها في أنها أصبحت دعائمَ سياسية قوية يمكن استخدامها، كما أنها تعزز الروايات التي تستند إليها معتقدات السياسة. ويمثل انتشار مثل هذه التكتيكات منذ الانتخابات الرئاسية الأمريكية لعام ٢٠١٦ تحديًا أمنيًّا واستراتيجيًّا كبيرًا للدول الغربية؛ غير أنها في عام ٢٠٢٠ قد وصلت إلى مستويات جديدة، بعد أن أدت إلى تعميق قضايا الانقسام في المجتمعات. وتلقي كلٌّ من الولاياتِ المتحدة والصين اللومَ على الأخرى في جائحة كورونا، كما يلقي الرئيسُ الأمريكي، «ترامب»، اللومَ على نشطاء الحركة اليسارية المناهضة للفاشية «أنتيفا»؛ لإثارة الاحتجاجات وأعمال الشغب في جميع أنحاء أمريكا.
في ضوء هذه المخاوف، عقد «المعهد الملكي للخدمات المتحدة للدراسات الأمنية والدفاعية «RUSI» ندوة عبر الإنترنت يوم٣ يونيو بعنوان «عالم الاتصالات وتبادل المعلومات الخاطئة ونظرية المؤامرة»؛ بهدف مناقشة المخاطر الأمنية الحالية التي تقدمها المعلومات الخاطئة ونظريات المؤامرة، ترأستها، «إيتين تاننام»، المتخصصة في دراسات السلام بكلية ترينيتي في دبلن، وتحدث فيها «دونالد هولبروك»، من قسم الأمن وعلم الجريمة في كلية لندن

الجامعية، و«هارورو إنجرام»، كبير الباحثين في برنامج التطرف بجامعة جورج واشنطن، و«كلير يورك»، المتخصصة في دراسات الأمن الدولي بجامعة ييل.

ومنذ البداية، عرض «هولبروك» نتائج مقالته، «تحدي نظريات المؤامرة للاتصالات الاستراتيجية»، بهدف تسليط الضوء على الانتشار المتزايد لهذه النظريات كجزء من الإجراءات التي تتخذها الجهات الحكومية وغير الحكومية ضد المخاوف الأمنية الغربية، إذ وصفها بأنها «تسمم الخطاب العام من خلال تعميم الأفكار المتطرفة»، والتي يمكن أن تلقى قبولا كبيرا لدى الشعوب الغربية. وحدد «مكونات» هذه النظريات للحصول على قوة الجذب للشعوب مثل، القدرة على إلقاء اللوم على شخص أو مجموعة على فعل ما «سواء فعلوا ذلك أم لا»، والحفاظ على افتراض أن الحكومات هي كيانات قوية، وتعمل وفقا لمفهوم السرية والخداع لشعوبها، وأن هناك تواطؤا واسع النطاق في ذلك. وانطلاقا من هذا، يمكن أن تكونَ الأسبابُ وراء اكتساب هذه النظريات زخما، هي عدم الثقة في المؤسسات، والشعور العام بالتعاسة أو اللامبالاة، والوصول المحدود إلى المعلومات والاعتقاد في بيئة من السرية والروايات المتطرفة. ويصر «هولبروك» على أن الاعتقاد في مثل هذه النظريات «يظل عملية عقلانية لأنها تمتلك قوة تفسيرية»، بالإضافة إلى القدرة على تبديد بدائل أكثر منطقية بشكل مرضٍ. ومن المرجح أن تحدث في وقت الأزمات، عندما تخضع الإجراءات الحكومية لتدقيق مكثف، وبالتالي تكون الحكومات أكثر عرضة للشك.

ومع ذلك، فإن تفسيره لمؤامرات التهديد الموجودة ينقصه وجود سلسلة من الأمثلة البارزة. وفي حين أن مصطلح «نظريات المؤامرة» قد يستدعي تساؤلات حول أمور معروفة مثل، ما إذا كان الإنسان قد هبط بالفعل على القمر عام ١٩٦٩. أو ما إذا كان إلفيس بريسلي ميتا حقا، إلا أن النظريات الحديثة لها تأثير جيوسياسي أكبر بكثير وتتعلق بمسائل تتضمن سلوك حكومة الولايات المتحدة في عمليات سرية والفكرة الشعبوية بوجود «دولة عميقة»، إذ يستطيع الأعضاء المؤثرون في المجتمع والحكومة التلاعب بالسياسات والأحداث العالمية لمصلحتهم الخاصة.

وفي حين أنه قد تم تبديد مثل هذه الأفكار بسهولة في العقود الماضية، فقد اكتسبت الآن زخما سياسيا كبيرا؛ وذلك لوجود قضايا مثيرة للقلق بشكل خاص في الولايات المتحدة، خاصة منذ أعلن «ترامب» عام ٢٠١٦ ترشحه للرئاسة، وإعلانه أنه سوف «يجفف المستنقع»، في إشارة إلى إصلاح شامل لمؤسسات واشنطن ونظرية «الدولة العميقة».

وهكذا، فإن ما بدأ كنظرية مؤامرة وُجد أنه تم تبنيه كحجر زاوية رئيسي لمحاولة انتخابية رئاسية ناجحة، وبالتالي فهو بمثابة دليل دامغ على أن مثل هذه النظريات لديها القدرة على أن تصبح «التيار الرئيسي» في الدولة وتقوض العملية الديمقراطية الغربية.

وعندما سُئل «هولبروك»، عن كيفية تأثير العولمة على هذه النظريات، جادل بأنها تمكنت من إحداث «صدى»، إذ يمكن لها أن تنتشر وتنمو شعبيتها. وعلى وجه التحديد، سمح الإنترنت بالحصول على معلومات حولها؛ ما أدى

إلى وصولها إلى جمهور أكبر بكثير مما كان ممكنا في السابق. وفي الوقت نفسه وافق على أن صياغة رد على تهديدها «محفوف بالمصاعب»؛ لأن محتواها غالبا ما يتضمن ردا على الحجج المضادة. فعلى سبيل المثال، النظريات التي تنص على أن الأحداث يتم تحديدها بواسطة عملاء سريين يمكن أن يرفضها المؤمنون بهذه النظرية من خلال إجابات قوية على أن وجهة النظر هذه تفرض فقط وجود شخصيات «الدولة العميقة».

وتعدُّ وسائل الإعلام بشكل عام أيضا جزءا من «التستر» عليها، ولذلك فهي محدودة الاستخدام في مكافحة النظريات من خلال البحث والتحقيق. وفي ضوء هذه القيود في مواجهتها، يوصي بتخصيص مزيد من الوقت للتفكير في العواقب الاستراتيجية للدور الذي يمكن أن تلعبه في الاعتبارات الأمنية، بدلا من صياغة رد عليها.

وخلال حديثه عن العوامل التي «تؤثر على أنشطة» الجهات الحكومية وغير الحكومية في تقوض الأمن الغربي. لاحظ «إنجرام» أن التنسيق بين هذه الجهات في حملات التضليل المتعمد يمكن أن يختلف اختلافا كبيرا، وأن مثل هذه الإجراءات تحدث عبر مجموعة واسعة من الأهداف؛ أبرزها عند الإشارة إلى الاتصالات الاستراتيجية، وهي «الأنشطة المعادية للديمقراطية المصممة لتقويض تأثير الديمقراطية في الدول الغربية». وعليه، يهدف استخدام المعلومات الخاطئة إلى تقويض ما يسميه «إنجرام»، «ثالوث ثقة» أي الثقة الاجتماعية والثقة في السلطات والثقة في العملية الديمقراطية، لتقويض الروابط بين الحكومات والناخبين. ومن الأمثلة البارزة التي يبرزها الإجراءات الروسية المناهضة للديمقراطية خلال العمليات الانتخابية وحركة «مكافحة استخدام اللقاح»، والتي تتحدى الأدلة العلمية التي تحمي اللقاحات ضد الأمراض المعدية.

وفي كلتا الحالتين، تعتمد المعلومات الخاطئة على استخدام «بوتات الإنترنت» الحسابات المزيفة على منصات وسائل التواصل الاجتماعي التي تنشر المعلومات الخاطئة عمدا للمستخدمين الحقيقيين في محاولة لتمزيق الخطاب السياسي الغربي. وتعد هذه الإجراءات شائعة على منصات التواصل الاجتماعي الغربية بما في ذلك فيسبوك وتويتر.

وفي حالة جائحة كورونا، فإن انتشار المعلومات الخاطئة قد نتج عنه أيضًا مخاطر صحية جمة. فوفقًا لاستطلاع «مركز بيو» للأبحاث في مارس ٢٠٢٠. ذكر ٤٨٪ من الأمريكيين أنهم اطلعوا على شكل من أشكال المعلومات الخاطئة حول الفيروس. وفي ذات الوقت، يعتقد ٣٧٪ أن وسائل الإعلام الأمريكية بالغت في مخاطر العنف. ومع تأكيد الدولة وجود أكثر من مليون حالة مؤكدة من الإصابة بالفيروس وكذلك وفاة ما يربو على ١٠٠,٠٠٠ حالة بحلول الأول من يونيو، فإن عواقب مثل هذه المعلومات المضللة يمكن أن تكون وخيمة على المواطنين الذين يختارون عدم أخذ تقارير إعلامية وعلمية الأدلة بجدية كما يجب.

ومع ذلك، فإن تأثير مثل هذه المعلومات المضللة يظل محدودا كما يقول «إنجرام»، بمعنى أنه: «لا يمكن إلا أن يؤدي إلى تفاقم المشاكل القائمة». ويذكر أن «أكبر جروح الديمقراطية تميل إلى أن تكون ذاتية»، وأن ذلك يؤثر على

الأنشطة التي تقوم بها الجهات المعادية التي تستهدف عمدا قضايا الخلاف الاجتماعي؛ بدلا من محاولة فتح مناطق جديدة من الصراع. وبالنسبة إليه، فإن هذا التحدي من تكتيكات التضليل من قبل خصوم الدول الغربية هو أيضًا جزء من «ركود ديمقراطي طويل». وبحجة أن عدد الديمقراطيات في العالم قد انخفض تدريجيًّا في السنوات الأخيرة بعد الطفرة من ١٩٧٥ إلى ٢٠٠٥. يسلط الضوء على أن ارتفاع المرشحين الشعبويين في الانتخابات بالديمقراطيات الغربية في العقد الماضي كدليل على أن تكتيكات المعلومات الخاطئة أثبتت أنها طريقة فعالة لكسب الدعم وتحدي المنافسين السياسيين.

وفيما يتعلق بالاستجابة الضعيفة للوكالات الأمنية الغربية لمثل هذه التهديدات، يشير «إنجرام»، إلى «الميل إلى التهديدات المنعزلة» كونها عزلا للموارد وفهمَ التهديدات الفردية، بدلا من خطة متماسكة لمواجهة سلسلة واسعة من التهديدات الأمنية. ويعني هذا النهج الضيق أن القضايا المحتملة الأخرى لم يتم تناولها بشكل ملائم كما أنها تعرض مشكلات تتعلق بالاستخدام الفعال للوكالات الأمنية لمواجهة التهديدات الخارجية. ويشير إلى المثال الذي مفاده أن التركيز على التهديدات الإرهابية من قبل جماعات مثل، «داعش» و«القاعدة» قد صرف الانتباه عن ما تشكله دول مثل، روسيا والصين من تهديدات استراتيجية؛ تقوض الأمن السياسي الغربي من خلال جهودهم المضللة.

وعندما استفسر «تانام» عن فائدة أجهزة التحقق من الحقائق أثناء الانتخابات، بدا «إنجرام»، متحمسا لاستخدامها في مكافحة المعلومات الخاطئة، لكنه حذر من أن هذه الآليات غالبًا ما تستخدم بشكل دفاعي جدًا وقابلة للإغراق من قبل «تسونامي» من سوء المؤثرين عبر وسائل التواصل الاجتماعي. ومع ذلك، أصر على أنها توفر فرصة لتحديد ومكافحة المعلومات الخاطئة ونظريات المؤامرة عند ظهورها. وبالنسبة إلى المستقبل، لم يتنبأ بتراجع الأهمية المتزايدة للمعلومات الخاطئة في العملية الديمقراطية الغربية، وبدلا من ذلك تنبأ باستمرار استفادة الدول والجماعات المناهضة للديمقراطية من نقاط الضعف؛ لتعزيز أهدافها الاستراتيجية الخاصة.

من ناحية أخرى، أشارت «يورك»، إلى أهمية ردود الفعل العامة لمكافحة سياسات الإرهاب، كما شددت على الحاجة إلى النظر في الجوانب العاطفية، بدلا من البيانات والأرقام فقط لفهم ردود الفعل على الإرهاب بشكل أفضل وكذا تدابير مكافحته. وجادلت بأنه في حين أن العواطف تجاه الإرهاب غالبًا ما تعدُّ وجهات نظر غير عقلانية للغاية، بحيث لا يمكن اعتبارها مقاييس تستند إليها السياسات والاستراتيجيات، فإن سرد عواطف السكان بعد الأحداث الكبرى يقدم طريقة أخرى لفهم المواقف تجاه الإرهاب. كما زعمت أن المزاج العام لا يتم تحديده بسمات ثابتة، بل يتطور ويتغير باستمرار، وبالتالي هناك حاجة مستمرة لفهمها.

وعندما سُئلت عن دور تعزيز الثقة الاجتماعية في مكافحة المعلومات الخاطئة، شددت على أهمية حفاظ القادة السياسيين على النزاهة في تصرفاتهم لتفويت الفرصة على الجهات المعادية لتقسيم المجتمع الغربي. وضربت مثالا برد رئيسة الوزراء النيوزيلندية، «جاسيندا أرديرن» على الهجمات الإرهابية على بلادها، وبالأخص في رفضها تسمية المهاجمين وإعطائهم الاهتمام الذي سعوا إليه، كمخطط لما يجب أن يتخذه قادة العالم ووسائل الإعلام مُستقبلا؛ لمكافحة الخوف المنشود بثه بين الناس من خلال الهجمات الإرهابية. كما شددت على ضرورة مراعاة الاستجابات الانفعالية في مكافحة تهديد المعلومات الخاطئة للمجتمعات الديمقراطية. وجادلت بأن القادة الذين ينتبهون لردود فعل ناخبيهم هم الأنسب للتعامل مع هذه القضايا. بالنسبة إلى «يورك»، في تشكيل السياسة، لا يوجد بديل أكبر «للخروج والتحدث مع الناس لفهم ما يشعرون به». ويوفر هذا النهج معلومات حول مخاوف المواطنين وانزعاجهم، كما يوفر أيضًا وسيلة لفهم انتشار المعلومات الخاطئة في الخطاب العام. ومع ذلك، تعترف بأنه «لا توجد إجابة محددة على أي من المخاوف التي أثارتها المعلومات الخاطئة، معترفةً بأن بحثها يعمل أكثر كنقطة بداية للنقاش الأكاديمي للمستقبل».

على العموم، وفرت الندوة قدرًا كبيرًا من الفكر الأكاديمي حول تهديد المعلومات الخاطئة ونظريات المؤامرة الموجودة لأمن الديمقراطيات الغربية الليبرالية. وعلى الرغم من أن أمثلة مثل هذا النشاط لم تتم مناقشتها بإسهاب، فإنها قدمت وصفًا شاملاً للمشاكل التي تطرحها هذه الإجراءات. وبدلا من ذلك، أكد كل متحدث الحاجة إلى التدقيق في آثار مثل هذه التكتيكات على الاستراتيجية الغربية، وكيفية الرد على هذه التهديدات من الجهات الحكومية وغير الحكومية ومواجهتها.

٢٠٢٠/٦/١٦

هل ندخل قريبا إلى عالم ما بعد الدولار؟

مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية

لأكثر من مائة عام، كان الدولار الأمريكي معيارا رئيسيا لاستقرار الاقتصاد العالمي، حيث دفع التوسع الاقتصادي الأمريكي الكثير من البلدان الى استخدامه لدعم تجارتها الخارجية ومتطلبات ميزانيتها، وخاصة أن غالبية المعاملات التجارية العالمية بالدولار، ويشغل نسبة كبيرة من الاحتياطيات المالية للعديد من الدول، فيما يعد تفوقه أيضا رمزا لقيادة الولايات المتحدة للاقتصاد العالمي. ووفقا لـ«فابيو بانيتا»، في صحيفة «فاينانشال تايمز»، «لقد ساعد الدور المهيمن للدولار في التجارة العالمية على حماية الاقتصاد الأمريكي من ارتفاع سعر الصرف، وتمتعت الشركات الأمريكية بالاستقرار الناتج عن قدرتها على إجراء المعاملات الدولية بعملتها الخاصة».

ومع ذلك، يبدو أن العملة النقدية الرائدة في العالم قد اهتزت بسبب الانكماش الاقتصادي العالمي الناتج عن جائحة كورونا. ومع انخفاض قيمة الدولار تدريجيا عن مركزه المعتاد، طرح جدل حول ما إذا كان هناك تغيير في دوره الجيوسياسي في الوقت الحالي وسط نقاش أوسع حول كيفية تعامل أمريكا مع الشؤون الخارجية في السنوات القادمة. وكتب «ستيفن روتش» في «بلومبرج»، تحت عنوان «انهيار الدولار قادم لا محالة»: «إن حقبة الامتياز الباهظ للدولار الأمريكي كعملة الاحتياطي الرئيسية في العالم تقترب من نهايتها».

بدأ الدولار الأمريكي الجائحة بشكل قوي، مدعوما بالكثير من الطلب على النقد الإضافي من الدول الراغبة في تخزين احتياطياتها الخاصة. وبالتالي ارتفعت قيمته، والتي تقدر بنحو٧٪ عن مستويات ما قبل الجائحة. وظل هذا الارتفاع ثابتا حتى مع قيام البنك الاحتياطي الفيدرالي بتخفيض أسعار الفائدة بشكل كبير وإغراق الأسواق الدولية بالدولار لدعم الصناعات العالمية الرائدة.

وبمجرد أن توقفت الطفرة الأولية في الطلب عليه قرب نهاية شهر مايو بدأت قيمته في الانخفاض. ومنذ بداية يونيو، تراجعت مدة خمسة أيام متتالية، وانتهت عند تسجيل أدنى مستوى له منذ مارس. وحاليا، يعد هذا الأداء ضعيفا مقابل العملات الرائدة في العالم، مثل الدولار الأسترالي، والجنيه الإسترليني، واليورو، فضلا عن أن هناك توقعات بحدوث تخفيضات أخرى في قيمته. وتنبأ «روتش»، بأن قيمته قد تنخفض بنسبة ٣٥٪ عن مستويات ما قبل الجائحة. وسيترتب على ذلك ثلاثة آثار رئيسية، تشمل: (عودة التضخم في الاقتصاد، وتزايد العجز التجاري الأمريكي، وعدم اليقين بشأن من سيمول مدخرات العجز). ووفقا له؛ فإن «الإجراءات الحمائية» الذي فرضتها إدارة ترامب على الدول الأجنبية «ستقلل من مشاركة القوى الأجنبية مثل، الصين في الشؤون الاقتصادية الأمريكية، وبالتالي تترك الأسئلة من دون إجابة بشأن من سيتحمل المخاطر على الاقتصاد الأمريكي؟ وما هو مقدار الفائدة التي سيحصلون عليها مقابل ذلك؟».

يوضح «كالفن تسي»، من «سيتي جروب»، أنه في حال إذا ما كان «انتعاش الاقتصاد العالمي حقيقيا، وعاود الارتفاع مرة أخرى، وظلت أسعار الفائدة الأمريكية عند مستوى الصفر، وكان النمو المحتمل أقل من الأسواق الناشئة، فيمكننا أن نرى الدولار يدخل في سوق هابطة قد تستمر مدة خمس إلى عشر سنوات». وفي حين انخفض، سوف تنتعش العملات الأخرى التي عانت منذ بداية الأزمة الاقتصادية. وفي نهاية مايو، كان تداول «اليورو» عند أقوى تقييم له منذ مارس، حيث يتنافس مع الدولار بمعدل (١ يورو إلى ١,١١ دولار)، وهو ما يمثل ارتفاعا يوميا بنسبة ٠,٦٪. وجاءت هذه الزيادة في أعقاب موافقة الاتحاد الأوروبي على حزمة تحفيز بقيمة ٧٥٠ مليار يورو لدعم الاقتصادات الأوروبية من أضرار الوباء، كما تعافى الجنيه الاسترليني أيضًا، حيث وصل إلى ١,٢٧ دولار في ١١ يونيو، وسط وعود بإعادة فتح الشركات واستئناف مفاوضات خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي».

وتكمن أسباب انخفاض قيمة الدولار في التراجع الحتمي للمكاسب الأولية والمصاعب المستمرة للاقتصاد الأمريكي. ووفقًا لـ«روتش»، فإن السبب الأساسي هو «عجز الميزانية الحكومية المُتأزم». ويستشهد بتوقعات «مكتب الميزانية في الكونجرس، بأن «عجز الموازنة الفيدرالية سيرتفع إلى ١٧,٩٪ من الناتج المحلي الإجمالي هذا العام» –وهو رقم قياسي في وقت السلم– كما توقع المكتب أنه في عام ٢٠٢١ سينخفض هذا الرقم إلى ٩,٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي. بيد أن هذا الرقم مازال مرتفعًا جدًا ويتوقف أيضًا على تحسن الظروف الاقتصادية الأمريكية. وكما أوضح «روتش»، فإن «الضغط المكثف يعتمد الآن على المدخرات المحلية الشديدة التراجع بالفعل». وبينما كان الادخار المحلي سلبيا مقارنة بالدخل القومي بنسبة –١,٨٪ من عام ٢٠٠٨ إلى عام ٢٠١٠ في ذروة الأزمة المالية العالمية، فإن هذا الرقم يتراجع الآن بشكل غير مسبوق، حيث يتراوح بين –٥٪ إلى –١٠٪.

أما السبب الثاني، فهو أن هذا التراجع يعد جزءا من استراتيجية مدروسة لمنع الدولار الأمريكي من أن يكون قويًا جدًا مقابل العملات الأخرى؛ وهو ما قد يعوق الشركات والبلدان التي ستحتاج إلى تسديد الأموال التي اقترضتها. وأفادت صحيفة «فاينانشال تايمز» عن احتمالية هذه الخطوة في ٢٤ مارس الماضي، نقلاً عن «زاك باندل»، من بنك استثمار «جولدمان ساكس»، الذي قال: «إذا استمر ارتفاع الدولار، فسوف نرى حالة قوية بشكل منطقي من التدخل المستهدف، وأعتقد أن هناك احتمالا متزايدا بأن السلطات ستتخذ هذه الخطوة».

وعلى الرغم من كل التحليلات الأكاديمية، فإن أحد الجوانب الرئيسية لانخفاض سعر الدولار، هو ضعف الاقتصاد الأمريكي حاليا بسبب الجائحة. وعلى الرغم من انخفاض طلبات إعانة البطالة من مستوى يتخطى ٢٥ مليونا، إلا أن الرقم لا يزال عند حوالي ٢٠ مليونا، وهو ما نتج جراء تخفيف الحكومة القيود على الشركات بناء على شروط الصحة العامة. فيما لا يزال قطاع الطاقة في وضع غير مستقر. فمع الانهيار الهائل في أسعار «خام غرب تكساس الوسيط»، لا يزال هذا القطاع على استعداد لمزيد من الانخفاضات إذا لم يرتفع الطلب قريبًا. وحذر «مركز الأبحاث الأسترالي»، من أن «أسعار النفط الأمريكية قد تنخفض مرة أخرى، ما يزيد من التوقعات الاقتصادية القاتمة لأمريكا على المديين القصير والطويل». وعلى المدى الطويل، تبدو الصورة قاتمة. يقول «ستيفن شورك» محرر نشرة «شورك ريبورت» في بنسلفانيا: «ليس هناك أمل كبير في انتعاش صناعة النفط في المستقبل القريب، إن الأمر قد يصبح أسوأ من الآن، فقد قل الطلب في هذا الصيف، والأشهر المعروفة بالطلبات الكبرى لن تأتي». وحذر «مايكل تران»، المدير الإداري «لاستراتيجية الطاقة العالمية» في مجموعة «ار بي سي كابيتال ماركتس» من هذا الأمر قائلاً: «مع رفض شركات التكرير للعديد من معروضاتها النفطية بصورة غير مسبوقة تاريخيًا، ومع ارتفاع مستويات التخزين الأمريكية إلى حد الحافة، ستُلحق بقوى السوق المزيد من لحظات الألم والتعثر حتى نصل إلى أدنى مستوياتها».

ومع ذلك، فإن المشاكل الاقتصادية للولايات المتحدة، لم تكن نتيجة لتفشي الوباء الراهن، وإنما لها «بذور سابقة». ولعل أبلغ دليل على ذلك، وجود نقص في المدخرات الوطنية كدليل على التراجع الاقتصادي. وبلغت نسبة الانخفاض ١,٤٪ في المدخرات الوطنية للدخل القومي في الأشهر الثلاثة الأولى من عام ٢٠٢٠، حيث بلغت أدنى رقم لها منذ عام ٢٠١١. ويقارن هذا بشكل كبير بمتوسط تراجع بلغ ٧٪ بدءًا من عام ١٩٦٠ إلى عام ٢٠٠٥.

ومن ناحية أخرى، يُرجع المحللون، أسباب انخفاض الدولار الأمريكي إلى تراجع دور واشنطن وسيطرتها على مسار الشؤون الخارجية العالمية. وفي هذا السياق، يوجه «روتش»، الكثير من اللوم إلى إدارة ترامب على خلفية تذبذب الحالة الاقتصادية الراهنة، حيث استشهد باستخدامها «السياسات التجارية الحمائية، والانسحاب من العديد من الاتفاقيات الرئيسية الدولية، وسوء استجابتها إزاء فيروس كوفيد١٩، ناهيك عن «حالة الاضطراب الاجتماعي، التي لم تشهدها منذ أواخر الستينيات».. كدليل على «المظاهر المؤلمة لتقلص الدور الأمريكي وقيادته للعالم». تقول «رنا فروهر»، في صحيفة «فاينانشيال تايمز»: «إن العولمة التي كانت تدير دفتها واشنطن قد انتهت»، موضحة أيضًا أنه: «من المرجح أن يصبح العالم ثلاثي القطبية –أو على الأقل ثنائي القطب– بالتزامن مع التمسك بعدم تجاوز الحدود الإقليمية في نواحي شؤون التجارة والهجرة وحتى تدفقات رأس المال.. وهو ما يطرح سؤالًا، هو هل ندخل حقًا إلى رحلة أو عالم ما بعد الدولار؟».

من جانب آخر، برزت المشكلات المتعلقة بالقيادة الأمريكية للاقتصاد العالمي واضحة أيضًا؛ في عدم قدرتها على التمييز بين أصدقائها وأعدائها. وفي مايو ٢٠١٩، أضافت وزارة الخزانة الأمريكية بعض دول الاتحاد الأوروبي؛ إيطاليا وأيرلندا وألمانيا إلى قائمة المتلاعبين بالعملة، إلى جانب دول معادية أمثال الصين وفيتنام، وذلك في خطوة تغذيها مكائد الرئيس الأمريكي ترامب العدوانية ضد بكين. ويبدو أن هذا التنافس سيكون له تأثيره على مستقبل العملات الخاصة بالدول وقوتها والتفضيل فيما بينها لسهولة التعامل بها. وتجدر الإشارة إلى أنه في أواخر عام ٢٠١٩، أضافت الصين ١٠٠ طن من الذهب إلى احتياطياتها المالية بإجمالي ٦٢,٦٤ مليون أوقية. فيما تستكشف أيضًا عالم العملات الرقمية؛ حيث كشف البنك المركزي الصيني من عملية تطويره لعملة «الرنمينبي» الإلكترونية « e-RMB» لتكون بديلاً للدولار. ومن ثم، شكك كثير من المحللين الاقتصاديين بمدى استمرارية سيطرة الدولار على عملات الدول الأخرى، وكونه مصدرا موثوقا للعملة الصعبة. وعليه اختتم «روتش» مقالته، بقوله: «ربما سيكون لكل من كوفيد–١٩ والاضطرابات العرقية العنصرية، وتراجع قيمة الدولار تأثيره من حيث إن واشنطن ستمر باقتصاد أمريكي متعثر، في مثل هذه الأوقات الأقل استقرارًا».

وعلى الرغم من ذلك، يظل للولايات المتحدة دورها الرائد في إدارة دفة الشؤون المالية الدولية، ويظل الدولار الأمريكي العملة الرئيسية في العالم للمعاملات المصرفية. وترجع هيمنته لسبب رئيسي هو الثقة في الاقتصاد الأمريكي

الأكبر عالميا والأكثر انفتاحا بحجم بلغ في نهاية عام ٢٠١٩ حوالي٢١ تريليون دولار، فضلا عن أنه المستهلك الأكبر عالميا، ويتصدر اقتصادات العالم من حيث العديد من المؤشرات المرتبطة بالإبداع والابتكارات، والدليل على ذلك أن نظام المدفوعات الخاص بالصين ينفذ معاملات في سنة كاملة تعادل ما يمر عبر مصارف نيويورك في يوم واحد، ولا تزال أكثر من٦٠٪ من احتياطيات العملات الأجنبية في جميع أنحاء العالم بالدولار الأمريكي، والتي ازدادت نسبتها مع حالة الذعر المالي التي أعقبت تفشي الوباء، وإضافة الكثير من البلدان العملة الأمريكية إلى مخزوناتها واحتياطياتها النقدية في حالة تأثر اقتصادياتها. وبالمقارنة، فإن «اليورو»، يمثل٢٠٪ فقط من الاحتياطيات النقدية للعملات العالمية. وبالتالي، لا يمكن لأي عملة أخرى أن تنافس أو تتحدى حاليًا الدولار من حيث الانتشار العالمي، ومن غير المحتمل أن يتغير هذا بسبب الوباء وحده.

على العموم، إذا كانت التقلبات الأخيرة في تقييمات العملة الأمريكية تشير بالفعل إلى أن الابتعاد الطفيف عن هيمنة أمريكا على العملة الدولية قد يحدث في وقت أقرب مما كان يُعتقد؛ إلا أن الدولار الأمريكي لا يزال في وضع يُحسد عليه من حيث قوته مقارنة بالعملات الأخرى، حيث يظل العملة الرئيسية الرائجة عالميًا، ولا يوجد منافس رئيسي لقوته في الوقت الحاضر. ومع أن التنافس بين الولايات المتحدة والصين هو الفرصة الأكثر ترجيحًا لتحدي الهيمنة الاقتصادية الأمريكية على العالم الغربي، لكن حتى هذا السيناريو قد يبدو بعيدًا جدًا عن الواقع في الوقت الحالي.

٢٠٢٠/٦/٢٠

مناهضة العنصرية تطغى على خطورة فيروس كورونا في بريطانيا

مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية

منذ مقتل «جورج فلويد»، وهو مواطن أمريكي من أصول إفريقية، في مدينة مينيابوليس في ٢٥ مايو٢٠٢٠، على يد رجال الشرطة الأمريكية، انتشرت الاحتجاجات في العديد من البلدان؛ حيث أعرب المتظاهرون عن غضبهم من استمرار انتشار العنصرية ووحشية الشرطة والظلم في جميع أنحاء العالم. وبدأت الاحتجاجات تنطلق في المملكة المتحدة مع حدوث أبرزها يومي ٦و٧ يونيو. وفي حين أن الغالبية العظمى من البريطانيين يدعمون الرسالة التي تقدمها هذه الاحتجاجات فإن قرار التجمع بهذه الأعداد الكبيرة في وقت الطوارئ الصحية الكبرى أحدث انقساما في الآراء.

وحذر مسؤولون حكوميون من أن الاحتجاجات الجماهيرية قد تؤدي الى انتشار فيروس كورونا بشكل متزايد. ومع وجود الآلاف من الأشخاص على مقربة من بعضهم البعض يتزايد خطر العدوى بشكل كبير. وبالنسبة الى العديد من المتظاهرين فإن خطورة قضية العنصرية وعدم المساواة، التي أظهرتها وفاة جورج فلويد، تفوق الخطر المباشر للفيروس. ويشير خروج عشرات الآلاف في جميع أنحاء المملكة المتحدة إلى الشوارع للتعبير عن غضبهم إلى خطورة

هذه القضية. ومع وجود رد فعل عنيف من جانب الشرطة في الولايات المتحدة فإن هناك تخوفا من احتمالية استخدام أي شكل من أشكال القوة لتفريق الاحتجاجات، والتي في الغالبية العظمى من المناطق، ذات طابع سلمي.

وبحلول ٩ يونيو كان هناك ما يقرب من ٢٩٠,٠٠٠ حالة مؤكدة بفيروس كورونا في المملكة المتحدة، وأكثر من ٤٠,٠٠٠ حالة وفاة. وتعني هذه الأرقام أن لديها أحد أعلى معدلات العدوى والوفيات في العالم. ومع ذلك فقد تجاوزت الوفيات العدد المتوقع لهذا الوقت من العام، مقارنة بالسنوات الأخرى التي تجاوزت ٦٢,٠٠٠، مما يشير إلى أن عدد الوفيات المرتبطة بالفيروس أعلى بكثير من الرقم الرسمي. وعلى الرغم من أن أعداد الوفيات اليومية في انخفاض تدريجي منذ بلوغها الذروة في بداية أبريل إلا أنها وصلت فقط إلى ٧٧ حالة يوم ٧ يونيو.

وخلال الاحتجاجات تجمع عشرات الآلاف من المحتجين في المدن الرئيسية للتعبير عن قلقهم وغضبهم من وفاة جورج فلويد والقضايا الأوسع المتعلقة بعدم المساواة العرقية ووحشية الشرطة. وفي لندن، احتشد عدد كبير في السفارة الأمريكية في حي «فوكسهول» وتم تنظيم تجمعات في ساحة البرلمان. وفي مدينة «بريستول»، أسقط مجموعة من المتظاهرين تمثالا لتاجر الرقيق في القرن السابع عشر وألقوه في النهر. وعلى الرغم من أن العديد منهم قد ارتدوا الكمامات ومارسوا التباعد الاجتماعي، فقد كان هناك أيضا الكثير ممن لم يلتزم بهذه الإرشادات، وهو ما أثار القلق بشأن حالات كورونا المستقبلية.

وفي هذا السياق حذر وزير الصحة البريطاني، «مات هانكوك»، من أن ١ من كل ١٠٠٠ شخص في المملكة المتحدة مصاب بالفيروس حاليًا، وبالتالي فإن مجموعات من الآلاف من المتظاهرين تخاطر بفرصة عالية جدًا لنشر المرض.

وحذر «جون إدموندز» من المجموعة الاستشارية العلمية لحالات الطوارئ (SAGE): أنه «إذا كان لديك حشد من بضعة آلاف من الناس فمن المتوقع أن يكون بعض هؤلاء الأشخاص حاملين للعدوى، ومن الخطر أن يتجمع الآلاف من الأشخاص معًا». وأضاف «ألان تود»، مساعد رئيس شرطة شمال أيرلندا: أنه «في أوقات أخرى، كنا سنعمل مع المنظمين والمتظاهرين لتسهيل احتجاج قانوني وسلمي بيد أن هذه ليست أوقات عادية.. لوائح الحماية الصحية مطبقة لحمايتنا جميعا خلال هذا الوباء ومن مسؤولية الجميع الالتزام بها لحماية المجتمع».

وفي الولايات المتحدة تنبأ الخبير البيولوجي «تريفور بيدفورد» من مركز «فريد هاتشينسون» لأبحاث السرطان بأن كل يوم من الاحتجاجات يمكن أن يؤدي إلى ٣٠٠٠ إصابة إضافية. وعند النظر في معدلات الإصابة الحالية في أمريكا فإنها تعادل ما بين ١٥,٠٠٠ و ٥٠,٠٠٠ إصابة يمكن تجنبها. وعلى الرغم من كون أعداد الإصابات أقل في بريطانيا إلا أنه يُمكن توقع معدل مماثل لانتشار العدوى إذا استمرت الاحتجاجات مع نفس المستوى من المشاركين. ومع ذلك، فإن الآثار النهائية على الصحة العامة لن تكون معروفة لبعض الوقت. فمع عدم وجود أعراض للفيروس لعدة

أيام لا تزال الاختبارات بمنأى عن تسجيل جميع الحالات. واستنادا إلى آراء مسؤولي الصحة العامة، من المتوقع أن تكون هناك بعض الحالات الإضافية في الأسابيع المقبلة.

وعلى الرغم من القلق المحيط بآثار الصحة العامة المحتملة فإن الصدمة الهائلة للشعور في كل من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة فيما يتعلق بقضايا عدم المساواة العرقية طويلة المدى تفوق مخاوف الوباء على المدى القصير. ودافع العديد من السياسيين عن الاحتجاجات. وكتب عمدة لندن، «صادق خان»، على تويتر يوم ٦ يونيو: «إلى الآلاف من سكان لندن الذين يحتجون بسلام اليوم: أقف معكم وأشارككم غضبكم وألمكم.. يجب أن يكون القتل الوحشي حافزا للتغيير في جميع أنحاء العالم». وأعربت نائبة حزب العمل ووزيرة الخارجية في حكومة الظل، «ليزا ناندي»، عن دعمها للمتظاهرين، قائلة: إن بريطانيا «لا يمكن أن تبقى صامتة في مواجهة العنصرية»، غير أنها في الوقت ذاته حثت المتظاهرين على الالتزام بالإرشادات الصحية. وكان الملاكم البريطاني العالمي، «أنتوني جوشوا»، من الشخصيات البارزة في الاحتجاجات في «واتفورد»، وخطب فيهم قائلا: «لم يعد بإمكاننا أن نجلس ونستمر صامتين حيال هذا القتل بدم بارد وبشكل غير مشروع والعنصرية الخبيثة بحق إنسان آخر».

ومع تخفيف القيود المفروضة حاليًا على إغلاق المملكة المتحدة واستمرار تطبيق المبادئ التوجيهية للتباعد الاجتماعي، يجب النظر في الوضع القانوني للاحتجاجات. وفي الوقت الحالي لا تحدد اللوائح الحالية المتعلقة بتنفيذ إجراءات مكافحة الفيروس بشكل صريح الجوانب القانونية والشروط الموضوعية للاحتجاجات الجماعية.

وعلى الرغم من أن بريطانيا لديها قيود تتسم ببعض المرونة لا تزال التجمعات العامة لأكثر من ستة أشخاص محظورة حاليًا. ووفقًا لقواعد الإغلاق يمكن لقوات الشرطة أن تأمر الناس بالعودة إلى منازلهم، وتفريق التجمعات بالحفلات والمناسبات، كما يمكنها إصدار غرامات تبدأ من ١٠٠ جنيه إسترليني لأولئك الذين يرفضون إتباع الإرشادات الصحية. وعلق وزير الصحة بأن «هناك أسباب منطقية تضطرنا الى وجود قوانين صارمة سارية مؤقتًا تمنع بكل وضوح تجمع أكثر من ستة أشخاص معًا.. إن مثل هذه التجمعات والاحتجاجات تخاطر بنشر الفيروس وتهدد بإزهاق المزيد من الأرواح».

ومن جانبه قال عمدة «مانشيستر» «أندي بورنهام» «مع علمي بأحقية الناس في الاحتجاج على ما يحدث في الولايات المتحدة وإرسال رسالة تضامن للمناهضين للعنصرية، يمكن القيام بذلك الاحتجاج بطرق مختلفة.. كما أنه ليس من المعقول على الإطلاق أن نتجمع في مثل هذه الظروف عندما لا نزال نواجه مخاطر لا يستهان بها». وأعلنت مفوضة الشرطة في لندن «كريسيدا ديك» عن رفضها للاحتجاجات قائلة: «إن التواجد معًا في أحد التجمعات والاحتجاجات ليس أمرًا غير قانوني فحسب، بل يعرضك وعائلتك وآخرين لمخاطر صحية جسيمة».

وعلى الرغم من أن الاحتجاجات كانت سلمية في معظمها –على عكس الولايات المتحدة– فقد كانت هناك حالات استثنائية قليلة دارت فيها اشتباكات بين الشرطة والمتظاهرين. وفي أحد هذه الاحتجاجات ألقيت الألعاب النارية والصواريخ على قوات الشرطة بالقرب من شارع «داونينج ستريت»، مقر مجلس الوزراء البريطاني. واعتُقل على إثرها ١٤ متظاهرًا، وأصيب ١٤ آخرون من ضباط الشرطة. ورد عمدة لندن على ذلك بقوله: «إلى تلك الأقلية التي تبنت أعمال العنف وألقت زجاجات حارقة على قوات الشرطة عرّضت احتجاجًا آمنًا وسلميًا للخطر وخذلت القضية المهمة التي يقومون بمناصرتها وتأييدها». وأدان رئيس الوزراء البريطاني «بوريس جونسون» هذا العنف، قائلا: «للناس الحق في الاحتجاج السلمي بالتزامن مع مراعاة التباعد الاجتماعي، ولكن ليس لديهم الحق في مهاجمة قوات الشرطة.. لقد تم العبث بهذه المظاهرات لتظهر على أنها أعمال بلطجة وتخريب، هذا في حد ذاته خيانة للقضية التي يزعمون مناصرتها وتأييدها.. وسيتم محاسبة المسؤولين عن ذلك».

من جانب آخر فإن رد فعل مسؤولي إنفاذ القانون في المملكة المتحدة كان بعيدًا تمامًا عن ردة الفعل الأمريكي؛ الأمر الذي يبين مدى تفهم الشرطة البريطانية والحكومة لهشاشة الوضع الاجتماعي الحالي، خاصة أن أي رد قوي على احتجاجات تناهض العنصرية وعدم المساواة العرقية سيثبت أنه نهج غير صحيح لخلق مجتمع أكثر عدلاً وأكثر مساواة.

على العموم بات من الواضح أن الاحتجاجات الأخيرة في جميع أنحاء لندن تشكل خطرًا على الصحة العامة. ومع ذلك فإن كونها للتعبير عن الغضب من مسألتي العنصرية وعدم المساواة في جميع أنحاء العالم يجب أن يجعل الشرطة والحكومة البريطانية أكثر حذرًا، خاصة أنه سيُنظر إلى أي رد فعل قوي على أنه عمل عدواني. وعلى الرغم من أن تعليمات السياسيين وخبراء الصحة العامة قد تم تجاوزها وانتهاكها، لكن هذا على الأرجح يرجع إلى خطورة القضية التي يحاول المتظاهرون إبرازها وتغييرها دون أدنى اهتمام من قبلهم بمراعاة وحماية الصحة العامة من جائحة فيروس كورونا.

٢٠٢٠/٦/٢٣

مذكرات «جون بولتون».. وتأثيرها على الانتخابات الرئاسية الأمريكية القادمة

مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية

مع اقتراب الانتخابات الرئاسية الأمريكية في نوفمبر٢٠٢٠، أعلنت مجموعة متزايدة من الشخصيات السياسية الأمريكية البارزة معارضتها لترامب، ولعل آخرهم «جون بولتون»، المستشار السابق للأمن القومي، والذي قدم روايته الخاصة لأحداث البيت الأبيض في فترة عمله في كتابه «الغرفة التي شهدت الأحداث»، والمكون من ٥٩٢ صفحة، والذي كشف فيه العديد من الادعاءات التي لم تكن معروفة من قبل ضد الإدارة الأمريكية الحالية.

وفي الواقع، لم تشهد الحياة السياسية في الولايات المتحدة في تاريخها الحديث ظاهرة مشابهة لما شهده البيت الأبيض خلال رئاسة «ترامب»، حيث ستدخل فترته التاريخ الحديث كمثال سيئ على القيادة غير الفعالة والانقسام في ضوء العديد من الأحداث التي وقعت؛ بداية من «حمى الإقالات» التي ضربت إدارته وطالت شخصيات بارزة، فضلا عن السقطات السياسية والدبلوماسية غير المحسوبة له، والمواقف المغايرة بين الرئيس وإدارته، وكشف لمؤامرات وتسريب لأسرار الدولة، ونقض لتعهدات ومعاهدات، وتحولات وعواصف سياسية، والأخطر هو ظهور لأصداء عنصرية بغيضة .

ويعد «بولتون» ثالث شخصية يعينها ترامب كمستشار للأمن القومي، بعد «مايكل فلين»، و«هربرت مكماستر»، وقد استمرت فترة عمله بالكاد ثمانية عشر شهرا، حيث تمت إقالته في سبتمبر ٢٠١٩، بعد سلسلة من الخلافات حول السياسة الخارجية مع القائد العام. وفقا لقناة «إن بي سي نيوز» الأمريكية، فإنه كمستشار للأمن القومي «كان لديه القليل من الحلفاء المخلصين داخليا والذين اصطدموا مع العديد من كبار أعضاء الإدارة في بعض الأحيان، من بينهم نائب الرئيس «مايك بنس» ووزير الخارجية «مايك بومبيو .«

وعلى الرغم من أن الكتاب لم يتم نشره بعد علنا، فإن التسريبات الأولية تسلط الضوء على التداعيات السياسية التي قد تنجم عنه، حيث ستكون بلا شك «ضربة أخرى لمحاولات ترامب تقديم نفسه كقائد صريح»، وخاصة أنه يأتي بعد أسابيع فقط من تسلم وزير الدفاع السابق، جيمس ماتيس لائحة اتهام مماثلة. ومع أنه من غير المرجح أن يعرقل رئاسة ترامب، إلا أن مثل هذا الانتقاد اللاذع من عضو سابق في حكومته يمثل علامة أخرى واضحة على ضعف قيادته. يقول «روبي جرامر» في مجلة «فورين بوليسي»، إنه «يروي كل التفاصيل ومليء بالادعاءات الجديدة .« على أي حال، صب «بولتون»، معظم اهتمامه على أخطاء السياسة الخارجية للرئيس الأمريكي، وقدم تفاصيل عن الأخطاء السيئة الأكثر خطورة، مثل كيف حاول ترامب الحصول على دعم من حكومتي الصين وتركيا من خلال إنهاء التحقيقات الأمريكية في شركاتهم المصرفية الرائدة. إلى جانب عرض المزيد من الأخطاء المحرجة، مثل عندما سأل ترامب عما إذا كانت فنلندا جزءا من روسيا، وعدم معرفته أن بريطانيا تمتلك أسلحة نووية. وبالنسبة إلى «صقر» السياسة الخارجية مثل بولتون، من السهل معرفة سبب النظر إلى مثل هذه الأخطاء المخزية بعدم التصديق. علاوة على ذلك، زعم أيضا أن الإدارة الأمريكية الحالية ليس لديها توجه للسياسة الخارجية على الإطلاق، وفي المقابل، يمليها ترامب على نحو مخصص، وخاصة أن رئاسته «ليست قائمة على الفلسفة أو الاستراتيجية الكبرى أو السياسة، وإنما ترتكز على الرئيس نفسه». إلى جانب هذا، يستشهد بخيبة أمل داخلية واسعة النطاق حتى إن شخصيات بارزة مثل رئيس الأركان السابق جون كيلي، ووزير الخارجية الحالي مايك بومبيو، قد «فكروا جميعهم في الاستقالة بسبب الاشمئزاز أو الإحباط»، فضلا عن أن بعض المستشارين الأكثر ثقة لدى ترامب لديهم نظرة

انتقادية له بشكل خاص. يقول «بولتون» عن شخصية الرئيس: «لقد شكك في دوافع أشخاص، ورأى مؤامرات خلف الصخور، واستمر بشكل مذهل على غير اطلاع على كيفية إدارة البيت الأبيض، ناهيك عن الحكومة الفيدرالية الضخمة.«

وعلى خلفية هذه الاتهامات، يؤكد «بولتون» أن جميع إجراءات وسياسات ترامب موجهة نحو تأمين إعادة انتخابه مرة أخرى. يقول: «أي قرار مهم لترامب خلال فترة ولايتي في البيت الأبيض كان مدفوعا بحسابات إعادة انتخابه في ٢٠٢٠». وفي حين أن هذا الادعاء ليس مفاجئًا، فإن له آثارا هائلة على كيفية تقييم رئاسة ترامب، فبدلاً من الاهتمام بمهمة إدارة البلاد سعى فقط إلى الحفاظ على شعبيته مع قاعدة دعمه. وقد عُرف عن الرؤساء الأمريكيين تاريخيا أنهم يراقبون الانتخابات الرئاسية المقبلة، وخاصة مع اقتراب موعد الانتخابات.

لكن انتقادات المستشار السابق للأمن القومي المتعلقة بشخصية الرئيس الأمريكي لم تكن العنصر الأكثر إثارة للجدل، فقد مثلت تعاملات الرئيس مع الصين محور اهتمام القراء والمُحللين، بعد أن شكلت «نمطًا من السلوك غير المقبول بشكل أساسي أدى إلى تقويض شرعية الرئاسة». وفي هذا الصدد كشف «بولتون» في كتابه عن أن «ترامب» كان يسعى بنشاط لانتزاع مساعدة الحكومة الصينية من أجل الفوز بإعادة انتخابه. وسرد لاجتماع تم بين ترامب والرئيس الصيني، «شي جين بينغ» في مدينة أوساكا باليابان، قام فيه بتحويل المحادثة إلى موضوع الانتخابات الرئاسية الأمريكية القادمة، ملمحًا إلى قدرة الصين الاقتصادية وملتمسًا من الرئيس «شي» ضمان فوزه، وشدد على أهمية المزارعين وزيادة المشتريات الصينية من فول الصويا والقمح في نتيجة الانتخابات». ومن المفارقات، أن يظهر ترامب دعما لحملة الحكومة الصينية ضد طائفة «الاويغور» المُسلمة، فبعد أن شرح «شي» لترامب لماذا كان يقوم ببناء معسكرات اعتقال في شينجيانغ، علق ترامب «أن عملية البناء يجب أن تمضي قدما؛ لأنها الأمر الصحيح الذي ينبغي فعله .«

وتثير هذه الادعاءات أيضًا تساؤلات حول مدى واقعية التنافس بين الولايات المتحدة والصين. يقول «كولم كوين» في مجلة «فورين بوليسي»: «لقد تم التشكيك في واقعية الخلاف الخطابي المستمر للرئيس الأمريكي مع الصين». ولا يزال «بولتون» نفسه مقتنعا بوجود تنافس بين واشنطن وبكين، مستشهدا بعدم تنفيذ الأخيرة لتعهداتها بإجراء إصلاحات اقتصادية وإرساء أسس مجتمع ديمقراطي؛ تلك التعهدات التي كانت قد قطعتها على نفسها كشرط لقبولها بمنظمة التجارة العالمية عام ٢٠٠١. كما يتهمها باتباع سياسات اقتصادية تجارية «تخدم مصالحها»، وبأنها أصبحت في عهد «شي جين بينغ»، تمتلك «زعيمها الأقوى وكذلك حكومة أكثر مركزية منذ عهد الرئيس الأسبق ماو تسي تونغ.«

وفي صفوف الإدارة الحالية، يسلط الكتاب الضوء على الانقسامات حول المواقف تجاه الصين. ويصف وزير الخزانة، «ستيفن منوشين»، بأنه «صديق للباندا»، في مقابل وزير التجارة الأمريكي «ويلبر روس»، الذي يُثني عليه ويصفه بـ«صقر الصين». ومع ذلك جعل ترامب المواجهة بين الولايات المتحدة والصين حجر الزاوية في حملته لإعادة انتخابه. ويبدو أن جائحة فيروس كورونا أُضيفت فقط إلى الخلافات العسكرية والاقتصادية بين البلدين، مع إعلان ترامب عبر الحملة الانتخابية ما يلي: «أمة واحدة تستحق اللوم.. الصين». من جانب آخر، تضمنت التكتيكات الانتخابية للحزب الجمهوري هجوما على المرشح الرئاسي «جو بايدن»، واصفة إياه بـ«بكين بايدن .«

وفي مقابل ذلك، علقت المتحدثة الرسمية للرئيس ترامب «كايلي ماكناني»: بأن هذه المذكرات مليئة بمعلومات غاية في السرية، وهو أمر لا يغتفر ولا يمكن قبوله.. يجب أن يعرف مستشار الأمن القومي السابق جيدًا أنه من غير المقبول سرد معلومات كتلك في كتاب سيتم نشره». فيما قال «ترامب»: إنها «حوت مغالطات رهيبة وأكاذيب وقصصا مختلقة، وكلها تهدف إلى جعلي أبدو سيئًا.. إن العديد من التصريحات السخيفة التي ينسبها إلي لم تخرج على لساني أبدًا، وكل ذلك لأن إقالتي له كانت مثل التخلص من جرو مريض .«

ومن جانبه، بدأ البيت الأبيض إجراءات قانونية لمنع الإفراج عن هذه المذكرات، حيث سعت وزارة العدل الأمريكية للحصول على أمر بمنع النشر خلال إحدى جلسات المحاكمة الطارئة من أحد القضاة. وهذه ليست المرة الأولى التي حاولت فيها إدارة ترامب منع نشر كتاب يتناولها بالنقد. وفي عام ٢٠١٨، فشل البيت الأبيض في منع كتاب «مايكل وولف» الذي حمل عنوان «نار وغضب.. داخل بيت ترامب الأبيض» من البيع والتداول. ومن ثمّ، من الصعب إخفاء غضب الرئيس وإحراج الإدارة الأمريكية من كافة المزاعم التي يعتمدها الكتاب. وفي هذا الصدد يصف الكاتب الأمريكي «جوش داوسي» في صحيفة «واشنطن بوست»، الكتاب بأنه «الأكثر انتقادًا للرئيس من قبل أحد الأعضاء البارزين داخل الإدارة الأمريكية حتى الآن، والأدهى أن هذه الانتقادات صادرة عن شخصية محافظة لطالما عمل في الإدارات الجمهورية لعقود .«

وفي واقع الأمر، لم تكن هذه أول إدانة يتعرض لها ترامب من عضو سابق في إدارته. ففي بداية يونيو هاجم وزير الدفاع السابق «جيمس ماتيس» تعامله مع الاحتجاجات التي أعقبت وفاة جورج فلويد؛ حيث قال: إن «ترامب هو أول رئيس لا يحاول توحيد الشعب الأمريكي ولا يتظاهر حتى بالمحاولة. وبدلاً من ذلك يحاول تقسيمنا»، مضيفا: «يجب أن نرفض ونحاسب أولئك الذين يشغلون مناصبهم ويستهزئون بدستورنا». وتمثل هذه الكلمات أبرز هجوم لمسؤول حكومي أمريكي رفيع المستوى سابق يهاجم نزاهة وقدرة رئيس حالي في التاريخ الأمريكي الحديث. وكان وزير الخارجية السابق «ريكس تيلرسون» قد وصف ترامب عام ٢٠١٨، بأنه «غير منضبط». وآخر هذه الانتقادات جاءت من «كولن باول»، وزير الخارجية الأسبق والذي شغل منصب رئيس الأركان، حيث اتهمه بالابتعاد عن

الدستور من خلال تهديداته باستخدام الجيش لقمع الاحتجاجات، وأنه سيصوت لجو بايدن في انتخابات الرئاسة المقبلة.

وعلى الرغم مما كشف عنه «بولتون»، فإن الاعتقاد أن ذلك سيؤثر على قاعدة ترامب الانتخابية هو أمر في غير محله. تقول «جينيفر سزالاي»، في صحيفة «نيويورك تايمز»: إن مستشار الأمن القومي السابق «قد يكون آخر شخص يرغب العديد من الأمريكيين في سماعه الآن»، استنادًا إلى رفضه السابق الإدلاء بشهادته في جلسات الاستماع المتعلقة بمساءلة «ترامب» عام ٢٠١٩. وفي كتابه، لا يكشف فحسب عن الجدل المثار حول ما إذا كان ترامب حاول استخدام سلطاته للتدخل في الشؤون السياسية الأوكرانية، لكنه في الوقت ذاته انتقد الديمقراطيين الأمريكيين في مجلس النواب، بحجة أنهم تحركوا بسرعة كبرى لمناهضة ترامب لأسباب سياسية». يقول «جون غانز» في مجلة «فورين بوليسي»: «حتى لو ساعدت هذه المذكرات في النهاية على التعجيل بإقصاء ترامب من الرئاسة أو على الأقل مساهماتها في التحذير مما هو قادم لو ظل ترامب كما هو، فإنه لا ينبغي لأحد أن ينسى أن بولتون هو من اختار خدمة ترامب في المقام الأول.«

على العموم، كشف الكتاب عن سلسلة من الحلقات الأكثر إثارة للجدل في سجل تعاملات ترامب مع القادة الأجانب وخاصة الصين في سبيل الفوز بإعادة انتخابه. وعلى الرغم من أن هذه الادعاءات تسلط الضوء على المخاوف التي طال أمدها بأنه رئيس لا تزال تعاملاته ومواقفه العامة والخاصة تفتقد للمنهج والاستراتيجية الواضحة، إلا أنها في نهاية المطاف، لن تمثل على الأرجح ضربة كبيرة لقاعدته الانتخابية. ويبقى أن نرى ما إذا كان المزيد من الشخصيات السابقة الذين خدموا الإدارة الأمريكية تحت قيادته سيثيرون مخاوفهم بشأن أفعاله مع قرب الانتخابات الرئاسية، وما إذا كان أصلاً سيفسد هذا الكتاب حملة إعادة انتخابه أم لا .

٢٠٢٠/٦/٢٥

استهداف «ترامب» «المحكمة الجنائية الدولية».. أحدث رفض للتعاون الدولي

مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية

لم تشهد الولاياتُ المتحدة في تاريخها الحديث ظاهرةً مشابهةً لما شهده البيتُ الأبيضُ خلالَ فترةِ تولي «دونالد ترامب» رئاسته، من نقضٍ لتعهداتٍ ومعاهدات، وتحولات، وعواصف سياسية، وتراجع عن الاتفاقات الموقعة سابقا، وتقويض الحكومات الديمقراطية الأخرى، والتنازع مع الدول والمنظمات الحليفة، إذ اتخذت واشنطن في عهده خطواتٍ للوراء لا يمكن إنكارها في سمعتها الدولية ودورها كقائد عالمي. تتعلق الحلقة الأخيرة من هذه الأزمات، بفرضها عقوبات على المحكمة الجنائية الدولية؛ بسبب قرارها بدء تحقيق في جرائم الحرب التي

ارتكبتها القوات الأمريكية وغيرها في أفغانستان خلال «حربها على الإرهاب»؛ الأمر الذي قُوبل بردٍ ساخط من واشنطن، والتي تستخدم الآن ترسانتها الدبلوماسية ضد محكمة قانونية.

وتأسست المحكمة الجنائية الدولية عام ٢٠٠٢ في لاهاي بهولندا، كأول محكمة قادرة على محاكمة الأفراد المتهمين بجرائم الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب وجرائم الاعتداء. ومن بين الشخصيات البارزة التي مثلت أمامها السياسي الصربي البوسني «رادوفان كاراديتش»، والزعيم الليبيري السابق «تشارلز تايلور». وعلى الرغم من أن ١٢٠ دولة، بما في ذلك العديد من الدول الأوروبية الرائدة، طرف فيها؛ فإن الولايات المتحدة ليست كذلك، إذ رفض الرئيس الأمريكي، «جورج دبليو بوش»، عام ٢٠٠٢. الانضمام إليها، ولم يعارض أي من باراك أوباما، ولا ترامب هذا القرار. وبينما اشتبكت الولايات المتحدة معها في كثير من الأحيان حول كثير من إجراءاتها، فإن التحقيق الخاص بدورها في أفغانستان يمثل تصعيدا كبيرا في خلافاتهما.

وتعود خلفية الأزمة إلى مارس ٢٠٢٠. حينما أعطيت المحكمة الجنائية الدولية الضوء الأخضر للتحقيق في جرائم حرب محتملة وجرائم ضد الإنسانية في أفغانستان بين عامي ٢٠٠٣ و٢٠١٤. بما في ذلك جرائم يُزعم أن القوات الأمريكية ووكالة المخابرات المركزية «سي أي أيه»، وقوات حلف شمال الأطلسي وطالبان قد ارتكبتها.

ويبقى واضحًا، أنه تم اتخاذ الإجراء القانوني نفسه للمرة الأولى في عام ٢٠١٧. إذ تلقت المحكمة ما يقرب من ٧٠٠ طلب من الضحايا المزعومين منذ ذلك الحين. وفي ذلك الوقت كان مستشار الأمن القومي الأمريكي السابق، «جون بولتون»، منتقدًا صريحاً لقرارات المحكمة لدرجة أنه دعا في مقال له في صحيفة «وول ستريت جورنال» عام ٢٠١٧ –قبل أن يتم تعيينه مستشارًا– إدارة ترامب إلى «تقييد حريتها في توجيه انتقاداتها إلى أطراف معينة بما فيها واشنطن». ومن الواضح أن هذه الآراء المناهضة لعملها يتبناها بعض الشخصيات رفيعة المستوى في الإدارة الحالية.

وفي عام ٢٠١٩. تم منع القضية من المتابعة. وزعم قضاة المحكمة أنه من غير المرجح أن تنجح بناءً على عدم تعاون المتهمين، وأبرزهم واشنطن. وتأثر ذلك أيضا بالضغوط الدبلوماسية الأمريكية، إذ هدد وزير الخارجية الأمريكي، «مايك بومبيو»، بأنه «إذا حدثت محاولة لمتابعة أي تحقيق مع الأمريكيين فستكون هناك عواقب»، كما هدد بإلغاء تأشيرات واشنطن لموظفي المحكمة. وبالفعل، تم إلغاء تأشيرة المدعي العام، «فاتو بنسودا»، كنوع من الترهيب الذي ستكون الولايات المتحدة أول من تدينه إذا ارتكبه أحد أعدائها.

وفي الوقت الحاضر، عندما تم الاستماع إلى القضية مرة أخرى هذا العام، قرر القضاة أن هناك أدلة كافية للمضي قدما في التحقيق، الأمر الذي أثار حفيظة واشنطن؛ ما جعل «بومبيو»، يعلق بقوله: «إن هذا إجراء مذهل من قبل مؤسسة سياسية غير خاضعة للمساءلة تتنكر كهيئة قانونية.. كما أن هذا الحكم متهورا لحدوثه بعد أيام قليلة من التوقيع على اتفاق سلام تاريخي بشأن أفغانستان، والذي يعتبر أفضل فرصة للسلام لهذا الجيل». ومن الجدير بالذكر، أن

الغضب الأمريكي ينبع أيضًا من تحقيق آخر تمت الموافقة عليه مؤخرًا من قبل «الجنائية الدولية»، يتعلق بالنظر في الجرائم التي ارتكبتها إسرائيل، إذ أشارت المحكمة إلى أنه «لا توجد أسباب جوهرية للاعتقاد أن التحقيق لن يخدم أهداف العدالة».

من ناحية أخرى، رحب العديد من محللي الشؤون الخارجية وحقوق الإنسان بالقرار. وأشار «جميل دكوار» من «الاتحاد الأمريكي للحريات المدنية»، إلى أن «هذا القرار يناصر سيادة القانون ويعطي الأمل للآلاف من الضحايا الذين يسعون إلى فرض الخضوع للمساءلة عندما تفشل المحاكم والسلطات المحلية». وأضافت «بريثا جوبالان» من منظمة «ريبريف البريطانية لحقوق الإنسان»، أنه «يمثل خبرا مرحبا به لكل من يعتقد أن مرتكبي جرائم الحرب يجب ألا يتمتعوا بالإفلات من العقاب بغض النظر عن مدى قوتهم».

ومع ذلك، يبقى أن نرى إلى أي مدى يمكن أن تستمر المحكمة في عملها دون أي تدخل أمريكي. وأشار «ديفيد بوسكو»، من جامعة «إنديانا»، إلى أن التحقيق نفسه من غير المحتمل أن يكون ذا أهمية، بناءً على «العديد من العوائق اللوجستية وتقديم الأدلة التي قد يواجهها، إذ ستكون التداعيات الدبلوماسية ذات أهمية جيوسياسية كبيرة، وبناءً على رد فعل واشنطن –الذي قد يكون مؤثرا– ستتحدد العلاقة المستقبلية بينها وبين المنظمات العالمية من جهة أخرى».

وردا، على قرار «الجنائية الدولية»، أطلقت الولايات المتحدة ما أسماه «جوليان بورغر»، في صحيفة «الغارديان»، «هجوما اقتصاديا وقانونيا» على المحكمة، واتخذت قرارًا بفرض مزيد من العقوبات على قضاتها ومسؤوليها. وفي ١١ يونيو، علقت تأشيرات دخول موظفي المحكمة وأفراد أسرهم المباشرين إليها. وفي مؤتمر صحفي، وصفها «بومبيو»، بأنها «محكمة الكنغر» أي محكمة غير رسمية تعمل على نحو لا يلتزم بمعايير القانون، وأضاف: «لسنا مسرورين لمعاقبتهم.. ولكن لا يمكننا السماح لمسؤوليها وعائلاتهم بالمجيء إلينا للتسوق والسفر والاستمتاع بالحريات الأمريكية، في الوقت الذي يسعون إلى محاكمة من يدافع عن هذه الحريات».

ومن جانبه، قال وزير الدفاع الأمريكي «مارك إسبر»: إن «أمتنا لن تسمح بتعرض مواطنين أمريكيين خدموا بلادنا بالخضوع لتحقيقات غير مشروعة». وبالإضافة إلى هذا، ألمح المدعي العام الأمريكي «وليام بار»، إلى أن المحكمة قد تم اختراقها من قبل النفوذ الروسي، وطعن في حياديتها، وشكك في نزاهتها، وزعم كذلك أن وزارة العدل الأمريكية «تلقت معلومات جوهرية ذات مصداقية تثير مخاوف خطيرة بشأن تاريخ طويل من الفساد المالي وسوء التصرف على أعلى المستويات في مكتب المدعي العام للجنائية الدولية». وفي بيان للسكرتيرة الصحفية للبيت الأبيض، «كايلي ماكناني»، أوضحت أن «المحكمة أنشئت لتختص بالمساءلة عن جرائم الحرب، ولكن عمليا شكلت بيروقراطية دولية غير خاضعة للمساءلة وغير فعالة تستهدف وتهدد موظفي الولايات المتحدة وكذلك حلفاؤها وشركاؤها».

وبناء عليه، يبدو واضحا أن الولايات المتحدة –على الأقل في ظل حكم «ترامب»– لن تشارك في أي تحقيق تجريه «الجنائية الدولية». ومع ذلك، إذا كانت واشنطن تأمل في إغراء أي حكومة غربية أخرى لإدانة المحكمة، فيبدو أنهم قد يشعرون بخيبة أمل، إذ لم يؤيد أي من حلفائها قراراتها. وأعاد «جوزيف بوريل»، مسؤول السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي، تأكيد دعمه «الثابت» للمحكمة وأكد أنه «يجب احترامها ودعمها من قبل جميع الدول». وساندت فرنسا هذا الدعم، وأصدرت بيانًا ضد محاولات بومبيو تهديدها قالت فيه: «تدعم فرنسا، مع شركائها الأوروبيين، المحكمة الجنائية الدولية، من حيث مساهمتها في ميزانيتها أو في تعاونها معها.. يجب أن تكون قادرة على التصرف وممارسة صلاحياتها دون عوائق، وبشكل مستقل وحيادي، وفي الإطار القانوني المحدد من قبل نظام روما الأساسي».

وكانت «الجنائية الدولية» قد علقت في بيان لها، أن «الهجوم عليها يمثل اعتداءً على مصالح وحقوق الكثير من ضحايا الجرائم والانتهاكات المروعة، فضلا عن أنها تمثل بالنسبة إلى كثير منهم بارقة أمل أخيرة في تحقيق العدالة». كما أثار التحرك لفرض عقوبات عليها انتقادات متوقعة من خبراء الشؤون الخارجية. وقال «ستيفن بومبر» من «مجموعة الأزمات الدولية»: إن «استهداف المحكمة باستخدام العقوبات الاقتصادية، ستكون له تداعيات، وسيؤدي إلى تقويض شرعية العقوبات الأمريكية كأداة لتعزيز حقوق الإنسان وكذلك تقويض الثقة في الولايات المتحدة باعتبارها صوتا لسيادة القانون». فيما أوضح بعض المحللين، أن إجراءات الولايات المتحدة ضد المحكمة الدولية، هو ما ينبغي أن تتخذه ضد منتهكي حقوق الإنسان الحقيقيين في جميع أنحاء العالم. وقال مدير برنامج العدالة الدولية في منظمة «هيومن رايتس ووتش»: إن «تجميد الأصول وحظر السفر ما هو إلا عقوبة لمنتهكي حقوق الإنسان، وليس المدعين العامين والقضاة الذين يسعون إلى تحقيق العدالة لضحايا الانتهاكات الجسيمة في العالم أجمع».

وأوضح «ويليام وايت»، أستاذ القانون الأمريكي في جامعة بنسلفانيا: أن «نظام العقوبات الجديد يحمل أوجه تشابه قوية مع تلك التي فرضتها الولايات المتحدة في الماضي ضد الجماعات الإرهابية، والديكتاتوريين، ومنتهكي حقوق الإنسان»، مضيفا كذلك أن هذه الخطوة «قد تقوض إحدى أقوى الأدوات وأسلحة الردع في ترسانة السياسة الخارجية الأمريكية».

وفي واقع الأمر، يعد استهداف «ترامب» للمحكمة الجنائية، ما هو إلا جزء آخر من تراجع إدارته عن قيادة العالم، والانسحاب من أي تعاون مشترك مع الهيئات والمنظمات العالمية. وفي هذا الصدد يصف «ريتشارد هاس»، رئيس «مجلس العلاقات الخارجية»، هذا النهج، بأنه «مبدأ الانسحاب». ومنذ بداية رئاسته، أكد أن سياسة إدارته تقوم على مبدأ «أمريكا أولا»، وتعهد بالانسحاب من عدد من الاتفاقات التي أبرمت في عهد سلفه باراك أوباما؛ باعتبارها أضرت بمصالح البلاد؛ منها اتفاقية «الشراكة عبر المحيط الهادي»، واتفاق نيويورك حول الهجرة. وفي أكتوبر

٢٠١٩. تعهد بالانسحاب من اتفاق باريس لتغير المناخ لعام ٢٠١٥. ولطالما كانت وكالات الأمم المتحدة أيضًا أهدافًا متكررة لهجماته. ففي يناير ٢٠١٩. انسحب من «منظمة اليونسكو». وفي نهاية مايو٢٠٢٠. أعلن أنه سيسحب تمويله ودعمه لمنظمة الصحة العالمية في الوقت الذي يعاني فيه العالم من أزمة صحية طاحنة بسبب فيروس كورونا.

وخلال رئاسته، كان هناك أيضًا انسحاب ملحوظ للقوة العسكرية الأمريكية في جميع أنحاء العالم، فإلى جانب انسحاب قواته من سوريا في ٢٠١٨ والعراق، التزمت واشنطن مؤخرًا بإخراج ٩٧٠٠ جندي أمريكي –٣٠٪ من قوتها الحالية– من القواعد العسكرية هناك.

على العموم، تعد المحكمة الجنائية الدولية ليست سوى آخر منظمة دولية لم تسلم من بطش ترامب. وعلى الرغم من أن قدرة واشنطن على منع التحقيقات المستمرة بشأن حرب أفغانستان لم تحدد بعد على أرض الواقع، فإن ما هو واضح بالفعل هو أن هذه الخطوة التي اتخذتها لفرض عقوبات على محكمة مستقلة تشكل سابقة غير مرغوب فيها تستهدف خنق هذه الكيانات الدولية وتقويض التعاون الدولي بين الحكومات والمنظمات متعددة الجنسيات، ليتم تذكر رئاسة «ترامب»، على أنها فترة قلصت خلالها الولايات المتحدة الأمريكية من التزاماتها التاريخية الخارجية، وسعت بدلا من ذلك إلى اختيار مبدأ أمريكا أولا.

٢٠٢٠/٦/٢٧

استمرار الجدل في بريطانيا حول استراتيجيتها لمواجهة فيروس كورونا

مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية

مع مرور ذروة جائحة فيروس كورونا في المملكة المتحدة تتصاعد عملية إعادة فتح المجتمع والاقتصاد البريطاني بسرعة شديدة. ومنذ بداية شهر يونيو بدأت الشركات في إعادة فتح أبوابها إلى جانب التخفيف التدريجي في إجراءات التباعد الاجتماعي والإغلاق وقواعد الصحة العامة. ومع محاولة الحكومة تحقيق «المعادلة الصعبة»، باستئناف الحياة الطبيعية مع محاولة إبقاء الفيروس تحت السيطرة في ظل عدم وجود لقاح له حتى الآن، ظهرت العديد من الإخفاقات.

وتعاني المملكة المتحدة من أضرار عديدة بسبب الجائحة لا يُمكن التقليل من شأنها، فقد توقف الاقتصاد فعليًّا خلال الثلاثة أشهر الماضية وتأثرت الحياة اليومية بشكل لم يسبق له مثيل منذ الحرب العالمية الثانية. وبحلول ٢٥ يونيو كان هناك ما يقرب من ٣٠٨٦٨٦ حالة مؤكدة بفيروس كورونا، وأكثر من ٤٣٠٨١ حالة وفاة.

وفي صراع بريطانيا مع الوباء وقعت العديد من الأحداث الكبرى التي تشير إلى نجاحات وإخفاقات الحكومة خلال الأزمة تشمل تخفيض مستوى التنبيه بالفيروس في البلاد من المستوى الرابع إلى المستوى الثالث اعتبارا من ٤ يوليو ٢٠٢٠، وإعادة فتح معظم المحلات التجارية، واكتشاف دواء جديد لعلاجه، وإعادة تقييم قواعد التباعد

الاجتماعي؛ فيما كانت هناك أيضا إخفاقات تتعلق بخلل تكنولوجيا تتبع الفيروس. ومع استمرار الأزمة أصبح من الواضح أن الحكومة تفتقر إلى استراتيجية فعالة للمواجهة ولإعادة البلاد إلى وضعها الطبيعي. وعلى الرغم من أن طبيعة الموقف تتطلب نهجا مخصصا إلى حد ما، إلا أن الحكومة افتقرت إلى الوضوح أو الحسم في بياناتها وقراراتها وكان نهجها قائما على رد الفعل، وليس استباقيا للتطورات الاجتماعية والاقتصادية.

يتعلق التغيير الأبرز الذي نفذته المملكة المتحدة بقرارها خفض مستوى الإنذار بالفيروس في البلاد، والذي تم اعتماده في ١١ مايو. ويتكون نظام الإنذار من خمسة مستويات يتم فيها الحكم على مخاطر الفيروس. ويشير المستوى الأعلى –أي المستوى الخامس– إلى «خطورة حقيقية على خدمات الرعاية الصحية وأنها وصلت إلى مرحلة الإنهاك»، بينما يتم الوصول إلى المستوى الأول عندما يختفي كوفيد–١٩، وتنتهي تماما إجراءات التباعد الاجتماعي.

وحتى ١٩ يونيو، كانت بريطانيا تخضع لإجراءات المستوى الرابع، والذي يشير إلى «مستوى مرتفع أو متزايد من انتقال العدوى»، مع تطبيق تدابير التباعد الاجتماعي لصالح الصحة العامة. ويعتبر الانتقال إلى المستوى الثالث في نظام التنبيه الآن أن الفيروس «منتشر بالمعدلات الطبيعية»، وهو ما يفتح الباب لتخفيف تدابير التباعد الاجتماعي بشكل كبير. وقد ألمحت الحكومة إلى هذه الخطوة منذ عدة أسابيع، ولكن تم تنفيذها الآن استجابة لتوصية من كبار الأطباء في مركز الأمن الحيوي المشترك. وجاء القرار استجابةً للانخفاض التدريجي في عدد حالات الوفيات والإصابات. ويتأرجح «R» (عدد التكاثر الأساسي) للفيروس يوميا بين (٠٫٧ و٠٫٩)، حيث يمثل أي رقم أقل من ١ انخفاضا في درجة انتشار الجائحة. إلى جانب هذا الرقم بدأت الحكومة أيضا في نشر «معدلات النمو» الخاصة بها للإشارة إلى مدى سرعة انخفاض حالات الإصابة بالفيروس، وتشير أحدث الأرقام إلى متوسط انخفاض يومي بين ٢٪ و٤٪.

وبالنسبة لاكتشاف علاج للفيروس، كانت هناك أيضا أخبار إيجابية. ففي التجارب التي قادها فريق بحثي من «جامعة أكسفورد»، أثبت عقار «ديكساميثازون» قدرته على خفض خطر الموت للمرضى على أجهزة التنفس الصناعي بنسبة الثلث. وبالنسبة لأولئك الذين يستخدمون الأكسجين للتنفس، فقد لوحظ أنه يقلل من خطر الموت بنسبة الخُمس. يقول «بيتر هوربي» أحد أعضاء الفريق: «هذا هو الدواء الوحيد حتى الآن الذي ثبت أنه يحد من الوفيات بشكل ملحوظ.. إنه إنجاز كبير». فيما وصف رئيس الوزراء البريطاني «بوريس جونسون» هذا النبأ بأنه «إنجاز علمي بريطاني رائع»، وأوضح أن هيئة الخدمات الصحية الوطنية لديها حاليًا مخزون يقدر بـ٢٠٠,٠٠٠ علاج متاح للمرضى.

ومع ذلك يمثل تخفيض مستوى الإنذار بالفيروس التاجي تحديات جديدة لبريطانيا في إدارتها للأزمة. وفيما يخص تحديد الشركات التي يسمح لها بالفتح والتي يجب أن تبقى مُغلقة، كانت الحكومة غير حاسمة ورضخت بسهولة

لضغط الشركات الكبرى. وحذر خبراء الصحة العامة من أن أي خطة لتخفيف إجراءات الإغلاق ستؤدي إلى حدوث ارتفاع غير ضروري في الحالات. وقبل القرار حذر أعضاء المجموعة الاستشارية العلمية الحكومية للطوارئ (SAGE) من أنه لا يزال هناك خطر من عودة الفيروس في «موجة ثانية». وعلق «جون إدموندز» بالمجموعة الاستشارية قائلاً: «أعتقد أننا نخاطر ببعض»، فيما وصف القرار بأنه «سياسي». فيما حذر «جيريمي فارار» من أن «كوفيد-١٩» ينتشر بسرعة كبيرة بحيث لا يمكن رفع الإغلاق في إنجلترا. وقال «كالوم سمبل»، من جامعة ليفربول، إن: «تهديد الإصابة بالفيروس سيزداد بشكل أساسي.. ونحتاج إلى تهدئة الوضع قبل تخفيف إجراءات الإغلاق، ولا يزال الوقت مبكرا لذلك»، وذكر أن بريطانيا «يجب أن تستعد لما لا يقل عن ٨٠ حالة وفاة أخرى يوميا بسبب الفيروس بعد حدوث هذه الإجراءات، استنادا إلى معدل الوفيات الذي يصل إلى ١٪ تقريبا». وحذرت «ديفي سريدهار» من جامعة «أدنبره»، من «الخطر الكبير والمغامرة نتيجة تخفيف الإجراءات بهذه السرعة». وأوضحت أن «مسألة ما إذا كان من الآمن تخفيف الإجراءات هي مسألة سياسية، ويبدو أنها مدفوعة بالضرورات الاقتصادية والاجتماعية بدلا من الصحة العامة».

ومع كل هذا قررت بريطانيا إعادة فتح المنشآت العاملة في قطاع الضيافة وعلى الأرجح اعتبارًا من ٤ يوليو ٢٠٢٠. وبالنسبة للعديد من الشركات قد تكون هناك حاجة إلى مزيد من التغييرات فيما يخص إجراءات التباعد الاجتماعي. وأوجزت رسالة من اتحاد الشركات الصغيرة إلى وزير الأعمال البريطاني «ألوك شارما» مخاوف من أن ما يصل إلى خُمس الشركات «لا يعتقدون أنه يمكنهم إعادة فتح أبوابها بطريقة تتوافق مع التوصيات الحالية بشأن العمل بأمان».

ويعتمد السماح بفتح المزيد من الأعمال التجارية على التوصل إلى قرار بشأن كيفية تعديل قواعد التباعد الاجتماعي. ومنذ بداية الوباء نُصح بالحفاظ على مسافة مترين للحماية من انتشار الفيروس. ولكن في الأسابيع القليلة الماضية تعرضت إرشادات الصحة العامة لضغوط كبيرة من قادة الأعمال من أجل تعديلها. يذكر أن شخصيات رئيسية في الحكومة مثل المستشار «ريشي سنك»، ووزير الأعمال «ألوك شارما»، ووزير النقل «جرانت شابس»، يؤيدون تخفيف القيود لصالح الشركات، خاصة العاملة في قطاع الضيافة.

وتماشيًا مع هذه التغييرات سيتم استبدال التوجيه الحالي للتباعد الاجتماعي من مسافة مترين إلى متر واحد فقط. وأوصت منظمة الصحة العالمية بهذه المسافة وهي مُطبقة بالفعل في فرنسا والدنمارك وسنغافورة. ويثير التراخي في هذه القواعد تساؤلات حول مصير أولئك المعرضين بشكل خاص للفيروس. كما أثار «كالوم سمبل» في المجموعة الاستشارية فكرة مفادها ضرورة أن يرتدي الأشخاص المسنين الأكثر ضعفا والأقل مناعة شرائط أو أوشحة لتحديدهم كأشخاص يتم مراعاة التباعد الاجتماعي معهم.

وانطلاقًا من الاستعداد لإتاحة مساحة أقل للتباعد الاجتماعي، تم تنفيذ تدابير صحية عامة إضافية. واعتبارًا من ١٥ يونيو أصبح من الضروري ارتداء (أغطية/ أقنعة) الوجه في وسائل النقل العام في كافة أنحاء إنجلترا. ومع ذلك لا ينطبق هذا الإجراء في المتاجر أو الأماكن العامة الخارجية. وحتى بعد تلك الإجراءات مازالت هناك مخاوف من أن العديد من الأشخاص لا يستخدمون هذه الوسائل بشكل صحيح، وبالتالي لا يزالون عرضة للإصابة بالوباء ونقله إلى الآخرين. وبدورها دعت «سوزان ميتشي»، من المجموعة الاستشارية إلى شن حملة وطنية لتوفير التدريب على كيفية استخدام أغطية الوجه من الأقنعة والكمامات بشكل صحيح.

على العموم، تظل «خريطة الطريق» الحكومية التي أعلنتها المملكة المتحدة للخروج من إجراءات فيروس كورونا تفتقر إلى التفاصيل، وتبدو غامضة مع عدم وجود جدول زمني محتمل للإجراءات المستقبلية فيما نالت الكثير من النقد لافتقارها إلى التواصل الفعال بين مؤسسات الدولة المختلفة وتوحيد إجراءاتها الاحترازية فضلا عن حالة انعدام الثقة بشأن جدوى مستقبل قواعد التباعد الاجتماعي، واستقرار حالة الأعمال التجارية، وقابلية استمرار العمل بتقنية تتبع الفيروس التاجي، وهو ما قد يثير حالة من الارتباك. لكن مع وجود العديد من أكبر الشركات في البلاد على وشك الانهيار، يبدو أن هناك حاجة إلى شكل ما من أشكال التعافي الاقتصادي، حتى لو كانت البلاد عرضة لخطر ارتفاع حالات الإصابة مرة أخرى. ففي مقابل الحجج القائلة بأن تدابير الصحة العامة يتم تخفيفها في وقت مبكر وبدون اهتمام كاف، يتوق قادة الأعمال إلى استئناف عملياتهم لتجنب المزيد من الاضطرابات الاقتصادية.

٢٠٢٠/٧/٤

احتمالات حدوث موجة كورونا ثانية في أمريكا

مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية

في معظمِ البلدان التي أصابتها جائحةُ فيروس كورونا خلالَ مراحلِها المبكرةِ تجاوزَ خطرُ الفيروس ذروته، وتناقصَ عددُ الإصاباتِ والوفياتِ كما في آسيا وأوروبا الغربية. في مقابل ذلك، لا يزالُ يتمُّ الإبلاغُ عن الآلافِ من الحالاتِ الجديدةِ كلّ يومٍ في الولاياتِ المتحدة؛ الأمر الذي دعَّم بقوةٍ حججَ مسؤولي الصحةِ العامة الذين حذَّروا من خطرِ إعادة فتح الشركاتِ والأنشطةِ خلالَ فترةِ الطوارئ الصحية، وطرحَ تساؤلاتٍ عما إذا كانَ من الضروري إعادة تطبيق إجراءات الإغلاق والتباعد الاجتماعي مرة أخرى من أجلِ حمايةِ الصحةِ العامة.

وكانت الولاياتُ المتحدةُ قد سجلت يوم ٢١ يونيو ٢٧،٤٦٥ إصابة جديدة بالفيروس، وهي ثاني أعلى نسبة إجمالية للبلاد خلال الجائحة، بارتفاع ٢١،٤٨٦ حالة في الأسبوع السابق عليه، والتي تم تسجيلها في ذروةِ الموجةِ الأولى. ومنذ ذلك الحين زادت الأعدادُ بشكلٍ كبير. ففي ٢٤ يونيو تم تسجيل ٣٨،٦٧٢ إصابة جديدة؛ بما يمثل أكبر زيادة يومية. وحدث هذا الارتفاع بعد أن أعطت الحكومةُ الضوءَ الأخضر للشركاتِ لاستئنافِ التداول. وبحلول ٢٨ يونيو

كان هناك ما يقرب من ٢٥٩٦٧٧٠ حالة إصابة مؤكدة بالفيروس، وأكثر من١٢٨,١٥٢ حالة وفاة. ومن المتوقع أن تكونَ الأرقامُ أعلى بكثيرٍ من الأعداد المسجلة، خاصة أن هناك وفيات لم يتم تسجيلها على أنها ناجمةٌ عن الوباء .

وعلى نطاقٍ واسع، أصبح من المُسلم به أن قرارَ إعادةِ فتح أجزاء من الاقتصاد والمجتمع قد لعبَ دورا رئيسيًّا في حدوثِ ارتفاع ثانٍ في العدوى. وكما أشار «بيتر ويلز»، في صحيفة «فاينانشال تايمز»، فإن «معظم الولايات التي أظهرت زيادات حادة سريعة في أعداد الحالات هي التي أعادت فتح اقتصاداتها»، وهي تحركاتٌ دفعت خبراءَ الصحةِ العامة إلى التحذيرِ من أن العديدَ من قراراتِ إعادةِ الفتح تتمُّ بسرعةٍ كبيرة. وتعد أكثر الولايات تأثرا بهذا الارتفاع الجديد كاليفورنيا، وتكساس، وفلوريدا، وأريزونا، وكارولاينا الشمالية والجنوبية، والتي ارتفعت نسبة الحالات بها إلى ٥٠٪. وفي البداية، عانت ولايات إقليم «نيو إنغلاند» من أعلى حالات الإصابة والوفيات؛ لكن في الأسابيع الأخيرة انخفضت بشكلٍ كبير. وفي ولاية نيو جيرسي تراجع العدد بنسبة ٨٧٪ منذ أبريل. وحاليا، تعاني نيويورك من ١٠٠٠ حالة دخول إلى المستشفيات مرتبطة بالفيروس، منخفضة من ١٨,٠٠٠ في مارس.

ومع الارتفاع المطرد في الحالات، فإن المعضلةَ تكمنُ فيما إذا كانت الولاياتُ المتحدةُ ستُعيد إجراءاتِ الإغلاقِ والتباعد الاجتماعي أم لا. وحذرت «منظمة الصحة العالمية»، من أنه «إذا لم توقف واشنطن انتشار الفيروس من خلال التعقب والفحص والحجر الصحي، فقد يكون فرض المزيد من عمليات الإغلاق إجراء ضروريًّا». وصرح «مايكل ريان»، مدير برنامج الطوارئ بها بأنه «من الصعب للغاية التخلص من هذه الجائحة ما لم يتم فرض عمليات الإغلاق الإضافية». وحذر «روبرت ريدفيلد»، مدير «المركز الأمريكي للسيطرة على الأمراض» من أن الفيروس جعل واشنطن «تجثو على ركبتيها». وكان «مارك بوم» من مستشفى «هيوستن الميثودي»، أكثر صراحة في تقييمه إذ قال: «ارتضى الناس بذلك؛ وبصراحة تامة يعود الفيروس بضراوة من جديد». وعليه، عبرت «كايتلين ريفرز»، من مركز «جونز هوبكنز للأمن الصحي»، عن نظرة قاتمة للمستقبل، عبر قولها: «من الصعب تخيل كيف سنصل إلى حال أفضل.. يبدو أننا الآن أسوأ حالا من موجة كورونا الأولى؛ لأنه على الأقل كان هناك لدى قيادتنا نوع من السيطرة.. أشعر الآن أننا فقدنا تلك السيطرة.«

وكانت ثلاث ولايات هي «نيويورك، ونيوجيرسي، وكونيتيكت»، قد فرضت حجرا صحيا مدة أسبوعين على الأشخاص الذين يصلون من ولايات ذات معدلات إصابة مرتفعة بالفيروس. وتنطبق تلك الإرشادات على أي شخص قادم من ولاية يزيد فيها معدل الإصابة على ١٠ أشخاص لكل١٠٠,٠٠٠ من السكان، أو متوسط الحالة بمعدل إيجابي ١٠٪ أو أعلى خلال متوسط متداول مدة ٧ أيام. وفي الوقت الحالي، تُخضع ولايات «ألاباما، وأركنساس، وأريزونا، وفلوريدا ونورث كارولاينا، وساوث كارولينا، وتكساس، ويوتا»، سكانها للحجر الصحي القسري. وبشأن هذا القرار، صرح حاكم «نيويورك»، «أندرو كومو»، بأنه «علينا التأكد من أن الفيروس لن يدخل على متن الطائرة

مرة أخرى»، وأضاف حاكم «نيو جيرسي»، «فيل ميرفي»، أن «هذه ليست توصية مهذبة، بل إلزام». وكدليل على الجدية، فرضت هذه الولايات أيضًا غرامات باهظة على أولئك الذين يكسرون القواعد. ففي نيويورك، قد يتعرض الزائرون الذين لا يلتزمون بالحجر الذاتي إلى غرامات تصل إلى ١٠,٠٠٠ دولار .

فيما جاءت ردود أفعال حكام الولايات الأخرى على الطفرات الجديدة مُتباينة. ففي كاليفورنيا، التي سجلت ٧,١٤٩ حالة جديدة يوم ٢٤ يونيو وحده، تم الالتزام بارتداء كمامات الوجه. كما أعلن حاكم كارولينا الشمالية، أن «ارتفاع الإصابات قد يؤدي إلى «تأجيل إنهاء قيود التباعد الاجتماعي». وبعد أن تضاعفت حالات الإصابة الجديدة في «تكساس»، تم دعوة المواطنين إلى البقاء في منازلهم والعودة إلى الالتزام بالقيود التي تم التحلل منها قبل عدة أسابيع، وتم فرض قيود على التجمعات لأكثر من ١٠٠ شخص .

وبالنسبة إلى العديد من حكام الولايات، يظل إعادة تطبيق إجراءات الإغلاق مرة أخرى خيارًا يُصاحبه التردد. وعلى الرغم من أنه أدخل بعض تدابير الصحة العامة، فقد ظل حاكم تكساس مُصمما على أن «العودة إلى الإغلاق مرة أخرى سيكون دائما الخيار الأخير»، وحث حاكم فلوريدا المواطنين على تجنب الاتصال الوثيق مع الآخرين، لكنه رفض الالتزام بفرض مزيد من القيود». فيما كان حاكم «ميسوري» أقل دبلوماسية وكتب على تويتر: «نحن لا نُقهر.. نحن لا نشهد حاليا موجة ثانية.. ليس لدينا نية للإغلاق في هذه المرحلة.«

وفي نهاية المطاف، من المرجح أن يؤدي عدم إعادة فرض إجراءات الإغلاق والتباعد إلى تسهيل حدوث موجة ثانية قد تكون أشد خطرا. وتنبأت جامعة واشنطن أنه بحلول أكتوبر القادم سيكون هناك حوالي ١٨٠,٠٠٠ حالة وفاة بسبب الفيروس. ومن المحتمل أن ينخفض العدد إلى ١٤٦٠٠٠ في حالة ارتداء ٩٥٪ من الأمريكيين أقنعة الوجه والكمامات. ووفقا للعديد من المحللين، تعود حالة التردد في العودة إلى تشديد الإجراءات الاحترازية إلى الخوف من التعرض لمزيد من الأضرار الاقتصادية .

وتهدد جهود استئناف العمل بالأنشطة الاقتصادية المعتادة بمزيد من انتشار الإصابة بالعدوى ليس فقط في الولايات المتحدة، وإنما في العالم برمته. وتأثرت أسواق المال العالمية جراء أنباء ارتفاع معدلات الإصابة في الولايات المتحدة، إذ انخفض مؤشر «فاينانشيال تايمز» البريطاني بنسبة ١,٢٪، وانخفضت مؤشرات بورصة «وول ستريت» بنسبة ٢,٦٪ في ٢٤ يونيو، كما أجرى الاتحاد الأوروبي محادثات حول ما إذا كان سيتم حظر دخول الأمريكيين عندما يتم إعادة فتح الحدود.

وفي نفس السياق، أظهر الكثير من تجار التجزئة أيضًا ترددًا في المضي قدمًا في إعادة فتح متاجرهم. وقامت شركة «أبل» بإغلاق متاجرها في ولايتي تكساس وأريزونا. وانتاب أيضا الكثير من المحللين الاقتصاديين الخوف من الموجة الثانية المحتملة للوباء. وتوقع «تشارلز إيفانز»، في صحيفة «كوريدور بيزنس جورنال»، أن يتم عرقلة النمو

الاقتصادي جراء الاستجابة الراهنة للفيروس بسبب عودة العمل بكثير من الأنشطة بصورة أسرع من المتوقع. وفي تلك الحالة، سيتم تخصيص الكثير من الموارد للمحافظة على الصحة العامة في ظل أن العلاجات ستصبح متاحة مع حلول عام ٢٠٢٢. ومع ذلك، رأى أن «العودة إلى الانخراط في الحياة الطبيعية يجب أن يكون بحلول أواخر العام الحالي، وليس قبل هذا التاريخ.«

من ناحية أخرى، تم التشكيك في الأرقام الرسمية بشأن إصابات موجة كورونا الثانية. وأخبر نائب الرئيس الأمريكي، «مايك بنس»، أعضاء مجلس الشيوخ الجمهوريين، أن ١٢ ولاية فقط، و٣٪ فقط من المقاطعات، تشهد زيادة في الإصابة بالوباء. ومع ذلك، تؤكد صحيفة «واشنطن بوست»، أن الرقم الحقيقي هو أن ٢٠ ولاية و٥٪ من المقاطعات لديها أرقام إصابات أعلى مما كانت عليه قبل تلك الموجة .

ومع محاولة الحكومة الأمريكية تحقيق «المعادلة الصعبة»، باستئناف الحياة الطبيعية مع محاولات إبقاء الفيروس تحت السيطرة في ظل عدم وجود لقاح له حتى الآن، يجب أن تكون لديها السلطة العليا للتوجيه والتخطيط. ومع ذلك، كانت قيادة دونالد ترامب لهذا الملف غير مجدية. ففي تجمع انتخابي بولاية أوكلاهوما، أخبر الحشود أن اختبارات التأكد من الإصابة بالفيروس تعدُّ بمثابة «سيف ذو حدين»، وأضاف: «عندما نختبر هذا الكم الهائل من المواطنين سنجد بالتالي المزيد من الحالات، وقد أشرت إلى القائمين على هذه الاختبارات بإبطاء وتيرتها!». وعندما حاول مسؤولو الحكومة التخفيف من حدة التصريحات والادعاء بأنها «مزحة»، خرج لينقضها قائلا: «أنا لا أمزح»، وأضاف يوم ٢٣ يونيو، أن «الحالات تتزايد لأننا نختبر أعدادًا أكثر بكثير من أي دولة أخرى، ونتوسع باستمرار؛ ولكن مع الاختبارات لعدد أصغر، سنحصل في النهاية على حالات إصابة أقل.«!

وطوال الأزمة، أظهر «ترامب» تفضيلا واضحًا للاقتصاد على الصحة العامة، زاعمًا أن هذا الفيروس تسبب في إحداث أضرار اقتصادية للولايات المتحدة، ولا سيما أن ٢٦ مليون أمريكي يطالبون بالحصول على إعانات البطالة في ظل موجة تسريح العمالة من كل الشركات المغلقة أو المنهكة بسبب نقص الطلب على منتجاتها. وفي أواخر أبريل، انهارت أسعار النفط الأمريكية إلى أدنى مستوى لها. ولعل انخفاض الطلب على إمدادات النفط وانخفاض الإنتاج وتراجعه في قطاعات الطيران والتصنيع خاصة صناعة السيارات سيلقي بظلاله على الاقتصاد الأمريكي سنوات عديدة قادمة.

وفي أعقاب هذه الأخبار القاتمة، انتشرت العديد من الاحتجاجات عبر الولايات المتحدة الأمريكية، داعية إلى إعادة فتح الاقتصاد لتجنب التعرض لمزيد من الأضرار الاقتصادية. ومع أن هذا النهج قد يكون خطرًا كونه سيؤدي إلى انتشار الفيروس بشكل أكبر، وسيتسبب في إزهاق عشرات الآلاف من الأرواح، وفي الوقت نفسه يتعارض مع التحذيرات التي أطلقها مسؤولو الصحة العامة؛ فإن الإدارة الأمريكية تمضي قدمًا في خططها لإعادة فتح الاقتصاد في

ظل إدعاء وزير الخزانة الأمريكي «ستيف منوشين» أنه: «بعد أن تمت إعادة فتح الاقتصاد خلال شهري مايو ويونيو، سينتعش حقًا في كل من أشهر يوليو وأغسطس وسبتمبر القادمة.«

على العموم، لا يمكن اعتبار الطريقة التي أدار بها «ترامب» أزمة كورونا حتى الآن إلا كارثة حقيقية، فقد تجاهل تحذيرات مسؤولي الصحة العامة، وركز على سفاسف الأمور والحروب الكلامية مع الصين، ومع منظمة الصحة العالمية، وتعامل مع وسائل الإعلام جراء تشكيكها وانتقادها لاستراتيجيته غير العملية على أنها منبوذة، في حين لم يظهر أي قدرة على تولي زمام القيادة في وقت الأزمات. وفي الوقت الذي يتم فيه التصدي لموجة كورونا الثانية، تواجه واشنطن قيادة سياسية غير فعالة مع مطالبة الرئيس علنًا بتقليص التدابير الاحترازية للحفاظ على الصحة العامة! ، فضلا عن انعدام الوحدة وعدم توافق الآراء بين حكام الولايات؛ الأمر الذي جعل أمريكا من أعلى الدول في معدلات انتشار الفيروس.

٢٠٢٠/٧/٧

مؤشرات إيجابية في محاولات اكتشاف علاج لفيروس كورونا

مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية

بعد وصول جائحة فيروس كورونا إلى مستويات حرجة أثارت قلق العديد من الدول، التي لجأت إلى منع التجمعات، وإغلاق الحدود، وإعلان حالة الطوارئ؛ سعت البلدان المتقدمة لتطوير الأدوية وإيجاد لقاح مضاد للفيروس، وأحرزت مؤسسات البحث والمختبرات تقدما سريعا في هذا الشأن، وهو ما يثبت أن الجهود الطبية تسير في الاتجاه الصحيح، وتعطي مؤشرات إيجابية. وعلى الرغم من ذلك، فإن رحلة الوصول إلى علاجات أكثر فاعلية لا تزال في مراحلها المبكرة، ولم يتم اعتماد أي أدوية وقائية للاستخدام، ومازالت التجارب جارية على العلاجات المحتملة .

وفي أواخر يونيو ٢٠٢٠ وصل تفشي الفيروس إلى مرحلة مُقلقة، حيث ارتفع عدد ضحاياه إلى أكثر من ١٠ ملايين إصابة مؤكدة و٥٠٠,٠٠٠ حالة وفاة، وبلغ معدل النمو العالمي للعدوى مليون حالة إضافية كل أسبوع. وفي ٢٨ يونيو وحده تم تسجيل ١٦٥,٥٣٤ حالة جديدة بالفيروس. وتسجل الولايات المتحدة حاليا مستويات قياسية عالية من الإصابات، وبالمثل، البرازيل والهند، كما عاود الفيروس الظهور في الصين؛ وهو ما جعلها تفرض حظرا صارما على ما يقرب من ٤٠٠,٠٠٠ في مقاطعة «خبي». وفي المملكة المتحدة أدى اندلاع حالات الإصابة في مدينة ليستر إلى وضع المدينة في حالة إغلاق وسط الكثير من الارتباك وعدم اليقين، وهو ما انتقدته «كلوديا ويب» عضوة البرلمان بقولها: إن «التواصل من جانب الحكومة غير واضح فقد أصبح الأمر صعبا، فما هي الإجراءات التي من المفترض أن يتبعها المجتمع .«

وفي المقابل، تمكن عدد آخر من البلدان من قمع الفيروس، لعل أنجحها (كوريا الجنوبية، ونيوزيلندا، وسنغافورة، وفيتنام). ففي الأخيرة، على الرغم من أنها تتشارك في حدود مع الصين، فإنها لم تسجل وفاة واحدة مرتبطة بالفيروس بعد أن دفعت بإجراءات صارمة للإغلاق ومراقبة الحدود بعد وقت قصير من بدء انتشاره في الصين.

وفي الوقت الحالي يجري السباق لتطوير علاجات بسرعة كبيرة من قبل الشركات والوكالات الحكومية في جميع أنحاء العالم. ومازالت التجارب السريرية على الأدوية المحتملة جارية في الغالب بشرق آسيا وأوروبا الغربية وأمريكا الشمالية. وفي الوقت الذي تكافح فيه منظمة الصحة العالمية للتعامل مع الطلب المتزايد على الأدوية، تعتمد كثير من البلدان على الشركات المصنعة والمختبرات في القطاع الخاص لتطوير عقاقير جديدة. في بريطانيا، قادت فرق البحث الطبي في «جامعة أكسفورد»، إلى فاعلية عقار «ديكساميثازون» في علاج مرضى كورونا، وذلك على الرغم من أنه من «الأدوية الستيرويدية» المضادة للالتهاب، والتي من الممكن أن تجعل الفيروس أسوأ للمرضى ويطيل فترة العدوى. وفي بداية الجائحة، لم تشجع معظم الإرشادات الدولية العلاج باستخدام «الأدوية الستيرويدية»، بسبب نتائجها المتباينة في علاجات فيروسات السارس، وكورونا المسبب لمتلازمة الشرق الأوسط التنفسية (ميرس.(

ومع ذلك، ثُبت من التجارب قدرة العقار على خفض خطر الموت للمرضى على أجهزة التنفس الصناعي بنسبة الثلث. وبالنسبة إلى أولئك الذين يستخدمون الأكسجين للتنفس، لوحظ أنه يقلل من خطر الموت بنسبة الخُمس. وبالتالي، قدر الخبراء أن الدواء كان من الممكن أن ينقذ ما يصل إلى ٥,٠٠٠ حياة لو كان متاحا في بداية الجائحة.

يقول «بيتر هوربي» أحد أعضاء الفريق: «هذا هو الدواء الوحيد حتى الآن الذي ثبت أنه يحد من الوفيات بشكل ملحوظ.. إنه إنجاز كبير». ورحبت «منظمة الصحة العالمية» بالعقار، وقال مديرها العام «تيدروس غيبريسوس»، إن «هذه أنباء رائعة.. أهنئ حكومة المملكة المتحدة، وجامعة أكسفورد الذين ساهموا في هذا الإنجاز العلمي المنقذ للحياة». فيما وصف رئيس الوزراء البريطاني، «بوريس جونسون»، هذا النبأ بأنه «إنجاز علمي بريطاني رائع»، وأوضح أن هيئة الخدمات الصحية الوطنية لديها حاليًا مخزون يقدر بـ٢٠٠,٠٠٠ علاج متاح للمرضى .

ومع ذلك، حذر الخبراء من وصف العقار، بأنه «دواء معجزة» للفيروس في ضوء أن الأمر ذاته حدث مع عقار «هيدروكسي كلوروكوين». ومع ذلك، ففي أعقاب أنباء التجربة الناجحة للدواء الجديد مباشرة زادت المستشفيات الأمريكية من طلبها عليه بنسبة ٦١٠٪. وقال «دان كيستنر»، من شركة خدمات الرعاية الصحية «فيزيانت»: إنه «في يوم واحد، ارتفع الطلب من أقل من ١٠٠,٠٠٠ إلى مليون «قارورة» أو قرص». من ناحية أخرى، أعلنت «جامعة كامبريدج»، أنها ستطلق اختبارًا تجريبيا للعقار المعروف باسم«TACTIC-E» ، الذي وصفته بـ«الواعد»، والذي يسعى إلى اكتشاف ما إذا كان مزيج من الأدوية يمكن أن يؤدي إلى تحسين نتائج علاج الفيروس. ومن بين الأدوية

التي يتم النظر فيها، «اي بي دي ١٨١٥»، وهو دواء غير مرخص يعمل على الجراثيم المعوية في الجسم وأدوية مرض السكري مثل «داباغليفلوزين»، و«أمبريسينتان.«

وفي الإطار ذاته، يتم العمل على تطوير لقاح بشكل مشترك بالتعاون مع معهد «جينر»، التابع لجامعة «أوكسفورد». وفي هذا الصدد أعلن «أندرو بولارد»، أستاذ عدوى المناعة بالجامعة أن اللقاح «سيكون متاحًا في وقت مبكر من سبتمبر ٢٠٢٠، وذلك قبل وقت طويل من الجدول الزمني الرسمي لتطوير حكومة المملكة المتحدة لقاحها، والذي يقدر وقت انتظاره حوالي ١٨ شهرًا». وانطلاقًا من دعم الفريق البحثي المعني بتطوير اللقاح، قال وزير الصحة البريطاني للصحفيين في نهاية مايو ٢٠٢٠: «سوف ندعمهم لأقصى درجة ونوفر لهم كل الموارد التي يحتاجون إليها لمنحهم أفضل فرص للنجاح والتوفيق.«

وفي إطار البحث عن علاج فعال، أعطى دواء «ريمديسيفير» وعدا مبكرا؛ حيث تم تطويره لأول مرة لمكافحة جائحة «الإيبولا» في غرب إفريقيا. وصنفت منظمة الصحة العالمية هذا الدواء كعلاج «واعد»، بناء على البيانات المجمعة من الاختبارات البشرية والحيوانية. وحتى الآن، أثبت الدواء نجاحه في التجارب ضد متلازمة الالتهاب التنفسي الحاد (سارس) ومتلازمة الشرق الأوسط التنفسية، والتي تُشبه «كوفيد ١٩»، وتؤثر على أعضاء الجهاز التنفسي. واستجابة للطلب المتزايد، تبرعت الشركة المُصنعة للعقار بـ١,٥ مليون جرعة من الدواء التجريبي للاستخدام على المرضى الذين يعانون من أعراض شديدة. وانعكس هذا القرار على الأسواق المالية، حيث شهدت الشركة ارتفاعا بقيمة ١٧ مليار دولار في قيمتها السوقية. وفي دراسة أجراها «المعهد الوطني الأمريكي للحساسية والأمراض المعدية» أثبت العقار فعاليته ضد الفيروس، حيث قلل من وقت تعافي المرضى من ١٥ إلى ١١ يومًا، وتمت التوصية به كعلاج للمرضى في أستراليا.

ومع ذلك، يبقى السعر وتوافر الدواء أمرا مهما لاستخدامه على نطاق واسع. وقد وفرت الشركة المصنعة لـ«ريمديسيفير» هذا الدواء بسعر ٢,٣٤٠ دولار لدورة العلاج النموذجية والتي تستغرق خمسة أيام. وتتلقى الدول النامية أسعارًا منخفضة جدًا. وبمجرد زيادة مخزون العلاج، سيكون سعر العلاج ٥٢٠ دولارًا عن كل قارورة لشركات التأمين الخاصة الأمريكية ومستهلكين آخرين. وفي السابق، تم إعفاء الدواء من التجارب الطبية بسبب نقص إمداداته، وحتى عند توافره فمن غير المحتمل أن يكون متاحًا على نطاق واسع أو رخيصًا مثل ديكساميثازون.

وفي هذه الأثناء، كانت هناك نتائج مُتباينة للأدوية المحتملة الأخرى، فلم يُسفر اختبار الدواء «لوبينافير» مع «ريتونافير» في الصين عن نتائج إيجابية للمرضى الذين يعانون من أعراض شديدة لـ«كوفيد ١٩». ومع ذلك وجدت دراسة أخرى أن «فافيبيرافير» (المعروف أيضًا باسم أفيجان)، الذي طورته شركة «فوجي فيلم» اليابانية ساعد على

التخلص من الفيروس في مدة أقل من التي استغرقها علاج «فيروس نقص المناعة البشرية»، كما ساعد على تحسين أعراض الصدر للمرضى .

من جانبها، وافقت الصين على استخدام لقاح لقواتها المسلحة أُطلق عليه اسم «Ad5-nCoV» تم تطويره من قبل معهد بكين للتكنولوجيا الحيوية التابع لأكاديمية العلوم الطبية العسكرية. ووفقًا لصحيفة «التليجراف»، يعد هذا اللقاح «واحدًا من ثمانية لقاحات مرشحة للتطبيق والاستخدام يتم تطويرها في مدينة «شيان»، وتمت الموافقة عليها حتى الآن لإخضاعها للتجارب البشرية». ويلقى قرار منح أفضلية للأفراد العسكريين على المدنيين انتقادات كثيرة، من بينها ما قاله «مارتن بريكنيل»، من كلية «كينجز كوليدج»، لندن: بأن «أي قرار تتخذه دولة ما لمنح لقاحاتها لقواتها المسلحة بشكل تفضيلي على حساب المواطنين العاديين الأكثر عرضة للوباء وأكثر ضعفًا ستكون إشارة منها الى تحديد أن أولوياتها تنحاز للأمن العسكري على حساب الأمن الصحي بشكل عام لكل مواطنيها.«

من ناحية أخرى، تبنت الصين أسلوب «الطب التقليدي» المعروف باسم «تي سي إم»، كوسيلة لعلاج الفيروس لعدد كبير من مواطنيها، والذي يعتمد على مزيج من المكونات الطبيعية لمكافحة المرض. وقدمت لجنة الصحة الوطنية الصينية إرشادات لكيفية الخضوع لهذا النوع من العلاج؛ ومن بين هذه العلاجات مركب يدعى «لانيهوا تشينغ»، والذي يتكون من مزيج من ١٣ عشبًا، و«جينهوا تشينغ تشيان»، والذي يتكون من ١٢ مكونًا مثل العرقسوس وزهر العسل. ومع أن العلاج الطبي البديل مدعوم داخل الصين، إلا أن خبراء حماية الصحة العامة في الدول الأخرى متشككون من تأثيره الصحي. وفي هذا الصدد، قال الأكاديمي الألماني، «إدزارد إرنست»: «نحن نتعامل مع عدوى خطيرة تتطلب علاجات فعالة. وبالنسبة إلى العلاجات التقليدية الصينية، لا يوجد دليل واضح على أن استخدامها في محله، وبالتالي فإن استعمالها ليس فقط غير مبرر، ولكنه خطير في الوقت ذاته.«

على أي حال، حققت الاستجابات والمحاولات الطبية الأخرى وأبحاث العلاجات والتجارب حتى الآن نجاحًا في نطاقها وفعاليتها، حيث لجأت العديد من البلدان إلى التكنولوجيا لمكافحة انتشار الفيروس. ففي سنغافورة، تم إصدار أجهزة تتبع لجهات الاتصال «الحالات المصابة» بتقنية البلوتوث كبديل للتطبيق الآخر الذي كانت قد أطلقته الحكومة والذي عارضه الكثيرون خوفًا على الخصوصية، وتم منح هذه الأجهزة في البداية لكبار السن والأكثر ضعفًا .

إن الجهود المتعلقة بالعثور على أدوية لعلاج الفيروس لم تثبت نجاحها إلى حد معقول حتى الآن، وان البحث عن لقاح فعال له لا يزال في مراحله المبكرة. لقد تم إسقاط «هيدروكسي كلوروكوين»، الذي دافع عنه الرئيس الأمريكي، «دونالد ترامب»، من التجارب التي أجرتها منظمة الصحة العالمية؛ بسبب مخاوف تتعلق بالسلامة بعد أن كشف تقرير بحثي طبي عن خطر زيادة الوفيات ومشاكل في القلب للمرضى. وأخفق دواء آخر، يُستخدم لعلاج التهاب المفاصل الروماتويدي في مساعدة المرضى الذين يعانون من كوفيد ١٩.

على العموم، رغم أن الوباء لا يزال يمثل تهديدًا وجوديًا للملايين في ظل وجود موجة ثانية له في العديد من البلدان، فإن تقدم فرق البحث الطبي في جميع أنحاء العالم في تطوير الأدوية واللقاحات يوفر بارقة أمل لإنقاذ آلاف الأرواح من هذا الفيروس القاتل. وفي المستقبل المنظور، مع المزيد من التمويل والدعم لهذه الجهود الهادفة إلى إنقاذ حياة الملايين يمكن كسب معركة التصدي للفيروس في وقت أقرب مما هو متوقع .

٢٠٢٠/٧/٨

ردود الفعل الغربية على الاستفتاء الدستوري الروسي

مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية

في الوقت الذي يتصدى فيه العالم لجائحة كورونا وتداعياتها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، اغتنم بعض القادة الفرصة لترسيخ قبضتهم السياسية الشخصية؛ بداية من الصين، بإدخال قوانين أمنية جديدة في هونج كونج؛ تهدف إلى قمع الاحتجاجات على الحكومات اليمينية، وإدخال دول أعضاء في الاتحاد الأوروبي، مثل بولندا والمجر، إصلاحات سياسية غير ديمقراطية؛ بهدف عرقلة الأنظمة القضائية في بلادهم، وأخيرا «الحيلة السياسية»، التي قام بها الرئيس «فلاديمير بوتين»، بإدخال تغييرات على الدستور، بهدف إبقاء نفسه مسيطرا على الحكم حتى عام ٢٠٣٦. وهي المحاولة الأكثر صراحة حتى الآن لإفساد أي مظهر من مظاهر الديمقراطية في روسيا.

وتم الإعلان عن هذه التعديلات الدستورية منذ فترة طويلة، لكن التصويت نفسه حدث على مدى سبعة أيام، في الفترة بين ٢٥ يونيو و١ يوليو ٢٠٢٠، في شكل استفتاء. ومع ذلك، لاحظ المحللون أن التصويت كان لا معنى له في الأساس، حيث إن التغييرات المقترحة قد تم تنفيذها بالفعل من قبل المؤسسات الروسية وكان الاستفتاء عليها يشبه إجراء «استفتاء استشاري غير مُلزم»، ولم تكن النتيجة موضع شك على الإطلاق .

وتكمن النقطة المحورية للتصويت في منح «بوتين» الموافقة على تغييرات شاملة في نظام الرئاسة الروسية؛ حيث تتيح له التمسك بالسلطة السياسية العليا في البلاد للسنوات الستة عشر المقبلة على الأقل من خلال السماح له بالبقاء لفترتين إضافيتين في المنصب مدة كل منهما ٦ سنوات بعد انتهاء ولايته الحالية عام ٢٠٢٤؛ بما يعني أنه سيقود البلاد لما يقرب من أربعين عاما. ومع ذلك، لا يمكن تجاهل التعديلات الدستورية الأخرى المقترحة، حيث سيتم تغيير حوالي ٦٠٪ من محتوى الدستور. وتحدد القوانين الجديدة الآن من يمكنه الترشح لمنصب الرئيس الروسي، وإعطاء القانون الروسي الأولوية على القانون الدولي، وحظر زواج المثليين، وتحديد اللغة الروسية باعتبارها «لغة المجموعة العرقية المكونة للدولة .«

وأصدرت لجنة الاستفتاء في البلاد بيانًا قبل فرز الأصوات يؤكد أن التصويت تم بأغلبية ساحقة (بنسبة ٧٧,٩٢٪)، وبنسبة مشاركة بلغت نحو ٦٥٪ على مستوى البلاد. وتُظهر النتائج الرسمية النهائية دعما هائلا لبوتين في الكثير

من المناطق في مقابل تأييد فاتر في مناطق أخرى. وفي منطقة شبه جزيرة القرم –التي تم ضمها من أوكرانيا عام ٢٠١٤– تجاوز التأييد له ٩٠٪ من الناخبين، كما حدث في إقليم الشيشان جنوب روسيا. وفي جميع الـ٨٤ منطقة في روسيا البالغ عددها ٨٥، أيدت التغييرات، وكانت المنطقة المعارضة الوحيدة هي «نينيتس» القطبية الشمالية النائية .

وعلى الرغم من أن الإعلان عن نتيجة التصويت قبل أن يتم إحصاء جميع الأصوات، قد يبدو في البداية أمرًا هزليا، إلا أنه يمثل حالة من عدم جدوى العملية الديمقراطية في روسيا، بالنظر إلى طبيعة النظام السياسي وغياب أي أحزاب معارضة بارزة. وحتى مع الإبلاغ عن العديد من المخالفات التي تمت أثناء عملية التصويت على نطاق واسع –كما هو شائع في الانتخابات الروسية– يجب أن تكون شرعية النتيجة كلها موضع شك. لكن بالنسبة إلى بوتين فإن مثل هذه الشكوك والأمور ليست ذات جدوى، فالتصويت على الإصلاحات الدستورية بالنسبة إليه يسمح بتمرير ما يريده من سياسات وما يرتكبه من أفعال وانتهاكات؛ وبالتالي زيادة تعزيز قبضته السياسية. وقبل الاستفتاء، اعتبر أن هذا التعديل، «ضروري حتى لا تضيع البلاد في البحث عن خلفاء محتملين.«

وتبدو مثل هذه النتائج غير منطقية؛ بالنظر إلى تراجع شعبية الرئيس الروسي في السنوات الأخيرة. وانخفضت نسبة التأييد له من ٧٩٪ في مايو ٢٠١٨ إلى ٥٩٪ في يونيو٢٠٢٠. وهي أدنى مستوى على الإطلاق، بالإضافة إلى الانتقادات التي طالته مؤخرا على خلفية إدارة أزمة (كوفيد–١٩)، وتعديل متعلق بسن التقاعد. وتعاني البلاد حاليًا من حوالي ٦٠٠٠ إصابة يومية بالفيروس، ومن عدد وفيات أكثر من ٩٥٠٠ حالة، كما أنها ثاني أسرع معدل للعدوى نموا في العالم، فضلا عن سوء الأوضاع الاقتصادية جراء انخفاض أسعار النفط، مع فشل حزمة التحفيز الطارئة بقيمة ٤٠٠ مليار دولار في دفع الوضع قدما. ومع أن الانتخابات نفسها قد أجريت على مدى سبعة أيام في خطوة يفترض أنها تهدف إلى ضمان التباعد الاجتماعي؛ إلا أن مراقبي الانتخابات المستقلين، مثل حركة الدفاع عن الناخبين «جولوس»، قد أبلغوا عن أكثر من ٢٠٠٠ واقعة انتهاك انتخابي .

من جانب آخر، قوبلت التعديلات على الدستور الروسي بردود فعل مستنكرة، حيث جاءت بمثابة «إدانة فورية». ونال الاستفتاء اهتماما خاصا لمجرد كونه عرضًا علنيًا للسلطة من قبل الرئيس الروسي بعد أن تم تنفيذ ما طلبه من تغييرات بالفعل إلى حد كبير. وقبيل التصويت أوضح «نايجل ديفيس»، من «المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية»، أن «التصويت ليس استفتاء نزيها، لأنه ليس مطلوبا لتمرير التعديلات، التي تمت الموافقة عليها بالفعل من قبل المؤسسات المُسيسة في شهر مارس.. ومع ذلك فإن الناخبين مدعوون للموافقة عليها!». وبعد إعلان النتيجة وصف «سيرجي رادشينكو»، مدير كلية القانون والسياسة في جامعة «كارديف»، البريطانية، الاستفتاء بأنه «رمزي».. وبما أن النظام الانتخابي الروسي معروف بتزييفات واسعة النطاق، فإن النتيجة مقدرة مهما كان ما يراه الرأي العام». وأرجع أهميته إلى أنه «يوفر قشرة من الشرعية لتغيير دستوري من شأنه إعادة تهيئة ولاية بوتين

الرئاسية». وعلقت صحيفة «ذي إيكونوميست» على مشروعية التصويت بقولها: «لم يكن الاستفتاء نزيها، ولم يتوافر له سند أو أساس قانوني، ولم يستوف الحد الأدنى، ولم تجر مراقبته بشكل مستقل ولم يتبع أي قواعد واضحة، وقد مرره البرلمان بالفعل، كما وافقت عليه المحكمة الدستورية، ووقعه الرئيس ليصبح قانونا.«

ووفقا للعديد من المحللين فإن «بوتين»، الذي احتفظ بالسلطة في البلاد لأكثر من عشرين عاما باستخدام الرجال الموالين له للتبديل بين دور الرئيس ورئيس الوزراء، يعد قائد روسيا الحقيقي في جميع الأوقات، وما حدث ما هو إلا «حيلة سياسية». يقول «نيكولاي بيتروف»، من «المعهد الملكي للشؤون الدولية»، (تشاتام هاوس)، إن «حجم الإصلاحات كان مفاجئا تماما، مع العديد من المقترحات التي حوّلت النظام السياسي بطريقة تجعل موقف بوتين قويا بما يكفي حتى لا تعارضه أي مؤسسات أخرى». ويشير «ألكسندر بونوف»، من «مركز كارنيجي»، إلى أن «الإصلاحات كانت بالنسبة إليه مجرد حيلة لتأمين شكل من أشكال الشرعية لحكمه في المستقبل، حيث عبر خطا أحمر كان مترددا في تجاوزه من قبل.. ما وراء هذا الخط يُثبت شرعيته ويحتاج إلى تصويت شعبي، حتى بالمعايير الروسية.«

ومن وجهة نظر المراقبين يمثل الاستفتاء عرضًا للضعف، بدلاً من استعراض القوة. يقول «تيموثي فراي»، أستاذ السياسة الخارجية في جامعة «كولومبيا»: إنه «موقف مثير للسخرية أن التعديلات الدستورية هي «انتزاع للسلطة يتم بطريقة ما من موقف ضعف وليس من منطق قوة». ويضيف «أندري كورتونوف»، من «مجلس الشؤون الدولية»، أنه بالنسبة إلى بوتين «لم تعد السياسة الخارجية البديل الموثوق به للتعامل مع كافة المشاكل الاجتماعية والاقتصادية الملتهبة في الداخل». ويقول «آدم تايلور»، في صحيفة «واشنطن بوست»، تحت عنوان «فوز بوتين يشير إلى حالة من الركود والضعف وليس القوة»: «هل هناك من يحل محله؟ إذا كان الجواب لا أحد، فهذا ليس علامة على القوة؛ إنها علامة على وقوع بلد في حالة من الركود السياسي»، مستشهدًا على عدم وجود أية معارضة فعالة أو زعيم روسي محتمل، ولعل هذا ما يجعل محاولة بوتين أكثر قوة على التمسك بالسلطة بشكل أسهل بكثير.

وفي هذا السياق، يضيف «توني باربر»، في صحيفة «فاينانشيال تايمز»، أن التصويت: «كان طقسًا يهدف إلى جعل المواطنين متواطئين في المشاركة في حريات سياسية منقوصة وسيادة يرثى لها للقانون. ولعل كل تلك الأمور سمات مميزة للعقدين الذي ظل فيهما بوتين متشبثًا بالسلطة». وخلص «أورا جون رويتر»، من جامعة «ويسكونسن ميلووكي»، الأمريكية، إلى أن الاستفتاء ليس أكثر من «طريقة ليقول للجميع، انظروا، مازلت مسؤولاً، وأحظى بالتفويض الشعبي، وعلى الجميع أن يرضى بذلك في محاولة لإثبات قوته.«

ومن جانبها، انتقدت المعارضة الروسية هذا الإجراء، ووصفته بـ«المهزلة الانتخابية»، الرامية إلى فتح المجال لتولي بوتين الرئاسة مدى الحياة، وسلطوا الضوء على نقاط الضعف التي تعتري السياسة الروسية. وأوضح «ليف

جودكوف»، مدير مركز «ليفادا»، بأن نسبة التصويت تظهر «أن هناك مقاومة اجتماعية ضعيفة للغاية إزاء منح بوتين سلطة مطلقة وأن المعنى العام واضح بما فيه الكفاية.. أن هذا التصويت به تعديلات تخول للرئيس فرص مد فترة رئاسته مدى حياة دون أي اعتراض .«

وبالنسبة إلى كثير من تحليلات الخبراء في معاهد البحوث ومراكز الفكر، فإن الكثير من الحكومات الديمقراطية الليبرالية كانت صامتة بشأن هذا الاستيلاء الفاضح على السلطة. ولم تعرب الولايات المتحدة، التي ركزت في حربها الكلامية مع روسيا على أن الأخيرة دفعت سرًّا أموالاً لمقاتلين مقرّبين من طالبان لدفعهم إلى قتل عسكريين أمريكيين، عن أي إدانة من جانبها للاستفتاء الأخير، وكذلك فعلت المملكة المتحدة، والاتحاد الأوروبي.

وعند تحليل إقدام الرئيس الروسي على هذا الإصلاح الدستوري بما يخدم مصالحه، يجب أن تكون هناك مقارنة واضحة بين موسكو وبكين في هذا الصدد. وبالنسبة إلى بوتين تعكس هذه الخطوة ما قام به رئيس الوزراء الصيني «شي جين بينغ»، الذي أزال حدود الفترات الزمنية الرئاسية وجعلها مطلقة لنفسه في مارس ٢٠١٨. وفي تصويت أكثر غرابة من التصويت الروسي صوت اثنان فقط من أصل ٣٠٠٠ عضو ضد هذا التغيير. وتجدر الإشارة إلى أنه بشكل غير مفاجئ شكلت روسيا والصين علاقة دافئة مع بعضهما البعض مع كون كلا النظامين يسعيان إلى تمزيق الغرب. يقول «أندرو هاموند»، من «كلية لندن للاقتصاد والعلوم السياسية»: «ما أقامه شي جين بينغ مع الرئيس الروسي من علاقة دولية قوية بكل معنى الكلمة؛ لا تؤدي فقط إلى زيادة الدفء في تلك العلاقات فحسب، ولكن أيضًا تخلق حالة من الفتور والبرودة في علاقاتهما مع الولايات المتحدة في الوقت ذاته». بالنسبة إلى الكثيرين فإن قيام اثنتين من أكبر ثلاث قوى في العالم بتنفيذ تغييرات سياسية تعمل على تعزيز قوتهما الاستبدادية والديكتاتورية على بلدانهم وشعوبهم يجب أن يمثل مصدر قلق كبير لمؤيدي وداعمي الديمقراطية.

على العموم، أظهرت نتائج الاستفتاء على التعديلات الدستورية أنه لا منازع للرئيس الروسي على عرش الكرملين، ولقب قيصر روسيا الجديد، فبعد عشرين عامًا في السلطة قضاها في السعي لبعث الحياة مجددًا في جسد الدب الروسي المنهك بعد تفكك الاتحاد السوفيتي، حقق نصرًا جديدًا بتمرير هذه التعديلات في عملية تندد بها المعارضة وتعتبرها مجرد مناورة تتيح له تعزيز سيطرته على البلاد مدى الحياة.

٢٠٢٠/٧/١٥

السياسة الخارجية المرتقبة للمرشح «جو بايدن».. وجهة نظر غربية

مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية

تعتبر الانتخابات الرئاسية الأمريكية في نوفمبر ٢٠٢٠ واحدة من أكثر الانتخابات في تاريخ الولايات المتحدة الحديث إثارة للجدل في ظل وجود تنافس قوي بين مرشحين بارزين، هما الرئيس الحالي «دونالد ترامب»، الذي

تسبب في خلق توترات وصراعات عالمية على نحو لم يسبقه فيه أي رئيس آخر، و«جو بايدن» نائب الرئيس السابق «باراك أوباما»، وذلك بما لديهما من سياسات خارجية ومحلية متناقضة. وبالإضافة إلى اختيار زعيم أقوى دولة في العالم، سيقرر الناخبون أيضا من سيتولى قيادة نظام الدفاع والأمن في العالم الغربي.

ومنذ توليه منصبه في يناير٢٠١٧ واجه الرئيس «ترامب» انتقادات واسعة حول سياساته الداخلية والخارجية وطريقة إدارته، التي عملت على تقويض مكانة أمريكا كقوة ليبرالية عالمية، حيث دفعته أيديولوجيته وشخصيته المتقلبة إلى انتهاج أهداف عدائية، فعمد إلى التنصل من المنظمات الدولية التي تهدف إلى تعزيز الديمقراطية والحرية الليبرالية. وبدلا من ذلك سمح لأنظمة استبدادية مثل الصين – كما يقول المعلقون– بزيادة قوتها ونفوذها في الشؤون العالمية، وهاجم حلفاء واشنطن، ودعم الحكام الشعبويين وأجج النزاعات، بل خلق توترات جديدة، وخاصة في منطقة الشرق الأوسط؛ الأمر الذي ألحق أضرارا جسيمة بمكانة أمريكا العالمية وتأثيرها في الشؤون الدولية .

وفي الوقت الحالي، سعى العديد من الساسة والخبراء ومراكز الفكر لتوقع شكل السياسة المحتملة خلال رئاسة «بايدن»، حيث توقعوا أن تتشابه مع طريقة إدارة «أوباما» لعمله بها من قبل، والتي من المرجح أن تركز معظم اهتمامها على القضايا الداخلية، مع اتخاذ السياسة الخارجية انحرافا كبيرا عن نهج الإدارة الحالية؛ من خلال العمل على دعم المنظمات الدولية، والعلاقات الشخصية الودية مع قادة العالم، جنبا إلى جنب مع الالتزام المستمر بالإنفاق الدفاعي العالي المستوى واتخاذ موقف حذر تجاه خصوم أمريكا .

ووفقا لـ«كولوم لينش» من مجلة «فورين بوليسي»، يبقى بايدن «بطل أسلوب الاستثناء الأمريكي (النهج التقليدي القديم)، والذي يلتزم بشن حرب عالمية مفتوحة على الإرهاب بطائرات بدون طيار وقوات خاصة، ويُظهر القليل من الاهتمام في كبح ميزانية الدفاع، التي تضخمت لتصبح أكثر من ١٠٠ مليار دولار حاليا». ومن المحتمل أن يتعارض دعمه لاستراتيجية أمريكا الحازمة في الشؤون الدولية مع الفصائل اليسارية والتقدمية في الحزب الديمقراطي، الذين يعتقدون أن زيادة دعمهم في السنوات الأخيرة تُمثل علامة واضحة على موافقتهم على تقليص حجم الجيش واتباع سياسة خارجية تعتمد على ضبط النفس. ويعلق «ستيفين ويرثيم» من معهد «كوينسي للحكم الرشيد»، قائلا: «هناك شعور حقيقي بأن التقدميين قد فازوا، أو على الأقل يسيطرون على النقاش حول السياسة الخارجية خلال الانتخابات التمهيدية.«

وبحسب «لينش»، فإن «بايدن»، زعيم «يرى الجيش الأمريكي قوة خير في العالم»، وقد دعم استخدامه في الصراعات السابقة، لكنه أيضا بعد حالات، مثل حرب العراق عام ٢٠٠٣، «أصبح أكثر حذرا بشأن مخاطر التدخلات العسكرية.. ودعا إلى تقليص القوات بشكل كبير في أفغانستان.. وعارض التدخل الأمريكي في ليبيا». وعلى الرغم من

ذلك تقول «ليسي هيلي»، من «مركز الفكر الأمني»، إن رئاسته ستُبقي ميزانية الدفاع مرتفعة للغاية، بسبب أنه «ليس هناك ما يوحي بأن إدارته ستتخذ مسارا مختلفا عن الإدارات السابقة .«

وعليه، من الواضح أن غالبية السياسة الخارجية المحتملة لرئاسته ستكون مناقضة للعديد من القرارات التي اتخذها «ترامب». يقول «بيتر مولرين»، المسؤول السابق في «الخارجية الأمريكية»: «سيكون الهدف الأسمى لإدارته هو إثبات المصداقية والمكانة التي كانت تتمتع بها واشنطن قبل عام ٢٠١٧». وترى «كوري شاك»، من معهد «أمريكان إنتربرايز»، أن بايدن وحملته أذكياء بما يكفي للحصول على المكاسب السهلة التي تتحملها السياسات الخارجية الكارثية للرئيس ترامب.. سيعمل مع الحلفاء، ومن خلال المؤسسات المتعددة الأطراف، وسيعود إلى الاتفاقيات الدولية، التي تخدم الولايات المتحدة.«

وبالتالي، فإن الالتزام تجاه «المنظمات الدولية»، سيكون اختلافا واضحا في السياسة الخارجية بين «ترامب»، و«بايدن». وكان الأخير مؤيدا منذ فترة طويلة لمثل هذا النهج في إدارة الشؤون الدولية. ومن بين الاتفاقات الرئيسية لإدارة أوباما التي شارك فيها، «اتفاقية باريس بشأن تغير المناخ»، و«الاتفاق النووي الإيراني» السيئ الذكر، كما التزم أيضا بإعادة الانضمام إلى «منظمة الصحة العالمية»، بقوله يوم ٧ يوليو٢٠٢٠: «الأمريكيون أكثر أمانا عندما تشارك واشنطن في تعزيز الصحة العالمية.. في يومي الأول كرئيس، سأعود للانضمام إلى المنظمة وسأستعيد قيادتنا على المسرح العالمي.«

ويعكس الالتزام بالتعاون الدولي أيضا فكر السياسة الخارجية الحالي داخل الحزب الديمقراطي. وبالنسبة الى «توماس رايت» من «معهد بروكنجز»، تَحَرك الخطاب داخل الحزب نحو «التعاون الدولي وسياسة خارجية قائمة على القيم، حيث أصبح الديمقراطيون أكثر واقعية وأقل تفاؤلا بشأن مكانة أمريكا في العالم.. هؤلاء لا يعتقدون أن نجاح أمريكا مضمون، ولا يعتقدون أن العالم الحر مضمون للبقاء حرا أو مؤثرا كما كان لعدة عقود.«

وعلى الرغم من أن التزام «بايدن»، بالتعاون العسكري والدولي قد لا يكون موضع شك؛ فإن الأدلة على سياسة خارجية متطورة وذات نطاق أوسع يعد «أقل واقعية»؛ نظرا الى قلة خبرته في الشؤون الخارجية، وعلاقة عمله الوثيقة مع أوباما بين عامي ٢٠٠٩ و٢٠١٧. وفي ظل هذه الإدارة، «حافظت السياسة الخارجية إلى حد كبير على الإجماع الليبرالي الجديد بعد الحرب الباردة تجاه العولمة». علاوة على ذلك، «سعى أوباما للابتعاد عن الشرق الأوسط والتركيز على آسيا. ومع قضائه فترة أطول خلال رئاسته، قلل من مستوى علاقاته واتصالاته بالصين وروسيا .«

فيما انتقد «جوناثان غوير»، بموقع «أمريكان بروسبيكت»، استراتيجية «بايدن» لمكافحة الإرهاب. وزعم أن هذا النهج –الذي استخدمه أوباما أيضًا في مكافحة الإرهاب– «لا يستثمر أو ينتج أي علاقات سياسية بناءة مع دول،

مثل أفغانستان، والعراق التي لديها بالفعل حكومات هشة ومتقلبة وغير مستقرة». وبدلاً من ذلك يعتمد هذا النهج على «توجيه ضربات جوية بدون طيار واستخدام القوات الخاصة للوصول إلى البلدان واختراقها وقتل الأشخاص الذين تخاف الولايات المتحدة من تطرفهم». ويصف هذا النهج بأنه، لا يتبعه إلا «دول فاشلة تستخدم تدخلها الأجنبي بالدول الأخرى لإظهار هيمنتها وطموحاتها.«

أما ما يتعلق برفض «بايدن» دعم واشنطن المطلق لإسرائيل، فهو أحد الموضوعات التي قد تسبب مشاكل داخل الحزب الديمقراطي. فعلى الرغم من انتقاده للقرار الإسرائيلي بمواصلة ضم أراضٍ بالضفة الغربية المحتلة، فقد أكد أيضًا التزامه «الثابت تمامًا» لإسرائيل معربًا في الوقت ذاته أنه صديق مقرب لرئيس الوزراء، «نتنياهو». وفي هذا الصدد، علق «مولرين» بأن «بايدن هو نتاج للتيار الديمقراطي وسياسته الخارجية السائدة طوال السنوات الأربعين الماضية، والتي لم تزل داعمة لإسرائيل على نحو متزايد فحسب، بل أصبحت تكره حقًا استجوابها علنًا وانتقادها صراحة.«

وفيما يتعلق بالشؤون الخارجية، فإن الجزء الرئيسي لنهجه يستند على تكوين علاقات شخصية قوية مع قادة العالم الآخرين. ورفضت المستشارة السياسية للقيادة العسكرية الأمريكية في العراق ما بين ٢٠٠٧ و٢٠١٠، «ايما سكاي»، هذا النهج، قائلة: «إنه ليس رجلا يعرف التاريخ حقًا.. لا يستهويه الفكر والأيديولوجيات.. الأمر كله يتعلق بالعلاقات الشخصية». ويضيف «مايكل كراولي»، بصحيفة «نيويورك تايمز»، أنه «من الصعب تقييم مدى فعالية الأسلوب الدبلوماسي الذي يتبناه، ومدى جدواه حال وصوله إلى الرئاسة.. وعندما كان عضوًا بمجلس الشيوخ، لم يصدر منه أي تشريع تاريخي متعلق بملف السياسة الخارجية أو غيره من الملفات المهمة.. وبصفته نائبا للرئيس، كان إلى حد كبير مستشارا له في الكثير من القضايا، وكثيرا ما قلص دوره وزراء الخارجية «هيلاري كلينتون»، ثم «جون كيري.«

وفي حال تم انتخابه رئيسًا، ستكون أحد التحديات المهمة أمام «بايدن»، هو طريقة معالجته للإجراءات الجيوسياسية العدوانية من قبل بكين. وربما تنفعه علاقته الشخصية وتفاعلاته السابقة مع رئيس الوزراء الصيني، «شي جين بينغ». وخلال إدارة أوباما، لطالما تم إرساله إلى بكين لتحسين العلاقات بين الحكومتين. وخلال ثماني مرات على الأقل، التقى كل من «شي» و«بايدن» خلال اجتماعات ناجحة في الفترة ما بين عامي ٢٠١١ و ٢٠١٢. ووفقًا لـ«مايكل كرولي»، بصحيفة «نيويورك تايمز»، «لقد التقوا رسميا، وسارا سويًا، وقضيا أكثر من ٢٥ ساعة طيلة علاقاتهما في تناول الطعام والعشاء، ولم ينضم إليهما سوى المترجمين». وفي هذا السياق، أكد مساعد وزير الخارجية الأمريكية السابق، «دانييل راسل»، «أن بايدن كان جيدًا بشكل ملحوظ في تكوين علاقة شخصية بصورة سريعة وجعل شي يهوى الانفتاح.«

وعلى الرغم من توقع حدوث دفعة قوية محتملة في العلاقات مع الصين، إذا أصبح بايدن رئيسًا، إلا أن تقاربه مع رئيس الوزراء الصيني يمكن اعتباره في الوقت نفسه نقطة ضعف انتخابية. وقد استغلها الرئيس الحالي كدليل على احتمال عدم فعاليته في مواجهة بكين، فيما يُنظر إليه على أنه «نهج ناعم لمحاربتها». ورد «بايدن» على ذلك بالادعاء بأن «ترامب» كان «لينًا للغاية في تعامله مع الصين خلال بداية جائحة كورونا.. وأشاد بالصينيين ١٥ مرة في شهري يناير وفبراير مع انتشار الفيروس في جميع أنحاء العالم.«

وعند النظر في جميع التغييرات المحتملة في ظل إدارة «بايدن»، فمن المرجح أن تعطي الأولوية للقضايا المحلية والداخلية بصورة أكثر تركيزًا من القضايا الدولية. ومع وجود الولايات المتحدة في حالة اضطراب داخلي بسبب جائحة كورونا، والاحتجاجات المناهضة للعنصرية؛ ستواجه الإدارة القادمة العديد من التحديات الداخلية والخارجية التي يصعب مواجهتها. ويمكن رؤية قبول واعتراف «بايدن» بأهمية الشؤون الداخلية، من خلال تعاونه مع العناصر الأكثر تقدمية في الحزب الديمقراطي حول السياسات المحلية وطرق تناولها .

وفي مايو ٢٠٢٠، شّكل سلسلة من مجموعات عمل ضمت شخصيات بارزة في الحزب، مثل «بيرني ساندرز»، ووزير الخارجية السابق «جون كيري». وكان من بين القضايا التي تم النظر فيها؛ (تغير المناخ، والتعليم، والاقتصاد، والرعاية الصحية، وإصلاح العدالة الجنائية). ومع ذلك، لم تكن السياسة الخارجية واحدة من القضايا التي نُوقشت فيما بينهم، ولعل هذا ما قد يثبت الأولويات المستقبلية للإدارة المرتقبة بقيادته. وعلى نطاق واسع، لوحظ أنه لم يبد أولوية قصوى تجاه الشؤون الدولية في الماضي. وكتبت «كوري شاك»: أنه «نادرا ما كان لديه القوة في إدارة ملف السياسة الخارجية والدفاعية الأمريكية خلال أكثر من ثلاثة عقود في مجلس الشيوخ على الرغم من أنه شغل منصب رئيس لجنة العلاقات الخارجية.«

ومع ذلك، وعلى الرغم من أنه قد لا يكون لديه خلفية في تطوير السياسة الخارجية، فقد استطاع أن يجمع من خلال عمله كنائب للرئيس في الماضي خبرة لا يستهان بها في الدبلوماسية والشؤون الدولية. علاوة على ذلك، لا يخلو الحزب الديمقراطي من عناصر بارزة أثرت في السياسة الخارجية.

على العموم، سيخوض «بايدن» السباق الرئاسي بخبرة عملية في مجال الشؤون الخارجية أكبر بكثير مما كان عليه «ترامب» في عام ٢٠١٧. لذلك، على الرغم من وجود بعض نقاط الضعف في خططه السياسية الخارجية المستقبلية، فمن الصعب القول بأنه –حال فوزه– لن يقدم للسياسة الخارجية الأمريكية نهجًا أكثر جدوى من المسار الذي حددته الإدارة الحالية، والتي فشلت في تعزيز المصالح الأمريكية .

٢٠٢٠/٧/١٨

إلى أين تتجه السياسة الخارجية البريطانية؟

مع بدء عودة العالم تدريجيا إلى الحياة الطبيعية بعد مرور أسوأ فترة لفيروس كورونا في الغرب، حاول الكثير من الأكاديميين ومراكز البحوث تصور الشكل المستقبلي للسياسة الخارجية البريطانية، وهل ستكون هناك إمكانية لإحداث تغيير في كيفية تفاعلها مع العالم، وكيف يمكن استخدام هذه السياسة لتعزيز قيم المجتمع في ضوء أن كارثة خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي قد جذبت غالبية اهتمام الحكومة بعيدا عن الشؤون الخارجية لأكثر من أربع سنوات، واستدعت جائحة فيروس كورونا تركيزا أكبر على الشؤون الداخلية يفوق الاهتمام بالتطورات العالمية. وفي ضوء هذه التطورات عقدت مؤسسة «هنري جاكسون» بلندن ندوة عبر الإنترنت بعنوان «بعد كوفيد-١٩.. إلى أين تتجه السياسة الخارجية البريطانية؟»؛ بهدف مناقشة المستقبل المحتمل لسياسة بريطانيا الخارجية، والتهديد الأمني الذي تمثله الصين لها، والقرار الأخير الذي اتخذته الحكومة بدمج وزارتي الخارجية والتنمية الدولية، لتصبح باسم وزارة الخارجية والكومنولث (رابطة الشعوب البريطانية) والتنمية. رأسها «جيمس روجرز»، مدير برنامج بريطانيا العالمي بالجمعية، وتحدث فيها ثلاثة أعضاء من البرلمان البريطاني، هم: «توم توغيندات» ممثل لجنة الشؤون الخارجية، و«توبياس إلوود» ممثل لجنة الدفاع في مجلس النواب، و«سارة تشامبيون» ممثلة لجنة التنمية الدولية .

في البداية، تحدث «توغيندات» عن الدور الدولي المستقبلي لبريطانيا، وأوضح أمله في «زيادة العلاقات الدولية» بين الدول الديمقراطية ذات التفكير المُماثل، وأن تلعب دورا عالميا رائدا، وتتفاعل مع الحكومات الأخرى لتأكيد دعمها المشترك لما أسماه «شبكة العنكبوت» للاتفاقيات المتعددة الجنسيات بين الدول بشأن الحريات والحقوق والتجارة. ومع ذلك، فقد وافق على أن اتباع هذا النهج الجريء يعني تحمّل بعض «المصالح الخاصة» لقوى عالمية كبرى أخرى مثل، الصين، والولايات المتحدة؛ لكنه اعترف بإمكانية التوجه نحو مزيد من القومية والعزلة بعد الجائحة .

وبالنسبة إلى ممثل لجنة «الشؤون الخارجية»، هناك حاجة ماسة إلى الأخذ بنهج واشنطن «المنفصل بشكل متزايد» في ضوء أن هذا ليس مجرد قرار لإدارة ترامب، ولكنه سمة طويلة المدى للسياسة الخارجية الأمريكية، وكان واضحا خلال كل من حكومتي أوباما، وبوش. لذلك، وفي غياب القيادة الأمريكية، أعاد «ممثل لجنة الشؤون الخارجية»، تأكيد الحاجة إلى «استراتيجية الشبكة» في العلاقات بين المملكة المتحدة والدول الديمقراطية الأخرى مثل، اليابان، وكوريا الجنوبية، والهند. في مثل هذا النظام، ستتعاون هذه الدول بشكل أكبر لضمان حرية ومصالح بعضها بعضا ومواجهة منافسيهم.

من جانبه، ناقش «إلوود» المخاوف الأمنية الحالية للمملكة المتحدة. ومن بين القضايا الأكثر إلحاحا بالنسبة إلى الأمن البريطاني «ازدياد طموح وعدوانية الصين»، التي أصبحت «أكثر قوة»، حيث لاحظ أن السماح لها بدخول

منظمات عالمية مثل، «منظمات التجارة العالمية»، على أمل مساعدة تحولها لتكون دولة أكثر ديمقراطية وليبرالية قد فشل. وفي المقابل تمكنت من استخدام هذه المؤسسات لتعزيز استراتيجيتها الكبرى وتقويض الديمقراطيات الليبرالية، مشيرا إلى أن الوضع العالمي الحالي يشبه بشكل مثير للقلق ثلاثينيات القرن العشرين، من حيث «البنية الدولية العالمية غير القادرة على الفصل في النزاعات» في القضايا الجيوسياسية الرئيسية، لذلك رأى أن هذه «المعادلة المتقلبة» تخاطر بانزلاق العالم مرة أخرى إلى «نظام عالمي ثنائي القطبية»، حيث تهدد الصين بشكل مباشر مكانة الولايات المتحدة العالمية مثلما فعل الاتحاد السوفييتي من قبل.

ومن وجهة نظره، فإن اللوم على هذه المشاكل العالمية لا يكمن فقط في الصين، ولكن أيضًا في تراجع «الدول الغربية الديمقراطية تاركة الأنظمة الاستبدادية المناهضة للغرب تملأ الفراغات في السلطة»، مستشهدا بسوريا، حيث أثبتت روسيا نفسها كلاعب رئيسي في الشرق الأوسط بعد أن سحبت الولايات المتحدة جزءًا كبيرًا من قوتها ونفوذها من المنطقة. وفي ضوء هذه القضايا، اتفق «توغيندات»، مع «إلوود» على أن اتباع المملكة المتحدة نهج «الانعزال» سيكون خطأ، وأن هناك فرصة حقيقية «لتتبوأ المشهد» دوليًا. لكنّ الأخير أعرب عن قلقه من أن النهج الذي تتبعه في ظل وجود «بوريس جونسون»، يبدو أنه يتبع المثال الأمريكي بدلا من ذلك. ومع ذلك، لاحظ أنه إذا أرادت أن تؤكد نفسها أكثر، فستتطلع العديد من الدول إليها وتقتدي بها.

وفيما يتعلق بالمكاسب الدبلوماسية لبريطانيا من تنفيذ عملياتها الإنسانية والمساعدات؛ أوضحت «تشامبيون» أن هذا يعد جزءًا مهمًا في سياستها الخارجية، باعتباره «قوة ناعمة» ويمكن أن تكون أيضًا أداة دبلوماسية مهمة إذا اختارت القيام بدور رائد في الشؤون الدولية، مستشهدة بتقديم المساعدات للتطعيم ضد الأمراض لأكثر من ٥٠ مليون طفل بين عامي ٢٠١٥ و٢٠١٧، ما أدى إلى إنقاذ ما يصل إلى ٩٩٠,٠٠٠ شخص، حيث لديها واحدة من أكبر ميزانيات المساعدة في العالم، ولديها ١٥ مليار جنيه إسترليني سنويًا لـ«المساعدات الإنمائية الرسمية». ومن هذا الرقم، تم التعهد بنسبة ٧٣٪ لوزارة التنمية الدولية. ومع ذلك، تم إنفاق ١٠٠ مليون جنيه إسترليني أخرى من قبل العديد من الوكالات البريطانية. لكنها انتقدت كيفية تخصيص بعض هذه الأموال، حيث تدفع «وزارة الخارجية والكومنولث»، حاليًا للصين٥٠٠,٠٠٠ جنيه إسترليني سنويًا لتعزيز الديمقراطية، وهو أمر أبدت إحباطها منه بوضوح.

من ناحية أخرى، أوضحت أن الفيروس التاجي بدأ الآن في «السيطرة» على العالم النامي»، ما جعل هناك «نظرة قاتمة»، وباتت الحاجة إلى المساعدة الإنسانية ضرورة ملحة. وأكدت أن الجائحة تهدد بإلغاء ٢٠ أو ٣٠ سنة من الاستثمار البريطاني في العالم النامي، وأن الجماعات المتطرفة باتت تستغل بالفعل هذه التداعيات، وأن على المملكة المتحدة القيام بأكثر من المعتاد لمكافحة هذا التهديد الأمني المستقبلي .

وبصفتها رئيسة «لجنة التنمية الدولية» رأت أن التحرك المحلي لدمج وزارتي «التنمية الدولية»، و«الخارجية والكومنولث»؛ لتشكيل كيان واحد يهدد فعالية المشروع الإنساني البريطاني، مثلما تسببه القرارات غير المدروسة للحكومات التي تبدو وكأنها تقدم مُثلًا مختلفة لبريطانيا، حيث يتم تنفيذ القرار من دون وضع «استراتيجية شاملة» في الاعتبار. وفي وقت الأزمات الإنسانية الكبرى، فإن مثل هذا التغيير هو استهلاك غير ضروري للوقت والموارد التي يمكن استخدامها بشكل أفضل في مكان آخر .

وردا على سؤال «روجرز» عن جدوى مجموعة الديمقراطيات الرائدة «العشر»، والتي تعمل على غرار مجموعة الدول الصناعية السبع أو مجموعة العشرين؛ أعرب «توغيندات» عن دعمه لمثل هذا الإجراء؛ بدعوى أن بريطانيا لا تزال قوة عظمى في الدبلوماسية، وبالتالي فهي تتحمل مسؤولية استخدام هذا الوضع من أجل الرخاء. وفي ظل المناخ العالمي الحالي، هناك «فرصة حقيقية» لها للاضطلاع بدور قيادي عالمي بالنظر إلى «انسحاب» واشنطن والحاجة إلى مواجهة «المحاولات المتعمدة» من قبل الصين لتقويض الديمقراطيات الليبرالية.

وحول مدى حاجة المملكة المتحدة لإعادة الاستثمار في قدراتها الدفاعية لمواجهة التفوق العسكري الصيني، بدا «إلوود»، مُصرا على أن لندن بحاجة إلى مواصلة الاستثمار في «قوتها الصلبة». وزعم أن نسبة الـ٢٪ المخصصة من الناتج المحلي الإجمالي والتي تنفقها حاليًا على «قطاع الدفاع»، معرضة للتهديد نظرًا للمشكلات الاقتصادية التي تمر بها البلاد. مضيفا أنه على الرغم من أنها تمتلك معدات عسكرية عالية التقنية، فإنها لا تمتلك نفس الحجم العسكري كما كانت في السابق، مستشهدا بحالة البحرية الصينية، التي تتوسع بحجم البحرية البريطانية كل عام. ومع ذلك، مازالت في مخيلة الجيش البريطاني أسطورة إمبراطوريته بأنه بإمكانه «أن يقاتل ما يفوقه قوة وعدة .«

وردا على سؤال، بشأن قيام بعض الدول بـ«تسليح» مساعداتها؛ بمعنى أنها تقدمها لدول نامية أمام قيام الأخيرة بشراء أسلحتها، وكيف يمكن لبريطانيا مواجهة ذلك؛ أوضحت «تشامبيون» أن النموذج الصيني لعرض «المساعدات» يعتمد في المقام الأول على ترك «بصمة» أو موطئ قدم «صينية» في العديد من البلدان النامية. وبينما تظهر تلك المساعدات في شكل مشاريع بنية تحتية جديدة، فإنها وفقا لها ترتقي إلى «شراء قطعة من هذا البلد الذي تقدم له المساعدة»، وخاصة في ضوء أن الغرب «جلس» وترك ذلك يحدث.

وكان من ضمن الأسئلة ما يتعلق بالموقف تجاه التوسع في قدرات الناتو وأعضائه في ظل قبول انضمام عدد من الدول الآسيوية بما تتمتع به من إمكانات. ووافق «توغيندات» على الحاجة إلى وجود تعاون أوثق مع حلفاء بريطانيا البارزين مثل اليابان وكوريا الجنوبية، بالإضافة إلى دول محايدة مثل الهند. ومع ذلك، ظهر هذا التعاون بين أعضاء الناتو فيما يتعلق بمشكلة تايوان، ولا سيما أن هذه المشكلة قادرة على خلق مواجهة مباشرة مع الصين. وأضاف «إلوود»، أنه يؤمن بأن يظل الناتو «مشروعًا أوروبيًا»، بالنظر إلى التهديد المستمر من روسيا، مسلطا الضوء على قرار

«ترامب» بسحب القوات من أوروبا، معتبرًا إياها علامة مقلقة على انخفاض الالتزامات الأمريكية تجاه الحلف؛ وبالتالي يحتاج الأخير إلى تجنب حالة التشتت التي تعتري أعضاءه البارزين. كما رأت «تشامبيون» أن دولًا مثل سنغافورة حريصة جدًا على تكوين «شراكات جيوسياسية»، أوثق، وبالتالي لم تعارض توسع الحلف في نطاق قدراته وأعضائه.

وكان هناك سؤال آخر حول نقاط القوة التي تتمتع بها بريطانيا، مقارنة بالتفوق العسكري للولايات المتحدة، والقوة الاقتصادية للصين. ورد «توغيندات»، بأن القوة الحقيقية لها تكمن في نفوذها الدبلوماسي وقوتها الناعمة، ومكانتها المرموقة في المنظمات الدولية مثل، الناتو والأمم المتحدة، موضحا أن القانون الدولي أسهم في تعزيز هذا الدور، ولا سيما مع تدرب العديد من القضاة البارزين عالميًا تحت أروقة محاكمها العريقة وتعلمهم كل الأساليب ومناحي الحياة البريطانية، مؤكدا أن «العماد» الذي قام عليه النظام السياسي الدولي أسهمت لندن بشكل كبير في رسم ملامحه وبنائه. فيما أضافت «تشامبيون» أن قوتها الدولية، تكمن في جهود «مساعداتها الإنسانية»، و«نظامها البرلماني»، مشيرة إلى نفوذها داخل دول الكومنولث بالمقارنة مع نظرائها من الدول الأخرى. في حين أشار «إلوود» إلى أنها لا تزال لديها قدرة دفاعية، ولا تزال تمتلك تفكيرًا استراتيجيًا متفوقًا، مستشهدًا بأن الولايات المتحدة «تحب وجود بريطانيا على الطاولة» بسبب خبرتها في التعامل مع العديد من حالات الطوارئ والحرب.

ودار السؤال الأخير حول ما إذا كانت السياسة الخارجية لبريطانيا يمكن أن تظل تتسم بالفاعلية مع وجودها خارج الاتحاد الأوروبي. ورد «توغيندات»، أن الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة يحافظان على وجود علاقة تتصف بالأهمية. وبإمكان الأخيرة الحفاظ على نفوذ سياستها الخارجية مع بقائها خارج المنظمة، وذلك بالنظر إلى الوضع الدائم لها في مجلس الأمن وعلاقاتها الدبلوماسية القوية مع العديد من البلدان. علاوة على أن هناك إمكانات هائلة لتحسين علاقات العمل للمملكة مع الدول الناشئة مثل الهند ونيجيريا.

بشكل عام، قدمت الندوة عرضًا شاملا للشواغل المستقبلية التي تواجهها بريطانيا في الشؤون الدولية في عالم ما بعد كورونا، من خلال مناقشتها مجموعة واسعة من القضايا، بما في ذلك التهديد الذي تمثله الصين، والمسار المستقبلي لسياستها الخارجية، وسبل تقديم المساعدات الإنسانية، وكانت توقعات المشاركين مختلطة، فمنهم من أدرك أن لدى بريطانيا الفرصة لممارسة جهود إيجابية في نطاق الشؤون الدولية، ومنهم من كانت توقعاتهم واقعية بأنها يبدو أنها ستعطي أولوية كبرى للاهتمام بالشؤون الداخلية. وفي ظل غياب الولايات المتحدة عن موقع قيادة العالم، وعدم رغبة المملكة المتحدة في سد الفجوة التي خلفتها، فإن احتمال زيادة الهيمنة الصينية وتراجع قوة الدول الغربية يبدو احتمالا مرجحًا.

٢٠٢٠/٧/٢٢

تداعيات فيروس كورونا على اقتصادات الخليج

مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية

يُعد تفشي فيروس كورونا في أغلب دول العالم حدثا عالميا ذا تأثير عنيف، حيث أحدث تغييرا في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية الطبيعية. وعلى الرغم من أن العالم قد أخذ خطوات جادة لتجاوز هذه الأزمة، فإن الآثار الاقتصادية القصيرة والطويلة الأجل بدأت تتضح، وتسبب قلقا كبيرا في الأسواق المالية العالمية، خاصة مع تقدير صندوق النقد الدولي، حجم الخسائر بحوالي ١٢ تريليون دولار، وهو ما يمثل ضربة كبيرة للاقتصاد العالمي، قد تمتد تداعياتها سنوات عديدة في المستقبل.

وباعتبارها واحدة من المناطق الاقتصادية الرائدة في العالم، تضررت منطقة الخليج مباشرة من الجائحة. ويعد الانخفاض الحاد في صادرات النفط أبرز محنة اقتصادية، فضلا عن انخفاض السياحة والاستثمارات الأجنبية، والذي يبعث على القلق أيضا مع ارتفاع معدلات الإصابة بالفيروس في المنطقة. وعلى الرغم من ذلك، نجحت دول مجلس التعاون في تحقيق الاستقرار الاقتصادي ودعم مواطنيها وشركات القطاع الخاص ماليا؛ بهدف تجنب المزيد من الضرر الاقتصادي.

وحتى يوم ١٨ يوليو تم تسجيل ١,٣٤٦,٩٨٢ إصابة بالفيروس، وأكثر من ٢٠,٠٠٠ حالة وفاة في الشرق الأوسط. وكما هو الحال في معظم أنحاء العالم ارتفعت حالات الإصابة في الأسابيع الأخيرة؛ بسبب حدوث موجة ثانية من الفيروس. وتشير صحيفة «جلف نيوز»، إلى أنه مع إجمالي ٥٤٢,٠٠٠ حالة، تمثل منطقة الخليج ما يصل إلى ٥٣,٧٪ من مجموع حالات الإصابة في الشرق الأوسط. وتعد المملكة العربية السعودية هي أكثر دول الخليج تضررا، وتعاني حاليا من ٢٤٥,٨٥١ حالة إصابة. وأكدت قطر حتى الآن إصابة ١٠٦,٣٠٨ حالات، وعُمان ما يقرب من ٦٥,٥٠٤. فيما سجلت الكويت ٥٨,٢٢١، والإمارات ٥٦,٧١١، والبحرين ٣٥,٤٧٣. وعلى الرغم من هذه الأرقام المتعلقة بحالات الإصابة، ظل معدل الوفيات في جميع هذه البلدان منخفضا للغاية.

ومع ذلك، يعد معدل الوفيات –لكل مليون حالة– منخفضا للغاية في الخليج. وفي حين أن البلدان التي تعاني من الفيروس، مثل الولايات المتحدة، والبرازيل، وروسيا، كانت بطيئة في فرض تدابير الصحة العامة، فعّلت هذه الدول العديد من التدابير للحد من تأثيرات الوباء. وفي حين سجلت الولايات المتحدة ما لا يقل عن ٤٢٠ حالة وفاة لكل مليون إصابة، يتراوح هذا العدد في منطقة الخليج بين (٩٣) بالكويت، و(٣٤) في الإمارات، أي حالة فقط لكل مليون إصابة. وفي ٩ أبريل ٢٠٢٠ جعلت «البحرين» ارتداء الكمامات من قبل المواطنين والمقيمين في الأماكن العامة

إلزاميا. وفي يونيو أغلقت «أبو ظبي» حدودها الداخلية لتنفيذ برنامج اختبار مكثف، كان نتيجته أن أصبحت الإمارات واحدة من أعلى معدلات إجراء الاختبارات للكشف عن الفيروس في العالم .

علاوة على ذلك، أظهرت دول الخليج جدية شديدة في التعامل مع تهديد الصحة العامة من خلال إصدار غرامات وعقوبات على مخالفي القواعد. ففي البحرين تم تسجيل ١٠,٨٦٦ مخالفة عدم ارتداء الكمامات في الأماكن العامة، وفي السعودية أغلقت الحكومة ٦٤٨ شركة لانتهاكها البروتوكولات الصحية الخاصة بـ«كوفيد١٩». وتتطلب هذه البروتوكولات من الشركات الالتزام بالإجراءات الوقائية، مثل تزويد الموظفين والعملاء بمعقم الأيدي، وفحص درجة الحرارة، واستخدام المطهرات. ويخضع أيضا الأشخاص الذين يخرقون قواعد التجمعات، الذي يعتبر انتهاكا لقواعد الصحة العامة، لغرامات قدرها ٥,٠٠٠ ريال سعودي بحد أقصى ١٠٠,٠٠٠ ريال سعودي.

وفي حين أن استجابة الصحة العامة للجائحة تقدم وعدا بالنجاح في المستقبل، إلا أن التوقعات الدولية قصيرة المدى لاقتصاد الخليج ليست متفائلة بشكل كبير. ففي نهاية يونيو ٢٠٢٠ أصدر «صندوق النقد الدولي»، توقعات قاتمة لمستقبل اقتصادات الخليج. وتنبأت منظمة التمويل الدولية، بالانكماش المستمر لها بنسبة تصل إلى ٧,٦٪. ويمثل هذا زيادة عن التوقعات السابقة، التي أشارت إلى حدوث انخفاض بنسبة ٣٪ فقط في حجمها. وفي حين وافق «البنك المركزي البحريني»، على صحة توقعات صندوق النقد الدولي، جادل محافظ «مؤسسة النقد العربي السعودي»، «أحمد الخليفي»، بأنه يتوقع أداءً اقتصاديا أفضل في النصف الثاني من عام ٢٠٢٠، مما يتوقعه الصندوق، واصفا إياه «بأنه أكثر تشاؤما» من توقعات المملكة الخاصة.

ويتوقع «صندوق النقد الدولي» أن ينكمش الاقتصاد السعودي بنسبة ٦,٨٪ فقط في ٢٠٢٠، وهو انخفاض أكثر حدة بكثير من الانخفاض البالغ ٢,٣٪ الذي كان مُقدرا في أبريل. وأعلنت السعودية بالفعل عن حزمة تحفيز بقيمة ٣٢ مليار دولار لمساعدة الشركات والعمال على النجاة من الآثار الاقتصادية للفيروس. وفي بداية يونيو وافق البنك المركزي أيضا على حزمة بقيمة ١٣,٣ مليار دولار لدعم القطاع المصرفي في المملكة، الذي يعاني بسبب نقص الإنفاق الاستهلاكي بسبب الجائحة.

وكما هو الحال في السعودية استخدمت بقية دول الخليج احتياطياتها المالية لمساعدة مواطنيها وشركاتها. وفي الخامس من يوليو خسر «صندوق الاحتياطي العام» الكويتي ١,٥ مليار دينار في ثمانية وثلاثين يوما فقط. ويعد هذا الصندوق محفظة الاستثمار الرئيسية في البلاد، والذي يخزن عائدات النفط ودخل الاستثمار. كما وافقت الحكومة على خفض ميزانية مؤسساتها عن عام ٢٠٢٠–٢٠٢١ بنسبة ٢٠٪ على الأقل وقامت وزارة المالية بتنسيق مراجعة معدل ومستوى الإنفاق على الخدمات العامة والإعانات والدعم. وعلق «طارق الصالح»، من وحدة البحوث الاقتصادية في «بنك الخليج»، على هذه الإجراءات بقوله: «عندما يكون الإنفاق الحكومي أعلى من الإيرادات يتعين علينا الأخذ

من الاحتياطات النقدية.. نحتاج البدء في تنفيذ إصلاح طويل الأجل لتنويع إيراداتنا، وزيادة إجراءات الحوكمة، وخلق فرص عمل خارج القطاع العام من خلال دعم القطاع الخاص.«

في غضون ذلك أضافت البحرين ٤٧٠ مليون دولار لموازنتها لعام ٢٠٢٠ وخصصتها لنفقات الطوارئ المرتبطة بالوباء. ولتحقيق ذلك تم سحب ٤٥٠ مليون دولار من صندوق الأجيال القادمة، والذي يعتمد أغلبه على عائدات الصادرات النفطية. كما أعلنت الحكومة، في نهاية يونيو، أنها ستدفع ٥٠٪ من رواتب عمال الشركات الخاصة في القطاعات التي تضررت بشدة من التأثيرات الاقتصادية للوباء. واعتبارًا من شهر يوليو ولمدة ثلاثة أشهر قامت بتقديم مساعدتها للمواطنين الذين يدفعون فواتير الكهرباء والمياه. كما أنه بداية من أبريل إلى يونيو ٢٠٢٠.

وفي الإمارات أعلنت الحكومة عن تغييرات في هيكل مؤسساتها لخفض تكاليف الإنفاق مع خطط لدمج ٥٠٪ من الوكالات الفيدرالية. ووصف رئيس الوزراء الإماراتي، الشيخ «محمد بن راشد آل مكتوم»، هذه المخاوف الاقتصادية بأنها «ذات أولوية استراتيجية قصوى» مع تعيين ثلاثة وزراء لإدارة حقيبة الشؤون الاقتصادية. فيما علق على إعادة الهيكلة الحكومية بقوله: «إن هدفنا في التغييرات الهيكلية هو أن تكون الحكومة أسرع في صنع القرار وأفضل في اغتنام الفرص والتعامل مع المرحلة الجديدة من تاريخنا.«

وفي وقت الأزمات الكبرى تمثل الإجراءات المالية التي تتخذها دول الخليج عملية اقتصادية كبرى للحفاظ على نجاح المنطقة وازدهارها. وفي حين أن تلك الإجراءات ليست حلاً مثاليًا إلا أنه حل سيبقي اقتصادات هذه الدول مستقرة بما يكفي للتغلب على تداعيات انتشار الوباء. ومع ذلك فإن انخفاض العائدات النفطية قد يزيد من المخاوف الاقتصادية لهذه الدول. ووفقًا لـ«جهاد أزعور» من «صندوق النقد الدولي»، «ستنخفض عائدات النفط لدول الخليج بما يصل إلى ٢٠٠ مليار دولار في عام ٢٠٢٠ على الرغم من جهود الحكومات لتنويع اقتصاداتها بعيدًا عن الاعتماد فقط على عائدات النفط.«

وعلى نطاق واسع يمكن رؤية حاجة هذه الدول لاستئناف معدلات إنتاجها ومبيعاتها النفطية في قراري حكومتي السعودية والكويت باستئناف إنتاج النفط من حقل «الخفجي»، العملاق، بعد أن تم تقليص الإنتاج في السابق. علاوة على ذلك، وحتى قبل أن تضرب الجائحة الطلب العالمي من النفط، كان «صندوق النقد الدولي» يحذر من أنه «بدون إصلاح اقتصادي هائل في المنطقة بعيدًا عن الاعتماد على صادرات النفط، ستشهد دول الخليج انخفاضًا كبيرًا في حجم ثروتها المالية خلال السنوات الخمس عشرة المقبلة.«

وحتى مع وجود المحنة الاقتصادية العالمية للفيروس تمتلك دول الخليج أيضًا الفرصة لاتخاذ خطوات رائدة على مستوى العالم لتنشيط اقتصادياتها. وتسعى السعودية إلى ممارسة دور رائد عالميًا في تنشيط الاقتصاد بعد التخلص من الوباء. وفي أوائل يوليو أصدرت خطة من ست نقاط لبدء أعمال وأنشطة تجارية دولية بارزة. وتتكون «الخطة

السعودية»، التي تم تشكيلها بمساهمة ٧٥٠ من قادة الأعمال العالميين، من إصدار توصيات سياسية بشأن تنمية وحماية رأس المال البشري. وفي الشؤون الاقتصادية يظل التعاون الدولي جزءا حاسما من هذه الخطة. وصرح رئيس مجموعة الأعمال (٢٠ (Bلمجموعة العشرين، يوسف البنيان: «أن التعاون والتآزر بين الحكومات ومؤسسات الحوكمة العالمية والشركات يعد أمرا حيويا للتوصل إلى حل فعال في الوقت المناسب لهذه الأزمة متعددة الأبعاد التي تتجاوز الحدود». مضيفا أنه «يجب على المؤسسات الدولية والآليات المتعددة الأطراف التابعة لها الاستفادة بشكل إيجابي من الحكومات لخدمة مجتمعاتها ويجب تعزيزها حيثما كان ذلك ضروريًا أثناء الوباء وبعده.«

وتمثلت الخطوات الرئيسية التي اتخذتها الدول الخليجية لاستعادة إمكاناتها الاقتصادية تحديدًا في إعادة فتح اقتصادياتها وعلاقاتها الدولية بالدول الأخرى، بالإضافة إلى الحد من القيود المفروضة على الصحة العامة. وكما هو الحال في العديد من البلدان الأخرى حول العالم بدأت بالفعل في رفع القيود والعودة إلى شكل من أشكال الحياة الطبيعية. وأنهت السعودية حظر التجول يوم ٢١ يونيو، بعد ثلاثة أشهر من تطبيقه على الرغم من استمرار القيود المفروضة على الرحلات الجوية الدولية والتجمعات الاجتماعية لأكثر من ٥٠ شخصًا، بالإضافة إلى زيارات الحج الدينية، كما بدأت الإمارات في السماح للمواطنين بالسفر إلى دول تعتبر منخفضة الخطورة للفيروس، وفي ٢٤ يونيو خففت «الهيئة الوطنية لإدارة الأزمات والكوارث والطوارئ» من القيود المفروضة على الصحة العامة.

وبشكل عام أحدث انتشار الفيروس انخفاضا كبيرا في المعدل المتوقع للنمو العالمي في عام٢٠٢٠. وفي حين نما الاقتصاد العالمي بنسبة ٢,٩٪ العام الماضي يتوقع المحللون أنه بحلول نهاية هذا العام سيكون النمو قد هبط إلى ما بين ١٪ و٢٪، اعتمادا على طول الوقت الذي سيستغرقه العالم للتعافي من آثار الفيروس. ومع الانتشار العالمي له منذ منتصف فبراير حتى الآن شهدت البلدان التي تأثرت بشدة به، بما في ذلك أمريكا والصين، وهما أكبر اقتصادين في العالم، بالإضافة إلى إيطاليا وبريطانيا وفرنسا وإسبانيا واليابان وغيرها؛ انخفاضا كبيرا في النمو، حيث توقف نشاط عدد من الصناعات الرئيسية.

على العموم، لا زالت الآثار الاقتصادية لوباء كورونا محسوسة في الخليج، كما هو الحال في جميع مناطق العالم الأخرى، إلا أنه حتى الآن أظهرت حكومات المنطقة قيادة وإرادة قوية في الحفاظ على اقتصاداتها، بل إن الجهود المبذولة لدعم المواطنين والشركات ستكون بمثابة شريان حياة للاقتصاد المحلي والدولي. وعلى الرغم من أن التأثير الاقتصادي طويل الأمد على الخليج لا يزال في نطاق التوقعات والتقييمات، فمن الواضح أنه يجب الحفاظ على المستوى الحالي من اليقظة الذي أبدته هذه الدول للحفاظ على الازدهار المستمر في منطقتها خلال فترة ما بعد كوفيد-١٩.

٢٠٢٠/٧/٢٥

أهمية تكاتف المجتمع الدولي للانتصار في معركة كورونا

مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية

عقب عدة أشهر من انتشار جائحة الفيروس التاجي، أدت موجة ثانية خطيرة إلى تفاقم الأزمة الصحية العالمية إلى مستوى لم يسبق له مثيل حتى الآن. وعلى الرغم من الجهود التي تبذلها العديد من المنظمات الدولية والحكومات الوطنية لاحتواء انتشاره من خلال مجموعة من تدابير الصحة العامة المختلفة، إلا أن الإصابات المؤكدة مستمرة في الارتفاع، وكذلك عدد الوفيات الذي زاد بوتيرة مثيرة للقلق.

واعتبارًا من ١٩ يوليو ٢٠٢٠، بلغ عدد الإصابات المؤكدة بالفيروس التاجي حول العالم أكثر من ١٤,٤٥٠,٤٧٣، فيما اقترب عدد الوفيات من ٦٠٥,٥٧٨، ومما لا شك فيه أن البلدان التي تراخت حكوماتها في التعامل مع الجائحة هي الأكثر تضررا. وقد أكدت الولايات المتحدة، التي فشلت في إظهار قيادة دولية خلال هذه الأزمة وتردّدت في فرض أي قيود جدية لحماية الصحة العامة، ما يقرب من ٣,٨٣٣,٧١٦ حالة إصابة وتجاوز عدد الوفيات١٢٤,٨٨١، كما تسجل عدد إصابات جديدة حاليًا بنحو ٦٥,٠٠٠ إصابة يوميًا.

وتبقى البرازيل والهند من أعلى الدول تسجيلا لمعدلات الإصابة، ففي الأخيرة، تم تسجيل ٣٢,٩٥٩ إصابة جديدة بالفيروس يوم ١٥ يوليو وحده. وبذلك يرتفع إجمالي المصابين في البلاد إلى أكثر من ١,٠٧٨,٧٨٢ شخص، مع إجمالي عدد وفيات ٢٦,٨٣٨، ومع عدم كفاية الاستجابة الأولية للتعامل مع الفيروس، تخضع العديد من الولايات الهندية الآن لعمليات إغلاق وتسمح فقط بتشغيل الإمدادات الغذائية الأساسية والخدمات الصحية. وفي البرازيل، بدأ الرئيس «جاير بولسونارو» – الذي أثبتت النتائج مؤخرًا إصابته بالفيروس– الترويج للعقار المثار حوله الجدل «هيدروكسي كلوروكين»، كعلاج للوباء بعد أن وصفه بأنه «إنفلونزا بسيطة». وتعاني البرازيل حاليًا ما يقرب من ٢,٠٧٥,٢٤٦ إصابة، وأكثر من ٧٨,٨١٧ حالة وفاة.

ويكشف ملخص المشهد العالمي حاليا فيما يتعلق بالجائحة عن انقسام في النجاحات في احتواء الفيروس بين الحكومات التي تفهمت خطورة الفيروس، وأولئك الذين لم يفعلوا. ومن جانبها، هاجمت المستشارة الألمانية، «أنجيلا ميركل»، التي سرعان ما بدأت إجراءات اختبار وإغلاق واسعة النطاق في بلادها، علنا التفاعل غير المسؤول من قادة العالم الآخرين. وفي خطابها أمام البرلمان الأوروبي منتصف يوليو، أكدت أن: «جائحة كورونا أوقفت الشعبوية المنكرة للحقائق عند حدودها». مضيفة أنه، «لا يمكن مكافحة الجائحة بالأكاذيب والتضليل كما لا يمكن مكافحتها بالكراهية والتحريض.«

ويعد خطاب «ميركل»، مؤشرا واضحا على مدى الإحباط الذي يعتري العديد من قادة العالم تجاه الاستجابة غير الفعالة للجائحة. ويلاحظ «توماس كولسون»، من موقع «بيزنس انسايدر»، أنه «في حين أن ميركل لم تخص أي بلد

بعينه بالانتقاد، إلا أنه يُمكن تفسير تعليقاتها على أنها موجهة الى قادة بعينهم بما في ذلك الرئيس الأمريكي، «ترامب»، والرئيس البرازيلي، «جاير بولسونارو». ويعد كلا الرئيسين من القادة الشعبويين بلا شك، كما أن كلاهما تعرض لانتقادات شديدة بسبب تعامله مع الفيروس، حيث قللا دائما من آثاره، وحثا بلديهما على العودة إلى الحياة الطبيعية؛ الأمر الذي جعل رئيس الفلبين، «رودريغو دوتيرتي، ينتقد أعمالهما على الرغم من أنه زعيم شعبوي، حيث سجل أفكاره بشكل أكثر صراحة بقوله: «إذا اتبعنا بلدانا أخرى من خلال فتح اقتصادنا بأكمله وحدث الآلاف والآلاف من حالات الإصابة الجديدة فسنصبح في وضع بالغ الحرج.«

وقامت المستشارة الألمانية بدور رائد في التعافي الاقتصادي العالمي من الفيروس. ومع بدء ألمانيا مؤخرًا رئاسة مدة ستة أشهر داخل الاتحاد الأوروبي، دعت إلى اتفاق بين الدول الأوروبية على «صندوق إنقاذ اقتصادي» واسع النطاق، وقالت أمام البرلمان الأوروبي: «إن عمق التراجع الاقتصادي يتطلب أن نسرع.. يجب ألا نضيع الوقت، فقط الأضعف هم الذين سيعانون من ذلك، آمل بشدة أن نتمكن من التوصل إلى اتفاق خلال هذا الصيف، وسيتطلب الأمر الكثير من التنازلات .«

وإلى جانب هذه التحذيرات، أعادت «منظمة الصحة العالمية»، تأكيد مخاوفها بشأن إدارة العديد من البلدان ملف التعامل مع الجائحة بشكل سيء. وفي حديثه مؤخرا، كرر المدير العام للمنظمة، «تيدروس غيبريسوس»، التحذيرات السابقة بأن «عددا كبيرا من الدول تسلك الاتجاه الخاطئ في كفاحها ضد الوباء». وأوضح، كذلك: أن «الفيروس يبقى العدو العلني رقم واحد، لكن ما تقوم به غالبية الحكومات والأفراد لا يعكس حقيقة هذا الأمر». مضيفا أنه، «يُمكن لكل زعيم، وكل حكومة وكل فرد القيام بواجبه لكسر سلاسل انتقال وإنهاء المعاناة الجماعية.. أنا لا أقول إن الأمر سهل؛ ليس كذلك.«

وعلى نفس النهج، الذي بدا في ملاحظات «ميركل»، أشار «غيبريسوس»، إلى السلوك السيئ الذي اتخذته الإدارة الأمريكية تجاه الوباء. وفي خلافه مع «منظمة الصحة العالمية»، خلال الجائحة، اختار «ترامب»، سحب تمويل بلاده للمنظمة؛ بناءً على ادعاءات بأنها لم تعرض الحكومة الصينية لمزيد من التدقيق عند تحديد مصدر الفيروس. وفي ٧ يوليو، أصدر قرارا بسحب تمويل المنظمة، والذي بلغ عام ٢٠١٩ أكثر من ٤٠٠ مليون دولار على الرغم من أن هذه الأموال شكلت سابقًا غالبية ميزانيتها، الأمر الذي سيعوق بشكل كبير مهامها في وقت الطوارئ الصحية الكبرى.

وبطبيعة الحال، كانت معالجة «منظمة الصحة العالمية» للوباء موضع تمحيص مكثف، وخاصة بعد أن تم التشكيك فيها من قبل الرئيس الأمريكي. واستجابت المنظمة من خلال تشكيل لجنة مستقلة خاصة بها لمراجعة استجابتها وردود حكومات العالم الأخرى شارك في رئاستها رئيسة وزراء نيوزيلندا السابقة، «هيلين كلارك». وفي هذا الصدد

علق «بيتر بومونت»، من صحيفة «الجارديان»، بأنه «في حين من غير المرجح أن يساعد الفريق المستقل المعني بالتأهب للجائحة والاستجابة لها على تقليص توترات المنظمة مع إدارة ترامب؛ فقد يلقى ترحيبا أكبر من الاتحاد الأوروبي، الذي رعى محادثات في شهر مايو لإجراء تحقيق حول التعامل مع تفشي المرض.«

ومع ذلك، وردا على تراجع الدور القيادي من قبل دول، مثل الولايات المتحدة، دعا رئيس منظمة الصحة العالمية مرة أخرى إلى حاجة المجتمع الدولي الى العمل معا ضد الفيروس، قائلا: «التهديد الأكبر الذي نواجهه الآن ليس الفيروس نفسه، بل الافتقار إلى القيادة والتضامن على المستويين العالمي والوطني.. لا يمكن هزيمة كورونا في عالم منقسم.. ينتشر الفيروس عند التشرذم، ولكن يتم هزيمته عندما نتحد.«

وفي واقع الأمر، لا يمكن اعتبار الطريقة التي أدار بها «ترامب» أزمة كورونا حتى الآن إلا كارثة حقيقية، فقد تجاهل تحذيرات مسؤولي الصحة العامة، وركز على سفاسف الأمور والحروب الكلامية مع الصين، ومع منظمة الصحة العالمية، وتعامل مع وسائل الإعلام جراء تشكيكها وانتقادها لاستراتيجيته غير العملية على أنها منبوذة، في حين لم يظهر أي قدرة على تولي زمام القيادة في وقت الأزمات؛ الأمر الذي جعل أمريكا المركز العالمي للفيروس.

وبدلاً من قيادة واشنطن للجهود الدولية لمعالجة الوباء، شارك في العديد من الأخطاء والمواجهات المحرجة مع مسؤولي الصحة العامة.

وفي إطار هذا الواقع، سعى «ترامب» مؤخرا لمهاجمة كبير مستشاري الصحة العامة في الإدارة الأمريكية. وفي يوم ١٢ يوليو، نشر البيت الأبيض قائمة تضم عددا من تعليقات كبير خبراء الأمراض المعدية في الولايات المتحدة، «أنتوني فاوتشي»، والتي تم وصفها بـ«الخاطئة»، وذلك مع تصاعد التوتر بين خبير الصحة والرئيس. وناقض «فاوتشي»، تعليقات «ترامب»، بشأن الوباء مرات عدة، ما شكك في ادعاءات الأخير بأن هناك تحسنا على مستوى تفشي المرض، بل أرجع الارتفاع الأخير في عدد الإصابات إلى التسرع في إعادة فتح البلاد. وعلى الرغم من نفي الإدارة الأمريكية وجود توترات بينهما، والتأكيد على أن لديهما «علاقة عمل جيدة»؛ فقد قال مستشار «ترامب»، «بيتر نافارو»، لصحيفة «يو إس أيه توداي»: «عندما تسألني إذا كنت أستمع إلى نصيحة دكتور فاوتشي، فإن إجابتي هي أنني أقوم بذلك بحذر فقط.«

وردا على ذلك، وصف «فاوتشي» هذه الانتقادات بأنها «غريبة»، ودعا الإدارة الأمريكية إلى «وقف هذا الهراء وسط حالة الطوارئ الصحية وتردي الوضع برمته بصورة مستمرة». ويأتي هذا التشتيت وسط الحياة السياسية المتوترة داخل واشنطن في الوقت الذي تستمر فيه حالات الإصابة بالفيروس في الارتفاع في ٣٩ ولاية أمريكية. وأعاد العديد من الولايات تنفيذ عمليات إغلاق للحفاظ على الصحة العامة. وفي كاليفورنيا، تم إغلاق الحانات والمطاعم ودور السينما والمتاحف على حد سواء؛ بسبب تزايد معدلات الإصابة، والتي «توضح أن الوباء ليس تحت السيطرة.«

وعلى الرغم من جهود المسؤولين الأمريكيين، لا تزال واشنطن تفتقر إلى استراتيجية شاملة لمواجهة الفيروس. وفي الواقع، لا يمكن التقليل من تأثير الرئيس الأمريكي في ذروة تفاقم تلك الأزمة في ظل أن واشنطن هي القوة العظمى السياسية الرئيسية في العالم. وعلى مدار التاريخ، استفاد الرؤساء الأمريكيون الذين كانوا في السلطة أثناء اندلاع العديد من الأزمات المماثلة؛ أمثال «لينكولن»، «روزفلت»، «كينيدي»، في زيادة مستوى شعبيتهم وقبولهم على الصعيد الدولي. غير أن «ترامب»، قد يكون استثناءً في هذا الصدد، حيث اختار التنصل من إخفاقاته التي أدت إلى تردي الوضع الاقتصادي والسياسي والصحي في بلاده، وألقى بالمسؤولية على جهات أخرى مثل الصين، ومنظمة الصحة العالمية لغض الطرف على أوجه القصور في إدارته للأزمة .

وطوال الأزمة، أظهر «ترامب» تفضيلًا واضحًا للاقتصاد الأمريكي على الصحة العامة، زاعمًا أن الفيروس تسبب في إحداث أضرار اقتصادية للولايات المتحدة، ولا سيما أن ٢٦ مليون أمريكي يطالبون بالحصول على إعانات البطالة في ظل موجة تسريح العمالة من كل الشركات المغلقة أو المنهكة بسبب نقص الطلب على منتجاتها. ومؤخرا رفض معالجة الوضع بشكل استباقي. وبدلاً من دعم إجراءات الإغلاق، هدد بحجب التمويل الفيدرالي لمنظومة إدارة المدارس الأمريكية التي ترفض إعادة فتح نشاطها مجددًا.

وفي ظل أن هناك احتمالية مقلقة مفادها أن عدوى انتشار الفيروس ستزداد. أعادت ولاية فلوريدا فتح منتجع «والت ديزني» الشهير على الرغم من الزيادات الهائلة في حالات الإصابة بالفيروس في الولاية ذاتها، حيث أبلغت عن أكثر من ١٥ ألف حالة إصابة جديدة يوم ١٢ يوليو فقط، متفوقة بذلك على الرقم القياسي اليومي السابق الذي سجلته يوميًا ولاية نيويورك عند ١٢,٢٧٤ إصابة في ذروة تفشي الوباء، أبريل الماضي.

على العموم، يبدو أنه على المدى القصير سيكون الوضع العالمي للفيروس قاتما للغاية. وبدلاً من التحسن، يبدو أن الاستجابة العالمية له تتراجع فعاليتها في ظل وجود استجابة غير فعالة وغير مجدية من قبل قادة العالم الرئيسيين، مثل «ترامب»، والرئيس البرازيلي، «بولسونارو»، وخاصة أن رفضهما التعامل مع الفيروس كتهديد أمني لا يستهان به أودى بحياة آلاف من الأرواح وشل النجاحات الاجتماعية والاقتصادية لبلديهما. كما أنه من غير المرجح أن تغير التحذيرات الأخيرة من المستشارة الألمانية، ومن منظمة الصحة العالمية الوضع إلى الأفضل؛ إلا إذا غيرت واشنطن من موقفها وحشدت مع المنظمة الدولية، استجابة عالمية للقضاء على هذا الوباء، مقتدين بما حدث عام ٢٠١٤، عندما بدأ فيروس «إيبولا»، ينتشر في غرب إفريقيا؛ عندها فقط يمكن للعالم أن يقضي على هذه الجائحة.

٢٠٢٠/٧/٢٨

قراءة في أبعاد وتداعيات حادثة طائرة ماهان الإيرانية

مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية

أعاد اعتراض سلاح الجو الأمريكي طائرة ركاب إيرانية فوق الأجواء السورية التوتر مجددا بين الولايات المتحدة وإيران بعد فترة من الهدوء النسبي. وفيما تدعو الأخيرة إلى تحقيق دولي، تبرر واشنطن موقفها بأن ما قامت به كان وفقا لـ«المعايير الدولية»، في الوقت الذي تشير فيه الطبيعة المتوترة للعلاقة الجيوسياسية بين البلدين إلى أن أي حادث بينهما قد يكون حافزا على مواجهة خطيرة ومهمة في الشرق الأوسط .

وقعت الحادثة مساء الخميس ٢٣ يوليو، عندما اعترضت مقاتلتان أمريكيتان من طراز F-15 مسار طائرة ركاب إيرانية كانت متجهة من طهران إلى بيروت أثناء تحليقها جنوب غرب سوريا؛ ما أثار حالة من الذعر بين الركاب وأجبر قائد الطائرة رقم (١١٥٢) التابعة لشركة «ماهان»، على الهبوط السريع، ليتسبب ذلك في إصابات طفيفة بين الركاب .

وفي واقع الأمر، هناك حالة من عدم اليقين حول الحادث وتبعاته. وتصف البيانات المقدمة من موقع «فلايت رادار ٢٤» –والذي يتتبع الحركة الجوية حول العالم في الوقت الفعلي– تحركات الرحلة على الارتفاع والانخفاض الحاد الذي قام به قائد الطائرة في فترة زمنية قصيرة، بأنها مؤشر على أن الطيار أجرى تغييرا كبيرا في الاتجاه لتجنب طائرة أخرى .

وفي تفسيرها للحادث، قالت مجموعة مراقبة الطائرات، «بلان سبوترز»: إن «الطيار أجبر على زيادة الارتفاع فجأة بمقدار٣٥٠ قدما لتجنب الطائرات المعترضة، مما أدى إلى حالة الاضطراب داخل الطائرة». وزعمت وكالة الأنباء الإيرانية الرسمية «إيرنا»، أن الطائرة الإيرباص إيه ٣١٠، قد اضطرت إلى تغيير ارتفاعها ردا على اقتراب الطائرات المقاتلة الأمريكية للغاية منها. وذكرت صحيفة «الإندبندنت»، أن تسجيل فيديو من داخل الطائرة أظهر الركاب وهم «يصرخون في رعب» و«يصلون» أثناء تدلي أقنعة الأكسجين. وفي نهاية المطاف، هبطت الطائرة الإيرانية في لبنان بسلام، وبعد إعادة التزود بالوقود عادت إلى طهران. وبحسب رئيس مطار بيروت: فإن «جميع الركاب بحالة جيدة، لكن بعضهم أصيب بجروح طفيفة، غير أن معظمهم قد عانى من الصدمة والخوف.«

في أعقاب ذلك، ألقت إيران باللوم على إسرائيل في هذه الحادثة. ومع ذلك، صرحت الأخيرة بأنها «لا علاقة لها بالحادث». غير أنه في وقت لاحق، أكد الجيش الأمريكي مسؤوليته عن اعتراض الطائرة الإيرانية، لكنه نفى أن تكون طائراته هي المسؤولة عن الإصابات التي وقعت على متنها، موضحًا أن الاعتراض تم وفقًا للمعايير الدولية. ودافع المتحدث باسم «القيادة المركزية الأمريكية»، عن عملية الاعتراض بقوله: «أجرت طائرة أمريكية من طراز إف–١٥ مهمة جوية روتينية بالقرب من حامية التنف في سوريا فحصا بصريا قياسيا لطائرة الركاب على مسافة آمنة تبلغ حوالي ١,٠٠٠ متر من الطائرة، وبمجرد أن تم تحديدها على أنها طائرة ركاب ابتعدت المقاتلة عنها

بأمان». وعلى الرغم من ذلك فإن روايات الركاب على متن الطائرة لا تتطابق مع الرد الرسمي للجيش الأمريكي. وبدلا من ذلك، ذكروا أن «إحدى الطائرات الأمريكية قد اقتربت بمسافة ١٠٠ متر من طائرتهم .

وفي المقابل، جاء الرد الإيراني عبر مستويات عدة، حيث وصفت «وزارة الإعلام» الحادثة بـ«إرهاب الدولة»، وأكدت «الخارجية» أن طهران «لن تقف مكتوفة الأيدي وستتخذ ردا حازما وقويا وستبدأ خطوات سياسية وقانونية»، معلنة أنها ستقدم شكوى إلى الأمين العام للأمم المتحدة. وأوضح المتحدث باسم الوزارة: أنه «في حال وقوع أي حادث لهذه الطائرة، فإن إيران ستحمّل واشنطن المسؤولية». فيما انتقدت «منظمة الطيران المدني»، التفسير الأمريكي، بقولها: «إن اعتراض الطائرات المدنية يمثل انتهاكا واضحا للقانون الدولي ومعايير ولوائح الطيران». كما أعلنت أنها قدمت شكوى إلى المنظمة الدولية للطيران المدني (ايكاو). في حين وصف وزير «الطرق والتنمية العمرانية»، الحادثة بأنها، «تعد خطوة غير قانونية وغير إنسانية .«

وفي الوقت الذي كان فيه تخفيف التصعيد مطلوبا لتجنب مواجهة أكثر أهمية، بدا كبار المسؤولين الإيرانيين مترددين في الدعوة إلى التهدئة. وقال مستشار الرئيس الإيراني حسن روحاني، في تهديد غير مباشر للأمن القومي الأمريكي: «من يهتم بحياة قادته عليه ألا يغامر بحياة مسافرينا». واتهم المتحدث باسم مجلس صيانة الدستور، الولايات المتحدة بارتكاب «عمل إرهابي»، ودعا إلى «مقاضاتها قانونيا.. وفضلا عن ذلك الرد بالمثل». كما هاجمها وزير الخارجية الإيراني، بقوله: إن «واشنطن تحرشت بطائرة ركاب مدنية مما عرض الركاب الأبرياء للخطر بزعم حماية قواتها المحتلة.. يجب وضع حد لهذه الأفعال الخارجة عن القانون قبل وقوع كارثة.«

ووفقا للعديد من المحللين فإن السبب الأكثر ترجيحًا لاعتراض الولايات المتحدة الطائرة الإيرانية تتعلق بقرب مسارها من قاعدة عسكرية أمريكية في جنوب غرب سوريا. وتتمركز القوات الأمريكية التي تقاتل «داعش» في قاعدة «التنف» منذ عام ٢٠١٦، بالقرب من الحدود السورية مع الأردن والعراق. وكانت الولايات المتحدة قد أعلنت من قبل أن هذه المنطقة غير متنازع عليها. وفي وقت سابق، اتهمت وزارة الدفاع الروسية هذه القاعدة بلعب دور مشبوه في سوريا، وأنها أصبحت «ثقبًا أسود بطول ١٠٠ كيلومتر» –بحسب تعبيرها– بعد أن باتت «تخرّج مجموعات إرهابية» تقاتل في صفوف داعش.

في غضون ذلك، كانت هناك تأكيدات غربية بمساعدة شركة «ماهان إير» لإيران في أعمالها العدائية في الشرق الأوسط، وتعرضت الشركة التي تأسست عام١٩٩١، لعقوبات أمريكية منذ عام ٢٠١١، حيث تم اتهامها بدعم قوات الحرس الثوري الإيراني ماليا ولوجيستيا وتكنولوجيا. وفي عام ٢٠١٩، تم حظر تشغيلها في العديد من البلدان الأوروبية، كما اتهمتها إسرائيل والولايات المتحدة بتزويد المسلحين والمقاتلين المرتبطين بإيران بالأسلحة في الشرق الأوسط .

ومع ذلك، فإن طبيعة هذا الاعتراض تثير تساؤلات حول أنه لا توجد حاجة إلى تصعيد التوتر بلا داعٍ مع طهران في الوقت الحالي. وعلى الرغم من أن الأخيرة رفضت تهدئة الوضع لتجنب التصعيد غير الضروري للتوترات في المستقبل القريب، فإنه يجب أيضًا توضيح أن الجيش الأمريكي أجرى عملية، سواء كانت مقصودة أو غير مقصودة، فإنها من المحتمل أن تؤدي إلى مزيد من الأعمال غير الشرعية العدائية الإيرانية في الشرق الأوسط.

ومنذ أن فرض الرئيس الأمريكي دونالد ترامب في ٢٠١٨، العقوبات على إيران عقب انسحابه من الاتفاق النووي الإيراني، اشتدت الأعمال العدائية بين الجانبين، والتي من بينها: الاعتداءات الإيرانية على ناقلات النفط في مياه الخليج وفي مضيق هرمز، وعلى منشآت النفط السعودية، وإسقاط طائرة أمريكية من دون طيار، وزيادة الوجود البحري الأوروبي والأمريكي في المنطقة، واغتيال واشنطن لقائد فيلق القدس الإيراني قاسم سليماني في يناير ٢٠٢٠، وما تبعه من ردود أفعال إيرانية ثم رد واشنطن عليها؛ ما جعل المراقبين يتوقعون أن أي هجمات أخرى قد تؤدي إلى صراع إقليمي في الشرق الأوسط.

من ناحية أخرى، تأتي التحركات الأمريكية في الوقت الذي بات فيه معروفًا للجميع مدى خطورة اشتباك القوات العسكرية مع الطائرات المدنية في السنوات الأخيرة في ضوء عواقبها المأساوية. وفي يناير ٢٠٢٠، أسقطت إيران طائرة ركاب أوكرانية كانت قد غادرت من طهران، معتقدة أنها ستكون ضربة انتقامية للولايات المتحدة في أعقاب تصاعد التوترات بين البلدين حول العراق؛ مما أسفر عن مقتل ١٧٦ راكبًا كانوا على متنها. ولطالما كانت هناك حوادث تم تفاديها منعًا لوقوع تداعيات كارثية هائلة؛ حيث كانت هناك رحلات قادمة من طهران إلى دمشق، ومع وجود الأسلحة السورية المضادة للطائرات لحدث ما لا يحمد عقباه .

وتعيد الحادثة الأخيرة إلى الأذهان مأساة الطائرة المدنية الإيرانية (٦٥٥)، التي أسقطتها الولايات المتحدة عام ١٩٨٨ فوق الخليج العربي أثناء توجهها إلى دبي، ما أدى إلى مقتل ركاب الطائرة وعددهم ٢٩٠ شخصًا. وبررت أمريكا حينها بأن طاقم السفينة التي أطلقت الصواريخ حدد طائرة «إيرباص» المدنية على أنها المقاتلة الإيرانيةF-14 ، معتبرة أن طاقم الطائرة لم يستجب للمطالب المتكررة بتغيير المسار. وهو حادث مأساوي جرى على خلفية توتّر عالمي شبيه بما يحصل حاليا، أثناء الحرب العراقية–الإيرانية، وبعد اصطدام مدمرة أمريكية بلغم إيراني.

ومع وضع كافة الحوادث السابقة في الاعتبار، بالإضافة إلى الحادث الأخير، فإنه يجب طرح أسئلة جدية حول سبب استمرار تحليق الطائرات المدنية فوق المجال الجوي السوري في ظل انعدام الأمن. علاوة على ذلك، فإن واشنطن لا تدعم في الوقت الراهن إثارة حفيظة إيران، خاصة مع قرب الانتخابات الأمريكية في نوفمبر. يقول «بورزو دراغي»، في صحيفة «الإندبندنت»: «لم يخرج البنتاجون حتى الآن ليوضح أي نوع من التربص الذي مارسته المقاتلات الحربية في ظل سرعتها الفائقة بطائرة مدنية، ترى ما الذي رأته تلك المقاتلات مريبًا في هذه الطائرة.«

على العموم، إن قرار واشنطن باعتراض طائرة «ماهان إير» الإيرانية قد يكون له عواقب أمنية كبرى على المنطقة، ولا سيما أنه أصبح على إيران الآن توخي الحذر أو توجيه رد انتقامي. وعلى الرغم من أن تصريحات مسؤوليها لا تتحدث عن مثل هذا الاحتمال في المستقبل القريب؛ إلا أنه بالنسبة للشرق الأوسط ومنطقة الخليج، فإن أي تزايد في مستوى الأعمال العدائية الإيرانية والجهود المبذولة من جانبها لتقويض الشؤون الداخلية لدول أخرى ذات سيادة سيمثل بدوره تصعيدًا غير مبرر للتوترات القائمة في المنطقة .

ووسط تصاعد التوترات بين طهران وواشنطن ستمضي واشنطن في تحركاتها الفعلية لخنق النظام الإيراني وكسر شوكته، بينما تشير طهران إلى استخدام أوراق ضغط غالبا لا تملكها، معتمدة على سياستها القديمة في إطلاق التصريحات.

٢٠٢٠/٨/٦

مناورة إيران العسكرية في مضيق هرمز.. تصعيد خطير

مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية

لطالما كان الخطاب والتصرفات العدائية سمة مشتركة للجغرافيا السياسية الإيرانية مع جيرانها منذ عقود، حيث تسعى إلى تصعيد التوترات في المنطقة لتحقيق أهدافها. وآخر مثال قيامها بمناورات عسكرية كبيرة في مضيق هرمز، مستخدمة مجموعة متنوعة من السفن والصواريخ شائعة الاستخدام في المناورات البحرية، وتم استخدام حاملة طائرات أمريكية وهمية كهدف للتدريب. وبالنظر إلى المرور المشترك لسفن أمريكية مماثلة عبر المضيق الضيق، فإن هذا التحرك يعد بمثابة استفزاز واضح لواشنطن، ويهدف إلى مزيد من التصعيد في الخليج.

ووفقا للعديد من المراقبين فإن المناورات الأخيرة تشكل جزءًا من محاولات طهران زعزعة أمن واستقرار المنطقة. وفي ٢٨ يوليو٢٠٢٠ بدأت إيران مناوراتها العسكرية الأخيرة، بمشاركة وحدات من البحرية، والقوة الجو فضائية. واشتملت المناورات، التي أطلق عليها اسم «الرسول الأعظم ١٤»، على إطلاق صواريخ باليستية من صوامع تحت الأرض، وهي عملية التُقطت بواسطة طائرات مسيرة وبُثت على التليفزيون الإيراني الرسمي. وادعى قائد القوة الجوفضائية في الحرس الثوري الإيراني أن هذه هي المرة الأولى التي تُنفذ فيها عملية لإطلاق الصواريخ بهذا الشكل.

ومع ذلك، كان الجانب الملفت في المناورة العسكرية هو استخدام حاملة طائرات أمريكية وهمية للتدريب عليها كهدف من قبل الصواريخ والقذائف الإيرانية. وقبل إجرائها، كشفت صور الأقمار الصناعية التي حصلت عليها الشركة الأمريكية (Maxar Technologies) أن البحرية الإيرانية قامت ببناء وسحب حاملة الطائرات الوهمية إلى مضيق هرمز من ميناء بندر عباس. وتشبه السفينة المزيفة، التي يبلغ طولها ٢٠٠ متر وعرضها ٥٠ مترًا،

إلى حد كبير حاملة طائرات أمريكية من فئة نيميتز، وكانت حوالي ٣/٢ من حجم هذه السفينة الأمريكية، وبالإضافة إلى هيكل حاملة الطائرات، تم وضع ١٦ طائرة مقاتلة أمريكية وهمية على سطحها.

ومن الثابت أنّ استخدام حاملة طائرات أمريكية وهمية يعد إجراء متعمدًا من قبل الجيش الإيراني لتهديد البحرية الأمريكية في المنطقة. ومؤخرًا عبرت العديد من حاملات الطائرات التابعة للبحرية الأمريكية مضيق هرمز، ومن بينها حاملة طائرات من فئة نيميتز، وحاملة «يو إس إس أبراهام لينكولن»، وحاملة «يو إس إس دوايت أيزنهاور».

وكانت حاملة الطائرات «يو إس إس نيميتز» نفسها قد عبرت قبلها بوقت قصير إلى الشرق الأوسط بعد أن سافرت من المحيط الهندي. ومن جانبها، علقت المتحدثة باسم الأسطول الخامس للبحرية الأمريكية «ريبيكا ريباريتش» قائلة: «لا يمكننا التحدث عما تأمل إيران أن تكسبه من خلال بناء نموذج حاملة الطائرات هذه، أو تحديد الفائدة التكتيكية التي تأمل أن تكسبها باستخدام مثل هذه النماذج في سيناريو التدريب أو المناورات.. نحن لا نسعى إلى الصراع، لكننا على استعداد للدفاع عن القوات والمصالح الأمريكية من التهديدات البحرية في المنطقة.»

وخلال المناورة أُطلقت صواريخ تجاه حاملة الطائرات الوهمية من السفن والمروحيات. بالإضافة إلى ذلك سارعت قوات الكوماندوز بالنزول على الحبال من المروحيات المقاتلة إلى سطح حاملة الطائرات الوهمية، وأجرت سفن البحرية تكتيكات «الأسراب»؛ حيث يفتعلون الأمواج البيضاء خلفهم مما يُعطل حاملة الطائرات ويبطئ حركتها.

وفي واقع الأمر، لم تكن هذه هي المرة الأولى التي تبني فيها إيران حاملة طائرات أمريكية وهمية لغرض مناوراتها العسكرية. وخلال مناورة أجرتها عام ٢٠١٥، وكانت تُسمى «الرسول الأعظم ٩»، هاجمت البحرية الإيرانية أيضًا حاملة مزيفة بالقوارب السريعة والقذائف وصواريخ أرض–بحر. وفي وقت هذه المناورة، استنكر قائد البحرية الإيرانية آنذاك، فائدة هذه الحاملات الوهمية، معلقًا بقوله: «حاملات الطائرات الأمريكية هي مستودعات ذخيرة كبيرة للغاية تحتوي على الكثير من الصواريخ والقذائف والطوربيدات وكل شيء آخر.»

ومع قصف الحاملة الأمريكية الوهمية بالصواريخ والقذائف، احتفل الجيش الإيراني بنجاحه الواضح. وقال القائد العام للحرس الثوري: «ما تم عرضه في هذه المناورات، على مستوى القوات الجوية والبحرية، كان كله هجوميًا».

ومن جانبه، قال نائب قائد العمليات العسكرية الإيرانية: «تم استخدام بعض المعدات والأسلحة المفاجئة، مثل الصواريخ الباليستية بعيدة المدى القادرة على ضرب أهداف عائمة هجومية في نطاق مداها.»

من ناحية أخرى، يعد قرار إجراء التدريبات العسكرية في مضيق هرمز، استفزازا كبيرا لبقية العالم من قبل إيران. ويمر عبر المضيق الذي يعد ممرا مائيا مهما واستراتيجيا ٢٠٪ من صادرات النفط الخام في العالم؛ وبالتالي فإن أي عملية تهدف إلى السيطرة على الممر تشكل تهديدًا كبيرًا للتجارة في منطقة الخليج وللمصالح الأمريكية هناك. وفي الماضي، هددت طهران باستهداف وتدمير السفن الحربية الأمريكية في الخليج وكذلك منع الوصول إلى المنطقة .

وفي المقابل عكس الرد الأمريكي على المناورات هذه المخاوف. وردا على إطلاق إيران للصواريخ البالستية خلال المناورة، أعلنت قاعدة «الظفرة» الجوية في الإمارات العربية المتحدة حالة التأهب القصوى، وكذلك القيادة المركزية الأمريكية، الواقعة في قاعدة العُديد الجوية في قطر. وصرحت المتحدثة باسم القيادة المركزية، «بيث ريوردان»، في وقت لاحق بشأن قرار رفع مستوى التأهب بأن «الحادث استمر دقائق، وتم الإعلان بوضوح بعد انتهاء التهديد». فيما أدانت البحرية الأمريكية الجيش الإيراني بسبب «سلوكه غير المسؤول والمتهور». وأعلنت المتحدثة باسم الأسطول الخامس الأمريكي أن «البحرية الأمريكية تقوم بتدريبات دفاعية مع شركاء خارجيين لتعزيز الأمن البحري لدعم حرية الملاحة. بينما تقوم إيران بتدريبات هجومية، في محاولة للترهيب والإكراه»، مؤكدة أن العملية «لم تعطل عمليات التحالف في المنطقة، ولم يكن لها أي تأثير على التدفق الحر للتجارة في مضيق هرمز والمياه المحيطة بها». وبالمثل، انتقد «بيل أوربان»، من «القيادة المركزية الأمريكية»، إجراء عمليات عسكرية بالقرب من المر الملاحي المزدحم. وعلق بقوله: «سلامة أفراد جيشنا وشركاء التحالف أولوية قصوى.. الولايات المتحدة تدين عمليات إطلاق الصواريخ بشكلٍ غير مسؤول بالقرب من الممر البحري المكتظ بحركة الملاحة.»

وعلى الصعيد السياسي أشار الممثل الأمريكي الخاص لإيران، «بريان هوك»، إلى «مشكلة واشنطن المستمرة مع النظام» في طهران، قائلاً: «نود أن نرى النظام الإيراني يقضي المزيد من الوقت في الدبلوماسية، ووقتا أقل في الأعمال العسكرية المثيرة، إذ يعتمد جزء كبير من سياستها الخارجية على الترهيب والتهديدات.»

من جانب آخر، يعد قرار إجراء تدريبات عسكرية كبيرة واستفزازية خلال فترة من التوترات المتزايدة في الشرق الأوسط هو علامة أخرى على موقفها العدائي تجاه دول أخرى ذات سيادة. علاوة على ذلك، تعد هذه المناورات أحدث حلقة في سلسلة طويلة من الحوادث التي تنخرط فيها والتي تهدد أمن المنطقة. وفي أبريل٢٠٢٠ أطلقت قمرًا عسكريًا في الفضاء، يُطلق عليه اسم «نور»، ويدور على مسافة ٤٢٥ كيلومترًا من الأرض، وقد تم استخدامه للمراقبة خلال التدريبات الأخيرة، وبالتالي زود طهران بقدرة عسكرية لم تكن تمتلكها من قبل. وفي وقت إطلاق القمر الصناعي علق «مايكل هورويتز» من وكالة استشارات المخاطر (LeBeck International) قائلاً: «من المرجح أن تراقب واشنطن هذا التطور عن كثب إذ يرتبط برنامج الفضاء الإيراني بشكل وثيق ببرنامجها الصاروخي والنووي.. إذا كانت قادرة على إطلاق أقمار صناعية عسكرية ثقيلة، فقد تكون قادرة أيضًا على تحميل رؤوس حربية نووية على صواريخ عابرة للقارات.»

وردت الولايات المتحدة على أعمال إيران العدوانية المتزايدة من خلال سعيها لتمديد حظر الأسلحة المفروض عليها من قبل الأمم المتحدة. وصرح المبعوث الخاص، «هوك»، بذلك في خطاب ألقاه في قطر يوم ٢٦ يوليو ٢٠٢٠ قائلاً: «لقد تحدثت مع القادة هنا في الخليج وحول العالم، ولا أحد يرى أن إيران يجب أن تكون قادرة على شراء وبيع

الأسلحة التقليدية بحرية مثل الطائرات المقاتلة.. إذا فشل مجلس الأمن في تمديد حظر الأسلحة بحلول ١٨ أكتوبر ستكون قادرة على شراء وبيع هذه الأسلحة بحرية.«

على العموم، إن استخدام حاملة طائرات أمريكية وهمية كهدف للصواريخ في مناورات إيران الأخيرة هو دليل واضح على استمرار رغبة طهران في إثارة تصعيد عسكري مع خصومها، مما يهدد أمن واستقرار منطقة الشرق الأوسط بأكمله. وبينما تُفَضِل العمل على دعم الجماعات العميلة لتحقيق هدفها المتمثل في زعزعة الاستقرار في بعض دول المنطقة لمصلحتها الخاصة لا تزال أيضًا ملتزمة بتعزيز قدراتها العسكرية بشكلٍ لا يمكن إنكاره. ومن غير المرجح أن يتغير هذا الموقف بغض النظر عما إذا كان سيأتي رئيس أمريكي جديد في عام ٢٠٢١ أم لا، وبالتالي فإن أي احتمال لخفض التصعيد في المنطقة يبقى نظريًا أفضل الأحوال في المستقبل القريب .

٢٠٢٠/٨/٧

لقاح جامعة أكسفورد.. انتصار آخر في المعركة ضد كورونا

مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية

بعد وصول جائحة فيروس كورونا إلى مستويات حرجة أثارت قلق العديد من الدول حول العالم؛ سعت العديد من البلدان لتطوير الأدوية وإيجاد لقاح مضاد للفيروس، وأحرزت مؤسسات البحث والمختبرات تقدما سريعا في هذا الشأن، وهو ما يثبت أن الجهود الطبية تسير في الاتجاه الصحيح وتعطي مؤشرات إيجابية. وعلى الرغم من أن الفيروس لا يزال مميتا، إلا أن جهود الباحثين والعلماء في مختبرات الأدوية أسفرت عن مجموعة واسعة من العلاجات واللقاحات المحتملة التي يتم تطويرها بسرعة ملحوظة .

وعندما بدأت جائحة كوفيد-١٩ في الانتشار بجميع أنحاء العالم من الصين في فبراير ٢٠٢٠، لم تكن هناك علاجات طبية أو لقاحات تم تأكيدها لوقف الفيروس وتقديم المساعدة للمرضى المصابين بهذا المرض، وهو ما فاقم من سرعة انتشار الفيروس حول العالم. وفي الوقت الذي كان من المتوقع أن يكون البحث عن لقاح منذ البداية مهمة تستغرق وقتا أطول بكثير استغرق تطوير العلاجات الطبية وقتا أقل. ويرجع ذلك بشكل كبير إلى إلحاح أزمة الصحة العامة في العالم .

وبحلول يوليو ٢٠٢٠ أكد العلماء أن هناك أكثر من عشرين لقاحا يتم اختبارها وتطويرها في العديد من البلدان المختلفة وفقا لدراسات طبية خاضعة للرقابة. ومن جهتها، قامت المملكة المتحدة بدور ريادي في هذه العملية، حيث كشف فريق بحثي من «جامعة أكسفورد» عن منافس قوي ليكون لقاحا لفيروس كورونا باسم «ChAdOx1 nCoV-19»، والذي أظهر في تجربة طبية حديثة أنه يمثل وسيلة مجدية لمكافحة الوباء. وفي حين أن توافر

اللقاح على نطاق واسع لا يزال بعيد المنال، فإن النجاح المبكر لهذه التجربة يعد تأكيدا على أن العديد من البلدان والمنظمات والشركات تعمل بوتيرة سريعة لتطوير حلول طبية لهذه الجائحة.

وتصف الدراسة، التي نُشرت في مجلة «ذا لانسيت» الطبية، لقاح ChAdOx1 nCoV-19 بأنه «آمن، ومُحتمل ويولد استجابة مناعية» خلال التجارب البشرية في المرحلة الأولى، حيث وجد فريق البحث أن «جرعة واحدة أثارت استجابات خلطية وخلاوية ضد فيروس كورونا ٢ المرتبط بالمتلازمة التنفسية الحادة الشديدة «سارس–كوف–٢». وجرى تجربة اللقاح الجديد على أكثر من ألف متطوع سليم، مع إعطاء نصف اللقاح والنصف الآخر من لقاح بديل لمرض الالتهاب السحائي. وعلى مدى عدة أسابيع قامت الاختبارات الطبية اللاحقة بقياس قدرة الأجسام المضادة داخل أجسام المتطوعين على توليد استجابة للقاح. وكشفت التجربة عن نجاحه في القيام بذلك عبر العديد من مجموعات المراقبة. في الإطار ذاته قامت شركة الأدوية البريطانية «أسترا زينيكا» إلى جانب جامعة أكسفورد بتطوير اللقاح من خلال فيروس معدل وراثيا تم تعديله حتى لا يسبب إصابات جديدة لمرضى الاختبار، وذلك عن طريق قيام العلماء بنقل «بروتينات سبايك» الخاصة بفيروس كورونا –الجزء الذي يسمح للفيروس بغزو الخلايا– إلى لقاحهم دون وجود فيروس كورونا نفسه.

ويعتمد نجاح اللقاح الجديد على مزيج من الأجسام المضادة واستجابة خلايا الدم البيضاء للفيروس داخل جسم الإنسان. وتعمل الأجسام المضادة –والتي هي بروتينات صغيرة ينتجها جهاز المناعة البشري– على الالتصاق بسطح الفيروس وإبطال مفعوله. وفي الوقت نفسه، تقوم خلايا الدم البيضاء، التي يطلق عليها «الخلايا التائية»، بتنظيم دور جهاز المناعة وتحديد الخلايا المصابة والتي يتعين تدميرها. وفي الوقت الحالي يتم تطوير اللقاح إلى المرحلة التالية من التجارب البشرية. وسيشارك أكثر من ١٠,٠٠٠ شخص خلال التجربة في المملكة المتحدة، كما يتم التوسع إلى البلدان التي بها معدلات عدوى أعلى بالفيروس، حيث سيُجرى اختبار ٣٠,٠٠٠ في الولايات المتحدة، وكذلك اختبار ٥٠٠٠ في البرازيل.

وعلى الرغم من هذه النجاحات، فإن التجربة لم تكن خالية تماما من الخطأ؛ ففي حين أن اللقاح أثبت نجاحه في تطوير الأجسام المضادة والخلايا التائية، فقد لاحظ فريق البحث الآثار الجانبية المحتملة، حيث تسبب اللقاح في٧٠٪ من الأشخاص بحدوث الحمى أو الصداع بعدها. ومع ذلك، استجاب الباحثون للمخاوف بشأن هذا الرقم بالقول إن مثل هذه الأعراض الخفيفة يمكن علاجها بـ«الباراسيتامول .«

ومع ذلك، يبقى إجراء فعالية اللقاح في مجموعة اختبار أوسع أمرا مهما لاستخدامه. وشملت التجارب التي تم إجراؤها المرضى الذين تتراوح أعمارهم بين ١٨ و٥٥ عاما فقط، حيث يعاني المرضى الذين تزيد أعمارهم على ٦٥ عاما من مخاطر أكبر بكثير جراء الفيروس. وبالتالي، يجب إجراء المزيد من التجارب على الفئات العمرية الضعيفة

قبل أن تتم الموافقة على هذا اللقاح على نطاق واسع للتصنيع والاستخدام الطبي.علاوة على ذلك، ونظرًا إلى أن التجربة ركزت فقط على قدرة الجسم على الاستجابة للقاح عن طريق إنتاج الأجسام المضادة و«الخلايا التائية»؛ فإن الاختبار لم يُظهر ما إذا كان اللقاح يمكن أن يمنع عودة الإصابة بالفيروس أو ما إذا كان يمكن أن يقلل من أعراضه.

وعلى الرغم من هذه المخاوف، فقد كانت الاستجابة الأولية من العاملين في الحقل الطبي تؤكد نجاح التجربة في نطاقها وفعاليتها. وصرح «مين بانجالوس» من شركة «استرازينيكا»، المتخصصة في تطوير المستحضرات الحيوية، أن «هذه النتائج تزيد من ثقتنا في أن اللقاح سيعمل ويسمح لنا بمواصلة خططنا لتصنيعه على نطاق واسع من أجل الوصول إلى المُتضررين بشكل منصف عبر العالم». وقال «أندرو بولارد»، من مجموعة أبحاث أكسفورد: «نحن سعداء حقًا بالنتائج؛ لأننا نرى وجود كل من الأجسام المضادة والخلايا التائية المحايدة.. إنها نتائج واعدة للغاية ونعتقد أن نوع الاستجابة قد يوفر الحماية». وعلّقت أستاذة علم اللقاحات «سارة جيلبرت» من معهد «جينر» بأنه «لا يزال هناك الكثير من العمل الذي يتعين القيام به قبل أن نتمكن من تأكيد ما إذا كان لقاحنا سيساعد في إدارة الجائحة، لكن النتائج المبكرة تبشر بالخير». ومن جهته دعا رئيس الوزراء البريطاني «بوريس جونسون» إلى توخي الحذر بشأن التطوير المستقبلي للعقار بقوله: «لا توجد ضمانات، وستكون هناك حاجة إلى مزيد من الاختبارات– ولكن هذه خطوة مهمة في الاتجاه الصحيح.«

وعن توافر اللقاح في المستقبل ذكر «ديفيد كاربنتر»، رئيس لجنة الأخلاقيات البحثية في «بيركشاير»، أنه «لا أحد يستطيع تحديد ميعاد نهائي.. فقد تسوء الأمور، لكن الحقيقة هي أنه من خلال العمل مع شركة أدوية كبيرة يمكن أن يكون اللقاح متاحًا على نطاق واسع إلى حد كبير في شهر سبتمبر تقريبًا وهذا هو الهدف الذي يعملون عليه».

وتعد محاولة تحديد وقت معين لتطوير وتصنيع اللقاح تتماشى مع ما أبدته المملكة المتحدة من اهتمام لتمكنها من استخدام اللقاح في المستقبل .

وبعد أن اعتبرت التجربة ناجحة قدمت الحكومة طلبًا للحصول على ١٠٠ مليون جرعة من اللقاح. كما وقعت «استرازينيكا» اتفاقية لتزويد فرنسا وألمانيا وإيطاليا وهولندا بـ٤٠٠ مليون جرعة، كما وافقت أيضًا على تزويد «التحالف من أجل ابتكارات التأهب للوباء» و«التحالف العالمي للقاحات والتحصين» بجرعات منه، في الوقت الذي صرحت فيه الشركة بقدرتها على تصنيع ٢ مليار جرعة من اللقاح وزعمت أنها ستفعل ذلك دون تحقيق ربح. ومع الانتهاء من اللقاح بنهاية عام ٢٠٢٠ فلن يتم إتاحته على نطاق واسع لعامة المواطنين. وسيتم إعطاء الأولوية للعاملين في مجال الرعاية الصحية، وأولئك الذين يعتبرون عرضة لخطر الإصابة، وهو ما علق عليه رئيس الوزراء البريطاني بقوله: «من الواضح أنني واثق بنسبة ١٠٠٪ من أننا سنحصل على لقاح للفيروس هذا العام، أو في العام المقبل.«

وفي إطار البحث عن علاج فعال في حال فشل اللقاح الجديد في تأكيد فاعليته خلال الاختبارات المستقبلية، قامت المملكة المتحدة بتوقيع اتفاقيات لشراء ٩٠ مليون جرعة من اللقاحات الأخرى، التي أثبتت تجاربها أنها قد تكون ناجحة وذات فاعلية في المستقبل. من بينها ٦٠ مليون جرعة من لقاح تم تطويره من قبل شركة «فالنيفا» الفرنسية، و٣٠ مليون أخرى من لقاح تم تطويره بواسطة شركتي «بيونتيك» الألمانية و«فايزر» الأمريكية. وفي حالة النجاح سيتم تسليم اللقاحات على مدى العامين المقبلين. وفي هذا الصدد، قالت «كيت بينغهام»، رئيسة فرقة عمل اللقاحات في بريطانيا»، ان ما نقوم به هو «تحديد والتعرف على اللقاحات الواعدة التي تطبق على العديد من الفئات العمرية، أو حتى كافة أنواع اللقاحات المختلفة مهما كانت حتى نتمكن من التأكد من أننا نمتلك أي لقاح قد يثبت أنه آمن وفعال.«

ويستخدم اللقاح المحتمل لشركة «فالنيفا»، المسمى «في إل أيه ٢٠٠١«(VLA2001) ، مستخلصا غير نشط من الفيروس كلقاح واق للمرضى والمصابين، وسيدخل مرحلة التجارب السريرية بنهاية عام ٢٠٢٠ ويحتاج بدوره إلى الحصول على موافقة الجهات التنظيمية بالنصف الثاني من عام ٢٠٢١. في حين أن لقاح شركة «بيونتيك»، المسمى »بي إن تي ١٦٢(BNT162) »، يحقن في المادة الوراثية والحمض الرايبوزي للفيروس الكامن في الخلايا البشرية، ويحتاج إلى الحصول على موافقة الجهات الرقابية الصحية بواشنطن في أكتوبر من العام الجاري، ولا سيما مع إنتاج أكثر من ١,٣ مليار جرعة بحلول نهاية عام ٢٠٢١. وأثناء الاختبارات التي تم إجراؤها، أظهر الأخير نجاحًا في مساعدة المرضى على خلق دفاعات مناعية ضد الإصابة بالفيروس. وعلى الرغم من أن العديد من اللقاحات أظهرت تقدمًا في تقوية الجهاز المناعي، إلا أن أيا منها لم يثبت فعاليته حتى الآن في الحماية من العدوى والإصابة. وبعيدًا عن الشركات الأوروبية الغربية يدخل أحد اللقاحات التي تنتجها الشركة الصينية «كانسينو بيولوجيكس» المرحلة الثالثة من الاختبارات على الرغم من وجود مخاوف بشأن عدم وضوح فعالية اللقاح. وفي غضون ذلك تم منح برنامج اللقاحات الرسمي للحكومة الصينية، الذي تديره مجموعة الصين الوطنية للتكنولوجيا الحيوية، الموافقة على إجراء تجارب اللقاحات في الإمارات العربية المتحدة. علاوة على ذلك، وافقت شركة أدوية صينية أخرى تسمى «سينوفاك بايوتيك» على صفقة لإجراء اختبارات في البرازيل.

وعلى أي حال فإن إجراء التجارب على الكثير من اللقاحات سيزيد حتمًا من نجاح واحد على الأقل ليتم توزيعه على نطاق واسع. ومع ذلك يحذر «أليكس هاريس» رئيس السياسة العالمية في «ويلكوم ترست»: من أن «رؤية النتائج الواعدة لعدة لقاحات أمر رائع، ولكن يجب علينا أيضًا الاستعداد لفشل بعضها في المراحل اللاحقة؛ وبالتالي يجب أن نكون واقعيين ومدركين الأطر الزمنية لتصنيع وطرح أية لقاحات جديدة.«

على العموم، يعد إجراء أول تجربة بشرية ناجحة للقاح «ChAdOx1 nCoV-19» هي علامة واضحة على نجاح تطوير اللقاحات ضد الفيروس التاجي، وعلى الرغم من أن الأمر يتطلب المزيد من الأبحاث قبل اعتباره فعالاً وآمنًا بما يكفي لتوزيعه واستخدامه على نطاق واسع، إلا أن الجهود العالمية تتواصل وتتسارع بوتيرة غير مسبوقة، لتوفر بارقة أمل لإنقاذ آلاف الأرواح من هذا الفيروس القاتل. وفي المستقبل المنظور، مع المزيد من التمويل والدعم لهذه الجهود الهادفة إلى إنقاذ حياة الملايين يمكن كسب معركة التصدي للفيروس في وقت أقرب مما هو متوقع.

وبالتالي، ينبغي النظر إلى هذا التقدم على أنه تذكير قوي بالنجاحات التي يحققها التعاون الدولي والتطورات التكنولوجية لدول العالم أجمع في الوقت الذي كانت تبدو فيه منقسمة وضعيفة، خاصة خلال فترة حالات الطوارئ الصحية الكبرى .

٢٠٢٠/٨/٨

«نقف مع لبنان وشعبه».. ردود الفعل الدولية في أعقاب انفجار بيروت

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

يوم ٤ أغسطس ٢٠٢٠، هز انفجار ضخم مرفأ العاصمة اللبنانية بيروت، محدثا موجة صدمية هائلة عبر المدينة وسحابة كبيرة من الغبار والدخان، وتعرضت المدينة لأضرار جسيمة مع تدمير العديد من المباني بالكامل. وفي الواقع، كان الانفجار كبيرا لدرجة أنه سُمع في جزيرة قبرص على بعد أكثر من ١٠٠ ميل، وتم تسجيله على أنه هزة أرضية بقوة ٣,٣ على أجهزة قياس الزلازل المحلية.

وفي أعقاب ذلك، صرح رئيس بلدية بيروت، «جمال عيتاني»، أن المدينة أصبحت تبدو «مثل هيروشيما مع وجود الكثير من الدمار والعديد من الجرحى يرقدون في الشوارع». وأعلن رئيس الوزراء اللبناني، «حسان دياب»، الحداد الوطني وحالة الطوارئ. وبحلول مساء الخامس من أغسطس، تجاوز عدد القتلى بحسب الإحصاءات الرسمية اللبنانية ١٣٥ شخصا، مع إصابة حوالي ٥٠٠٠، وتشريد ما يصل إلى ٣٠٠,٠٠٠ شخص، ومن المتوقع أن ترتفع هذه الأرقام بشكل كبير في الأيام المقبلة.

وبحسب الحكومة اللبنانية فإن الحادث غير مرتبط بهجوم إرهابي. وصرح «عباس إبراهيم»، مدير الأمن العام، أن الانفجارات على الأرجح نجمت عن وجود «نترات الأمونيوم»، التي تمت مصادرتها من سفينة شحن في ميناء بيروت قبل عدة سنوات. كما تم استبعاد احتمال وقوع هجوم عسكري من قبل دولة أخرى بسرعة، مع نفي إسرائيل أي تورط لها في الانفجار، وتأكيد وزير خارجيتها، «غابي أشكنازي»، أنها «لا ترى أي سبب لعدم تصديق التقارير الواردة من بيروت عن الحادث .«

وفي إطار هذا الواقع لم يسارع «حزب الله» إلى إنكار أي تورط له في الحادث، وأصدرت الجماعة بيانا في نهاية المطاف قدمت فيه التعازي للقتلى والجرحى، لكنها لم تؤكد أو تنفي اتهامات وسائل الإعلام التي اتهمتها على الفور بالانفجار. وبالنسبة للكثيرين في الغرب يُعيد انفجار بيروت ذكريات هجوم «حزب الله»، الذي أسفر عن مقتل ٢٤١ من مشاة البحرية الأمريكية، و٥٨ جنديا فرنسيا في أكتوبر ١٩٨٣ .

وتفاعلا مع الأحداث، تدفق سيل من التعازي والدعم من الحكومات في جميع أنحاء العالم. ومع اللقطات المروعة للانفجار المنتشرة على مواقع التواصل الاجتماعي ووسائل الإعلام العالمية، ساد شعور غامر بالصدمة والحزن، وتعهدت الكثير من الدول بتقديم المساعدة للبنان والدعم لعملية البحث عن الناجين وتوفير الإغاثة الإنسانية. ومن بينها فرنسا التي قامت بتزويد لبنان بـ٥٥ من أفراد الأمن، بالإضافة إلى المعدات الطبية والأطباء. وكتب وزير خارجيتها، «جان إيف لودريان»: «إن باريس تقف دائما إلى جانب لبنان وشعبه، وهي مستعدة لتقديم أي مساعدة». ومن بين الدول التي سارعت بإرسال الإمدادات الطبية والموارد؛ روسيا، وبريطانيا، وألمانيا، واليونان، وإيطاليا، وهولندا، والنرويج، وبولندا، وقبرص، والمجر، والسعودية، والإمارات، والبحرين، والكويت، وقطر، ومصر، وتونس، والجزائر، والعراق، والأردن، وإيران، وتركيا.

ومن جهتها، احتشدت العديد من المنظمات والهيئات الدولية لمساعدة لبنان، وأعلن «الاتحاد الأوروبي»، أنه نشر أكثر من ١٠٠ رجل إطفاء متخصصين في عمليات البحث والإنقاذ في المناطق المدنية، وتنشيط نظام خرائط القمر الصناعي «كوبرنيكوس»؛ لتقييم مدى الضرر. وأكدت «الجامعة العربية»، أهمية سرعة استجلاء الحقيقة في شأن المسؤولية عن وقوع التفجيرات والمتسببين فيها، والتي من شأنها مفاقمة تعقيدات الوضع اللبناني. في الوقت الذي أكدت فيه «الأمم المتحدة» انتظارها للمزيد من المعلومات حتى تتمكن من إبداء رأيها، ودعت إلى وقف التدخلات الخارجية في لبنان وإبرام اتفاق سياسي بين الفرقاء. في حين أرسلت «منظمة الصحة العالمية»، و«الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر» العديد من المساعدات الإنسانية، فيما أعرب «مجلس التعاون الخليجي» و«منظمة التعاون الإسلامي» عن تعازيهم وتضامنهم مع لبنان وشعبه .

لكنّ، عروض الدعم هذه صاحبتها تساؤلات كثيرة حول الرواية الرسمية اللبنانية فيما يتعلق بأسباب الحادث. وفي حين تم قبولها على نطاق واسع، شكك بعض المعلقين بما في ذلك أمريكا في سبب الانفجار. وصرح وزير الخارجية الأمريكي، «مايك بومبيو»، بموافقة واشنطن على المساعدة في إجراء تحقيق حول الحادث، وقال: «نحن نراقب عن كثب ومستعدون لمساعدة شعب لبنان وهو يتعافى من هذه المأساة.. نتفهم أن الحكومة تواصل التحقيق في قضيتها ونتطلع إلى نتيجة تلك الجهود». وفي حين صرح متحدث باسم «الخارجية الأمريكية» أن واشنطن «ليس لديها

معلومات حول سبب الانفجار»، فإن الرئيس «دونالد ترامب» لم يستبعد احتمال وقوع هجوم إرهابي. وفي حديثه في البيت الأبيض أطلع الصحفيين على أن مسؤولين عسكريين أمريكيين «يعتقدون أن انفجار بيروت كان هجوما بقنبلة من نوع ما»، وبالتالي «ليس من نوع الانفجارات التي تنجم عن عملية التصنيع.«

وفي المقابل أثار المسؤول السابق لوكالة المخابرات المركزية في الشرق الأوسط، «روبرت باير»، الشكوك حول سبب الحادث. وفي إشارة إلى اعتقاده أنه ناجم عن وجود ذخائر عسكرية ووقود وليس نترات الأمونيوم، علق قائلاً: «يبدو أنه كان بسبب الإهمال، وربما كان الفساد، ولكن السؤال هو إذا كانت متفجرات عسكرية إلى من كانت ستذهب ولماذا تم تخزينها هناك؟». وتشابها مع الموقف الأمريكي صرح وزير التعليم البريطاني، «نيك جيب»، أن «السلطات اللبنانية تحقق بالطبع في سبب تلك المأساة، ونريد أن نحصل على نتائج هذا التحقيق، ومن السابق لأوانه التكهن.«

من ناحية أخرى ذكرت صحيفة «نيويورك تايمز» رواية «الوكالة الوطنية للإعلام» اللبنانية، أن «الانفجار الهائل سبقه حريق في مستودع بالميناء». وردا على ذلك رفض مدير الأمن العام اللبناني هذه التكهنات، ووصفها بالـ«سخيفة»، وبدلاً من ذلك كرر تفسيره بأنه «يبدو أن الانفجار وقع في مخزن لمواد شديدة الانفجار تمت مصادرتها منذ سنوات». ومع ذلك، زعمت تقارير محلية أخرى أيضًا أن الألعاب النارية كانت سببا في حريق أولي، وأظهرت مقاطع فيديو للحادث ومضات ملونة وسط حريق كبير قبل الانفجار الأكبر.

وعلى الرغم من ذلك يثير التفسير الذي قدمته لبنان بأن الانفجار نتج عن مستويات هائلة من المواد الكيميائية المخزنة في مستودع في ميناء المدينة، التساؤل حول سبب وضعها هناك دون وجود إجراءات سلامة كافية. وفي اليوم التالي للحادث صرح الرئيس اللبناني، «ميشال عون»، أن المرافق والمنشآت بالميناء تحتوي على مواد كيميائية كانت موجودة هناك على مدى السنوات الست الماضية دون اتخاذ تدابير احترازية. وفي هذا الصدد تكشف التقارير الصادرة عن صحيفة «الفاينانشيال تايمز» أن سفينة كانت متجهة إلى إفريقيا تحمل ٢٧٥٠ طنا من نترات الأمونيوم تم حجزها من قبل المسؤولين اللبنانيين عام ٢٠١٣، وأشارت الوثائق القانونية أيضا الى أن المواد الكيميائية تم تخزينها بعد ذلك في مستودع قريب.

وبالنسبة للبنان يأتي الانفجار في وقت عصيب، حيث يعاني بالفعل من العديد من الأزمات. ففي مارس ٢٠٢٠ تخلفت الدولة عن سداد أكثر من ٩٠ مليار دولار من الديون، مما أدى إلى انهيار عملتها وارتفاع التضخم بما يتجاوز ١٥٪. وتنتظر الدولة أيضًا حكم المحكمة الخاصة بلبنان، والتي تدعمها الأمم المتحدة بشأن وفاة رئيس الوزراء الأسبق، رفيق الحريري، الذي قُتل في انفجار شاحنة ملغومة عام ٢٠٠٥.

وبسبب الانفجار فإن الأضرار التي لحقت ببيروت لا يمكن حصرها. ونصح وزير الصحة اللبناني السكان بمغادرة المدينة إذا استطاعوا. وفي غضون ذلك نصحت السفارة الأمريكية في بيروت رعاياها وكافة المواطنين اللبنانيين «بالبقاء في منازلهم وارتداء الأقنعة إن أتيحت»؛ بسبب تقارير عن وجود غازات سامة في الهواء جراء الانفجار. ولا شك أن قضية مكافحة فيروس كورونا في البلاد ستتأثر أيضًا بشدة، حيث تم تخزين المخزونات الرئيسية من اللقاحات والأدوية في مستودع بالقرب من الميناء؛ وبالتالي تم تدميرها على الأرجح. ويصف «جيسون توفي»، كبير اقتصاديي الأسواق الناشئة في مؤسسة «كابيتال إيكونوميكس»، الوضع الآن في لبنان بأنه «ضربة قاسية وستكون له تداعيات من بينها تفاقم الوضع الاقتصادي السيئ للغاية بالفعل، وكما ستكون العواقب الإنسانية مقلقة للغاية.«

وردًا على هذه الصعوبات صرح رئيس الوزراء اللبناني أن المسؤولين عن سوء إدارة هذه المواد الكيميائية «سيدفعون الثمن»، مضيفا «أعدكم بأن هذه الكارثة لن تمر دون مساءلة». وعلق «إلياس حنكش»، النائب عن حزب الكتائب اللبنانية، الذي توفي زعيمه متأثرا بجروح أصيب بها بسبب الانفجار، على هذا بالقول: إن الكارثة، إذا كانت عرضية، لن تكون مفاجئة بالنظر إلى اللامبالاة المتراكمة على جميع المستويات داخل السياسة والإدارة اللبنانية الراهنة. وأضاف، «سواء كنت تتحدث عن تدهور الاقتصاد، ومعايير السلامة في الميناء، ومظاهر الفساد لم يوجد لأي من تلك القضايا محاولة جادة لحلها، نحن نعيش في عصر إدارة فاشلة تقود البلاد.«

ومع ذلك فإن بصيص الأمل يكمن، كما تقول صحيفة «الفاينانشيال تايمز»، في أن البلدان حول العالم قد تكون أكثر استعدادا لتقديم التمويلات الضخمة التي يحتاج إليها لبنان لحل مشاكل ميزان المدفوعات والدين العام، والمساعدات المالية المرتبطة بجهود إعادة الإعمار، بدلاً من توفير الجهود الإنسانية.«

على العموم، يبدو أن جميع تفاصيل سبب الانفجار في بيروت لم يتم تحديدها بعد، غير أنه من الواضح أنه لا يزال يتعين على المسؤولين اللبنانيين محاسبة من قام بوضع نترات الأمونيوم في مستودع قريب من ميناء المدينة دون اتخاذ إجراءات السلامة المناسبة. وعلى الرغم من أن الاستجابة الدولية كانت كبيرة للغاية وداعمة بشكل كبير، إلا أن ذلك لن يكون في النهاية أي عزاء ولو بسيط لشعب لبنان إذا لم يتحقق الوعد بإقالة لبنان من عثرته الاقتصادية والمساهمة الفعلية في جهود الإعمار، وليس المساهمة في عمليات البحث والإنقاذ الأولية، وتقديم المساعدة الإنسانية.«

٢٠٢٠/٨/٢٠

بعد اغتيال سليماني.. استراتيجية إيران تجاه العالم العربي

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

على مدى السنوات الخمس عشرة الماضية، وسعت طهران بشكل كبير نفوذها وقوتها في العالم العربي. ويعد أحد الأسباب الرئيسية في ذلك هو قيادة «قاسم سليماني» فيلق القدس، وهو وحدة تابعة للحرس الثوري الإيراني،

متخصصة في الحروب غير التقليدية والاستخبارات العسكرية. ومع استمرار تهديدها لمنطقة الشرق الأوسط، استهدفت أمريكا «سليماني» بغارة جوية بطائرة بدون طيار في مطار بغداد الدولي أوائل يناير ٢٠٢٠، الأمر الذي أدى إلى تصعيد التوترات بين طهران وواشنطن ودفع الشرق الأوسط إلى حافة صراع خطير.

وبعد ثمانية أشهر من هذه الأحداث، لا تزال التوترات الشديدة قائمة مع احتمالية ضئيلة لخفض التصعيد في المستقبل القريب. وبالنسبة لإيران، تمثل خسارة «سليماني» الشخصية الإقليمية الرئيسية للجيش ضربة هائلة، إذ لا يمكن استبدال نفوذه بسهولة. وبعد مقتله، تم تعيين «إسماعيل قاآني» قائدا لفيلق القدس، وهو شخصية عسكرية بارزة أخرى، والرجل الثاني في القيادة، لكنه مع ذلك لم يكن قادرا على التصرف بنفس الطريقة القيادية التي عمل بها سلفه.

وفي ظل هذه التطورات، عقد «معهد الشرق الأوسط»، بواشنطن، ندوة عبر الإنترنت بعنوان «بعد قاسم سليماني.. استراتيجية إيران للعالم العربي»، بهدف النظر في التداعيات التي خلفتها وفاة «سليماني» على استراتيجية إيران في الشرق الأوسط. رأس الندوة «أليكس فاتانكا»، مدير برنامج إيران بالمعهد، وتحدث فيها «أريان طباطبائي»، زميلة الشرق الأوسط في «تحالف ضمان الديمقراطية التابع لصندوق مارشال الألماني»، و«مراد فايسيبيام» المحرر في راديو «فاردا الناطق» باللغة الفارسية، و«طارق عثمان» المؤلف المهتم بشؤون الشرق الأوسط.

في البداية، وصف «فاتانكا» اغتيال «سليماني» بأنه «تطور حاسم» في تصعيد التوترات بين إيران والولايات المتحدة، موضحا أنه «من لبنان إلى سوريا واليمن، تسببت خسارة القائد العسكري الأعلى بالفعل في مشاكل كبيرة للقوات المدعومة من إيران خارج البلاد، على الرغم من أن هذا لا يعني «انسحابا إيرانيا» من العالم العربي، أو «إعادة تقييم» لاستراتيجيتها في الشرق الأوسط». وبالنظر إلى خطاب «آية الله خامنئي» في ٣١ يوليو ٢٠٢٠، الذي صرح فيه بأن الولايات المتحدة تسعى لعزل إيران عن قوات «المقاومة» في العالم العربي، وبأنها «تحلم» إذا كانت تعتقد أن طهران لن تقاوم هذا». ومع وضع هذه التصريحات في الاعتبار، سأل «فاتانكا»: ما الذي تغير في استراتيجية إيران تجاه الشرق الأوسط بوفاة قائد فيلق القدس؟

من جانبها، أشارت «طباطبائي» إلى أن الهجمات الصاروخية على القوات الأمريكية والقوات المتحالفة معها أصبحت أمرا شبه أسبوعي في الوقت الحالي. وعلى الرغم من أن التوترات بين واشنطن وطهران «قد لا تكون في الأخبار كل يوم» فإنها لا تزال تشكل تهديدا أمنيا دائما، موضحة أن التغيير الساحق كان في الاستراتيجية الإيرانية بعد وفاة سليماني. أما استراتيجية «الضغط الأقصى» للولايات المتحدة فلم تحدث». وفي المقابل، كانت هناك «تغييرات تكتيكية»، بدلا من «تحول استراتيجي أكبر.«

من ناحية أخرى، أشارت إلى أن أهداف إيران في الشرق الأوسط طويلة الأمد وتهتم بشكل رئيسي بالحفاظ على نفوذها في الدول العربية، مثل العراق وسوريا ولبنان. وبما أن استراتيجيتها «تتجاوز» فصائل السياسة الإيرانية وفكر السياسة الخارجية، فهناك مفاهيم أساسية لم تتغير بعد وفاة سليماني. إضافة إلى ذلك، جادلت أيضا بأن تأثيره داخل النظام مُبالغ فيه. وعلى الرغم من قبولها بأن «قائد فيلق القدس السابق كان عضوا مهما للغاية في نظام صنع القرار، إلا أنه لم يكن وحده الذي يصوغ الاستراتيجية الإيرانية في الشرق الأوسط.«

وفي ختام ملاحظاتها، أشارت أيضا إلى أن إيران تحقق أهدافها في الشرق الأوسط من خلال العمل مع «قوى عرقية وطائفية مشتركة»، مثل الشيعة في العراق، ونظام الأسد العلوي في سوريا، وحزب الله في لبنان. وبالنسبة إليها، يعتبر هذا النهج مفيدا لأنه غير مكلف نسبيا، ويستند إلى علاقات تاريخية قوية. ونظرا إلى أن هذا النهج قد «حقق فوائد كافية» لها حتى تكون استراتيجية ناجحة لتوسيع نفوذها في الشرق الأوسط، فمن المفهوم إذن أن مقتل سليماني لم يغير هذا النهج بأي شكل من الأشكال.

وحول مدى الإجماع داخل النظام الإيراني على الموقف الحالي من الشرق الأوسط، أشار «فايسيبيام» إلى أن استراتيجية إيران مختلطة بين «مقاربة أيديولوجية» و«نهج براجماتي». وفي حين أن «طباطبائي» قد قللت من تأثير مقتل قائد القدس على النظام الإيراني، رأى «فايسيبيام» في المقابل أن وفاته أدت إلى العديد من التغييرات الرئيسية. ويتمثل الاختلاف الأول في العلاقة بين فيلق القدس، والمرشد الأعلى «آية الله خامنئي». وتختلف العلاقة الحالية بينهما «تماما» عما كانت عليه عندما كان سليماني في قيادة القوة العسكرية، إذ كان «اللاعب الرئيسي لإيران في الشرق الأوسط». أما الفارق الثاني فهو العلاقة بين قائد فيلق القدس والقادة الآخرين للحرس الثوري. ونظرًا إلى أنه كان «القائد الرئيسي» في الجيش، فقد نظر إليه جميع القادة الآخرين في (الجيش والبحرية وما إلى ذلك) على أنه «زعيم حقيقي»، في حين أن القائد الجديد لفيلق القدس، «إسماعيل قاآني»، هو قائد أحد أفرع القوات المسلحة، ولا يتمتع بكاريزما القيادة مثل سلفه.

وبالنسبة إلى غالبية مؤيدي النظام الإيراني، كان سليماني «أسطورة» و«بطلا»، في حين أن «قاآني» لا يتمتع بنفس الصورة على الرغم من الدور الذي قام به في الحرب الإيرانية العراقية، وخبرته الكبيرة على الحدود الإيرانية الأفغانية مع الكثير مما أُسند إليه، وفقًا لهيئة الإذاعة البريطانية، مثل «محاربة تهريب المخدرات، ومساعدة تحالف الشمال الأفغاني «الجبهة الإسلامية القومية لتحرير أفغانستان» في معاركه ضد طالبان». هذا على عكس سليماني، الذي طور علاقة قوية مع وكلاء إيران في الشرق الأوسط مثل حزب الله.

وبشكل عام، خلقت سياسة الولايات المتحدة «الأكثر عدوانية» تجاه طهران، وخاصة ضد نفوذ فيلق القدس ظروفا «سيئة للغاية» للقائد الجديد. وفي النهاية أكد «فايسيبيام» بشكل كبير أن نتائج الانتخابات الرئاسية الأمريكية في نوفمبر ٢٠٢٠ ستكون ذات أهمية كبيرة للاستراتيجية الإيرانية في الشرق الأوسط.

بدوره، تناول «عثمان» ردود أفعال باقي العالم العربي على استراتيجية إيران في الشرق الأوسط، مشيرا إلى أنه على الرغم من أن العديد من الدول العربية قد اتخذت مسارًا مباشرًا في محاولة «استيعاب إيران» (مثل لبنان وسوريا)، فإن العديد من الدول الأخرى تتعامل مع الشؤون الإيرانية على أنها ليست أكثر من «أمر ثانوي»، وغالبًا ما تستمد معلوماتها من مصادر أمريكية أو بريطانية. لذلك، من وجهة نظره، فإن العديد من القضايا التي ذكرها «طباطبائي»، و«فايسيبيام» مسبقًا «غير ذات أهمية كبيرة» في كثير من العالم العربي، وبالتحديد خارج تلك المناطق المتأثرة بشكل مباشر بالنفوذ الإيراني.

ومع ذلك، فقد دعم «عثمان» حجة سابقة لـ«طباطبائي» بأن السبب الرئيسي لاستمرار تصرفات إيران في العالم العربي ينبع من عقيدة إيرانية مفادها أنه «يجب احترامها من قبل الدول المجاورة لها في المنطقة»، وأن لها الحق في أن تكون «دولة كبرى» و«قوة إقليمية» في الشرق الأوسط. ويفسر هذا سبب تورطها «في أماكن يبدو أنها لا تملك فيها مصالح». وهذا النهج هو أحد الأساليب التي سبقت نفوذ سليماني، ومن ثم سيستمر عليه خلفه.

وحول علاقات إيران بالدول الأخرى، وعلى الأخص مع الصين، أشار «فاتانكا» إلى أنه فيما يتعلق بالشراكة الجديدة التي مدتها ٢٥ عامًا التي اتفقت عليها طهران وبكين في أواخر يوليو ٢٠٢٠، فإنها لا يمكن أن تكون أكثر من «صخب». لكن إذا أرادت الأخيرة توسيع نفوذها في المنطقة فستكون إيران شريكا قويًا في تحدي القوة الأمريكية في الشرق الأوسط. وهنا تم طرح سؤال حول ما إذا كانت الصين يمكن أن تكون ذات «تأثير معتدل» على إيران في تهدئة التوترات مع الولايات المتحدة وإسرائيل ودول الخليج.

وردًا على ذلك، قالت «طباطبائي» إن البلدين كليهما «حريصان بصورة مطلقة على تحقيق التوازن بين مصالح كل منهما»، وذلك في ظل رغبة الصين أيضًا في الحفاظ على علاقاتها الإيجابية بشكل عام مع دول مثل إسرائيل والمملكة العربية السعودية ودول الخليج الأخرى. ومن ثمّ، اتفقت مع ما قاله «فاتانكا» بأنه من المهم «عدم المبالغة» في تداعيات الاتفاقية الإيرانية الصينية لأننا «لا نعرف حقًا ما الذي ستترتب عليه مستقبلاً»؛ مشيرة أيضًا إلى أن الصين لديها تاريخ في تقديم «الوعود الكبرى لطهران والتي لا تفي بها»، فيما أعربت أيضًا عن شكوكها حول ما إذا كان يمكن أن يكون للصين تأثير معتدل يكاد يقارب الدور الذي تلعبه واشنطن في الشرق الأوسط، موضحة أنه في تعاملاتها السابقة في الشرق الأوسط، اختارت بكين عدم استخدام قوتها وتأثيرها «لتغيير ديناميكيات المنطقة.«

وحول سؤال «فاتانكا» عن سبب استمرار إيران بالتوسع والتدخل في الشؤون العربية، وخاصة أنها باتت مضطرة إلى تركيز المزيد من التمويل على اقتصادها المعطل والتعامل مع الزيادة مع اضطراباتها الاجتماعية؛ ردت «طباطبائي» بأن «القرار الإيراني بإرسال قوات لمساعدة نظام الأسد في سوريا كان «مثيرًا للانقسام بشكل لا يصدق حتى داخل النظام الإيراني ذاته، إذ أصبح التدخل الراهن «أكثر إشكالية»، وأصبحت التدابير التي تتخذها الحكومة السورية ضد المدنيين أكثر تعسفًا وظلمًا بسبب استمرار طهران في التعاون مع تلك الحكومة.«

أما عن قضية استدامة نهج إيران الاستراتيجي على ما كانت عليه بالماضي في الشرق الأوسط؛ فقد سلط «عثمان» الضوء على الاختلافات بين النهج الراهن ومسألة التوسع الإقليمي في العام الماضي، وبين الأساليب قبل عدة سنوات المعتمدة على أسلوب الحرب بالوكالة على نطاق واسع، بدلاً من التدخل العسكري المباشر مثلما حدث في سوريا.

واتفق «فايسيبيام» مع هذا الرأي بالقول: «إن رد فعل طهران أصبح «محسوبًا»، ففي أعقاب اغتيال سليماني كان هناك عدم رغبة واضحة في تصعيد التوترات مع الولايات المتحدة إلى مستوى خارج عن سيطرتها». وفي حين وصلت إلى مستوى من النفوذ الإقليمي كان «لا يمكن تصوره» في الماضي فإنها الآن ليس لديها نفس المبرر لزيادة تورطها في بعض المناطق بمجرد أن هُزم «داعش» بالكامل في كل من سوريا والعراق، وهذا كان مهمًا إلى حد ما، حيث كان يضفي الشرعية على وجودها في العديد من المناطق بالشرق الأوسط.

على العموم، قدمت الندوة عرضًا شاملا للشواغل المستقبلية حول مدى تأثر الاستراتيجية الإيرانية بمقتل «قاسم سليماني» من خلال مناقشتها لمجموعة واسعة من القضايا. وعلى الرغم من أنه من الواضح أن هذه الاستراتيجية تجاه الشرق الأوسط ظلت من دون تغيير إلى حد ما، مع استمرار طهران في دعم وكلائها في المنطقة، فإن تأثير وفاة «سليماني» على النظام في طهران قد أدى إلى تغيير في العلاقات بين فيلق القدس وبقية دوائر صنع القرار في السياسة الخارجية والإستراتيجية الإيرانية. وربما يعود سبب ذلك إلى أنه لم يكن قائدًا لفيلق القدس فحسب، بل كان أيضًا قائدًا صوريًا للجيش الإيراني، وفي حين أن «إسماعيل قاآني» لا يحظى بنفس الوجود والدور في الشؤون الخارجية الإيرانية، وغير قادر على سد الفجوة التي خلفها سلفه، فإن التغير في الاستراتيجية الإيرانية تجاه الشرق الأوسط حاليا يبدو احتمالًا مرجحًا.

٢٠٢٠/٨/٢٢

رفض مجلس الأمن تمديد حظر الأسلحة علي إيران.. وجهات نظر غربية

رفض مجلس الأمن في اجتماعه يوم ٢٠٢٠/٨/١٤ مشروع قرار أمريكي بتمديد حظر الأسلحة علي إيران الذي سينتهي في أكتوبر من هذا العام بموافقة صوتين فقط، وذلك بعد أن فشلت الدبلوماسية الأمريكية في الحصول على دعم حلفائها الأوروبيين.

ومنذ توقيع «خطة العمل الشاملة المشتركة»، المعروفة باسم «الاتفاق النووي الإيراني» عام ٢٠١٥، خضعت طهران لقيود صارمة على وارداتها وصادراتها، بما في ذلك المعدات العسكرية التي يمكن شراؤها وبيعها. ومن بين الأسلحة التي يُحظر الحصول عليها طيلة فترة العقوبات؛ دبابات القتال، والمركبات القتالية المدرعة، وأنظمة المدفعية، والطائرات المقاتلة، وطائرات الهليكوبتر الهجومية، وأنظمة الصواريخ.

وفي مجلس الأمن صوتت دولة واحدة فقط لصالح مشروع القرار الأمريكي، وهي جمهورية «الدومينيكان»، وكانت المعارضة الروسية والصينية متوقعة، لكن رفض الدول الأوروبية دعم مشروع القرار مثّل ضربة كبيرة للدبلوماسية الأمريكية، حيث امتنعت بريطانيا وفرنسا وألمانيا عن التصويت. وعلق «ريتشارد جوان»، من «مجموعة الأزمات الدولية»، على قرار المملكة المتحدة بقوله: «يبدو أنها اختارت أن تعطي الأولوية لعلاقتها الأمنية مع باريس وبرلين على رغبتها في إبرام صفقة تجارية مع واشنطن. وقال «جوليان بورجر» في صحيفة «الجارديان»، إن «حجم الهزيمة أبرز عزلة الولايات المتحدة على المسرح العالمي قبل مواجهة دبلوماسية كبرى تهدد باستهلاك مجلس الأمن وتقويض سلطته بشكل أكبر». وذكرت «كارول موريلو» في صحيفة «واشنطن بوست»، أن «هزيمة واشنطن في مجلس الأمن تمثل «رفضا لنهج إدارة ترامب تجاه إيران.«

وفي حين أن مخاوفها بشأن قدرة إيران على استيراد الأسلحة وتصديرها وخاصة إلى وكلائها في الشرق الأوسط تعد مبررا قويا وحقيقيا، فقد أدى سوء إدارة ترامب الدبلوماسية للقضية إلى حدوث هذه الأزمة. ومع ذلك، ولأن ما حدث في مجلس الأمن كان متوقعا؛ فقد وضعت واشنطن بالفعل خططها لما بعد ذلك، من خلال تطبيق آلية «سناب باك (العودة التلقائية للعقوبات) على إيران، والتي من شأنها إعادة فرض جميع عقوبات الأمم المتحدة على طهران قبل عام ٢٠١٥ على أساس انتهاكاتها لشروط الاتفاق النووي. وأعادت السفيرة الأمريكية لدى الأمم المتحدة، «كيلي كرافت»، التأكيد على أنه «في الأيام المقبلة، ستفي واشنطن بهذا الوعد وأنه لا شيء سيوقف تمديد حظر الأسلحة». ومن جانبه، صرح «ترامب»، بقوله: «سنقوم بآلية سناب باك وستشاهدون تنفيذها قريبا .«

وتوقع المراقبون أيضا صراعا دبلوماسيا بشأن تنفيذ آلية «سناب باك». وتتساءل «تريتا بارسي» من «معهد كوينسي»، عن مدى شرعية هذه الآلية بالنسبة لأعضاء مجلس الأمن؟.. وهل من الممكن أن يتجاهلوا تطبيقها.. وما هي قيمة المجلس بما أنهم لا يستطيعون الاتفاق على تحديد السلطات التي لديه؟». وفي السياق ذاته، صرح دبلوماسيون في

مجلس الأمن، أن الولايات المتحدة ليس لها الحق في إعادة فرض العقوبات ضد إيران؛ لأنها انسحبت من الاتفاق النووي عام ٢٠١٨. ومع ذلك، أكد تحليل قانوني أصدرته واشنطن أن لها «حقا واضحا» لاتخاذ هذا الإجراء لتجنب «سابقة خطيرة» في المستقبل. ووفقا لـ «رابطة الحد من انتشار الأسلحة»، فإن «إعادة فرض أمريكا لعقوبات الأمم المتحدة سيعني أن خطة العمل الشاملة المشتركة ستنهار على الأرجح، مما قد يؤدي إلى أزمة نووية جديدة.«

ومع ذلك، تبعد الخلافات الدبلوماسية والقانونية حول ما إذا كان بإمكان الولايات المتحدة تنفيذ آلية «سناب باك» أم لا، الانتباه عن السؤال الأكثر جدية حول ما سيعنيه إنهاء حظر الأسلحة المفروض على إيران بالنسبة لسياساتها العدوانية في الشرق الأوسط وتدخلاتها في شؤون الدول الداخلية. وأوضحت «باربرا سلافين» من «المجلس الأطلسي»، في يونيو ٢٠٢٠، أنه منذ أن «أظهرت إيران قدرة كبيرة على تطوير أنظمة خاصة بها، من المرجح أن تكون مشترياتها محدودة». ويشير تقرير لوكالة «استخبارات الدفاع» في أغسطس ٢٠١٩ إلى أنه «بمجرد انتهاء حظر الأسلحة الذي تفرضه الأمم المتحدة، فمن المتوقع أن تشتري طهران مقاتلات متطورة من الجيل الرابع غالبا من روسيا». وبالفعل، «ناقشت طهران وموسكو بيع طائرات من طراز سو–٣٠ لإيران.«

وفي هذا السياق يقول «روبرت كزولدا»، من «المجلس الأطلسي»، إن «الواردات العسكرية وحدها قد لا تعالج أوجه القصور لدى طهران، والتي لا يمكنها حاليًا تقديم سوى «تحديث محدود لمعدات عسكرية كانت موجودة خلال حقبة الحرب الباردة، فيما يبقى العائق هو أن «أنظمة السلاح الحديثة غالبًا ما تكون باهظة الثمن». وفي حديثه، عن جدوى استمرار تقييد الواردات الإيرانية بعد انتهاء حظر الأسلحة، استشهد بالدبابات الروسية، التي قد تحصل عليها إن أرادت، والتي باتت تمتلك حاليًا أنظمة لمكافحة الحرائق عبر التصوير الحراري التي كانت تنتجها شركة «تاليس» الفرنسية، والتي من غير المرجح أن يُسمح بنقلها إلى السيطرة الإيرانية.

وعلى الرغم من أن طهران قد لا ترى إصلاحا فوريًا لقواتها العسكرية التقليدية إذا انتهى الحظر فعلاً، فإن دعمها العسكري واللوجستي سيتجه بالأحرى إلى عملائها بالوكالة بشكل أكبر، والذين يقاتلون لزعزعة استقرار المنطقة، والحصول على العديد من الفوائد والمزايا الجيوسياسية لها. ويشمل ذلك زيادة التمويل، وتوفير معدات عسكرية أفضل لجماعات مثل، «حزب الله»، و«الحوثيين» وعملائها في دول الخليج. وفي هذا الصدد، تشير «وكالة الاستخبارات الدفاعية الأمريكية»، إلى أنه بين عامي ٢٠١٢ و٢٠١٨ قدمت إيران أكثر من ١٦ مليار دولار لوكلائها في الشرق الأوسط، وذلك على الرغم من الآثار المالية للعقوبات التي تقودها واشنطن .

من ناحية أخرى، يُفسح إنهاء الحظر المجال لتعاون عسكري وتكنولوجي أوثق بين طهران وموسكو وبكين. ولا يخفى أنه حتى مع فرض عقوبات الأمم المتحدة وأثناء سريانها، فقد تعززت هذه العلاقة بالفعل. وفي عام ٢٠١٩ أجرت الدول الثلاث مناورات عسكرية مشتركة في منطقة الخليج العربي. ومؤخرا، وافقت الصين على شراكة

استراتيجية مدتها ٢٥ عامًا مع إيران، بمقتضاها ستقدم ٤٠٠ مليار دولار من الاستثمارات لطهران، بالإضافة إلى تعاون عسكري أوثق وأقوى.

وفي المقابل، يمثل التقارب الصيني الإيراني، تهديدا لمكانة الولايات المتحدة الراسخة في المنطقة. وذكرت مجلة «فورين بوليسي»، أن «نفوذ الصين المتنامي في شرق آسيا وإفريقيا يمثل تحديا للمصالح الأمريكية، وسيكون الشرق الأوسط ساحة المعركة التالية التي يمكن لبكين أن تتحدى فيها الهيمنة الأمريكية هذه المرة من خلال إيران.«

ويعكس فشل «واشنطن»، في إقناع أعضاء مجلس الأمن بدعم قرارها، تراجع التأثير الدبلوماسي الأمريكي خلال رئاسة «ترامب». ويصف «هنري روما»، من «مؤسسة أوراسيا الاستشارية»، محاولة «بومبيو» الفاشلة بأنها: «مثال حي آخر لخلق مزيد من العزلة التي تعتمدها واشنطن تجاه إيران، والتي تضاف إلى فشلها على مدى السنوات الثلاث الماضية في إقناع أي مُوقِع آخر على اتفاق حظر السلاح واستمرار دعم هذا النهج في التعامل معها». ومن وجهة نظر بعض المراقبين فإن هذا الأمر كفيل بأن يؤدي إلى سيناريو قد يلزم فيه استعراض القوة لمنع إيران من استيراد الأسلحة، وربما تكون النتيجة تهديد «الاتفاق النووي» لعام ٢٠١٥ كليًا.

وأوضحت «أريان طباطبائي»، في مجلة «فورين بوليسي» أن إدارة ترامب تعلمت أنه "بغض النظر عن مدى عيوب المؤسسات الدولية، فإنه بمجرد انسحاب أي دولة منها، فإنها تفقد أي قدرة على التأثير عليها من الداخل».

وتوضح أنه «بعد الانسحاب من الاتفاق النووي دون وجود أي خطة بديلة، أصبحت واشنطن في حيرة الآن؛ لأنها بحاجة إلى تمديد حظر السلاح المفروض على إيران». وكان وزير الخارجية الأمريكي، «مايك بومبيو» قد أوضح للصحفيين خلال زيارته لبولندا، أن الانسحاب من الاتفاق الإيراني كان «خطأ، ونحن نأسف لذلك.«

وردا على هذا الفشل تسعى إدارة ترامب الآن إلى ممارسة نفوذ أكبر على إيران، ولا سيما مع اقتراب الانتخابات الأمريكية. ومن جانبه، أوضح «جوش روجين»، في صحيفة «واشنطن بوست»، أن «فريق السياسة الخارجية لترامب يسابق عقارب الساعة لفرض الأمر الواقع على الأرض بشأن مجموعة من القضايا من أجل جعل الأمر صعبًا قدر الإمكان على إدارة بايدن المحتملة للتراجع عن القرارات التي اتخذها ترامب. ويستشهد «روجين»، بالاتفاق النووي، مشيرًا إلى أن «الإدارة الأمريكية الحالية تحاول تحطيمه كليًا لدرجة أن إدارة بايدن لن تكون قادرة على إعادة الروح له ثانية». وفي هذا الصدد، تشير «سوزان ديماجيو»، من «مؤسسة كارنيجي»، أيضًا إلى أن إدارة ترامب تسعى باستمرار إلى تدمير الاتفاق، وربما يكون نهجها في الأمم المتحدة يرمي إلى تصعيد التوترات وإثارة حفيظة الإيرانيين بالتخلي عنه أيضًا»، مضيفة: أنها «تتبع نهج وسياسة الأرض المحروقة الرامي إلى تدمير الاتفاق من أجل جعل الأمر صعبا على بايدن، والإيرانيين.. إنها لا تهتم بتطوير برنامج إيران النووي بقدر اهتمامها حقًا بقتل هذا الاتفاق». ويشير «مارك دوبويتز»، من «مؤسسة الدفاع عن الديمقراطيات»، إلى أن «عودة الولايات المتحدة المفاجئة إلى

السياسة الديمقراطية في المستقبل ستمثل سيفًا ذا حدين لإدارة بايدن». ففي حين أنها ستوفر له «نفوذًا كبيرًا» بشأن «التفاوض على قرار جديد لمجلس الأمن للتعامل مع الملف النووي»، إلا أنها ستجعل أيضًا «من الصعب جدًا على إدارته العودة إلى الاتفاق النووي، وسيعطي فريقه حجة أقوى بالبحث عن بدائل للاتفاق.«

على العموم، لا تمثل هزيمة واشنطن في الأمم المتحدة، ومنعها من استمرار حظر السلاح على إيران نهاية للقضية. والمهم الآن، أن على الإدارة الأمريكية عدم السماح لإيران باستيراد وتصدير الأسلحة إلى منطقة الشرق الأوسط، لأن ذلك سيمكنها من تحديث وزيادة قدراتها العسكرية الهجومية ونقل التمويل والمعدات المتطورة إلى وكلائها بمناطق الصراع في المنطقة .

٢٠٢٠/٨/٢٤

ما بعد صدمة حكم محكمة اغتيال الحريري!

مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية

بعد خمسة عشر عامًا على وفاة رئيس الوزراء اللبناني رفيق الحريري، فشل تحقيق أجرته محكمة شكلتها الأمم المتحدة في إدانة ثلاثة من المتهمين الأربعة، وتمت إدانة واحد فقط هو سليم عياش، وجميعهم ينتمون إلى حزب الله المصنف على مستوى دولي منظمة إرهابية.

وكان رد الفعل الفوري والواسع النطاق من قِبَل المراقبين والمعلقين في الغرب على الحكم الصادر انعكاسا لخيبة أمل شديدة، وأنه لم يكن أكثر من مجرد تقليد ضعيف لما كان ينبغي أن يكون.

ومن أبرز الانتقادات المتزايدة أن التحقيق فشل في الإجابة عن أي من الأسئلة الرئيسية المحيطة بعملية الاغتيال، وصولاً إلى المخاوف من أن نتائجه ستكون بمثابة ضربة قاصمة للجوء مستقبلاً لأي تحقيقات دولية مماثلة؛ للبت في مثل هذه النوعية من القضايا.

كانت أكثر الأمور إحباطا، بالنسبة للكُتّاب ولما نشرته وسائل الإعلام الغربية، أن المحكمة فشلت في تحديد المسؤولين عن جريمة الاغتيال، وأخفق قرار المحكمة بشأن عدم وجود أدلة كافية لربط حزب الله أو الحكومة السورية بالحادث بشكل مباشر في إرضاء المنتقدين.

وكتبت مارليز سيمونز وبن هوبارد، من صحيفة نيويورك تايمز، أن الحكم ترك لبنان «بدون إحساس بإنهاء هذا الملف» و«فشل في الإجابة حتى على السؤال الأكثر أهمية هو: من أمر بالقتل؟»، كما انتقدت ريبيكا كولارد، من مجلة فورين بوليسي، قرار المحكمة، وقالت: «رغم الوقت الطويل والمال الذي أُنفق على هذه القضية، والذي وصل إلى قرابة البليون دولار لم تستطع المحكمة تحديد من أمر بالقتل».

وفي الوقت نفسه، وصف نيكولاس بلانفورد من المجلس الأطلسي أن التحقيق الذي دام خمسة عشر عامًا قد انتهى مع قليل من «التذمر». وأضاف مايكل يونغ، من مركز كارنيغي للشرق الأوسط، أن نتيجة الحكم «تبدو كأنها مجرد حاشية في كتاب لم يعد يُطبع». أما نديم حوري، من مبادرة الإصلاح العربي، التي تتخذ من باريس مقرا لها، فقد توسع في هذا الأمر بالقول إن الحكم «نتيجة غير مُرضية للغاية؛ لأن الأسئلة الأساسية تُركت من دون إجابة» وبالتالي «سيستمر تقسيم اللبنانيين».

وتذهب جُمانة قدور، من المجلس الأطلسي، إلى أبعد من زملائها، في التصريح بأن حكم المحكمة الخاصة بلبنان «لا صلة له بالموضوع»، وأنه «ليس مفاجئا» أن المسؤولين عن الاغتيال «هربوا من دون عواقب». كما انتقدت ليز سلاي، من صحيفة واشنطن بوست، التحقيق قائلة: «بسبب فشله في تحديد اللاعبين السياسيين الذين يقفون وراء الاغتيال، فشلت المحكمة في تحقيق هدفها المتمثل في إنهاء ثقافة الإفلات من العقاب، التي سمحت للعنف السياسي بالازدهار من دون رادع في لبنان لسنوات».

ولا غرابة في أن رفض المحكمة إعلان إدانة حزب الله بالتورط المباشر في الاغتيال فتح الباب للتشكيك في قدراتها التحقيقية. ويعلق ويليام وشسلر، من المجلس الأطلسي، قائلاً: «اختارت المحكمة الخاصة إنهاء عملها بعد أكثر من عقد من الزمن من دون الإجابة عن سؤال من المسؤول النهائي عن اغتيال رفيق الحريري»، وأنه «لا يتطلب الأمر عقلاً تآمريًّا للشك فيما إذا كانت العدالة قد تحققت من خلال إغلاق القضية بعد العثور على أدلة لإدانة عنصر واحد فقط من حزب الله – والذي بالطبع لن يواجه هو نفسه أي عواقب شخصية».

ويضيف وشسلر أنه «يمكننا أن نكون على ثقة بأن الحكم ليس نتيجة انعدام الكفاءة ببساطة»، بل هو «جهد متضافر لعرقلة العدالة عبر التخويف والتهديد والاغتيالات».

وكانت مها يحيى، من مركز كارنيغي للشرق الأوسط، أكثر حدة في انتقادها للحكم، مشيرة إلى ما يلي: «بالنسبة للعديد من الناس، سيكون هذا الحكم بمثابة تأخير للعدالة، وإنكار لها.. خلاصة القول، لن يتم تحميل أي شخص المسؤولية عن جريمة كانت تهدف، على حد تعبير القضاة، إلى زعزعة استقرار لبنان».

وبالإضافة إلى هذه المخاوف بشأن عدم قدرة التحقيق على إثبات وجود صلة مباشرة بين حزب الله واغتيال الحريري، هناك استياء داخل المنظمات ووسائل الإعلام الغربية من أن التحقيق ليس له تأثير يذكر على لبنان، على الرغم من الوعد الذي قدمه القائمون على التحقيق بمحاسبة الجهات المعادية. وبالتالي فإن النتيجة غير الحاسمة للمحكمة تبطل ما وصفه مارتن تشولوف، من صحيفة الغارديان، بأنه «لحظة فاصلة مرتقبة في حياة لبنان» وما وصفه المحامي الدولي بنيامين دور بـ«لحظة ختامية» مرتقبة.

بطبيعة الحال، ركزت التحليلات أيضًا على ما إذا كان الحكم سيؤثر على نفوذ حزب الله داخل لبنان أم لا، ويبدو أن المعلقين الغربيين منقسمون بشأن ما إذا كانت النتيجة ستدعم أم تعرقل جماعة حزب الله المسلحة.

ويزعم بيل تريو، من صحيفة «الإندبندنت»، أن «حقيقة أن المحكمة بدت وكأنها تستبعد صراحة وبشكل قاطع الأدلة التي تربط قيادة حزب الله بالجريمة كانت أخبارًا جيدة للجماعة المدعومة من إيران». وتضيف جمانة قدور أن الحكم «أصدر عدة تصريحات تبرئ قادة حزب الله»، الأمر الذي يوفر للجماعة «سياسة إنكار معقولة» لمقتل الحريري.

ويوضح وشسلر أنه نظرًا إلى أن «حزب الله أمضى عقودًا في العمل لإضعاف الدولة اللبنانية والسيطرة على النظام السياسي والاقتصاد اللبناني»، فقد تمكنت الجماعة المسلحة من تجنب العواقب المترتبة على أفعالها، ومع ذلك، فهو لا يرى هذا أنه نهاية الأمر، لكنه يعتقد بدلاً من ذلك أنه «من المنطقي» الآن أن «يبدأ الشعب اللبناني وبقية العالم في إخضاع حزب الله للمحاسبة».

ويؤكد نيكولاس بلانفورد أن حكم المحكمة أضعف حزب الله، ويقول إن «مغزى الحكم» يدين «ضابطا كبيرًا في حزب الله»، وأنه على الرغم من عدم إثبات تورط قادة حزب الله أو النظام السوري بشكل مباشر، «فالاستقراء الطبيعي للحكم هو أن حزب الله أو عناصر التنظيم خططوا ونفذوا الاغتيال». ويرى جيريمي باوين، محرر قسم الشرق الأوسط في شبكة بي بي سي، أن «الحكم أعطى سعد الحريري، رئيس الوزراء السابق الذي قد يحصل على المنصب مرة أخرى، أداة نفوذ لاستخدامها ضد حزب الله»، مشيرًا إلى أنه على الرغم من افتقار المحكمة إلى الأدلة، إلا أن «إدانة رجل من حزب الله ستغذي الأجواء السياسية المحمومة في لبنان».

وينظر العديد من الخبراء إلى النتائج المحدودة للمحكمة على أنها تبدد الآمال في أن إصدار حكم أوسع كان سيوفر الأمل في إحداث إصلاحات سياسية في لبنان. ويقر جاريد مالسين، من صحيفة وول ستريت جورنال، بأنه بعد إصدار الحكم «يتوقع القليل أن يغير الحكم بشكل كبير المشهد السياسي في لبنان»، وكتبت ريبيكا كولارد، من مجلة فورين بوليسي، أن «القرار احتوى على الجرعة المناسبة من الغموض لجميع الأطراف للبحث عمن تلقي باللوم عليه».

بالإضافة إلى نقد حكم المحكمة، كانت هناك أيضًا انتقادات لمسار التحقيق نفسه ركزت في الغالب على الطبيعة المُطوّلَة والمكلفة للتحقيق، وخاصة بالنظر إلى أنه قد قدّم الآن نتيجة مخيبة للآمال تمامًا. وبالنسبة إلى بلانفورد، فإن الإطار الزمني الممتد للتحقيق الدولي يعني أن «تأثير حادث اغتيال الحريري» قد «تبدد بمرور الوقت»، حيث غمرت البلاد قضايا أخرى. وبالاتفاق مع وجهة النظر هذه، كتبت مارليز سيمونز وبن هوبارد، من صحيفة نيويورك تايمز، أنه «مع استمرار التحقيق وجلسات الاستماع»، «تلاشت عملية القتل، وأصبحت جزءا من الماضي».

وطعن كامبل ماكديارميد، من صحيفة التلغراف، في كفاءة التحقيق، نظرًا إلى أنه لم يتمكن من التوصل إلى نتيجة قوية «حتى بعد الاستماع إلى ٢٩٧ شاهدًا على مدى ٤١٥ يومًا من الجلسات منذ عام ٢٠١٤». ومع وضع هذه الإخفاقات العديدة في الاعتبار، تخلص قدور إلى أنه «على الرغم من النوايا الحسنة للمجتمع الدولي»، فقد فشل التحقيق بشكل كبير في تحقيق العدالة، وسمح فقط لحزب الله «بمواصلة عملية التآكل البطيء للدولة اللبنانية من الداخل».

والنتيجة المتوقعة لعدم توصل التحقيق إلى نتيجة حاسمة بين المراقبين هو أنه سيكون هناك الآن تساؤل متجدد عما إذا كانت التحقيقات الدولية فعالة حقا في إصدار أحكام في مثل هذه الأحداث البارزة والمثيرة للجدل مستقبلاً. ويشير مارك ستون، مراسل الشرق الأوسط في شبكة سكاي نيوز، إلى أن «هذا الحكم ستكون له تداعيات على كل من لبنان وسمعة المحاكم الدولية الخاصة والمُكلفة»، وأضاف نديم حوري، من مبادرة الإصلاح العربي، التي تتخذ من باريس مقرا لها، أن «التحقيق الدولي لم يتمكن من حل القضية»، وبالتالي كان هناك «الكثير من الانتقادات لدوره».

وقد يتجلى هذا التأثير قريبا في لبنان مرة أخرى، حيث تقلل الطبيعة غير الحاسمة لهذا التحقيق من احتمالية إجراء تحقيق مماثل في الانفجار الأخير في بيروت، وفقًا لراندا سليم، من معهد الشرق الأوسط في واشنطن العاصمة، التي استشهدت بالمعارضة العلنية لمثل هذه الخطوة من قِبَل الرئيس اللبناني، وذكرت أن حكم المحكمة «يعزز الحجة التي يقدمها المعارضون، بمن فيهم عون، بأن التحقيق على هذا النحو ليس مضمونا».

في النهاية يبدو أن الشعور باليأس وخيبة الأمل هو أنسب وصف لرد الفعل الغربي على نتائج المحكمة الخاصة بلبنان، فلقد ترك طول التحقيق وحجمه العديد من المعلقين في حيرة من أمرهم بالنظر إلى النتيجة النهائية التي تبدو واهية، حيث أدانت شخصًا واحدًا فقط، وفشلت في إثبات تورط سوريا أو حزب الله. وعلى الرغم من أن إدانة عضو في حزب الله بالتورط في عملية الاغتيال، فإنه من غير المرجح أن يُعاقَب، فضلا عن تبرئة ثلاثة أعضاء آخرين من الحزب نفسه. ومن وجهة النظر الواسعة لوسائل الإعلام الغربية والخبراء، يترك هذا الوضع العديد من الأسئلة من دون إجابة أمام الشعب اللبناني مع احتمال حدوث مزيد من الاضطرابات داخل البلاد، فضلا عن أن إجراء تحقيقات دولية في الحوادث الكبرى مستقبلاً أصبحت مهددة، ويبقى أن نرى ماذا سيعني الحكم بالنسبة للبنان وسط مجموعة من الأزمات المتصاعدة والملحة بلا نهاية تلوح في الأفق.

٢٠٢٠/٨/٢٧

قراءة في تقرير «لجنة المخابرات والأمن» البريطانية

أكثر من عام أجلت بريطانيا نشر تقرير مثير للجدل حول التدخل الروسي في شؤونها الداخلية، والذي أعدته «لجنة المخابرات والأمن» في مجلس العموم. وكانت اللجنة قد أنهت التقرير في مارس ٢٠١٩، وقدمته إلى الحكومة في أكتوبر من نفس العام للموافقة الأمنية، وتأخر صدوره بسبب عدم وجود حماس داخل «وستمنستر» لنشره بسبب المخاوف الأمنية حول الانتخابات العامة لعام ٢٠١٩.

وتعد «لجنة الاستخبارات والأمن»، (اي اس سي)، مكونًا رئيسيًا في البنية التحتية الدفاعية بالمملكة المتحدة. وتتكون من تسعة أعضاء من مجلس العموم ومجلس اللوردات، ويُمنح أعضاؤها سلطة الوصول إلى «الوثائق السرية»، وبالتالي يخضعون لقانون «الأسرار الرسمية»، وتصدر تقريرا سنويا. وبالنسبة لمسائل الأمن القومي، يحظى دور رئيسها بأهمية كبيرة، حيث إنه مسؤول عن تصرفات الحكومة ووكالات الاستخبارات التابعة لها، فاللجنة مكلفة بمراجعة الإدارات والسياسات والعمليات التي تنفذها وكالات مثل «جهاز الاستخبارات الداخلي»، و«جهاز الاستخبارات الخارجي»، و«مكتب الاتصالات الحكومية»، و«مكتب الأمن ومكافحة الإرهاب»، و«مؤسسة الأمن القومي».

وحتى منتصف يوليو ٢٠٢٠ ظل الجمود بشأن نشر التقرير قائما، غير أن تعيين رئيس جديد للجنة قد فتح الطريق لإصداره في النهاية بعد الوقوف ضد المرشح المفضل للحكومة، وفوز النائب المحافظ، «جوليان لويس». وفي خطوة غير مسبوقة، قام رئيس الوزراء البريطاني، «بوريس جونسون»، بتجريد «لويس» من مهامه الحزبية. وردا على ذلك، وافقت اللجنة بالإجماع على نشر التقرير في ٢١ يوليو ٢٠٢٠.

وقبل النشر تم حذف جزء كبير من المعلومات الحساسة للغاية من التقرير بسبب مخاوف من أن روسيا قد تستخدمها مجددا لمواصلة تهديدها لأمن المملكة المتحدة، حيث حلل عددا من القضايا الأمنية، مثل التضليل، والهجمات الإلكترونية، وتأثير المغتربين الروس.

وينتقد التقرير –الذي يحمل عنوان «روسيا»– بشدة بريطانيا وأجهزتها الأمنية، ويوضح بالتفصيل الادعاء بشأن التقليل من تهديد روسيا لأمنها القومي، وإحجامها عن التحقيق في مخاوف وكالات الأمن والاستخبارات. ويوضح أن الحكومة «استهانت بالتهديد الروسي، وتهاونت في التعامل معه». وحول عدم فاعلية الأجهزة الأمنية للتحقيق في هذه التهديدات، تستشهد اللجنة، بجهاز الاستخبارات الداخلي، (ام اي ٥)، على أنه قدم «نصا من ستة أسطر فقط»، بشأن التدخل الروسي؛ عندما طُلب منه تقديم أدلة مكتوبة للتحقيق. كما ناقش الرد البريطاني على واشنطن حول التدخل الروسي، وكتب أن فشل المخابرات البريطانية تمثل: «في تناقض صارخ مع معالجة الولايات المتحدة لمزاعم التدخل الروسي في الانتخابات الرئاسية لعام ٢٠١٦، حيث تم إصدار تقييم للاستخبارات في غضون شهرين

من عملية التصويت». وعليه، لخص «كيفان جونز»، عضو مجلس العموم وعضو اللجنة، الوضع بقوله: «إن الغضب ليس أنه كان هناك تدخل.. الغضب هو أنه لا أحد يريد أن يعرف ما إذا كان هناك تدخل».

ومع ذلك كانت النتيجة الرئيسية التي توصلت إليها اللجنة، هي أن «تحقيقها لا يمكن أن يجزم في النهاية ما إذا كانت روسيا قد تدخلت بشكل يمثل خطرا على السياسة البريطانية أم لا». ووفقًا لها، كان السبب الرئيسي لهذا الوضع المُبهم؛ هو «عدم بذل جهود من قبل أجهزة المخابرات والأمن للتحقيق بجدية في المخاوف بشأن التدخل الروسي». وعلى الرغم من عدم قدرتها على إثبات التدخل الروسي بشكل قاطع، فقد سلطت الضوء على العديد من مخاوف الأمن القومي التي لم يتم تناولها، حيث وصفت محاولة روسيا للتدخل في استفتاء الاستقلال الاسكتلندي لعام ٢٠١٤ بأنه «موثوق»، وأن هذا كان «أول تدخل بعد انهيار الاتحاد السوفيتي في مسار عملية ديمقراطية غربية». من ناحية أخرى حددت اللجنة مخاوف جدية بشأن «المغتربين الروس في المملكة المتحدة». وعلى الرغم من أنها لم تذكر اسماء أفراد بعينها، لكنها زعمت أن هناك اسماء بالفعل: «رحبت لندن بالقلة الروسية، وأموالهم بأذرع مفتوحة، وزودتهم بوسيلة لإعادة تدوير التمويل غير المشروع من خلال –ما يُشار إليه باسم–، «مغسلة لندن» والعلاقات على أعلى المستويات، مع الوصول إلى الشركات والشخصيات السياسية البريطانية».

بالإضافة إلى ذلك شككت في روابط الأفراد الروس بالسياسيين البريطانيين، وعلقت على ذلك بالقول: «هناك عدد من أعضاء مجلس اللوردات لديهم مصالح تجارية مرتبطة بروسيا، أو يعملون مباشرة مع شركاتها الكبرى المرتبطة بالدولة.. يجب التدقيق في هذه العلاقات بعناية، نظرًا إلى إمكانية استغلال روسيا لهم». ووصف التقرير النفوذ الروسي في بريطانيا، بأنه أصبح «الوضع الطبيعي الجديد»، حيث يتم دمج الروس الذين تربطهم صلات وثيقة بالرئيس، «بوتين»، بشكل جيد في الأعمال التجارية والمشهد الاجتماعي، وقبولهم بسبب ثرواتهم. ومن ثمّ، فإن حجم التدخل الروسي في شؤون بريطانيا الداخلية «يعني أن أي إجراءات تتخذها الحكومة الآن ليست وقائية، ولكنها بالأحرى تخفف من حدة الضرر».

ومع أخذ هذه الإخفاقات الأمنية في الاعتبار قدم التقرير عددا من التوصيات. وعلى الرغم من كونها مهمة، إلا أنها لم ترق إلى المطالبة بتغييرات جذرية داخل وكالات الاستخبارات. وأوصت اللجنة بقانون تجسس جديد لمنع الأفراد من تهديد الأمن القومي نيابة عن الحكومات الأجنبية. كما قدمت توصية أخرى تلزم الأفراد بالتسجيل في إدارة الحكومة، والتي تطابق نظاما موجودا بالفعل في الولايات المتحدة وأستراليا. واستندت التوصية الأخيرة إلى تفسير المدير العام السابق للمكتب الخامس (المخابرات الحربية)، «أندرو باركر»، بأنه: «اليوم لم تعد جريمة بأي حال من الأحوال أن تكون عميلا سريا لخدمات المخابرات الروسية في المملكة المتحدة.. ما لم تحصل على أسرار ضارة وتعطيها لقادتك».

وفي الواقع لم تكن انتقادات لجنة المخابرات والأمن، للحكومة غير متوقعة. وفي الأسابيع الأخيرة، اعترفت «وستمنستر» بالتهديدات الأمنية الروسية. وفي ١٦ يوليو، صرح وزير الخارجية، «دومينيك راب»: أنه «من شبه المؤكد أن الممثلين الروس قد سعوا للتدخل في الانتخابات العامة لعام ٢٠١٩». ووصف الوضع بأنه «غير مقبول على الإطلاق». وتعد هذه هي المرة الأولى التي يلقي فيها وزير بالحكومة اللوم مباشرة على روسيا لتدخلها في شؤون بريطانيا الداخلية. بالإضافة إلى ذلك، اتهمت «وكالات الاستخبارات»، بالتعاون مع نظرائها الأمريكيين والكنديين، روسيا بمحاولة سرقة معلومات عن لقاحات فيروس كورونا. وألقت الدول الثلاث، باللوم على مجموعة تسمى باسم «الدوقات» أو «الدب المريح»، مؤكدة أنها تمتلك روابط وثيقة بوكالات المخابرات الروسية.

وفي محاولة من الحكومة لمواجهة رد الفعل السياسي واسع النطاق؛ أصدرت تفنيدا لنتائج اللجنة؛ حيث زعمت أنه «تم الاعتراف منذ فترة طويلة بوجود تهديد دائم وهام من روسيا وحلفائها»، فيما نفت أن المراجعة الأمنية للتدخل الروسي في استفتاء الاتحاد الأوروبي لعام ٢٠١٦، كانت ضرورية، حيث نص التقرير على ما يلي: «لم نر أي دليل على تدخل ناجح في استفتاء الاتحاد الأوروبي». وفي كلمته بمجلس العموم، جادل «جونسون»، بأنه: «لا يوجد بلد في العالم الغربي مثل بريطانيا أكثر يقظة في حماية مصالحها أو المجتمع الدولي من التدخل الروسي»، زاعما أن الجهود المبذولة لانتقاد الحكومة بشأن التدخل الروسي «كانت مدفوعة برغبة في تقويض نتيجة استفتاء خروج بريطانيا عام ٢٠١٦».

ومن جانبه أكد وزير الأمن البريطاني، «جيمس بروكينشاير»، موقف الحكومة، بأن التدخل الروسي لا يزال «أولوية قصوى للأمن القومي»، ونفى بشكل قاطع أن يكون هناك تعمد لتجنب التحقيق في مزاعم التدخل الروسي. في حين، دافع زعيم حزب المحافظين السابق، «إيان سميث»، عن نهجها في التعامل مع روسيا، بحجة أن الصين تمثل حاليًا تهديدًا أمنيًا أكبر بكثير من موسكو، وكتب في صحيفة «التليجراف»: «لقد رددنا بقوة على حالة التسمم بذات غاز الأعصاب الذي استخدم في الاعتداء على العميل الروسي المزدوج، سكريبال وابنته، وأدنا محاولات التلاعب بالانتخابات العامة لعام ٢٠١٩، وفرضنا عقوبات على نظام بوتين، ونجحنا بطريقة أو بأخرى في احتواء التهديد الروسي».

وخارج الحكومة كانت هناك ردود فعل سياسية رافضة لنهج المملكة المتحدة في حماية أمنها القومي. وفي مجلس العموم، هاجم زعيم حزب العمال، «كير ستارمر»، تعاملها مع التهديدات الأمنية الروسية، قائلاً: «مكث رئيس الوزراء في هذا التقرير لمدة ١٠ أشهر وفشل في سد الثغرة في قانوننا للأمن القومي، فكيف سيقوم بمعالجة هذه الثغرة ومواجهة ذلك التهديد بالشكل القوي الذي يستحقه؟». وقال «نيك سيموندز»، وزير داخلية الظل: إن «التقرير يوضح حجم وأوجه القصور في استجابة الحكومة للحفاظ على أمننا القومي في مواجهة ما يشكل بوضوح تهديدًا

متزايدًا وكبيرًا من جانب روسيا». أما النائب في الحزب الوطني الاسكتلندي، «ستيوارت هوزي»، فقد صرح بأن التقرير، «يكشف أنه لم يكن أحد في الحكومة يعرف ما إذا تدخلت روسيا في الاستفتاء أو سعت للتأثير عليه؛ لأنهم لم يرغبوا أن يعرفوا.. فقد تجنبوا بجدية البحث عن ذلك».

في غضون ذلك رفض السفير الروسي لدى المملكة المتحدة، «أندريه كيلين»، هذه المزاعم قائلاً: «لا معنى لها»، مضيفا أنه «لا يرى فائدة في التدخل في انتخابات ٢٠١٩. فيما وصفها المتحدث باسم الرئاسة الروسية، بأنها «مجرد اتهامات مثل الاتهامات السابقة، لا أساس لها من الصحة»، مشددا على أن موسكو «لم تتدخل أبدًا في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، ولا تتسامح مع محاولات التدخل في شؤونها الخاصة».

وفي ظل هذه الانتقادات أعلنت «وستمنستر» بالفعل تغييرات كبيرة في بروتوكولات الأمن القومي، واتخاذ خطوات لزيادة سلطات وصلاحيات وقوة وكالات الاستخبارات والأمن التابعة لها. وصرح رئيس الوزراء أمام البرلمان أن «الحكومة تعد العديد من التشريعات، وأننا بصدد سن قانون جديد بشأن التجسس، بالإضافة إلى قوانين لحماية الملكية الفكرية، وهناك أيضًا النسخة البريطانية الخاصة من قانون ماغنيتسكي الأمريكي والمعني بمواجهة أي أفراد، سواء أكانوا في روسيا أو في أي مكان آخر ينتهكون حقوق الإنسان». ومن جانبه قال «جيمس بروكينشاير»: إن الحكومة ستنظر أيضًا في تشديد القواعد على التأشيرات الاستثمارية وإعادة تقييم مدى قوة وصرامة قانون أسرار الدولة الرسمية، وأن لجنة الاستخبارات والأمن اعتمدت «نموذجا لتسجيل العملاء الأجانب» سيسمح لنا بتسليم العملاء الذين فشلوا في التسجيل لديها».

ومع ذلك فإن زيادة الصلاحيات والسلطات والموارد المالية المتاحة لأجهزة الأمن والاستخبارات لن تقوى على خلق استجابة قوية لمواجهة الأنشطة الروسية المتغلغلة بالمملكة المتحدة. وبدلاً من الاستجابة لمضاعفة الجهود حيال التدخل الروسي أكد «جهاز الاستخبارات الداخلي» أن قائمة أولوياته بشأن التهديدات الإرهابية هي «إعطاء الأولوية دائمًا للتحقيقات التي تهدد الحياة.. ومهما كانت العمليات الديمقراطية مهمة فهي لا تمثل تهديدًا للحياة بالنسبة للجمهور بالطريقة التي تمثلها الأعمال الإرهابية».

على العموم على رغم أن تقرير «لجنة الاستخبارات والأمن» غير حاسم ومحدود بسبب نقص المعرفة بالأفعال والانتهاكات الروسية فهو بلا شك يعد نقطة ضعف لحكومة المملكة المتحدة في التعامل مع قضايا الأمن القومي، خاصة أن عدم الاستعداد للتحقيق في التهديدات المحتملة والسماح لشخصيات روسية رفيعة المستوى بالاندماج في لندن قد قوض أمن الدولة وقدرات وكالاتها الاستخباراتية.. ومع قبول الحكومة بتوصيات تقرير اللجنة يبقى أن نرى ما إذا كان سيتم اتباعها، وكيف سيتم تنفيذها لمواجهة التهديدات الأمنية الروسية للمملكة المتحدة في المستقبل.

٢٠٢٠/٨/٢٩

سياسات «بايدن» و«ترامب» المستقبلية تجاه فلسطين وإسرائيل

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

مما لا شك فيه أنه لا يمكن التقليل من أهمية تأثير الانتخابات الرئاسية الأمريكية «نوفمبر ٢٠٢٠»، في تشكيل السياسة الخارجية لواشنطن في المستقبل، حيث تختار بين «دونالد ترامب»، و«جو بايدن»؛ أي بين رؤيتين متعارضتين تماما للعالم؛ ففي حين يروج الأول للعزلة والعدوان ضد أعداء أمريكا، يتعهد الثاني بسياسة خارجية تقوم على التعاون الدولي والدبلوماسية، ويتضح هذا الاختلاف بشكل كبير في نهج كلا المنافسين تجاه تعاملهما مع كل من إسرائيل وفلسطين.

ومع اتباع الولايات المتحدة في عهد «ترامب»، استراتيجية بالشرق الأوسط تدعم بقوة حلفاءها وتكافح أعداءها؛ فإن احتمال وجود أي شكل لحل القضية الفلسطينية طويلة الأمد يبدو بعيد المنال أكثر من أي وقت مضى. وفي حال إعادة فوزه، فإنه من المرجح أن تشهد السياسة الخارجية استمرارا لسياسات «المواجهة»، و«الضغط الأقصى» على خصوم أمريكا في المنطقة، مع إعطاء الضوء الأخضر للخطط الإسرائيلية المتسارعة لضم المزيد من الأراضي في الضفة الغربية، حيث سيتم تنحية القضية الفلسطينية لصالح مسائل مثل رد الولايات المتحدة على الصين وروسيا، وما إذا كان ينبغي إعادة فتح المحادثات مع إيران بشأن تطلعاتها النووية أم لا. تقول «مايراف زونسزين»، في مجلة «فورين بوليسي»، إن «الحزب الديمقراطي موحد ضد الضم، بينما الحزب الجمهوري موحد وراء أي شيء يفعله ترامب، وبالتالي يدعمه.«

وطوال فترة ولايته الأولى، اتجه «ترامب»، لاتخاذ موقف داعم بشكل متزايد تجاه المستوطنات الإسرائيلية وقرار الضم، ما مثل انقلابا هائلا على السياسات التي طرحها سابقه «باراك أوباما». وكما يقول «ريني زيليازكوفا»، من «المعهد الملكي للشؤون الدولية»، فقد «شهد محور ترامب–نتنياهو، تغييرا ملحوظا في لغة واشنطن حول الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، والذي أضفى الشرعية على طموح إسرائيل التوسعي في الضفة الغربية، مع تهميش وإضعاف الفلسطينيين إلى حد كبير .«

من ناحية أخرى، كانت خطته للسلام مفيدة بلا شك للإسرائيليين، حيث تمنحهم السيطرة على٣٠٪ من الضفة الغربية من خلال توسيع أراضي المستوطنات؛ وبالتالي، سيكون مستحيلا طالما بقي ترامب في البيت الأبيض أن يتم أي نوع من الاتفاق المثمر. ووصف «مايكل فوكس»، من «مركز التقدم الأمريكي»، تعامله مع إسرائيل وفلسطين، بأنه مجرد «تعزيز لمصالحه، وإعطاء إسرائيل كل ما يريده المتشددون». في حين رفض الفلسطينيون خطته للسلام، ووصفها بأنها، «لا تستحق أن يتم التعامل معها كوثيقة سياسية جادة»، وأنها في المقابل «تخدم فقط غرض الإضرار بدور أمريكا كمؤيد للسلام». وعليه، فإنه ليس مُفاجئا أن تحرص إسرائيل على إعادة انتخابه حتى تتمكن من

مواصلة سياساتها. وكتب «جاكسون ديل» في صحيفة «واشنطن بوست»، أن «نتنياهو يحاول استخدام ترامب لتنفيذ اثنتين من أكثر المناورات جرأة خلال عقد من الزمن، وهما محاولته ضم ما يصل إلى ٣٠٪ من الضفة الغربية، وتنفيذ حملة عسكرية بطيئة وشبه سرية ضد برامج إيران النووية والصاروخية.«

من جهة أخرى، قد يحفز مسار الانتخابات الأمريكية، «ترامب»، أيضا على السماح بمزيد من الإجراءات الإسرائيلية. يقول «دانيال شابيرو» في مجلة «فورين بوليسي»: إن «المصالح السياسية لكل من «نتنياهو»، و«ترامب»، لا يزال بإمكانها دفع عملية الضم إلى الأمام على الرغم من الانتخابات المقبلة»، موضحا أن «دعم الأخير المستمر للضم خلال حملة الانتخابات الرئاسية قد يكون مفيدا لنفسه؛ ليس فقط لاستهداف أصوات اليهود الأمريكيين –الذين أظهروا أدلة قوية على أنهم متحمسون للضم– ولكن للمسيحيين الإنجيليين، الذين هم من بين أقوى المؤيدين المحليين لإسرائيل.«

ومع وضع هذا السيناريو في الاعتبار، يجادل «شابيرو»، بأن الضم «يمكن أن يؤدي إلى صدام إذا تم التعجيل به قبل الانتخابات الأمريكية». وتضيف «غريس فيرمنبول» من «معهد الشرق الأوسط»، أن «خطة ترامب للسلام في الشرق الأوسط أيدت بالفعل الضم الإسرائيلي للكتل الاستيطانية الكبيرة». وفي الوقت الحالي، تعاني حملته من «انتقادات لسوء التعامل مع جائحة فيروس كورونا والاحتجاجات الجماهيرية، من بين قضايا أخرى، قد تثبت «المداولات الانتخابية» في النهاية أنها العنصر الحاسم لإعطاء «الضوء الأخضر» لمزيد من إجراءات الضم للضفة الغربية في المستقبل القريب.«

وفي مقابل، أن الحزب الجمهوري لا يقوم بالمواءمة حول موقفه من قضية إسرائيل وفلسطين؛ فقد بدا الديمقراطيون أقل وضوحا حول هذا الشأن. وطوال الحملة الانتخابية لـ«بايدن»، كانوا متكتمين على تفاصيل خططهم الخاصة بالمنطقة في محاولة لتخفيف الخطاب الأمريكي تجاه فلسطين مع إعادة تأكيد الدعم الثابت لإسرائيل، ويشير صمتهم النسبي إلى «إحجامهم عن المخاطرة بإحداث خطأ فادح في الشؤون الخارجية». وعلى الرغم من ذلك، حاولت تصريحاتهم تحقيق التوازن بين دعم إسرائيل والفلسطينيين .

وتتحفظ مسودة وثيقة السياسات للحزب، التي صدرت في الحادي والعشرين من يوليو ٢٠٢٠ بشكل ملحوظ بشأن التعامل مع هذه القضية. بالإضافة إلى ذلك يعتقد «الديمقراطيون أن كون إسرائيل تتمتع بالقوة والآمان والديمقراطية فهذا أمر حيوي يخدم مصالح واشنطن». ومع ذلك، تعهدت الوثيقة أيضًا «باستعادة العلاقات الدبلوماسية مع الفلسطينيين وتقديم المساعدة الحاسمة للشعب الفلسطيني في كل من الضفة الغربية وغزة.«

وفي هذا السياق، كتب «فيليب جوردون»، من «مجلس العلاقات الخارجية»، و«روبرت مالي»، من «مجموعة الأزمات الدولية»، في مجلة «فورين بوليسي»: أنه «إذا تم انتخاب «بايدن» في نوفمبر القادم، فمن المرجح أن يشجب

الخطوة الإسرائيلية الأحادية الجانب والمتعلقة بالضم، والتي عارضها بشدة؛ لكنه في الوقت نفسه أوضح أن دعمه الأوسع لإسرائيل سيكون بلا أي تحفظ ولا يستبعد في الوقت ذاته تقديم أي مساعدات عسكرية لتل أبيب». وفي مايو٢٠٢٠، تحدث محددًا موقفه بوضوح قائلاً: «أنا لا أؤيد الضم.. الحقيقة هي أنني سأغير وضع تقويض ترامب للسلام». كما انتقد الحكومة الإسرائيلية بشأن خططها للضم، بقوله: إنها «بحاجة إلى وقف تهديداتها ووقف النشاط الاستيطاني لأنها ستخنق أي أمل في السلام». ومع ذلك، أعرب أيضًا عن دعمه لإسرائيل، بقوله: «لن أضع شروطًا على المساعدة الأمنية نظرًا للتهديدات الخطيرة التي يواجهها الإسرائيليون»، وذكر أيضًا للفلسطينيين أنه «يتعين عليهم الاعتراف بحق إسرائيل في الوجود كدولة يهودية مستقلة معروفة حدودها.«

ووفقا للوثيقة، فإن الديمقراطيين يعارضون أي خطوات أحادية الجانب من قبل أي من الجانبين –بما في ذلك الضم– وسيستمرون في الوقوف ضد التحريض والإرهاب، ومعارضة التوسع الاستيطاني. وفيما يعتقدون أن القدس هي ملف خاضع لمفاوضات الوضع النهائي، إلا أنها يجب أن تظل عاصمة إسرائيل غير مقسمة في متناول الناس من جميع الأديان، كما سيعيدون العلاقات الدبلوماسية الأمريكية الفلسطينية والمساعدات الضرورية للشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة، ولكن سيتصدون لاستهداف إسرائيل أو نزع الشرعية عنها بشكل غير عادل، بما في ذلك في الأمم المتحدة أو من خلال حركة المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات.

ويعكس هذا النهج الديمقراطي في محاولة التوسط بين الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني، موقف حلفاء واشنطن أيضًا. وقال رئيس وزراء المملكة المتحدة، «بوريس جونسون»، في بيان له صدر في الأول من يوليو ٢٠٢٠، إن الضم الإسرائيلي «سيمثل انتهاكًا للقانون الدولي»، وأنه في حال الاستمرار في ذلك «لن تعترف لندن بأي تغييرات على حدود ١٩٦٧، باستثناء تلك المتفق عليها بين الطرفين». كما أكد «الاتحاد الأوروبي» من جديد دعمه لخيار حل الدولتين، وصرح ممثل الاتحاد في الضفة الغربية وغزة، «سفين بورغسدورف»، أن «احتمال حل الدولتين القابل للحياة هو السبيل الوحيد للمضي قدمًا ولضمان السلام». وبالنسبة إلى «بايدن»، الذي لطالما ركز كثيرًا على الاعتماد على الدبلوماسية والتعاون في سياسته الخارجية المقترحة للولايات المتحدة، فإن هناك إجماعا قويا لدى حلفاء واشنطن الغربيين بأنه سيكون قادرًا بشكل كبير على إدارة دفة تعاملاته الخارجية.

وعلى الرغم من مواقف الحزب الديمقراطي الرسمية، إلا أن الحزب نفسه منقسم بشأن سياسته تجاه إسرائيل وفلسطين، وسيصبح هذا أكثر وضوحًا في حالة تولي «بايدن» زمام الإدارة القادمة. وفي هذا الصدد، أشار كل من «جوردون»، و«مالي»، إلى أن «الحزب بات يُظهر علامات على تغير موقفه السياسي تجاه إسرائيل، وأن صانعي السياسة داخله أصبحوا أصغر سنًا وأكثر تنوعًا وانسجامًا مع الحركات الأخرى التي تنادي بالمساواة في الحقوق». وتشير استطلاعات الرأي الأخيرة أيضًا إلى «انخفاض الدعم لإسرائيل بين النساء والأقليات والليبراليين، الذين

يدعمون بشكل متزايد فرض العقوبات على إسرائيل بسبب التوسع الاستيطاني وانتهاكات حقوق الإنسان أو استخدام القوة العسكرية في غزة.«

وفي نهاية يونيو٢٠٢٠، وقع حوالي٢٠٠ عضو في مجلس النواب الأمريكي، رسالة تم توجيهها إلى «نتنياهو» –على رأسهم العضو الديمقراطي «تيد دوتش»– والتي سعت للتعبير عن «القلق العميق تجاه مضي إسرائيل قدمًا نحو الضم، وهو الأمر الذي من شأنه أن يجعل خيار حل الدولتين الذي تفضله الولايات المتحدة يصعب تحقيقه على أرض الواقع». بالإضافة إلى ذلك، فإن الرسالة التي دعت فيها النائبة التقدمية «أليكساندريا كورتيز»، واشنطن إلى تأجيل المساعدات لإسرائيل إذا استمرت في خططها للضم؛ حصلت على دعم من كبار الديمقراطيين، بما في ذلك «بيرني ساندرز»، الذي كان أقرب منافسي بايدن في سباق الترشح للرئاسة. من ناحية أخرى، فإنه من المهم إدراك أن أسلوب واشنطن في التعاون مع إسرائيل ربما يتغير جراء ما إذا كانت إدارة الديمقراطيين المحتملة ستعاود التعامل مع إيران وتعيد التزامها بالاتفاق النووي لعام ٢٠١٥. وكتب «شموئيل مئير»، من «المجلس الأطلسي»، أنه «إذا انتخب بايدن رئيسًا، يمكن أن نتوقع أن يمثل تغييرًا جوهريًا عن سياسة ترامب تجاه إيران والتي يدعمها نتنياهو بشدة.«

وربما تكمن إحدى المزايا الرئيسية لانتخاب «بايدن» رئيسًا في شكل أسلوبه الدبلوماسي الذي قد يتعامل به مع القضية الفلسطينية. وباعتماده بشكل كبير على تكوين علاقات شخصية قوية مع معظم قادة العالم، تمكن من تكوين صداقة شخصية وثيقة مع «نتنياهو»، على الرغم من خلافاتهما السياسية، وظهرت فوائد ذلك عام ٢٠١٠، عندما كان –بصفته نائبًا للرئيس أوباما– قادرًا على حل الأزمة المتفاقمة حول خطط التوسع الإسرائيلي للمستوطنات في العام ذاته. ووصف «دينيس روس»، المساعد السابق في مجلس الأمن القومي، والذي كان حاضرًا في ذلك الوقت، نهجه بأنه «يبعث على الثقة، ويمكنك التعويل عليه عند الحاجة إليه». وسيكون مثل هذا النهج، تغييرًا مرحبًا به، ومغايرًا تماما عن أسلوب رفض ترامب التعامل مع أطراف في الشرق الأوسط تعتبرها واشنطن عدائية لها، لكن يبقى أن نرى ما إذا كان النهج الدبلوماسي، بعد عقد من الزمان، لا يزال بإمكانه كسب تأييد ودعم القادة الإقليميين.

على العموم، على الرغم من أن نهج السياسة الخارجية المستقبلية للديمقراطيين لقضايا إسرائيل وفلسطين لا يزال غير واضح المعالم، إلا أنه من الصعب القول إنه لا يمثل تحسنًا عن أسلوب إدارة «ترامب»، وتأييدها ضم إسرائيل للأراضي في الضفة الغربية، وموافقتها على نقل سفارتها إلى القدس، ومحاولتها تنفيذ «اتفاق سلام» يخدم مصالح إسرائيل فقط. علاوة على ذلك، من شأن نهج بايدن تجاه هذه القضية أن يجعل سياسة واشنطن مرة أخرى تتماشى مع سياسة حلفائها الغربيين والأوروبيين .

٢٠٢٠/٩/١

سياسات جونسون في الميزان.. بعد مرور عام على رئاسة الحكومة البريطانية

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

لا يزال «بوريس جونسون» يحتفظ بصفاته المثيرة للجدل، وفي حين يتمتع بشعبية كبيرة في جناح اليمين لا يحظى بشعبية مماثلة في جناح اليسار. وخلافا لسمعته المتعثرة والمتخبطة، فاجأ العديد من منتقديه بنجاحاته السياسية في عام ٢٠١٩، في مقابل العديد من الإخفاقات خلال عام ٢٠٢٠. وبمناسبة مرور عام على تنصيبه سلط المحللون الضوء على أبرز المحطات التي شهدها العام الأول على الصعيدين الداخلي والخارجي.

وفي أول خطاب له كرئيس للوزراء وضع «جونسون» خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي على رأس أولوياته، واعتبر هذه المسألة يوم ٣١ أكتوبر ٢٠١٩ «مسألة حياة أو موت»، قائلاً: انسوا الخطط البديلة، الأمر سينتهي هنا». ومع ذلك هددت النزاعات السياسية داخل البرلمان بعرقلة خططه بعد تمرد «٢١» نائبًا عن حزب المحافظين بسبب الخروج المحتمل لبريطانيا من الاتحاد الأوروبي، والذين تم عزلهم من الحزب.

فيما تصاعدت التوترات في «وستمنستر» عندما قامت حكومته بتأجيل البرلمان بشكل مثير للجدل في سبتمبر، وهو قرار حكمت عليه «المحكمة العليا» في وقت لاحق بأنه «غير قانوني». وعلى الرغم من المشاكل الداخلية نجح فيما فشلت فيه سلفه «تيريزا ماي»، وتوصل إلى اتفاق مع بروكسل بشأن اتفاقية الانسحاب من الاتحاد الأوروبي، والتي اعتبرها «صفقة عظيمة، وستسمح بـاستعادة السيطرة على أموالنا وحدودنا وقوانيننا معًا».

ومع ذلك، أجبره المزيد من أعضاء المعارضة في البرلمان على إعلان انتخابات عامة لشهر ديسمبر ٢٠١٩. ومن الثابت أنّ فوز «جونسون» المدوي لاحقا في الانتخابات على «جيريمي كوربين» مرشح حزب العمال قد أمنّ ٣٦٥ مقعدًا برلمانيًا لحزب المحافظين، مقابل ٢٠٣ مقاعد فقط للمعارضة. وفي ضوء استفادته من الناخبين الساخطين على البريكست اعتبر أن نتيجة الانتخابات كانت دليلاً على أن مغادرة بريطانيا للاتحاد الأوروبي هي «قرار لا يقبل الجدل ولا رجوع فيه». بعد ذلك خرجت بريطانيا من الاتحاد الأوروبي رسميًا في ٣١ يناير ٢٠٢٠؛ ووصفها جونسون بأنها «ليست نهاية بل بداية.. هي اللحظة التي ينقشع فيها الفجر وينكشف الستار عن ترتيبات جديدة». ومع ذلك فإن لحظات الفوز لم تدم طويلاً. وبحلول نهاية فبراير٢٠٢٠ لفت القلق المتزايد بشأن تفشي فيروس كورونا في الصين انتباه «وستمنستر». ومع تسجيل ٤٠٧ حالات في لندن وحدها بحلول ١٦ مارس ومع بدء تزايد الحالات في جميع أنحاء البلاد اتخذ رئيس الوزراء قرارًا بفرض إجراءات الإغلاق، بعد أن وصل عدد الإصابات الى أكثر من ٦٠٠٠ حالة. وبحلول نهاية يوليو ارتفع إلى أكثر من ٣٠٠ ألف إصابة وحوالي ٤٦٠٠٠ حالة وفاة.

ومنذ ظهور الجائحة نالت الحكومة انتقادات عديدة بشأن قرارات مكافحتها؛ بسبب افتقار الحكومة إلى استراتيجية واضحة للمواجهة. لدرجة أن «ريتشارد هورتون»، رئيس تحرير مجلة «لانسيت» الطبية علق قائلاً: «طريقة التعامل مع أزمة كوفيد-١٩ هي أخطر فشل في سياسة علمية منذ جيل». وفي الإطار ذاته قوبلت الجهود اللاحقة لبدء تخفيف إجراءات الإغلاق في نهاية يونيو ٢٠٢٠ بانتقادات من خبراء الصحة العامة الذين حذروا من ارتفاع ثان محتمل في الإصابة بالعدوى.

من جانب آخر حققت الحكومة نجاحًا أكبر في حماية الاقتصاد من أضرار جسيمة خلال الجائحة. وفي شهر أبريل حذر مكتب مسؤولية الميزانية من أن الاقتصاد قد ينكمش بنسبة تصل إلى ٣٥٪ بحلول شهر سبتمبر، مع توقع ارتفاع معدل البطالة إلى١٠٪. وقد نالت التدابير الاقتصادية خلال الوباء العديد من الانتقادات. وهاجم «مارتن فليتشر»، في صحيفة «التايمز»، الإنفاق العام للحكومة بقوله: «ربما تكون الحكومة قد أوقفت معدل البطالة الذي وصل إلى مرحلة الكساد أو لم توقفه، ولكن بأي ثمن؟ يراكم ذلك ديونا وطنية لا مثيل لها منذ الحرب العالمية الثانية.. ذات يوم سندفع ثمنا كبيرا.. سيكون هناك خفض في مستوى الأجور بدلاً من الارتقاء بها».

وعلى الرغم من إخفاقات الحكومة البريطانية خلال الجائحة إلا أن العديد من البلدان أظهرت استجابات أسوأ بكثير في التعامل مع الفيروس. وبينما انخفضت حالات الإصابة بها بشكل عام منذ الذروة في مايو ٢٠٢٠ لا تزال الولايات المتحدة تشهد في أغسطس ارتفاعًا هائلاً في الحالات، مع وجود أكثر من ٤,٣ ملايين حالة إصابة مؤكدة وأكثر من ١٥٠ ألف حالة وفاة في نهاية يوليو ٢٠٢٠.

أما ما يتعلق بالسياسة الخارجية ففي الوقت الذي انخرطت فيه واشنطن بشكل متزايد في التنافس مع بكين أصبحت بريطانيا أيضًا أكثر صراحة في انتقاداتها لها، إذ حاولت بشدة منع التوسع الصيني في مجال التكنولوجيا في البلاد. وفي يوليو٢٠٢٠ ألغت قرارها الصادر في يناير ٢٠٢٠ بالسماح لشركة التكنولوجيا الصينية «هواوي» بالمساهمة في بناء شبكة الإنترنت اللاسلكية عالية السرعة، بناءً على مخاوف بشأن العلاقة الوثيقة بين الشركة والحكومة الصينية. كما أمرت مزودي الهواتف المحمولة بالتوقف عن شراء معدات الشركة لشبكة الجيل الخامس بحلول نهاية هذا العام، مع حظر مشاركة جميع معداتها بحلول عام ٢٠٢٧. وبرر وزير الإعلام «أوليفر داودن» القرار بقوله: «لم يكن سهلاً، ولكنه صحيح لشبكات الاتصالات ولأمننا القومي واقتصادنا، الآن وعلى المدى الطويل».

من ناحية أخرى كانت بريطانيا من أشد منتقدي الصين بسبب أفعالها في هونج كونج، بعد أن فرضت قانونًا قمعيًا جديدًا للأمن القومي، وقامت بقمع المتظاهرين المؤيدين للديمقراطية. وردا على ذلك علق «جونسون»، معاهدة تسليم المطلوبين مع هونج كونج. كما عرضت «وستمنستر» مسارًا جديدًا للحصول على الجنسية لما يقرب من ثلاثة ملايين

مواطن من هونغ كونغ. وفي بيان نُشر في صحيفة «التايمز»، قال رئيس الوزراء: «إذا فرضت الصين قانون الأمن القومي خاصتها، فسنغير قواعد الهجرة الخاصة بنا وسنسمح لحاملي هذه الجوازات بالمجيء لمدة ١٢ شهرًا قابلة للتجديد ومنحهم مزيدا من حقوق الهجرة، بما في ذلك الحق في العمل، مما قد يضعهم على طريق الحصول على الجنسية».

وفي مقابل المقاومة القوية لبكين لم يُتخذ موقف مماثل تجاه موسكو. وانتقد تقرير برلماني صادر عن لجنة «المخابرات والأمن»، في نهاية يوليو٢٠٢٠ تعامل «ويستمنستر» مع التدخل الروسي في السياسة البريطانية، وزعم أن الحكومة الحالية وأجهزتها الأمنية «استهانت بشدة بالتهديد الروسي والرد الواجب عليه». وعلى الرغم من اعتراض الحكومة إلا أن نتائج التقرير مثلت إحراجًا لها لا يمكن إنكاره.

وبالنسبة للشرق الأوسط فقد تفاعلت الحكومة معه بشكل محدود بسبب التركيز على البريكست، وجائحة كورونا، لهذا تركت الحكومة بصمة خفيفة في شؤون الشرق الأوسط. وحيثما كانت نشطة في المنطقة كانت عادة ما تدعم المصالح الأمريكية. في يناير ٢٠٢٠ تعهد «جونسون» بدعم «صفقة ترامب» مع إيران لتحل محل الاتفاق النووي لعام ٢٠١٥، باعتباره اتفاقا «معيبًا»، حيث قال: «دعونا نستبدلها بصفقة ترامب.. هذا ما نحتاج إلى رؤيته.. الرئيس ترامب صانع صفقات عظيم». كما أعرب أيضا عن موافقته على خطة ترامب للسلام «صفقة القرن»، وحث الفلسطينيين على التعاون مع واشنطن لتحقيقها. وعلى الرغم من أنه لم يصل إلى حد تقديم الدعم الدبلوماسي الرسمي للاقتراح الأمريكي فإنه يرى أنها يمكن أن «تكون خطوة إيجابية إلى الأمام بالنسبة للشرق الأوسط».

وبالإضافة إلى نقاط الضعف السابقة أُدين رئيس الوزراء بالاعتماد المفرط على مجموعة أساسية من الوزراء والمستشارين. ومن أبرزهم وزير شؤون مجلس الوزراء «مايكل جوف»، وكبير مستشاريه «دومينيك كامينغز»، وكان الأخير مثيرًا للجدل بالفعل بشأن شخصيته المحرجة وآرائه المناهضة للمؤسسة، ولعب دورًا رئيسيًا في تشكيل سياساته المحلية، بما في ذلك تعديل هيكل الخدمة المدنية. بينما كان «جوف» بمثابة اليد اليمنى له في الحكومة، ودعم الجهود المبذولة لإصلاح أجزاء من المؤسسة السياسية. وعليه، ذهب الصحفي البريطاني «بيتر أوبورن» إلى حد القول: «لقد برز جوف كرئيس وزراء فعلي لبريطانيا».

وبالفعل، أدى اعتماده على مجموعة مستشاريه إلى تقويض سلطته. وفي موقف غير مبرر لم يستجب لمطالبات واسعة النطاق بعزل «كامينغز» من منصبه عندما تم الكشف عن أنه سافر من لندن إلى مدينة دارام خلال ذروة الوباء في انتهاك واضح لإرشادات الصحة العامة التي حددتها الحكومة. وبعد هذا الموقف اتضح أنه شخصية قوية جدًا داخل الحكومة لدرجة أنه لا يمكن عزله، وبالتالي فإن «مسؤولاً غير منتخب يمتلك سلطة أكبر من العديد من مسؤولي مجلس الوزراء».

على العموم، كانت السنة الأولى من ولاية «جونسون» كرئيس وزراء صاخبة، إذ شهدت العديد من الأزمات الكبرى. فبعد أن تمكن من إنجاز خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، وقاد حكومته إلى الفوز في الانتخابات؛ ظهرت جائحة كورونا، والتي وقعت خلال مواجهتها العديد من الأحداث الكبرى التي تشير إلى إخفاقات ونجاحات الحكومة، فضلا عن المشكلات المتعلقة بسياسته الخارجية، وتعامله مع الصين، والتدخل الروسي في الشؤون البريطانية الداخلية. وعلى الرغم من أن إدارته لهذه الملفات كانت ناجحة إلا أنه ليس نجاحًا باهرًا.

٢٠٢٠/٩/٥

قضية «القانون والنظام» تسيطر على الانتخابات الأمريكية

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

مع اقتراب موعد الانتخابات الأمريكية في نوفمبر ٢٠٢٠م أضحت قضية المحافظة على «القانون والنظام» في صدارة المشهد السياسي الأمريكي، وخاصة مع استمرار موجة الاحتجاجات التي اندلعت في مايو في الولايات المتحدة حتى الوقت الحالي. ومع تحول المواجهات إلى عنف بدأ الرئيس الحالي «دونالد ترامب» في استخدامها لصالحه من أجل السعي لإعادة انتخابه، وتحاشي الخوض في قضايا أخرى، مثل السياسة الخارجية والاقتصاد.

وكما هو الحال في العديد من جوانب السياسة الأخرى فإن الردود والتفاعلات المقترحة على قضية «القانون والنظام» قد سلطت الضوء على النهج المختلف إلى حد كبير لترامب ومنافسه في الانتخابات نائب الرئيس السابق «جو بايدن». ومع التنافس القوي بين الرجلين –الذي بدا خلال خطاباتهما مؤخرا– رأت صحيفة «واشنطن بوست» أن «التناقض بين ترامب وبايدن، المليء بالعداء، يبدو أنه يدشن حملة الانتخابات العامة بشكل جدي.«

وفي حديثه إلى حشد خارج البيت الأبيض كجزء من المؤتمر الوطني للحزب الجمهوري وصف «ترامب» نفسه بأنه مرشح «القانون والنظام»، وأعاد تأكيد دعمه غير المشروط لوكالات إنفاذ القانون التي تعرضت لانتقادات شديدة، كما أدان الاحتجاجات الواسعة النطاق واندلاع أعمال العنف في شوارع المدن الأمريكية. وعلى الرغم من أنه يُعد بالفعل شخصية سياسية مثيرة للجدل فيما يتعلق بالقضايا المحلية، إلا أن موقفه «غير مفاجئ»، إذ تم تبنيه بحماس من قبل قاعدة دعمه، باعتباره مضادًا لسياسة بايدن، الذي يتقدم حاليا في استطلاعات الرأي، وفي هذا الصدد كتب «مايكل هيرش» في مجلة «فورين بوليسي» إن «رسالتهم هي.. «إذا كنت تعتقد أن أمريكا مكان خطير الآن فما عليك سوى الانتظار حتى يصبح (بايدن) رئيسًا.«

ومع ذلك، لم يأت التركيز المُتجدد على «القانون والنظام» كقضية انتخابية من قبيل المصادفة؛ ففي ظل رد الفعل المتخبط على جائحة كورونا، وانتقاد أخطاء السياسة الخارجية، تبقى هذه القضية واحدة من القضايا القليلة المتبقية التي قد يحتفظ فيها «ترامب» بالسيطرة على منافسه في الانتخابات. وكما أوضح «مات فيسر» و«آشلي باركر» في

صحيفة «واشنطن بوست» أنه «في سياق التركيز على الاضطرابات يأمل ترامب كشف التوترات بين ائتلاف بايدن من الناخبين البيض في الضواحي في أعالي الغرب الأوسط، والمتظاهرين من حركة (حياة السود ذات أهمية) في المناطق الحضرية.«

وفي الواقع، وفقًا لاستطلاع أجراه مركز «بيو» للأبحاث بين الناخبين الأمريكيين لانتخابات عام ٢٠٢٠ تحتل قضية جرائم العنف المرتبة الخامسة من حيث الأهمية؛ وهذا يعني أنها تأتي خلف ملف الاقتصاد، والرعاية الصحية، وجائحة الفيروس التاجي، والمحكمة العليا الأمريكية، وتحتل مكانة فوق قضايا أخرى، مثل السياسة الخارجية، والعلاقات العرقية، والهجرة.

واستمرارًا لهجماته على منافسه الانتخابي استهدف «ترامب» مرة أخرى «بايدن» في مؤتمر صحفي في ٣١ أغسطس، متهمًا إياه بالإتيان بـ«أكاذيب فظيعة»، حول ما إذا كانت هناك «احتجاجات سلمية». وعلى الرغم من افتقار مزاعمه إلى الأدلة الداعمة فإنها تمثل «إشكالية بالنسبة إلى حملة بايدن». وبالفعل بدأت تثير قلق كبار الشخصيات الديمقراطية، وفي هذا الصدد قال الحاكم الديمقراطي السابق لولاية بنسلفانيا «إد رينديل»: «أنا قلق لأنني أعتقد أن ترامب لا يمكنه الفوز في الانتخابات بناءً على أدائه كرئيس.. لذلك عليه أن يجد طريقة ما لجعل معارضته هي القضية.«

وانطلاقًا من قضية «القانون والنظام» المثيرة للجدل حاول «ترامب» في خطابه تقديم منافسه على أنه «زعيم الحركة التي تهدد أمريكا»، ووصفه بأنه «مدمر العظمة الأمريكية»، ولديه سجل من «الخيانات والأخطاء الفادحة». كما قال أمام مؤيديه إن «كل ما تم تحقيقه أصبح الآن في خطر، وأن هذه الانتخابات ستقرر ما إذا كنا سندافع عن أسلوب الحياة الأمريكي أو نسمح لحركة راديكالية بتفكيكها وتدميرها تمامًا». وبالإضافة إلى ذلك سأل: «كيف يمكن للحزب الديمقراطي أن يطلب قيادة بلدنا، بينما يقضي الكثير من الوقت في هدمها؟.«

من جهة أخرى، حاولت حملة «ترامب» أيضًا ربط «بايدن» بالعناصر التقدمية في الحزب الديمقراطي. وكتب «مايكل هيرش» أن «أكثر من متحدث في اللجنة الوطنية للحزب الجمهوري، بما في ذلك دونالد ترامب جونيور نجل الرئيس الأمريكي، أعلن أن بايدن الوسطي يتبنى نهج السيناتور بيرني ساندرز»، الذي تشجع سياساته «اليسارية الراديكالية» على العنف في أكبر المدن الأمريكية، التي يديرها الديمقراطيون». وأضاف «آني كارني» و«أستيد هيرندون» في صحيفة «نيويورك تايمز» أن «الجمهوريين أوضحوا أن بايدن سيكون بوابة لأطراف أكثر راديكالية من اليسار الديمقراطي، وأن سياسته الداخلية ستجعل الأمريكيين غير آمنين.«

وفي مقابل هذه الاتهامات –التي وصفتها صحيفة «نيويورك تايمز» بالخطاب «الحاد»– ألقى «بايدن» خطابا قويا يوم ٣٠ أغسطس في مدينة بيتسبرغ بولاية بنسلفانيا، اختار فيه عدم الكشف عن أي مواقف أو إعلانات سياسية

جديدة، لكنه رد على هجمات وتعليقات ترامب السابقة، ووصفه بأنه «وجود سام».. وتساءل: «هل سنتخلص من هذا السم؟.. أم سنجعله جزءًا دائمًا من شخصية أمتنا؟.»

وبينما يصور الرئيس الحالي نفسه على أنه القادر على حفظ «القانون والنظام» أوضح «بايدن» أنه «افتقد منذ توليه الرئاسة القيادة والروح الأخلاقية في إدارة العديد من القضايا والتحديات»، مضيفا أن «اعتقاد ترامب أن نطق كلمات مثل القانون والنظام ستجعله قويا ومؤيدًا من قبل الكثيرين هو اعتقاد خاطئ جراء ما يفعله مؤيدوه من أعمال متطرفة اتسمت بالتشدد، ولعل هذا هو ما يظهر مدى ضعفه.»

وفي السياق ذاته سأل نائب الرئيس الأمريكي السابق سؤالا مفاده «هل يعتقد أي مواطن أنه سيكون هناك عنف أقل في الولايات المتحدة إذا أعيد انتخاب ترامب؟» وتابع بالقول: «نحن بحاجة إلى العدالة والأمان، كما أصبحنا نواجه أزمات متعددة، والتي استمرت في التكاثر في ظل الإدارة الحالية». كما رد أيضا على مزاعم الرئيس الحالي بأنه وحده قادر على جعل الأمريكيين آمنين، قائلا: «سيستمر في إخبارنا أنه إذا ما استمر رئيسا سنشعر بالأمان.. حسنًا، إنه الآن رئيس، وسواء كان رئيسًا أو لا مازالنا لا نشعر بالأمان.»

وعلى الرغم من ذلك ذهب بعض المحللين إلى أن التركيز على قضية «القانون والنظام» كعنصر رئيسي في التأثير على الانتخابات الرئاسية، من غير المرجح أن يفيد «بايدن» بنفس الطريقة التي يحاول بها «ترامب» الاستفادة. ويرجع السبب في ذلك إلى الانتقادات المتزايدة للعناصر التقدمية في الحزب الديمقراطي إلى جانب الحركة الناشطة «حياة السود ذات أهمية» لوكالات إنفاذ القانون، ومن ثم اضطر «بايدن» إلى عدم إثارة حفيظة أي من التقدميين المعتدلين الذين يحتاج إلى دعمهم في الانتخابات الرئاسية.

وتماشيًا مع ذلك الأمر، وأثناء انتقاد «بايدن» قيادة «ترامب» للشؤون الأمنية في البلاد، اتخذ أيضًا خطوات لفصل أي ارتباط أو علاقة بين الديمقراطيين وحالات الخروج على القانون. وفي خطابه السابق الإشارة إليه في أغسطس أوضح أن «حالات الشغب ليست احتجاجًا، وأن قضايا النهب ليست احتجاجًا، وإشعال الحرائق ليست احتجاجًا، وأن هذه الأمور خروج على القانون ويجب محاكمة من يفعل ذلك.»

وبالإضافة إلى ذلك، وخلال موجة الاحتجاجات الأخيرة أوائل يونيو ٢٠٢٠، رفض الالتزام بإلغاء تمويل أقسام الشرطة، و«دعم الحاجة الملحة إلى الإصلاح». وفي هذا الصدد أشارت صحيفة «نيويورك تايمز» إلى أنه «على الرغم من عدم وجود أدلة أو مبررات واقعية لدعم الخطاب والاستراتيجية التي تبناها ترامب أثناء المؤتمر الوطني للحزب الجمهوري، فإنه ترك لبايدن عدة خيارات حول كيفية استغلال الموقف». وبناء عليه قال «جريج سارجنت» في صحيفة «واشنطن بوست»: إن «بايدن بالفعل أظهر نفسه على أنه يدعم تخفيض حجم الإنفاق على ميزانيات الشرطة الأمريكية.

ومع ذلك، لا تزال تنديدات «بايدن» العلنية «تدبيرًا ضروريا»؛ بسبب تصريحات ترامب القوية. ويشير العضو الديمقراطي في مجلس النواب عن ولاية أوهايو «تيم رايان» إلى أن خطاب نائب الرئيس السابق في أواخر أغسطس الماضي جاء «لجذب تأييد الكثير من الطبقة العاملة من الولايات الأمريكية بشكل واضح». ودعا «جورج باكر» في «ذي أتلانتيك» «بايدن» إلى ضرورة «التحدث عن قضايا العدالة والسلامة، وعن الإصلاح، ومناهضة أعمال الشغب، وعن الحاجة الماسة إلى توحيد البلاد، فقد تضر هذه الاستراتيجية إذا لم يؤمن بها بايدن بآماله الانتخابية.«

في الوقت ذاته تشير المواجهات العنيفة التي لا تزال تحدث في شوارع المدن الأمريكية إلى نوع الخطاب السياسي المحرض للعنف والكراهية الذي بات يهيمن على الانتخابات الأمريكية، وخير دليل على ذلك دفاع ترامب علنًا عن شاب يبلغ من العمر ١٧ عامًا، متهم بقتل اثنين من المتظاهرين المناهضين للعنصرية في احتجاجات مدينة كينوشا بولاية ويسكونسن الأمريكية. وبدلاً من إدانة العنف دافع ترامب عنه .

على العموم، سيطر الخلاف حول قضية الالتزام بالقانون والنظام والقدرة على المحافظة عليه من قبل المرشحين في الولايات المتحدة على الخطاب السياسي في الفترة الأخيرة بشكل حاسم. ومع تأخر «ترامب» في نتائج استطلاعات الرأي الانتخابية فإن تلك القضية يمكن أن تكسبه مزيدا من الدعم والتأييد، ما يجعل من غير المفاجئ أن تسعى حملته الانتخابية إلى الاستفادة منها بشكل كبير. ومع إدراك «بايدن» خطورة هذه الاستراتيجية في جذب انتباه الناخبين يبدو أنها ستظل قضية سائدة في الفترة التي تسبق انتخابات نوفمبر القادمة .

٢٠٢٠/٩/٨

التدخل الأجنبي في الانتخابات الرئاسية الأمريكية

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

غالبا ما يكون هناك اهتمام شديد بالانتخابات الديمقراطية في بلد ما من قبل حكومات الدول الأخرى، وخاصة أن الأمور المتعلقة بالسياسة الخارجية والاقتصادية والأمنية يحددها الناخبون في مثل هذه الانتخابات. ومع ذلك عندما يتحول هذا الاهتمام إلى تدخل متعمد للتأثير على مسارها فإنه يصبح وضعا أمنيا خطيرا. وفي حالة الانتخابات الرئاسية الأمريكية لعام ٢٠٢٠، تكون المخاطر أكبر محليا ودوليا، حيث يعد التدخل الأجنبي من قبل خصومها وحلفائها للتأثير على نتائجها لصالحهم قضية مهمة ومُقلقة.

ويُنظر بالفعل إلى الانتخابات الأمريكية لعام ٢٠١٦ على أنها قد تأثرت بالتدخل الأجنبي، ولا سيما من روسيا، ومن غير المفاجئ أن انتخابات ٢٠٢٠ لا تختلف عن سابقتها. وفي أغسطس، أشار «ويليام إيفانينا»، مدير «المركز الوطني الأمريكي لمكافحة التجسس والأمن»، إلى أن «الدول الأجنبية ستستمر في استخدام إجراءات سرية وعلنية في

محاولاتها للتأثير على توجهات الناخبين الأمريكيين ومنظورهم، وتغيير السياسات الأمريكية، وزيادة الخلاف في الولايات المتحدة، وتقويض ثقة الشعب الأمريكي في عمليتنا الديمقراطية.«

وبالنسبة للانتخابات المقبلة، تثير دولتان القلق الأكبر بشأن التدخل، وهما روسيا والصين. وتُلخص «إليزابيث براو»، من «المعهد الملكي للخدمات المتحدة»، الوضع بقولها: «من المرجح أن تتدخل روسيا لصالح دونالد ترامب، والصين لصالح جو بايدن، وستسعى إيران إلى تقسيم البلاد». وكما هو الحال عام ٢٠١٦، ينصب معظم الاهتمام على جهود موسكو للتأثير على الانتخابات لدعم إدارة ترامب، والتي يفضلها الرئيس «بوتين»؛ لأنها فشلت في محاربة روسيا بقوة من الناحية الجيوسياسية. وهو ما يوضحه المسؤول السابق في الحكومة الأمريكية «جيريمي باش»، بقوله: «حقيقة أن الخصوم مثل الصين أو إيران لا تعجبهم سياسات الرئيس الأمريكي هو أمر طبيعي.. ما هو غير الطبيعي ومزعج وخطير أن خصمًا مثل روسيا يحاول جاهدًا إعادة انتخاب ترامب.«

وفي عصر الإنترنت، تحول التدخل الانتخابي بشكل كبير إلى التأثير على الناخبين عبر حملات التضليل باستخدام مواقع التواصل الاجتماعي الغربية. وحتى الآن، تهدف الجهود الروسية في هذا المجال كما يقول «إيفانينا» إلى «استخدام مجموعة من الإجراءات لتشويه سمعة نائب الرئيس السابق بايدن وأعضاء آخرين مما تعتقد أنهم مناهضون لروسيا»، ويستشهد بالعضو البرلماني الأوكراني الموالي لروسيا «أندري ديركاش» كمثال، والذي «ينشر ادعاءات حول الفساد بما في ذلك الإعلان عن مكالمات هاتفية مسربة لتقويض ترشيح بايدن والحزب الديمقراطي.«

ومع ذلك، فإن استهداف التدخل الروسي عبر الإنترنت يمثل تحديًا ملحوظًا؛ مع وجود جمهور محتمل واسع النطاق نشأ خارج الولايات المتحدة، حيث تكون الجهود المبذولة للحد من المعلومات المضللة بطيئة. وفي الآونة الأخيرة، أصبح حجم هذا التدخل أكثر وضوحًا. وفي الأول من سبتمبر ٢٠٢٠، كشف «فيسبوك» عن اكتشاف عملية روسية تهدف إلى التأثير على الناخبين اليساريين في الولايات المتحدة وبريطانيا، تم تشكيلها من خلال منظمة إعلامية مزيفة تسمى «بيس داتا»، والتي أدارت ١٣ حسابًا على فيسبوك، واستخدمت هويات مزيفة. وتعكس هذه الخطة تصرفات وكالة أبحاث الإنترنت الروسية العاملة، والتي شاركت في حملة تضليل واسعة النطاق على وسائل التواصل؛ بهدف زرع الانقسام ودعم حملة ترامب عام ٢٠١٦.

وعلى الرغم من الخطر الناجم عن التدخل الروسي في الديمقراطية الأمريكية، فإن التقاعس عن محاربته من قبل أعلى مستويات الحكومة الأمريكية مثير للقلق، حيث فشلت إدارة ترامب في اتخاذ رد فعل واضح. يقول «توني بلينكين»، كبير مستشاري حملة بايدن، إن «ترامب قام بدلاً من ذلك بالدعوة علنًا وبشكل متكرر، وشجع، بل وحاول بالإكراه على التدخل الأجنبي في الانتخابات الأمريكية.«

وفي الواقع، كانت الروابط بين حملة ترامب عام ٢٠١٦، والحكومة الروسية موضع تساؤل شديد وأثارت المزيد من المخاوف بشأن الانتخابات. وفي منتصف أغسطس ٢٠٢٠، انتقد تقرير لمجلس الشيوخ بشدة الصلة بين الاثنين.

ووفقًا لـ«مارك مازيتي» من صحيفة «نيويورك تايمز»، فإن «مسؤولي المخابرات الروسية» ينظرون إلى أعضاء حملة ترامب على أنهم يسهل التلاعب بهم. ومع ذلك، كما هو الحال مع التحقيق السابق الذي أجراه المستشار الخاص روبرت مولر، لم يخلص مجلس الشيوخ إلى وجود مؤامرة أو تواطؤ بين حملة ترامب وموسكو.

من ناحية أخرى، فإن جهود بكين للتدخل في الانتخابات الأمريكية تبدو أقل وضوحًا. ووفقًا لإيفانينا، «نحن نقدر أن الصين تفضل ألا يفوز الرئيس ترامب الذي تعتبره بكين غير مأمون الجانب بإعادة انتخابه». وبالطريقة نفسها، مثل الحالة الروسية، يجري ترويج غالبية الأخبار المُضللة التي تأتي من الصين من خلال تطبيقات وسائل التواصل الاجتماعي، مثل «تيك توك»، حيث يوجه الاتهام بالمسؤولية إلى بكين بشكل غير مباشر .

ومع ذلك، يلاحظ «بارنز»، في صحيفة «نيويورك تايمز»، أنه «من الصعب العثور على الكثير من الأدلة على تأثير التدخل الصيني على الشأن الوطني». كما أن تقييم «إيفانينا» بأن الصين تعمل على توسيع نفوذها من خلال استخدام «الخطاب العام» العدواني بشكل متزايد قد تعرض لانتقادات من قبل «مركز أبحاث الأمن القومي»، والذي رأى مبالغة الإدارة الأمريكية في التدخل الصيني؛ باعتباره «آلية لتقليل التهديد الآتي من روسيا». وصرح المتحدث باسم المركز «نيد برايس»، أنه: «بشكل فج، كانت هناك محاولات للتقليل مما تفعله روسيا، التي هاجمت ديمقراطيتنا مرة أخرى في محاولة لتأمين إعادة انتخاب ترامب.. إن أي تأثير في ديمقراطيتنا أمر غير مقبول، ولكن لا يوجد تكافؤ بين ما تفعله بكين أو موسكو». ووفقًا لـ«بارنز»، فإنه، على الرغم من أن التهديد الأمني من قبل بكين أصبح أكثر انتشارًا في الانتخابات الغربية الأخيرة، فلا يزال المحللون ومسؤولو المخابرات الأمريكية يرون في موسكو التهديد «الأكثر خطورة» و«الأكثر إلحاحًا.«

وعلى الرغم من أن روسيا والصين يمكن اعتبارهما المحورين الرئيسيين للتدخل الأجنبي في الانتخابات الأمريكية المقبلة، فإن كيانات أخرى ضالعة أيضًا، ومن بينها إسرائيل وإيران. وتمتلك إسرائيل تاريخا طويلا من التدخل في الشؤون السياسية الأمريكية المحلية، وذلك من خلال اللوبي الإسرائيلي المؤثر في واشنطن، والمتحالف بشكل وثيق مع الحزب الجمهوري والمسيحيين الإنجيليين. بالإضافة إلى ذلك لا يخضع تأثيرها على الشؤون الأمريكية لنفس الانتقادات والقيود التي يتعرض لها الداخل الأمريكي من قبل دول أخرى بسبب الروابط الدبلوماسية الوثيقة بين واشنطن وتل أبيب. وكتب «بول بيلار»، المسؤول السابق في وكالة المخابرات المركزية، في مجلة «بيزنس إنسايدر»، أن «السبب الوحيد وراء عدم تسجيل المدافعين عن إسرائيل الأكثر تنظيما وتأثيرا في الولايات المتحدة كعملاء أجانب هو أن ما اشتروه من تأثير ونفوذ قد أثنى السياسيين الأمريكيين عن محاولة اتهام إسرائيل.«

ونظرًا إلى أن إدارة ترامب كانت ومازالت داعمًا قويًا لإسرائيل، بما في ذلك الاعتراف بالتوسعات الاستيطانية الإسرائيلية، والاعتراف بالقدس عاصمة لها، فليس من المستغرب أن النفوذ الإسرائيلي المتغلغل داخل السياسة الأمريكية يدعم بقوة ترامب .

وفي تصريحاته في أغسطس الماضي أشار «إيفانينا»، أيضًا إلى أن إيران كقوة أجنبية ستحاول التأثير والتدخل في الانتخابات الأمريكية، ولا سيما «لتقويض المؤسسات الديمقراطية الأمريكية، وكذلك تقليل فرصة ترامب في الفوز بالرئاسة، فضلاً عن العمل على تقسيم وشرذمة أصوات الناخبين الأمريكيين لصالح بايدن .«

وفي حين أن قضية التدخل الأجنبي في الانتخابات الأمريكية هي قضية تهدد أمن الديمقراطيات الغربية برمتها فإن عدم قدرة واستعداد المسؤولين الأمريكيين لمواجهته أمر مثير للقلق. وتعمدت إدارة ترامب عدم الامتثال لجهود أجهزة الاستخبارات الأمريكية، واتهم ترامب خصومه السياسيين بالتدخل لـ«لتزوير وسرقة» نتائج الانتخابات الرئاسية «باستخدام ذريعة جائحة كورونا للاحتيال على الشعب الأمريكي». وأضاف أن «الطريقة الوحيدة التي يمكنهم بها إبعادنا عن هذه الانتخابات هي إذا ما تم تزوير نتائجها». كما جعل من مسألة الاقتراع عبر البريد نقطة نقاش سياسية بحتة، زاعمًا أن استخدامها على نطاق واسع في الانتخابات الرئاسية تحت تأثيرات انتشار فيروس كورونا سيؤدي إلى وجود «أكثر الانتخابات فسادًا» في التاريخ الأمريكي بأكمله، على الرغم من قلة الأدلة التي تدعم ذلك.

وعليه، انتقد «بيلار» خطاب ترامب بشأن التدخل الانتخابي، مشيرًا إلى أن «الرئيس الأمريكي الحالي هو اليوم أحد أكبر مصادر تشويه سمعة الديمقراطية الأمريكية» من خلال «تأكيده أن الديمقراطيين يحاولون سرقة الانتخابات وليس بإمكانهم الفوز إلا بالاحتيال والتزوير.«

وتنعكس هذه الإخفاقات في ثقة الناخبين الأمريكيين بمدى قدرة حكومتهم على وقف التدخل الأجنبي. وفي استطلاع أجراه موقع «يوجوف» لاستطلاعات الرأي في فبراير ٢٠٢٠، صرح أكثر من نصف الأمريكيين (٥١٪) بأنهم لا يثقون في قدرة الحكومة على الدفاع عن الولايات المتحدة من التدخل الأجنبي، وأعرب الناخبون الديمقراطيون عن قلقهم بشكل خاص، حيث خشي٧٠٪ من التدخل الأجنبي. بالمقابل أعرب ٨٢٪ من الجمهوريين عن ثقتهم في قدرة الولايات المتحدة على الدفاع عن نفسها من أي تدخل أجنبي في الانتخابات .

وكانت مجلة «فورين بوليسي»، قد أشارت إلى أنه لمواجهة التدخل الأجنبي «يجب تصعيد مطالب إدارة ترامب في الكونجرس، والتي تنص على أن الحكومة الفيدرالية يجب أن تتخذ إجراءات حاسمة ضد التدخل الأجنبي، ويجب أن يوفر الكونجرس تمويلاً طارئًا لدعم أمن الانتخابات ومنع اختراقها، كما أنه يجب التعاون مع الجهات المختصة لمواجهة تهديدات المعلومات المضللة المنشورة على الإنترنت، ويجب توعية الشعب بكل التهديدات التي قد تؤثر على نتائج انتخاباتهم.«

وفي الأخير، ومع كل هذه الاقتراحات، يبدو أن مسألة وقف التدخل الأجنبي المباشر والسري في الانتخابات الأمريكية من الصعب تحقيقها على أرض الواقع جراء الصعوبات العملية المتمثلة في حتمية تأثير أي من المؤثرات الخارجية على الناخبين الأمريكيين، ومنها المحتوى الذي يعرض على الإنترنت، بالإضافة إلى عدم رغبة إدارة ترامب نفسها في اتخاذ موقف متشدد ضد أي تدخل، وهو الأمر الذي قد يكون سببًا للقلق الشديد .

وبالنسبة للانتخابات الرئاسية لعام ٢٠٢٠، من المرجح أن يلعب التدخل الخارجي دورًا في تحديد نتائجها، وهو ما سيكون له بالغ الأثر ليس على الولايات المتحدة ذاتها، بل على الديمقراطيات الأخرى.

٢٠٢٠/٩/١٠

رغم الانتقادات.. هل ينجح ترامب في انتخابات نوفمبر المقبل؟

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

قبل الانتخابات الرئاسية الأمريكية في نوفمبر المقبل ٢٠٢٠، يزداد عدد الأصوات المعارضة من داخل الحزب الجمهوري الأمريكي والأعضاء السابقين في إدارة دونالد ترامب، ومن بين أولئك الذين تحدثوا بالسلب عن سلوك الرئيس الحالي وزير الدفاع الأمريكي السابق «جيمس ماتيس»، ومستشار الأمن القومي السابق «جون بولتون»، كدليل على تزايد خيبة الأمل تجاه سياسة وإدارة ترامب.

وقد شهد المؤتمر الوطني للحزب الديمقراطي مؤخرًا أيضا ظهور عدد من الجمهوريين الذين وضعوا معارضتهم العلنية لترامب فوق ولاءاتهم الحزبية، ودعموا منافسه جو بايدن في المقابل.

ويعد آخر مسؤول سابق في إدارة ترامب تحدث ضده هو «مايلز تايلور»، كبير الموظفين الأسبق بوزارة الأمن الداخلي، فعلى الرغم من أنه شخصية غير معروفة نسبيا داخل الحكومة مقارنة بأمثال بولتون وماتيس، إلا أن انتقاداته ورواياته تشير إلى الاستياء داخل الإدارة من قِبَل المسؤولين في جميع الوزارات الحكومية، كما أنها تبرز أوجه القصور في إدارته داخل البيت الأبيض.

ويُلخص تايلور رؤيته بشأن حالة البيت الأبيض في عهد ترامب، بما في ذلك نهجه المتخبط تجاه الأمن القومي في مقال نشره بصحيفة واشنطن بوست، حيث يوجه له انتقادات لاذعة، ويشكك في قدراته في التعامل مع قضايا الأمن القومي وغيرها، التي وصفها بالخطرة.

بدأ تايلور مقاله بالاعتراف بأن آماله في أن «يتعامل ترامب بمجرد توليه الرئاسة بشكل واع» كانت في غير محلها، ورأى أن ترامب «لم يرتق إلى مستوى منصبه» ولو لمرة واحدة في المكتب البيضاوي، وفي المقابل، «حكم الرئيس حسب نزواته وحساباته السياسية ومصالحه الشخصية».

ووصف تايلور عملية صنع القرار بأنها «معطلة»، خلال فترة وجوده كجزء من حكومة الولايات المتحدة، حيث كان يعلن أو يؤيد أفكارا سياسية دون الاهتمام أو أخذ رأي مستشاريه، مما أحدث تأثيرات حادة وبلبلة، وانتقد تايلور أيضا «عدم الانضباط» الذي يتبناه ترامب، مما تسبب في إحباط مسؤولي البيت الأبيض.

ومن بين أبرز الأمثلة العديدة التي يستشهد بها تايلور على عيوب ترامب ما حدث في فبراير ٢٠٢٠، عندما كانت الحكومة الأمريكية تعمل على تجنب إغلاق الحكومة الفيدرالية، وطالب ترامب «بمناقشة لون الجدار الذي بدأ بناؤه على الحدود الأمريكية المكسيكية». وبحسب تايلور فإن «مثالا كهذا يحدث أسبوعيا تقريبا».

وكانت جينيفر روبين من صحيفة واشنطن بوست أكثر صخبا في انتقادها لترامب، حيث كتبت: «عندما تتولى مقاليد الحكم، فأنت مكلف بإدارتها بشكل سلس والتغلب على العقبات.. لقد أفلتت زمام الأمور من ترامب، ولم يتحمل مسؤولية ما أحدثه من تدمير».

وأوضح تايلور، فيما يتعلق بمسألة الأمن القومي، حدود القدرات القيادية لترامب؛ فقد كتب: «يمكنني أن أشهد أن البلاد أصبحت أقل أمانا نتيجة لتصرفات الرئيس».

ويدّعي تايلور أنه شاهد إخفاقات ترامب في الأمن القومي الأمريكي «بشكل مباشر»، وأن «ترامب أظهر القليل من الاهتمام بموضوعات ذات أهمية بالغة للأمن القومي، من بينها الأمن السيبراني والإرهاب المحلي والتدخل الأجنبي في الشؤون الأمريكية».

وتتوافق رواية تايلور مع تحليل علاقة ترامب بكبار مسؤولي وكالات المخابرات الأمريكية؛ فقد أشار «روبرت درابر» من صحيفة نيويورك تايمز، إلى أن هذه الصعوبات تنشأ من «القلق داخل أجهزة الاستخبارات بشأن التدخل الروسي لصالح ترامب في انتخابات عام ٢٠١٦، وشكوك الرئيس الأمريكي المتبادلة تجاه أجهزة الاستخبارات، مما جعل علاقتهما مختلفة تماما عن علاقة الأجهزة مع الرؤساء السابقين».

نتيجة ذلك، كما يدعي درابر، وُضع مسؤولو المخابرات تحت ضغوط غير عادية؛ لتبرير أهمية عملهم، وحماية زملائهم من الانتقام السياسي وإثبات الولاء للرئيس، ومثل هذه البيئة العدائية للأمن القومي داخل البيت الأبيض تمثل كارثة على تخطيط وأداء السياسة الخارجية.

وانعكست آراء تايلور السابقة بشأن سوء التخطيط على الجنرال الأمريكي المتقاعد «ويسلي كلارك»، الذي كتب في مجلة ناشيونال إنترست: «إن تصرفات إدارة ترامب تتسم بسوء التخطيط وعدم الاتساق وعدم قدرتها على الحل؛ ويتم طرح الأفكار قبل التفكير فيها، وبعض الإجراءات لا يمكن تفسيرها».

هناك أيضًا تعليقات على محاولات ترامب قمع المتظاهرين المناهضين للعنصرية، وهي القضية التي كانت بمثابة مرحلة الانهيار لوزير الدفاع الأمريكي السابق «جيمس ماتيس»، الذي التزم الصمت تجاه انتقاد ترامب علنًا في هذا

الصدد. ويشير تايلور إلى أن «الرئيس حاول تحويل وزارة الأمن الداخلي، أكبر وكالة لإنفاذ القانون في البلاد، إلى أداة تستخدم لخدمة مصلحته السياسية، كما تم تحويل مهمة كبار مسؤولي وزارة الأمن الداخلي من التعامل بشكل منتظم مع التهديدات الأمنية الحقيقية إلى الانصياع لأوامر ترامب التنفيذية غير الملائمة في كثير من الأحيان».

وفيما يتعلق بالشؤون الداخلية، يعكس تايلور مشاعر المسؤولين السابقين في إدارة ترامب الذين اتهموا الرئيس الحالي بتشويه سمعة الخطاب السياسي الأمريكي، فقد كتب: «إن ترامب ساعد على تأجيج مشاعر الكراهية والانقسام، وهو ما جعل الأمريكيين أقل أمانًا بشكل كبير».

وانتقد تايلور أيضًا «الاستجابة الفاشلة لوباء جائحة كورونا» قائلا: «إن تجاهل ترامب المتعجرف لخطورة التهديد الذي يمثله الوباء» يعني أن «تخطيط وزارة الأمن الداخلي لمواجهة تهديدات الجائحة قد ذهب سدى».

إن انتقاد تايلور الصريح والعلني لـ«ترامب» ليس الأول، ومن غير المرجح أن يكون الأخير من قِبَل عضو سابق في إدارته؛ فقد كان جيمس ماتيس أول مسؤول بارز في إدارة ترامب ينتقد الرئيس علانية في الفترة التي سبقت الانتخابات الرئاسية، حيث قال: «إن دونالد ترامب هو أول رئيس في حياتي لا يحاول توحيد الشعب الأمريكي – ولا يتظاهر حتى بالمحاولة»، كما عارض إعادة انتخابه، قائلا: «يمكننا أن نتّحد بدونه عبر الاستفادة من نقاط القوة الكامنة في مجتمعنا المدني».

وفي يونيو ٢٠٢٠ انتقد جون بولتون، مستشار الأمن القومي السابق، ترامب، قائلا: «إنه جعل إعاقة العدالة أسلوب حياة»، وقد وصفت مذكرات بولتون، التي حملت عنوان «الغرفة التي شهدت جميع الأحداث»، كيفية سوء تعامل ترامب مع قضايا السياسة الخارجية المتعلقة بالصين وروسيا.

وفيما يتعلق بادعاءات بولتون المناهضة لـ«ترامب»، أشار تايلور ببساطة إلى أن مستشار الأمن القومي السابق عرض «قضيته وأخطاء ترامب بشكل مقنع للغاية»، وأنه «لا يوجد الكثير لإضافته لمثل هذه المذكرات، وفي النهاية فهم بولتون نقاط ضعف ترامب وخطورته بشكل صحيح».

وعلاوة على ذلك، فإن المؤتمر الوطني للحزب الديمقراطي المنافس، الذي عُقد مؤخرا، ضم عناصر معارضة لترامب ينتمون لحزبه، منهم حاكمة ولاية نيو جيرسي السابقة «كريستين تود ويتمان»، وحاكم ولاية أوهايو السابق «جون كاسيش».

وتلاحظ الكاتبة الأمريكية بصحيفة واشنطن بوست «جينيفر روبين» أن ترامب والجمهوريين «قاموا بعمل قوي في عدم الالتزام بسيادة القانون، وعدم حماية البيئة، واستعداء روسيا والصين، والوقوف أمام الهجرة القانونية، والتجارة الحرة، والديمقراطية.. هؤلاء هم الجمهوريون في النهاية».

وعن تزايد الانتقادات من قِبَل المسؤولين السابقين في البيت الأبيض، تشير جينيفر روبين إلى أن هناك المزيد ما زال عليهم التحدث لانتقاد ترامب، وتساءلت: «أين كبار مستشاري ترامب السابقين؟» أمثال كبير موظفي البيت الأبيض السابق «جون كيلي»، ومستشار الأمن القومي «إتش آر ماكماستر»، وكلاهما تم فصلهما بشكل مثير للجدل من قِبَل ترامب، لكن لم تُصدَر بعد بيانات توضح مبررات عمليات الإقالة.

ومع ذلك، من المرجح أن يتم الكشف عن مزيد من المعلومات في الأشهر المقبلة، وقد علق تايلور على ذلك قائلاً: «سينظر الرئيس لتلك الانتقادات على أنها بمثابة إطلاق نار».

يتضح مما سبق أن كل الانتقادات التي قدمها تايلور عن إدارة ترامب للبيت الأبيض لها دلالات سياسية، نظرًا إلى قرب الانتخابات الأمريكية؛ ففي حديثه في مقطع فيديو لمجموعة الناخبين الجمهوريين المناهضين لـ ترامب، والذي تم بثه في نفس اليوم الذي نُشر فيه مقاله في واشنطن بوست، قال: «على الرغم من أنني لست ديمقراطيا، ولا أتفق مع بعض القضايا الرئيسية للحزب الديمقراطي، إلا أنني واثق من أن جو بايدن سيحمي الولايات المتحدة الأمريكية، وأنه لن يرتكب نفس أخطاء الرئيس الحالي».

وعندما أصبح جيمس ماتيس أول مسؤول بارز سابق في إدارة ترامب يتحدث علنًا منتقدًا رئيسه بشأن سلوكه خلال الاحتجاجات العارمة حول مناهضة العنصرية في واشنطن في بداية يونيو ٢٠٢٠، كان ذلك بداية لاستعداد عدد من المسؤولين الحكوميين السابقين للتعبير علنًا عن معارضتهم للإدارة الأمريكية الحالية.

وربما تكون مذكرات جون بولتون الحدث الرئيسي الثاني لكشف أخطاء ترامب وإدارته، فضلا عن أن صراحة تايلور بشأن ترامب تعد بداية لتصعيد جديد للانتقادات الداخلية قبيل الانتخابات الرئاسية الأمريكية في نوفمبر القادم.

في النهاية باتت هذه الانتقادات مؤشرا على الاعتقاد السائد داخل الحياة السياسية الأمريكية بأن تجربة ترامب الرئاسية كانت كارثية لا يمكن تكرارها، فقد قال تايلور في آخر تصريحاته: إنه لمن السخرية أن يقوم ترامب بحملة لولاية ثانية كرئيس يحكم القانون والنظام، فقد كانت ولايته الأولى فوضوية بشكل خطير، ولا يمكن تصور مرور أربع سنوات أخرى من هذا القبيل».

٢٠٢٠/٩/١١

إدارة أزمة كورونا بين البعد الإنساني والاعتبارات الاقتصادية .. قراءة في تجربتي كل من البحرين وبريطانيا

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

مثّل عام ٢٠٢٠ موعدًا مع أسوأ أزمات العالم منذ الحرب العالمية الثانية، وهي أزمة كورونا، وإذا كانت بعض مناطق العالم قد عاش في مأمن من هذه الحرب، فإن بعضها الآخر لم يسلم منها. وبعد أن كان هناك اعتقاد أن

التقدم العلمي الكبير قد يجعل العالم في مأمن من الأوبئة الفتاكة التي كانت تحصد الملايين من الأرواح، تبدد هذا الظن، حيث أصيب نحو ٢٧ مليونًا من البشر بالفيروس، ونحو ٩٠٠ ألف قد فقدوا حياتهم حتى كتابة هذه السطور .

ضرب هذا الوباء الجديد المعروف باسم «كوفيد — ١٩»، العالم شماله وجنوبه، شرقه وغربه، دون تمييز بين دولة متقدمة وأخرى نامية، بل جاءت الولايات المتحدة الأمريكية أكثر دول العالم تقدمًا في البحث العلمي والتكنولوجيا، وصاحبة أقوى اقتصادياته في مقدمة دول العالم من حيث الإصابات والوفيات. وحتى نهاية أغسطس ٢٠٢٠ كان عدد الإصابات بها قد بلغ ٦,١٥ ملايين إصابة، وعدد الوفيات ١٨٧ ألف حالة، وجاءت البرازيل تالية لها بعدد إصابات ٣,٨ ملايين وعدد وفيات ١٢٠ ألفا، واحتلت الهند المرتبة الثالثة، وهي وإن كانت دولة نامية إلا أن شهرتها في مجال البحث العلمي المتصل بالأدوية والعقاقير الطبية لا تخفى على أحد. وحتى نهاية أغسطس تجاوز عدد الإصابات بها ٣,٦ ملايين والوفيات نحو ٦٥ ألفا .

أما الدول التي نتخذ منها نموذجا كدراسة حالة في هذا المقال، بريطانيا ومملكة البحرين، فقد بلغ عدد الإصابات في الأولى ٣٣٤ ألفا، وعدد وفيات ٤١,٥ ألفا، فيما سجلت الثانية ٥١,٤ ألف إصابة، و١٨٩ حالة وفاة، وتعد بذلك الأقل بين دول مجلس التعاون وفق إفادة منظمة الصحة العالمية في تقريرها اليومي.

في هذه الأزمة غدت «منظمة الصحة العالمية» هي المتحدث الأول عالميًا.. تقاريرها اليومية يتابعها العالم كله لحظة بلحظة. وبينما أيقن العالم أنه ليس لديه دواء أو عقار محل ثقة لمواجهة هذا الوباء، كما أنه ليس لديه المصل الذي يقي من الإصابة به، فإنه إلى أن يتم التوصل إلى إنتاج وإتاحة هذه الأدوية والأمصال فعليه أن ينفذ توجيهاتها، وفي مقدمتها منع التجمعات وتحقيق التباعد الاجتماعي، وارتداء الملابس والأقنعة الواقية، وإغلاق المنشآت الاقتصادية والاجتماعية، ومنع الدخول أو الخروج الى مناطق الاشتباه، سواء كانت أحياء، أو قرى أو مدنا أو دولا؛ ما ترتب عليه التوقف شبه التام للاقتصاد المرتبط بالحركة وفي مقدمته السياحة والطيران، كما ضرب الإغلاق بقوة أنشطة المنشآت الصغيرة والمتوسطة. ومن الطبيعي مع طول مدة الأزمة ألا يستطيع أصحاب الأعمال والشركات الاستمرار في دفع الأجور، ووفقا لـ«منظمة العمل الدولية»، تراوحت أعداد العاطلين عالميًا إلى ما يقرب من ٢١٣ مليون عاطل، مقارنة بـ١٨٨ مليونا في ٢٠١٩.

في هذه الأجواء، ونتيجة تأخر الوصول إلى أمصال أو علاجات سريعة، كان عدم اليقين هو المسيطر على حركة الاقتصاد في العالم كله، والعامل الرئيسي المسبب للتدهور الكبير لأسعار النفط. ومن المعلوم أن سعر خام النفط الأمريكي، «غرب تكساس»، كان قد هبط يوم٢٠ أبريل ٢٠٢٠ إلى سالب ٣٧ دولارا للبرميل؛ أي إن البائع كان عليه أن يدفع نقودًا مقابل إخلاء المخزون، فيما وصل سعر خام «أوبك»، إلى أقل من ١٧ دولارا، وخام «برنت»، إلى أقل

من ٢٣ دولارا، وضُرب الاقتصاد، وعاش العالم في تخمة مخزون نفطي؛ ما جعل «أوبك بلس»، تلجأ في أبريل ٢٠٢٠ إلى خفض الإنتاج بمقدار ٩,٧ ملايين برميل يوميًا، بما يقارب نحو ١٠٪ من الاحتياج العالمي لمدة ٣ شهور . وبينما ضرب عدم اليقين كل توقعات الاستثمار، وألحق خسائر جسيمة بالأسواق العالمية، فإنه جعل العالم يعود إلى الذهب.. الملاذ الآمن.. فارتفع سعره إلى أكثر من ٢٠٥٧ دولارا للأوقية في سبتمبر ٢٠٢٠، في مقابل ١٩٠٠ دولار في بداية هذا العام، ويعني ذلك أن اتجاه الاستثمار كان إلى الاكتناز أكثر منه إلى الأنشطة الإنتاجية .

وفيما لم يصل العالم بعد إلى تقدير دقيق لحجم الخسائر التي سببتها أزمة كورونا عالميًا، فقد تغيرت تقديرات المؤسسات المعنية بحالة الاقتصاد العالمي من شهر إلى آخر. ففي أبريل قدر «صندوق النقد الدولي»، حجم هذه الخسائر بنحو ٩ تريليونات دولار، وفي مايو قدرها «البنك الآسيوي للتنمية»، إلى ما بين ٥,٨ — ٨,٨ تريليونات دولار. وفي يوليو رفع «صندوق النقد الدولي»، تقديراته إلى ١٢,٥ تريليون دولار؛ بسبب الركود الذي خيم على الاقتصاد العالمي جراء أزمة كورونا مع توقع انكماش الاقتصاد بنسبة ٤,٩.%

وفي بريطانيا اتحدت «كورونا» مع «بريكست»، في مضاعفة حجم الخسائر الذي قدرته المؤسسات المالية المعنية بنحو ٢٠٣ مليارات جنيه استرليني. أما في مملكة البحرين فقد أدى انخفاض أسعار النفط، والإغلاق الذي تسببت فيه الإجراءات الاحترازية، وتراجع الأسواق المالية، وتوقف أنشطة السياحة والطيران، وتراجع الاستثمار وتوقف الإنتاج أو نقصه وتخفيض ساعات العمل، وزيادة الاقتراض، والإجراءات التي اتخذتها الحكومة لتعويض وإعانة المتضررين، والركود الاقتصادي، والانكماش؛ إلى زيادة عجز الميزانية العامة بنسبة ١٠,٩٪، ورفع سقف الدين العام إلى ١٥ مليار دينار، بدلا من ١٣ مليار دينار، وتوقع انكماش بنسبة ٣,٩٪ للنمو الاقتصادي، بدلا من تحقيق معدل إيجابي، نتيجة لتضرر قطاعات الطيران والسفر والسياحة والفندقة والصياغة والمؤتمرات والمعارض والمهرجانات والتصدير والخدمات اللوجستية والتجارة والخدمات، فيما خفف من الأضرار نمو أنشطة قطاعات الصيدلة والمعقمات والتجارة الإلكترونية والعمل عن بعد والاتصالات.

وبحسب «غرفة صناعة وتجارة البحرين» فقد انخفض التصنيف الائتماني للمملكة إلى (B/B+) مع نظرة مستقبلية مستقرة، كما بيّن استطلاع «جمعية السفر والسياحة البحرينية»، أن ٧٣٪ من المستبينين قد فقدوا ١٠٠٪ من دخولهم من مارس إلى يونيو ٢٠٢٠. كانت هذه الخسائر الهائلة التي لحقت باقتصادات العالم –ومنها الاقتصاد البريطاني والبحريني– كانت العامل الرئيسي للاتجاه إلى التخفيف من سياسة الإغلاق والعودة التدريجية للأنشطة الاقتصادية في نفس الوقت الذي تتم فيه الإجراءات الاحترازية الوقائية، خاصة مع قرب التوصل إلى إنتاج مصل، فكيف أدارت كلتا الدولتين هذه الأزمة؟

شهدت بريطانيا معدلات مرتفعة للإصابة والوفيات، بل أصيب رئيس الوزراء نفسه بالفيروس، ما جعلها تتوسع في نطاق الفحوص إلى ١٠٠ ألف اختبار يوميًا بنهاية أبريل ٢٠٢٠، إلا أن هذا المعدل المرتفع لم يكن موجودًا في مارس؛ ما أدى إلى سرعة انتشار الوباء، فضلاً عن قرار السلطات في هذا الشهر بعدم إجراء الاختبارات إلا للحالات الأكثر خطورة، ما أدى إلى ارتفاع الوفيات خاصة بين المسنين، ثم تداركت الحكومة هذا الأمر وعملت على إتاحة الاختبار لأي شخص يعاني من أعراض، وسعت إلى ٢٠٠ ألف اختبار يومي بنهاية مايو، ووظفت لذلك ٢١ ألف شخص، مع استهداف التخفيف التدريجي للإغلاق لإعادة الاقتصاد البريطاني إلى الحركة.

وشكلت الحكومة لجنتين حكوميتين معنيتين باتخاذ القرارات المتصلة بإدارة الأزمة برئاسة رئيس الوزراء نفسه «بوريس جونسون»، الذي كان قد تعرض لانتقاد شديد حينما اتبع نظرية «مناعة القطيع»، ما يعني قبوله تفشي الوباء، مغايرًا سياسة فرض الحظر الشامل على الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية؛ بهدف إبطاء انتشار الفيروس، ثم القضاء عليه. وفي البداية اكتفى «جونسون» بتحذير البريطانيين من التجمعات وعزل أنفسهم إذا ظهرت عليهم أعراض، ولم يلجأ إلى الحظر إلا متأخرًا في مارس، وعندما أصبح التأثير الاقتصادي لهذا الحظر واضحًا، فرضت الحكومة عدة تدابير لحماية اقتصاد البلاد .

وفي الفترة من مارس إلى يوليو ٢٠٢٠ بلغ حجم الدعم الاقتصادي الذي قدمته الحكومة ١٨٩ مليار جنيه استرليني. وأدى نمو الاقتراض إلى رفع عجز ميزانية الدولة إلى ما يزيد على ١٨٪؛ أي ضعف العجز الذي تحقق خلال ذروة الأزمة المالية لعام ٢٠٠٩. وخلال هذا الدعم، تحملت الحكومة ٥٠٪ من الدخل اليومي للمطاعم من أجل إبقائها مفتوحة، والحفاظ على وظائف العاملين بها، كما أطلقت مبادرة «مخطط الإجازة الرئيسي» لدعم الأجور والإبقاء على الوظائف. وفي اليوم الأول لتنفيذها تقدمت ١٤٠ ألف شركة للحصول على المساعدة الاقتصادية. ومع بداية مايو كان أكثر من ٣٠٪ من القوى العاملة في هذه المبادرة، ثم استبدلت الحكومة ذلك بمبلغ ١٠٠٠ جنيه استرليني لكل عامل لترك مخطط الإجازة والعودة إلى العمل، مع احتمال تمديد المخطط حتى أكتوبر ٢٠٢٠ في ضوء انتشار الوباء.

ومع تسجيل أسوأ انكماش اقتصادي في تاريخها، وهو انكماش بلغ ٢٠,٤٪ في الربع الثاني ٢٠٢٠، كان ضروريًا أن توازن بريطانيا بين فتح النشاط الاقتصادي والحد من سياسة الإغلاق. وهي السياسة الضرورية للحفاظ على صحة السكان من تفشي الوباء خاصة مع توقع «بنك إنجلترا»، تراجع الناتج المحلي الإجمالي لعام ٢٠٢٠ بنسبة ٩,٥٪، لهذا لجأت المملكة المتحدة في منتصف يوليو لإعادة فتح النشاط الاقتصادي بشكل تدريجي، وأطلق رئيس الوزراء خطابه لإنقاذ الاقتصاد في ٣٠ يونيو، والذي يعتمد فيه أساسًا على زيادة الإنفاق الحكومي في البنى التحتية مع احتمال إعادة الإغلاق إذا تزايدت الإصابات كما حدث في مدينة لستر.

أما مملكة البحرين فقد بدأت إدارة هذه الأزمة في وقت كانت تنفذ فيه خطة لتحقيق الاستقرار المالي لمدة ٥ سنوات حتى ٢٠٢٢ بمعونة خليجية تبلغ ١٠ مليارات دولار (من السعودية والإمارات والكويت)، كما تنفذ الخطة الصحية (٢٠١٦ – ٢٠٢٥) لاستمرار الارتقاء بصحة السكان، بعد أن حققت معدلات غير مسبوقة في هذا الشأن، دل عليها ارتفاع متوسط العمر إلى ٧٦,٧ سنة، وانخفاض وفيات الأطفال دون الخامسة إلى ٩ لكل ألف مولود مقابل ٤٤ عالميًا، وانخفاض وفيات الأمومة إلى ٢٨,٦ حالة لكل ١٠٠ ألف مولود مقارنة بـ٢٢٦ حالة عالميًا، وأثمر التقدم في مستوى الرعاية الصحية والمستوى المناعي للسكان أن المملكة –-كما بينا سابقًا– كانت الأقل على المستوى الخليجي في عدد الإصابات والوفيات.

تعاملت الحكومة مع الأزمة بشكل استباقي، ولم تنكرها، ومن بدايتها شكلت خلية لإدارتها برئاسة ولي العهد صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد، وفرق عمل وطنية متخصصة لمواجهتها، وضمان توفر الاختبارات والحجر الصحي دون تأخير. وبدأت حملة وطنية لمواجهة الفيروس، بتعليمات لكل المواطنين والمقيمين بكل اللغات. ومن المعلوم أن البحرين كانت من أولى بلدان العالم التي أجلت مواطنيها من «ووهان» الصينية التي انطلق منها الفيروس وإخضاعهم للحجر الصحي، وبدأ «مطار البحرين الدولي»، فحص المسافرين من خلال الكاميرات الحرارية، ثم تبنت الحكومة إجراءات العزل العام في أماكن التجمعات، والعمل الجزئي والعمل من المنزل.

لم يقتصر الأمر على ذلك بل كانت هناك توجهات ملكية لمعالجة الآثار الاقتصادية، فقامت الحكومة نتيجة لذلك بتحمل رواتب المواطنين العاملين في القطاع الخاص لمدة ٣ شهور، «أبريل ومايو، ويونيو» من خلال صندوق التعطل، وفق الحد الأقصى للراتب بقيمة إجمالية تقدر بـ ٢١٥ مليون دينار، وتكفلت بقيمة فواتير الكهرباء والماء لكل المشتركين من الأفراد والشركات في هذه الشهور بقيمة إجمالية بلغت ١٥٠ مليون دينار، كما قامت بإعفاء المؤسسات التجارية من الرسوم البلدية في هذه الأشهر بقيمة إجمالية ٢٥ مليون دينار، ومضاعفة حجم صندوق السيولة من ١٠٠ إلى ٢٠٠ مليون دينار، وإعفاء المؤسسات الصناعية والتجارية من رسوم استئجار الأراضي ويشمل ذلك المنشآت السياحية، كما قامت برفع قدرة الإقراض للمصارف بما يعادل ٣,٧ مليارات دينار، وإعادة توجيه برامج تمكين للشركات المتأثرة وإعادة هيكلة القروض بالتعاون مع البنوك. وبلغت القيمة الإجمالية لهذه الحزمة ١١,٤ مليار دولار تمثل نحو ٣٢٪ من حجم الاقتصاد البحريني، برغم انخفاض الإيرادات الحكومية وزيادة عجز الموازنة.

ومن يوليو ٢٠٢٠ بدأت المملكة –كما بدأت دول مجلس التعاون– في التخفيف من القيود وفتح الأنشطة التي كان قد تم إغلاقها، وأخذت القطاعات الأكثر تضررًا خاصة الطيران والسياحة تتأهب لعودة النشاط، خاصة مع عودة العمل على جسر الملك فهد الناقل الرئيسي للسياحة الوافدة إلى المملكة، حيث ينقل نحو ٧٥ ألف مسافر يوميًا، ولكن تظل آثار الركود المرتبطة بالحركة مع الاقتصاد العالمي تخيم على الأجواء الاقتصادية بشكل عام؛ ومع ذلك جعلت

الحكومة الأولوية للأبعاد الإنسانية، ومن أجلها تحملت زيادة عبء المديونية، وزيادة عجز الميزانية، وتظل في حاجة مستمرة لتعزيز الدعم الخليجي حتى تتمكن من مواصلة مشوارها في تحقيق الاستقرار المالي في الموعد المتفق عليه في ٢٠٢٢ في ظروف بالغة الصعوبة.

٢٠٢٠/٩/١٨

اتجاهات الصراع على المياه في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

تُعد منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا أكثر مناطق العالم سخونة، فهي واقعة في قلب العالم القديم، وقد تكالبت عليها القوى الكبرى عبر التاريخ وحتى الآن، فمن يسيطر عليها يملك زمام السيطرة على العالم، كما أنها غدت في العصر الحديث مركز العالم في إنتاج النفط والغاز، فهي الأكثر إنتاجًا وتصديرًا واحتياطيا في هذه السلع بالغة الحيوية، إلا أنها في المقابل من أقل مناطق العالم من حيث وفرة المياه. وفي حين، يقطنها نحو ٦٪ من سكان العالم إلا أنها لا تمتلك أكثر من ١٪ من موارد العالم المائية.

ووفقا لتقرير الأمم المتحدة لعام ٢٠١٩ فإن الدول العربية «في حالة فقر مائي، ومن المتوقع في ٢٠٢٥ أن يبلغ نصيب الفرد فيها أقل من ٣٠٠ متر مكعب سنويًا في حين أن الحد الأدنى هو ١٠٠٠متر». وتهطل الأمطار على هذه المنطقة بشكل شحيح، وتكاد بلدانها تكون واحات معتمدة على المياه الجوفية وبعض الأنهار المشتركة، التي أصبحت موضع تنازع، وخاصة أن بلدان المنابع لديها إمكانية التحكم في كميات المياه التي يمكن أن تصل إلى بلدان المصب والعبور. وبدلاً من أن تكون موضوعًا للتعاون والاستثمارات المشتركة، تحولت إلى أحد أهم مصادر الصراع.

برزت تلك الصراعات بشكل جلي بعد أن أقدمت أثيوبيا على إقامة سد النهضة على النيل الأزرق الرافد الرئيسي الذي تعتمد عليه مصر بنسبة ٨٥٪، كما نراها في سرقة إسرائيل للمياه من الأراضي الفلسطينية ولبنان، والمشكلات في نهري الفرات ودجلة بين تركيا وكل من سوريا والعراق، ونهر الأردن وروافده بين إسرائيل وسوريا ولبنان والأردن وفلسطين. وتبلغ كمية الموارد المائية المشتركة بين دول عربية وغير عربية نحو ١٧٤ مليار متر مكعب، وفضلاً عن الأبعاد الأمنية والسياسية والاستراتيجية لموضوع المياه، هناك أيضًا تأثيرات تغير المناخ، والأبعاد المختلفة المتعلقة بالتنمية المستدامة، وكلفة الحصول على المياه ومعالجتها، وكفاءة ورشادة استخدامها وخاصة في الزراعة التي تستهلك نحو ٨٠٪ منها.

واستجابة لهذه التحديات، عقد «المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية»، بلندن، ندوة بعنوان «المياه المشتركة للشرق الأوسط وشمال إفريقيا.. الصراع والتعاون»؛ بهدف تقديم الرؤى والتحليلات من المنظورين الاستراتيجي والبيئي المتعلقين بالموارد المائية وإدارة المياه. رأستها «إليانور بيفور»، من برنامج الصراع والأمن والتنمية بالمعهد،

وتحدث فيها «كاوه مدني»، نائب رئيس مكتب جمعية البيئة في الأمم المتحدة سابقا، و«لمى الحتو»، الخبيرة في تغير المناخ، وإدارة المياه العابرة للحدود، و«حازم الناصر»، وزير المياه والزراعة الأردني الأسبق، و«آرون وولف»، أستاذ الجغرافيا بجامعة أوريغون في الولايات المتحدة.

في البداية، شدد «مدني» على أن قضايا البيئة والأمن المائي في هذه المنطقة «لا ينبغي نسيانها»، حتى في الوقت الذي لا يزال فيه العالم منشغلاً بأزمة كورونا وتداعياتها الاقتصادية. وخلال عرضه لأسباب صعوبات إمدادات المياه في المنطقة، أشار إلى وجود «توجه مشترك» في الشرق الأوسط إلى «تمويل قطاعي المياه والزراعة، من عائدات النفط والغاز الكبيرة». وبالنسبة إلى دول الخليج، كان استيراد نسب كبيرة من احتياجاتها الغذائية بديلاً أرخص لمحاولة بناء قدراتها الزراعية الخاصة. وعلى الرغم من إقراره بأن معظم هذه القضايا «غير مقصودة»، فإنه رد بأن الوضع قد تفاقم بسبب عدم قدرة هذه الدول على الاستجابة لأوجه عدم كفاءة استخدام المياه بالطريقة التي يمكن أن تفعلها الدول المتقدمة اقتصاديًا.

وبالإضافة إلى ذلك، أوضح أن قضية إدارة المياه برغم خطورتها، تفتقد أحيانًا مكان الأولوية في تسلسل صنع السياسات داخل حكومات الشرق الأوسط، والذين يتعاملون مع القضايا المُلحة الأخرى، مثل السياسة الخارجية والاقتصاد، وبالتالي ليس لديهم «وقت محدود وميزانية محدودة» للتعامل مع قضايا الأمن المائي. وعلى الرسم البياني الذي شكله لقياس مدى إلحاح وأهمية قضايا السياسة العامة، وضع قضية الأمن المائي في الوسط بشكل عام؛ بمعنى أنه «لا يعتبر مهمًا بدرجة كافية للتخطيط الحكومي التفصيلي، ولا يمكن تجاهل التخطيط له تمامًا».

بينما أوضحت «الحتو»، أن الاعتبارات البيئية لأزمات إمدادات المياه لم يتم أخذها في الاعتبار بشكل جيد فوق المخاوف الجيوسياسية، مشيرة إلى أن سد النهضة، هو موضوع ساخن، مع تجاهل الآثار البيئية له. وعلى الرغم من القول إنه سيوفر ما يكفي من الكهرباء لسكان إثيوبيا البالغ عددهم ١١٥ مليون نسمة، فإنه سيؤدي إلى تناقص حصتي السودان ومصر من المياه.

ومع وضع هذا المثال في الاعتبار، جادلت بأن البلدان المتشاركة في خطط التنمية الوطنية في المنبع والمصب «لا تتشاور أبدًا» مع بعضها البعض. ووافق «الناصر»، على أن بلدان المنطقة ليست على استعداد «لتبادل المعلومات»، التي من شأنها أن توفر بيانات لصياغة استجابات أفضل لمشاكل نقص المياه. وكتبت «أنيا زولينياك» من «مجلس العلاقات الخارجية»، أن «ندرة المياه أصبحت تمثل تهديدًا متزايدًا للأمن البشري، في ضوء الأحداث الأخيرة في إثيوبيا والشرق الأوسط؛ والتي تسلط الضوء على كيفية ضغط الديناميكيات الجيوسياسية والإقليمية على إجهاد النظام الحالي لإدارة النيل وتهديد الوصول الآمن والمضمون إلى المياه».

ومع ذلك، وبالنسبة إلى هذه المخاوف، رأت أن تغير المناخ يمكن أن يُمثل «فرصة» للتعاون. ومع المشاكل البيئية الحادة التي يجلبها ستضطر البلدان إلى التنسيق بشكل أفضل لحماية أمنها القومي ومصالحها التنموية. وكتب «آرييل إزراحي»، من «المجلس الأطلسي»، أن «التهديدات الأمنية تتفاقم بسبب الآثار المرئية بالفعل لتغير المناخ في المنطقة، والتي من المقرر أن تزداد سوءًا مع زيادة الطلب على الطاقة لتلبية احتياجات السكان». ومن أجل إيجاد حلول دبلوماسية للنزاعات حول المياه، دعت «الحتو»، إلى نهج جديد للتفاوض يكون أكثر «شمولاً» لجميع الجهات الفاعلة المتأثرة بالتغيرات في موارد المياه، بما في ذلك الأطراف غير الحكومية وغير الرسمية والمعنيين، وذلك، من خلال «تقاسم المنافع» لبلدان المنطقة.

وفي السياق ذاته، أشار «الناصر» إلى أن حالة توافر المياه وإدارتها في المنطقة العربية كانت «أسوأ» مما هي عليه في مناطق أخرى من العالم، مؤكدا أن ارتفاع عدد السكان من أهم أسباب تفاقم نقص المياه، بالإضافة إلى ما اسماه «الحلول التكنولوجية الضعيفة»، و«انخفاض الوعي العام حول كيفية إدارة المياه النادرة بشكل مسؤول». من جانب آخر، تطرق إلى «التوترات» و«الصراعات» في الشرق الأوسط المتعلقة بالمياه. وفي هذا الصدد، حدد المشاكل الأمنية المتعلقة بالأنهار التي تعبر الحدود الوطنية، مثل نهري الفرات والأردن؛ كأسباب للصراع بين الدول. وفي زمن الحرب ظهر استخدام إمدادات المياه لإضعاف الخصوم في الحرب الأهلية السورية. وفي أغسطس ٢٠٢٠ اتهمت السلطات الكردية في شمال سوريا الحكومة التركية بتعمد قطع إمدادات المياه من نهر الفرات إلى الأراضي التي يسيطر عليها الأكراد، بهدف إحداث جفاف وإضعاف السيطرة الكردية على المنطقة.

وبناء عليه اقترح الوزير الأردني إجراءات لتخفيف المواجهات حول الوصول إلى المياه، ودعا إلى التعاون الدولي كجزء من «نقلة نوعية» في «إطار الأمن المائي» في المنطقة. ويشمل هذا الإطار إعادة النظر في السياسة بشأن عوامل، مثل البيئة وحقوق الإنسان والتعاون الإقليمي لصالح الأمن الغذائي والطاقة؛ غير أنه أقر بأنها ستكون «عملية طويلة الأجل»، حيث إن التغيير بين عشية وضحاها لن يكون عمليًا، فضلا عن أن هذه التغييرات ستعتمد على «خطة إدارة» متفق عليها.

من جانبه سعى «وولف» إلى معالجة قضايا الأمن المائي في المنطقة من وجهة نظر «وسيط». مستشهدا بحوض النيل كمثال على المنافسة للوصول إلى المياه. ومع ذلك، طرح فكرة «حزمة الفوائد» المحتملة، حيث لا يزال بإمكان البلدان المتنازعة تحقيق احتياجاتها الأمنية من خلال استخدام مصادر المياه البديلة. وكمثال على كيفية «نزع فتيل الخلافات» على الصعيد الدبلوماسي أشار إلى اتفاقيات السلام المبرمة في التسعينيات بين الأردن وإسرائيل. وفي هذه الحالة طالب الأردن بالمناطق المتنازع عليها والتي زرعها الإسرائيليون بأيديهم. وكان الحل الدبلوماسي هو الاعتراف بالسيادة الأردنية، وتسهيل تأجير الأرض وضمان بقائها تحت السيطرة الإسرائيلية، وحصل كلا البلدين بالنهاية

على ما يريدانه –بحسب وصفه– حيث أكد أنه بمجرد انتهاء مدة عقد الإيجار للمناطق الأردنية والتي بلغت ٢٥ عامًا، أعيدت الأرض إلى الأردن دون جدال، وبالتالي، على الرغم من أنها عملية سلام طال مداها، فإنها جنبت وقوع صراع على تلك الأراضي الزراعية.

وردًا على سؤال حول كيفية تفعيل الاتفاقيات الخاصة بالحصول على المياه والالتزام بها من قبل دول متعددة، أجاب «مدني»، أنه «لا توجد قوة عظمى يمكنها معالجة قضايا الأمن المائي»، وأن الموارد المائية وحمايتها تظل جزءًا واحدًا فقط من سلسلة واسعة من القضايا المرتبطة بالمخاوف الاقتصادية وتوليد الطاقة. ووافقت «الحتو»، على هذا التقييم، وأشارت إلى أن هناك افتقادًا واضحًا لدى بعض الأطراف «لضبط التوترات فيما بينها بخصوص التنازع على موارد المياه»؛ لكنها أكدت أن «الغالبية العظمى» من الدول المتورطة في النزاعات، مثل إثيوبيا، والسودان ومصر أبدوا «اهتمامهم» بأن تأتي جهود التعاون والتحاور من داخل البلدان نفسها وليس بأيدي مؤسسات دولية أو نفوذ خارجي. ومع وضع ذلك في الاعتبار دعت إلى «إشراك أصحاب المصلحة والأطراف الخارجية» بشكل أكبر في مسائل الأمن المائي، كآلية مهمة لتجنب نشوب أي صراع.

وحول التساؤل عن إمكانية نجاح أي منظمة دولية قد تشارك في الجهود المبذولة لتخفيف التوترات حول الموارد المائية؛ أشار «وولف»، إلى أن البنك الدولي والعديد من «وكالات الأمم المتحدة» يمكن أن تشارك. ومع ذلك، وافقت «الحتو» أيضًا على أنه لا توجد حاليا «قوة أمنية أو تكتل وتحالف أمني» للبلدان يمكن أن تلجأ إليها». وأوضح «الناصر»، أنه في الوقت الحاضر، لا يوجد أكثر من مجرد «إرشادات» للدول لاتباعها. وعلى الرغم من اتفاقيات الأمم المتحدة فإنه لم يتم حتى الآن تفعيل هذا الأمر بشكل صحيح وناجح.

لكن مع كل ذلك أشار «ازراحي» في تقريره –السابق الإشارة إليه– إلى أن «توفير الطاقة ومسألة توليدها سيكون أمرًا حاسما في ضمان الأمن المائي»، حيث «لا يمكن لأي دولة أن تكون آمنة طالما أنه لم يتم تلبية احتياجات جيرانها من الطاقة والمياه الأساسية». مضيفا أنه «من المرجح أن الحروب الإقليمية في المستقبل ستكون بسبب استنزاف موارد المياه»، وأن القضايا الأمنية المائية «لا يمكن معالجتها ما لم تكن هناك طاقة كافية لتحلية المياه وضخها لتلبية الطلب المتزايد».

وفي الختام قدمت الندوة عرضًا قيمًا ووافيا لقضايا موارد المياه في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وعلى الرغم من أنها أشارت إلى الصعوبات الشاملة للتوصل إلى اتفاقيات بشأن تقسيم وتخصيص موارد المياه بين الدول، لكنها أظهرت أيضًا أن هذه عملية يمكن تحقيقها من خلال إطار عمل للتفاوض والتعاون بين الدول المعنية، وإن كان طويل الأمد.

ومع أن القضايا ذات الصلة ببلاد الشام والخليج لم يتم تناولها بالتفصيل والدقة مثل قضية إثيوبيا والسودان ومصر في حوض النيل، فإن إطار الحوار الذي تم التركيز فيه على تناول قضايا المياه والجهود المبذولة لصياغة اتفاقيات ثنائية ومتعددة الأطراف لتأمين الوصول إليها، من المؤكد أنه أشار إلى أن مشكلات المياه واستخدامها الفعال في المستقبل ستصبح تحديات وثيقة الصلة بدول الشرق الأوسط والخليج بشكل خاص.

٢٠٢٠/٩/١٩

مستقبل التعددية القطبية في عالم ما بعد كورونا

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

في سبتمبر ٢٠٢٠ تعقد الأمم المتحدة جمعيتها العامة الـ(٧٥) في وقت يبدو فيه أن فكرة المؤسسات متعددة الجنسيات التي تعزز التعاون العالمي مهددة؛ نظرًا إلى أن الاتفاقيات بين الدول يبدو أنها تحدُث بشكل أقل انتظامًا، وأن إدارة «ترامب» سحبت الولايات المتحدة من العديد من المنظمات والاتفاقيات، التي تهدف إلى تعزيز التعاون العالمي، فضلا عن أن هذا الاجتماع أيضًا له أهمية، حيث يأتي في أعقاب جائحة كورونا، التي أثرت على الأعمال المعتادة للجمعية بشدة .

واستجابة لهذه التحديات عقد «المعهد الملكي للخدمات المتحدة« ، (RUSI)بلندن، ندوة عبر الإنترنت بعنوان «التعددية القطبية في عالم ما بعد كورونا»؛ بهدف مناقشة التحديات المعاصرة والمستقبلية التي تواجهها التعددية القطبية والمؤسسات العالمية متعددة الجنسيات في العالم، رأسها «هون ألكسندر»، النائب السابق عن حزب العمال، والذي تولى منصب وزير الدولة للتجارة، ولأوروبا، وللتنمية الدولية، وكان المتحدث الرئيسي بها السفيرة «إليزابيث كوزينز»، الرئيسة الحالية لمؤسسة الأمم المتحدة، وهي المؤسسة الخيرية الرئيسية للمنظمة.

في البداية وصفت «كوزينز» التهديد الحالي للتعاون الدولي والمتعدد الجنسيات بأنه «السؤال الأساسي»، حيث يقف العالم حاليًا عند نقطة تحول في التعددية القطبية، موضحة إيمانها المستمر بهذه القضية، وأن التحديات التي يواجهها العالم حاليًا مثل جائحة كورونا «عالمية بطبيعتها ولن يتم حلها إلا من خلال العمل الجماعي العالمي»، مضيفة أن الوضع «يعد اختبارًا لنا جميعًا ونحتاج بشدة إلى اجتيازه.«

وفيما يتعلق بالوضع الحالي للمؤسسات متعددة الجنسيات مثل الأمم المتحدة، وصفتها بأنها «تحت الحصار»، لكنها قالت أيضًا: إنها «بحاجة إلى التغيير»، كما أشارت إلى أن عام ٢٠٢٠ شهد العديد من التحديات للتعددية، مثل (جائحة عالمية تأتي مرة واحدة في القرن، وحرب تجارية وتوترات متصاعدة بين الولايات المتحدة والصين)، بالإضافة إلى أنها احتلت المركز التاسع عشر بين أكثر عشرين عامًا تسجيلاً لأعلى درجات حرارة عالمية حدثت في العشرين عامًا السابقة. لذلك، من وجهة نظرها، من «الواضح تمامًا» أن العالم يواجه ما اسماه الأمين العام السابق

للأمم المتحدة، «كوفي عنان»، «مشاكل من دون جوازات سفر»، وأن الأمم المتحدة بحاجة إلى التكيف مع هذه التهديدات والصعوبات. بالإضافة إلى ذلك، دعت إلى «العودة إلى الأساسيات وتجديد الثقة في التعددية القطبية بعرض قيم تشدد عليها»، ووصفت هذه العملية بأنها «جزء مهم من إعادة بناء تحالف أساسي للنظام متعدد الأطراف.«

وعندما سُئلت كيف أن أخطاء الماضي تحول دون القدرة على المضي قدمًا في المستقبل؛ مع طرح مثال سوريا كدراسة حالة في هذا الصدد. ردت بوصف مثل هذه الإخفاقات السابقة بأنها «مخزية»، و«يجب أن تحفزنا على القيام بعمل أفضل في المستقبل». ومع ذلك، قالت إن «هناك إخفاقات وكذلك إنجازات على الجبهة المتعددة الأطراف».. والسؤال الحقيقي، هو حول «نوع العالم الذي نريد أن نحيا فيه»، ومدى مشاركة الحكومات والمواطنين، وأكدت مرة أخرى التزامها الخاص بالتعاون الدولي، وأن غالبية مشاكل العالم لا يمكن معالجتها «دون العمل معًا بطريقة ما.«

وفي ردها، على سؤال «ألكسندر»، عن الكيفية التي يمكن أن تفسر بها ظهور النزعة القومية والشعبوية في الخطاب السياسي الغربي، وما إذا كانت هذه أعراض للأزمة الحالية في التعددية؛ أرجعت ذلك إلى الضغوط التراكمية، مثل «تأثير العولمة»، و«تسليح وسائل الإعلام»، و«انعدام الثقة في المؤسسات العامة»، كما انتقدت أيضًا «البيئة الإعلامية الشرسة» في العالم الغربي، واصفة إياها بأنها «تهديد» وشيء يحتاج العالم إلى «معالجته». من جهة أخرى، رفضت فكرة أن المنظمات الدولية تفقد الدعم العام من خلال الاستشهاد ببيانات استطلاعات الرأي من الولايات المتحدة كدليل على أن الأمريكيين ما زالوا «يدعمون بشدة شراكة قوية بين الأمم المتحدة وأمريكا»، وأن الأخيرة ما زالت تحتفظ بدور نشط في الشؤون الدولية.

ورد «ألكسندر» على هذا الطرح، بالسؤال عن كيفية تزاوج هذه البيانات مع منظمة الصحة العالمية، التي لا تثق بها «واشنطن»، وامتنعت عن تمويلها، كما أشار أيضًا إلى أن «مجلس الأمن» كان «صامتًا بشكل ملحوظ» خلال جائحة كورونا. وردت «كوزينز» بأن هناك «تباينا بين الرأي العام الأمريكي والحكومة الأمريكية» بشأن قضية التعددية، مع كون الأمم المتحدة دائمًا «ورقة سياسية» في يد واشنطن.

وحول المستقبل المحتمل للتنمية المستدامة والتعاون الدولي في أعقاب جائحة الفيروس التاجي، أشارت «كوزينز» إلى الصعوبات العالمية الحالية على أنها «الاختبار الأشد في حياتنا»، لكنها ادعت أيضًا أنه سيكون من «الخطأ» رؤية التعافي الاقتصادي من الجائحة بمنأى عن خطط التنمية المستدامة، وأن العالم إذا كان قد أحرز المزيد من التقدم في أهداف التنمية المستدامة، فمن المحتمل أن تكون الاستجابة العالمية للجائحة أقوى.

وفيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة نفسها وصفتها بأنها «تدور حول جعل قضايا العولمة والاقتصادات الموسعة أكثر عدلاً واستدامة». ومع وضع ذلك في الاعتبار، دعت إلى أن يكون هذا المبدأ في «جوهر» استراتيجية التعافي الاقتصادي

العالمي من الجائحة. أما عن الدعم المالي الكبير الذي وفرته الحكومات والمنظمات العالمية فقد أعربت عن دعمها لمزيد من الاستثمار في «اقتصادات المستقبل»، مشيرة إلى وجود المزيد من التمويل في الوقت الحالي لدعم اقتصادات الماضي.

وعندما سأل «ألكسندر» عن الدورة الـ«٧٥» للأمم المتحدة، وجدول الأعمال كونه يتضمن التركيز على «تحويل العالم من خلال التنمية المستدامة»، وكذلك «فقدان التنوع البيولوجي العالمي»، أوضحت السفيرة الأمريكية السابقة، أن هناك إقرارا بأن جائحة الفيروس التاجي ستكون على رأس الأولويات، وهذا ينطبق أيضًا على قضية المناخ، والتنوع البيولوجي. وذكرت أنه سيكون هناك «بلا شك» ما وصفته بـ«مسرح سياسي متعدد الأقطاب» داخل الجمعية العامة يتناول الكثير من المناقشات الجوهرية.

من ناحية أخرى أشارت إلى الرسالة «الواضحة»، التي تحملها الجمعية العامة في دورتها الحالية، والتي مفادها أنه «لن تحرز أي دولة نجاحات إذا سار العالم على طريق الحملات القومية للتطعيم» بشكل منفرد، وأنه إذا لم نتخذ «إجراءات عاجلة وإعلان حالة الطوارئ المناخية»، فإننا فعلا أمام أزمة كبيرة، وأنه «إذا تركنا حالة عدم الثقة والشك يسيطران على تقييماتنا الاستراتيجية»، فلن يكون هناك أي فائز أو منتصر». وأخيرا، ذكرت أن قادة العالم يجب أن يدركوا أن «التاريخ سيحكم وسيقيم ما يفعلونه في هذه اللحظة.«

بالإضافة إلى ذلك، تحدثت عن كيفية استمرار عمل «النظم» التي يعتمد عليها المجتمع الدولي مثل «الغذاء والمناخ والطبيعة» في ظل «الضغوط والتهديدات التي يصعب تجنبها»، وسلطت الضوء على فكرة، «وحدة الهدف» في التعاون الدولي المشترك لمواجهة الجائحة، وأن التعاون الدولي لا يعني أن البلدان يجب أن تتفق على كل قرار سياسي مشترك فحسب، بل يجب أن تعمل معًا حتى لا «يتسببوا في إفقار شعوبهم والتأثير على حياتهم الاقتصادية بلا داع .«

وردا على سؤال «ألكسندر» عما إذا كان خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي «سيقلل» من التأثير العالمي للمملكة المتحدة، أشارت «كوزينز» إلى الرغبة الواضحة لحكومة المملكة المتحدة في الاضطلاع بدور أكثر نشاطًا في قيادة العالم، وبالتالي «رحبت» بالخروج باعتباره خطوة تقدمية من وجهة نظرها. وحول قضية زيادة مشاركة الصين في المؤسسات الدولية، تحدثت أيضًا عن كيف أن المؤسسات الدولية غالبًا ما تكون «ساحة تنافس» بين القوى العظمى، «خاصة وأن الصين بدأت تفرض نفسها» على المسرح العالمي، وأشارت إلى أن بكين تلعب «دورًا أكثر وضوحًا وقويًا» من ذي قبل، وهو ما يمكن إرجاعه للانسحاب الأمريكي من المؤسسات الدولية؛ لذلك أكدت أن الانسحاب الأمريكي من شأنه أن «يخلق مساحة أكبر» لدولة مثل الصين لملء الفراغ.

وعندما سُئلت عما إذا كانت سمعة ومكانة الأمم المتحدة في الآونة الأخيرة قد تدنت من جراء السيطرة عليها من قبل «وجهة نظر أحادية» بدلاً من تبنيها «رؤى حضارات مختلفة تعمل وتتعاون معًا». ردت أنه في ضوء خبرتها العملية بالمجال الدبلوماسي ترى أن العالم والأمم المتحدة مليئان بـ«وجهات نظر متنافسة» بفعل وجود «ثقافات متنافسة في الأصل» تعتريها الكثير من «نقاط التوتر والجدل» باستمرار. وفي شرحها لهيكل الأمم المتحدة وأهميته التاريخية، أشارت إلى ان تكوين المنظمة في فترة الأربعينيات كان في الأساس بين دول «خرجت لتوها» من الحرب العالمية الثانية وأرادت إنشاء مؤسسة دولية لجعل العالم «أكثر استقرارًا وسلامًا»، و«خلق فرصة لتحقيق تقدم أكبر في هذا الصدد.«

وتعلق السؤال الأخير بتأثير نتائج الانتخابات الرئاسية الأمريكية في نوفمبر القادم والفرق الذي ستحدثه بالنسبة للولايات المتحدة. ورغم دورها الدولي البارز كانت «كوزينز» صريحة بشأن التهديد الذي يشكله إعادة انتخاب ترامب بالنسبة للتعاون الدولي والأمم المتحدة على حد سواء، وأوضحت أنه «لا يمكن لأحد أن يحدد مدى أهمية هذه الانتخابات» بالنسبة لـ«صحة ديمقراطيتنا» و«مكانة الولايات المتحدة في العالم، كما انتقدت نهج الإدارة الأمريكية الحالية إزاء السياسة الخارجية، وأكدت أن فترة ولاية ثانية «تشكل تهديدًا خطيرًا» لمفهوم التعاون الدولي المشترك، ووصفت رئاسة «بايدن» المحتملة بأنها «من شأنها أن تحدد مسارًا مختلفًا وجديدًا»، لكن من الواضح أن كلا الإدارتين، سواء «بايدن» أو «ترامب»، ستواجهان «تحديات مشتركة» مثل صعود الصين و«جدول أعمال داخلي صعب»، من شأنه أن يصرف انتباه الرئيس الأمريكي الجديد عن القضايا الدولية.

على العموم، قدمت الندوة وصفا دقيقا للتحديات الحالية التي يواجهها التعاون الدولي والتعددية القطبية. وعلى الرغم من عدم وجود «خطة» مفصلة واضحة المعالم لتعزيز هذه التعددية قبل الدورة الخامسة والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة، فقد أظهرت المعلومات التي أوضحتها إحدى الشخصيات البارزة في الأمم المتحدة أن المنظمة لا تزال ملتزمة بتعزيز التعاون والتوافق الدوليين. ومثلما كان هذا الالتزام بالتعاون المشترك سمة أساسية، رأيناها طوال التاريخ الممتد للمنظمة الدولية، لا يزال يتحتم علينا تحويل تصريحات وقرارات تلك المؤسسة الدولية إلى أفعال يجب تحقيقها بالكامل على أرض الواقع دون أدنى تأثير من طرف ما مهما كان.

٢٠٢٠/٩/٢٤

مستقبل أسعار النفط في ظل استمرار تداعيات كورونا

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

برغم إقبال (أوبك+) في أبريل الماضي على خفض الإنتاج بنحو٩,٧ ملايين برميل يوميًا لمدة ٣ شهور «مايو ويونيو ويوليو»، وبمقدار ٧,٧ ملايين برميل يوميًا بعد ذلك حتى نهاية العام، فإن الطلب الضعيف على النفط بسبب أزمة

كورونا وسياسة الإغلاق الشامل قد ضربا كل قطاعات الاقتصاد المرتبطة بالحركة، حيث انخفض هذا الطلب بمقدار الثلث، وارتفعت مستويات المخزون النفطي لدى كبار المشترين، ما أدى إلى أن العقود الآجلة قد سجلت أسوأ مستوى لها منذ ١٩ عامًا.

وعلى الرغم من الإجراءات التي تمت لفتح الاقتصاد في أوروبا والولايات المتحدة والصين والهند في يونيو ٢٠٢٠، فإن المخاوف من عودة الإصابات المرتفعة بالفيروس قد أفضت إلى تباطؤ في الانتعاش الاقتصادي. وتشير المنظمات المعنية بقياس حالة الاقتصاد العالمي إلى أنه حتى يتم الوصول إلى مصل موثوق به سيظل هذا الوضع من التباطؤ قائمًا، وأن العالم لن يعود قبل ٣ سنوات إلى الوضع الذي كان عليه قبل الجائحة. ويعيد هذا الوضع إلى الأذهان أزمة تخمة المعروض النفطي في ثمانينيات القرن الماضي، التي أفضت إلى انخفاض الأسعار حتى بلغت ١٠ دولارات للبرميل عام ١٩٨٦، بعد أن كانت أكثر من ٣٥ دولارا في ١٩٧٩.

وفي الواقع، فإن سوق الطاقة العالمي لم يتعاف بعد من الأزمة المالية في مارس وأبريل٢٠٢٠. وتوقعت «أوبك» في أغسطس ٢٠٢٠ أن الطلب على النفط سينخفض بشكل كبير ليصل إلى ٩,١ ملايين برميل يوميًا، بانخفاض أكثر من ١٠٠ ألف برميل يوميًا عن توقعها السابق في يوليو ٢٠٢٠. واستوردت الولايات المتحدة ٢٦٤ ألف برميل يوميًا من الخام السعودي في أغسطس، أي أقل بنسبة٥٠٪ عن متوسط وارداتها في ٢٠١٩. وفي بداية سبتمبر ٢٠٢٠، سجلت أسعار الخام الأمريكي أسوأ انخفاض بنسبة ٧٪ ليصل إلى ٣٦,٧٦ دولارا للبرميل، فيما انخفضت الأسعار الفورية بأقل من الأسعار الرسمية لخامات أبو ظبي والعراق وقطر وعمان، وبدا أن العودة لزيادة الإنتاج في أغسطس ٢٠٢٠ قد أتت بنتائج عكسية. وكانت صادرات الخام الأمريكي قد زادت في يوليو إلى ٣,٢ ملايين برميل يوميًا وعاد المنتجون إلى تشغيل الآبار التي كانوا قد أغلقوها في أبريل. فيما مثلت الضربة الجديدة التي نجمت عن انخفاض الطلب تهديدًا آخر للدول التي تعتمد بشكل كبير على صادرات النفط في إيراداتها الحكومية وتمويل الصناعات الرئيسية، ومنها دول الخليج.

في بداية سبتمبر ٢٠٢٠، بعد اتجاه السوق إلى الشراء بعقود آجلة، وبانخفاضات سعرية أكبر، خفضت شركة النفط السعودية «أرامكو» أسعار صادراتها لأسواق آسيا وأمريكا الشمالية. وجاءت هذه الخطوة في الوقت الذي انخفضت فيه تكلفة خام برنت –وهو المعيار الدولي لأسعار النفط– إلى ٤٠ دولارًا للبرميل يوم ١٠ سبتمبر في أكبر تراجع له منذ يوليو. تبع ذلك تسجيل الخام الأمريكي «غرب تكساس الوسيط» أيضا انخفاضا حادا بنسبة ٧٪. وبالنسبة لمحللي الصناعة؛ فإن الانخفاضات الأخيرة في الأسعار تمثل ركودًا في التعافي الاقتصادي. وكتب «جوليان لي»، في «بلومبرج» أن «انتعاش الطلب قد توقف رسميًا». كما أعلن «ديريك بروير»، في صحيفة «فاينانشال تايمز»، أن «تعافي سوق النفط قد توقف.«

ويأتي قرار «أرامكو»، أكبر منتج للنفط في منطقة الخليج، بتخفيض أسعار صادراتها استجابة للتراجع الملحوظ في الطلب. وتسببت انخفاضات الأسعار في تراجع كبير لإيرادات السعودية وخطط الاستثمار المستقبلية. وفي أغسطس، سجلت الشركة تراجعًا بنسبة ٥٠٪ في صافي دخلها للنصف الأول من عام ٢٠٢٠، بانخفاض من ٤٦,٩ مليار دولار لعام ٢٠١٩ إلى ٢٣,٢ مليار دولار. ومع ذلك، قال رئيس الشركة «أمين الناصر»، في ذلك الوقت إنه ظل «إيجابيًا إلى حد ما بشأن الطلب الطويل الأجل على النفط»، وأشار إلى أن «الأسوأ على الأرجح أصبح خلفنا.«

ويعتبر الانخفاض الأخير في أسعار النفط العالمية دليلا على أن سوق تصدير النفط ستتأثر بتداعيات جائحة كورونا فترة طويلة قادمة. وبالنسبة لدول الخليج، كان لهذا تأثير على الإنفاق الحكومي والتنمية الاقتصادية. وفي بداية سبتمبر، اضطرت «أرامكو» أيضًا إلى تأجيل بناء مشروع لتحويل النفط الخام إلى كيماويات بقيمة ٢٠ مليار دولار على ساحل البحر الأحمر، بالإضافة إلى تأجيل خططها لبناء مجمع تكرير بقيمة ١٠ مليارات دولار في الصين.

ومع ذلك، فإن أحد السيناريوهات القائمة هو حدوث انتعاش سريع؛ وفقًا لما ذكره «دان ميرفي»، من قناة «سي إن بي سي». وكانت «أرامكو» مستعدة بشكل جيد لمواجهة تقلبات السوق، نظرًا إلى حجمها وانخفاض تكلفة إنتاجها وقدرتها على توليد التدفق النقدي الحر بشكل ثابت في بيئة أسعار النفط الضعيفة». ولا تزال الشركة تتبع خطة بقيمة ١٥ مليار دولار للاستثمار في أعمال التكرير لشركة «ريلاينس إندستريز» الهندية.

وفي حين أن صناعة النفط السعودية سوف تتعافى، فإن التوقعات للدول الأخرى في الخليج ليست واضحة المعالم. وبالإضافة إلى المخاوف بشأن الإيرادات من مبيعات النفط الخام، هناك أيضًا المخاوف من تزايد الاستهلاك المحلي. ووفقًا لـ«جوليان لي، «سيتم استهلاك المزيد من النفط محليًا في دول الخليج لتلبية الطلب المتزايد على الكهرباء في الصيف.«

وبالنسبة لدول الخليج ضمن اتفاقية (أوبك+)، فإن الضربة الاقتصادية لتراجع الطلب الأولى تثير التساؤلات حول ما إذا كانت ستستمر بالنسبة للأطراف الموقعة. وأنتجت «السعودية» بمعدل ٢٥٠,٠٠٠ برميل يوميًا أكثر من هدف (أوبك+) لشهر أغسطس، وباشرت «الإمارات» إنتاجًا زائدًا مماثلاً. في حين طلب «العراق» إعفاءه من تخفيضات الإنتاج في عام ٢٠٢١. أما «الكويت» فتواجه أزمة مالية؛ بسبب انخفاض الأسعار، قد تنتهي إلى عدم قدرتها على تغطية العجز المتوقع البالغ ٤٦ مليار دولار هذا العام. ومع استمرار اعتمادها على المحروقات في ٩٠٪ من إيراداتها وتوظيف الدولة ٨٠٪ من القوى العاملة، فإن العجز الذي تسجله الميزانية العامة من شأنه أن يثير مخاوف بقية دول الخليج بشأن التداعيات الاقتصادية المحتملة. وصرح «صندوق النقد الدولي»، بالفعل بأن «نافذة الفرصة المتاحة للكويت لمواجهة تحدياتها من موقع القوة تضيق.«

وتمثل هذه المخاوف معضلة للدول الأخرى. ومن وجهة نظر «بسام فتوح» مدير «معهد أكسفورد لدراسات الطاقة»، فإنه «في هذه المرحلة، يجب أن ينصب التركيز على ضمان العودة لأسعار نفط أفضل». وفي هذا الصدد، سيكون مسار عمل السعودية مؤثرا. ولاحظ «أنتوني دي باولا»، من «بلومبرج» أن «الرياض عادة ما تحدد مسار قرارات التسعير من قبل الدول البترولية الأخرى في الشرق الأوسط، بما في ذلك العراق والإمارات، وهما ثاني وثالث أكبر منتجين في منظمة البلدان المصدرة للبترول.«

ويعتبر الانخفاض في أسعار النفط الخليجي والصادرات جزءًا من اتجاه أوسع شهد انخفاضًا في تقييم النفط الخام تماشيًا مع مستويات الطلب العالمي. وعلق «جون كيلدوف» من شركة «أجين كابيتال» على ذلك بقوله: «لقد كان موسم الصيف على غير المعتاد، ولا تزال حالة الطلب تتراجع». وتعكس تخفيضات الأسعار أيضًا الحاجة إلى تحديد سعر أكثر دقة لصادرات النفط. ووفقًا لـ«بول هورسنيل»، من شركة «ستاندرد تشارترد»، فإن «تصحيح الأسعار جاء متأخرا قليلاً.«

ومع وضع هذا في الاعتبار؛ ليس من المستغرب حدوث تخفيضات كبيرة في أسعار النفط خارج منطقة الخليج. وفي ٤ سبتمبر، انخفضت تكلفة الخام الأمريكي بنحو ٤٪، إلى أدنى مستوى لها منذ يونيو. بسبب التراجع في الطلب. في حين سجلت صادرات الخام السعودي إلى الولايات المتحدة أيضًا أدنى مستوى لها منذ الثمانينيات. وفي أغسطس، تم تصدير ٢٦٤ ألف برميل يوميًا في المتوسط، بانخفاض١,٣ مليون برميل يوميًا في أبريل. وفيما يتعلق بوضع السوق، علقت «فادانا هيري» من شركة «فاندا انسايتس» بأنه «لا يوجد الكثير لتحريك أسعار النفط، وهذا هو السبب في أن تأثيره كان محدود النطاق مع الاستمرار في الارتفاع بسبب ضعف الدولار؛ وهو ما مثل الدعم الوحيد للأسعار .«

وعلى الرغم من تعافي الطلب على وقود المركبات بشكل كبير في جميع أنحاء العالم فإن متطلبات المستهلكين لوقود الطائرات لم تتم إعادة تثبيتها إلى أي درجة مماثلة. ونظرًا إلى أنه من غير المتوقع أن يتعافى قطاع السفر الجوي تمامًا حتى يتوافر لقاح لـكوفيد١٩–وهو ما سيظل ممتدًا لعدة أشهر– فإن صناعة الطيران وموردیها، بما في ذلك صناعة تصدير النفط العالمية؛ ستبقى عاجزة عن إحداث انتعاش في ثرواتها الاقتصادية.

وبالإضافة إلى انخفاض الطلب في الغرب، فإن تعافي قطاع النفط قد عرقله انخفاض الطلب من الدول الصناعية مثل الهند والصين. وشهدت زيادة الطلب من الأخيرة في أواخر الربيع والصيف استقرارا لأسعار النفط، وإن كانت لا تزال منخفضة بنسبة ٣٥٪ عن مستويات عام ٢٠١٩. فضلا عن ذلك، يواصل الاقتصاد الصيني التعافي؛ مع زيادة عدد الركاب على الطائرات بنحو ٢٥٪ شهريًا. حتى إن تحليلات السفر من موقع «فواورد كيس» تنبأت بعودة حركة السفر الجوي في الصين إلى مستويات ما قبل الوباء في شهر سبتمبر٢٠٢٠، وذلك على الرغم من أن هذا لا يعادل ما يكفي لتعويض الخسائر السابقة.

ومنذ يونيو، كانت الصادرات من الخليج إلى الصين تسير بشكل تدريجي، بيد أن الطلب انخفض مرة أخرى، حيث سعت الأسواق الآسيوية إلى استخدام المخزونات التي حصلت عليها مقابل أسعار أقل. ونتيجة لذلك، لا يزال هناك ٥٠ مليون برميل من النفط الخام في الصين وفقًا لتقديرات شركة «إنرجي أسبكتس». ومن وجهة نظر «باولا ماسيو» من شركة «ريستاد إنرجي»، فإن «الانخفاض الحاد في مشتريات النفط الخام من الصين في الأسابيع المقبلة قد يمثل سببًا لاستمرار حالة الترقب في بقية سوق النفط العالمية.«

ومع استمرار حالات الإصابة بفيروس كورونا في الارتفاع عند مستوى ينذر بالخطر؛ فإن مستوى مماثلا من التعافي الاقتصادي الذي كان يحدث في الصين يعدّ أمرا مستحيلا. وكتب «جوليان لي» أن «الطلب على النفط في الهند لا يزال على حاله من الضعف، وتعد أخبارًا سيئة بشكل خاص لأولئك الذين يرغبون في ارتفاع أسعار النفط، حيث انضمت إلى الصين كواحدة من المراكز الرئيسية للنمو في استهلاك الوقود السائل.«

وعلى الرغم من التخفيضات الأخيرة في أسعار النفط الخام، فمن غير المرجح أن يكون ذلك سببًا في عودة الانتعاش للسوق النفطية، حيث من الواضح أنه لا يزال هناك طريق طويل إلى التعافي الاقتصادي، وهو وضع لا يناسب الدول التي تعتمد بشكل أساسي على الإيرادات النفطية في تمويل الإنفاق العام، مثل دول الخليج .

ونختم بالقول بأن هذه ليست المرة الأولى التي تنخفض فيها مثل هذه الإيرادات، ما يعني أن هذه الدول اكتسبت خبرة طويلة في التعامل مع مثل هذه الأزمات، والدرس الرئيسي المستخلص منها هو التحرر من الاعتماد المطلق على الإيرادات النفطية، والمثال البارز لذلك مملكة البحرين، حيث أصبحت الإيرادات النفطية دون الـ٢٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي .

٢٠٢٠/١٠/٣

تأثيرات جائحة كورونا على استراتيجية الدفاع والأمن الأمريكية

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

من المؤكد أن جائحة كورونا أثرت على كافة جوانب المجتمع تقريبًا، فمع اقتراض الدول مليارات الدولارات أو إعادة تخصيصها للإنفاق على تكاليف الصحة العامة، وتدابير الاستجابة الاقتصادية للفيروس؛ فقد تأثرت سلبا مجالات أخرى، من بينها مجال الأمن والدفاع. ففي الولايات المتحدة، التي تمتلك أكبر ميزانية دفاعية سنوية، تم تقليل ميزانية الدفاع؛ بسبب الآثار الاقتصادية الهائلة للجائحة، فيما نشأت تحديات استراتيجية جديدة، تتعلق بالصين والتداعيات المستقبلية لعمليات تحديث القوة .

ومع وضع هذه التحديات في الاعتبار، عقد «المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية»، بلندن، ندوة عبر الإنترنت بعنوان «تأثيرات كوفيد-١٩ على استراتيجية الدفاع والأمن الأمريكية»؛ بهدف مناقشة تداعيات الجائحة على

القدرات الدفاعية والأمنية في الولايات المتحدة؛ رأسها «ديفيد جوردون»، من «معهد الأبحاث»، بواشنطن، وشاركت فيها «ماكنزي إيجلن» الزميلة في «معهد المشروع الأمريكي لأبحاث السياسة العامة»، و«مايكل أوهانلون»، من معهد «بروكنجز»، و«فرانز جادي»، من «المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية.«

في البداية، حدد «جوردون» محاور المناقشة في أربع أفكار رئيسية، هي «تأثير فيروس كورونا على بيئة المخاطر في الولايات المتحدة»، و«ميزانيات الدفاع المستقبلية الناتجة عن الضغوط المالية»، و«العواقب على استراتيجية الدفاع الأمريكية»، و«تأثير الفيروس على المنافسة الأوسع على السلطة والنفوذ في العالم»، والتي أشار إليها بأنها «قضية استراتيجية كبرى» للمستقبل القريب.

ومن جانبها، قدمت «إيجلن»، تحليلا لاستجابة الجيش الأمريكي للجائحة، حيث أشارت إلى أن وزارة الدفاع «لم تكن مستعدة» لتفشي الوباء وتداعياته الاقتصادية، بسبب أن الخطط السابقة للجيش، لسيناريو شبيه بالوباء، كانت تستند إلى فيروسات وأمراض مختلفة، مثل انفلونزا الخنازير، وكذلك على نطاق أصغر. ومع تقليل القوات المسلحة والحكومة من آثار الفيروس أدى ذلك إلى صعوبات تتعلق بالإمدادات واللوجستيات في جهود مكافحته.

ومن خلال دراستي حالة، سلطت «إيجلن» الضوء على الاختلافات الشاسعة داخل الجيش الأمريكي في كيفية مكافحة الفيروس، حيث وصفت استجابة «المعيار الذهبي»، بأنها الاستجابة التي استخدمتها القوات الأمريكية في كوريا الجنوبية، والتي تضمنت استخدام «استراتيجية فقاعات الأمان»، التي تتيح للأفراد انتقاء مجموعات صغيرة للتواصل فيما بينهم، ووضع خطط وتعليمات اتصال واضحة. وهذا مقارنة بكارثة حاملة الطائرات التابعة للبحرية الأمريكية «يو إس إس ثيودور روزفلت»، والتي وصفتها بأنها «أسوأ حالة»؛ حيث لم تتم مكافحة تفشي الفيروس داخلها بشكل فعال، مما أدى إلى إصابة المئات ووفاة أحد الموجودين على متنها، ومما زاد الأمر سوءا إصابة قبطانها، الذي طرد، لأنه عبر علنًا عن مخاوفه بشأن الوضع الصحي على متن السفينة.

ومع وضع ذلك في الاعتبار شددت على الحاجة المستقبلية لـ«تعليمات خدمة مُحددة» في حالات مماثلة، لاسيما في حالة سفن البحرية التي يعيش فيها الطاقم بالفعل في ظروف مُقيدة. وعلى الرغم من إقرارها بأن استجابة الجيش كانت «بطيئة في مواكبة الأمور الصحية والوقاية من الفيروسات»؛ فقد أقرت بأن استجابته «قد تحسنت بشكل كبير» مع استمرار الأزمة. من ناحية أخرى تطرقت إلى تأثير الوباء على العلاقات الأمريكية الصينية، حيث وسع الوباء من وجهات نظر الأمريكيين تجاه الصين وضاعف من التصورات السلبية والعدائية للحكومة الصينية، كما لاحظت أيضا أن معظم الأمريكيين يدركون الآن أن الولايات المتحدة متورطة في منافسة طويلة الأمد مع الصين.

وفي معرض تلخيصه لـ«مشهد التهديد» الذي يتعرض له «البنتاجون» حاليا أشار «أوهانلون» إلى «الصين، وروسيا، وكوريا الشمالية، وإيران، والمنظمات الإرهابية»، باعتبارها التهديدات الرئيسية للأمن القومي للولايات المتحدة،

موضحا أن الجائحة لم تشهد انخفاضًا كبيرًا في أي من هذه التهديدات، وأن البعض قد «تحور» و«تحول» لتقديم تحديات استراتيجية جديدة.

وفي حديثه عن التهديد الأمني من روسيا أوضح بأن «بوتين» «لا يحتاج إلى الكثير من المال»، لمواصلة تنفيذ أجندته للسياسة الخارجية التي أثارت مخاوف كبيرة بالنسبة للغرب. وفي نفس الوقت، فإن التأثير الاقتصادي للوباء «قد يعيق طموحاته العظيمة» للمنطقة، مؤكدا أن «تأجيج» المنافسة مع الغرب لا يزال خيارًا «مقنعًا» في المستقبل بالنسبة للرئيس الروسي كوسيلة لترسيخ شعبيته بين قاعدة دعمه المحلية المتعثرة.

وفيما يتعلق بالتهديد من إيران أشار إلى تلقيها «ضربة خطيرة جدًا» جراء الوباء. ومن المرجح أكثر من ذي قبل بالنسبة للمتشددين فيها أن يذعنوا لبعض القضايا دبلوماسيا، مقابل تخفيض العقوبات الاقتصادية. وبالتالي، فإن الفرصة الجيوسياسية الحالية ستمثل فرصة للإدارة الأمريكية بايدن المستقبلية في حال انتخابه لإعادة فتح قنوات الدبلوماسية للولايات المتحدة تجاه طهران. ومع ذلك، حذر من عودة واشنطن إلى الاتفاق النووي لعام ٢٠١٥، مشيرًا إلى أن العودة التي قد يقودها بايدن ليست سياسة «مناسبة» تجاه إيران لتحقيق مصالح أمريكا في الشرق الأوسط.

وفي ملاحظاته الأخيرة، نوه إلى مستقبل الإنفاق الدفاعي الأمريكي في أعقاب الجائحة. وأوضح أن ميزانية الدفاع والتوقعات الاستراتيجية يجب أن تظل «قوية» في المستقبل القريب؛ نظرًا لاستمرار تهديدات الأمن القومي الرئيسية. كما أصر على أن التخفيضات الدفاعية المحتملة «ليست الطريقة الصحيحة غير المُكلفة» لحل العجز الاقتصادي المتضخم، حيث من غير المرجح أن تحدث «فرقًا ملحوظًا» في الميزانية الوطنية. وبدلاً من ذلك، أعرب عن دعمه لـ«ميزانية دفاع ثابتة»، من شأنها الحفاظ على المستويات الحالية للإنفاق الدفاعي.

بالإضافة إلى ذلك سلط الضوء أيضًا على كيفية حدوث «انخفاض طفيف» في النمط العام لميزانيات الدفاع في السنوات الأخيرة حتى قبل الجائحة. وفي حديثه إلى شبكة «بي بي سي»، في أوائل سبتمبر، أشار «أوهانلون» إلى أن «ترامب» يمكن أن «يدعي الفضل في زيادة كبيرة للميزانية في زمن السلم من ولاية كانت بالفعل جيدة إلى حد ما في عهد أوباما، الذي كانت ميزانياته الدفاعية قوية بالمعايير التاريخية أيضًا. وأقر كذلك أنه، بعد تعديلها وفقًا للتضخم، كانت ميزانية الدفاع لإدارة أوباما تزيد باستمرار على ١٠٠ مليار دولار عن متوسط ميزانية الولايات المتحدة خلال الحرب الباردة.«

على الجانب الآخر تناول «جادي» التحديات الاستراتيجية المستقبلية، خاصة تلك المتعلقة بحلفاء الولايات المتحدة، ومستقبل جهود تحديث القوات. ومثل «أوهانلون» جادل بأن الجائحة قد أدت إلى تصعيد ما أسماه بـ«التحديات الموجودة مسبقًا»، بدلاً من خلق «تحديات جديدة». وفيما يتعلق بالتداعيات الاستراتيجية على حلفاء واشنطن

وشركائها العالميين، قال: إن الوباء أثر «سلبًا» على هذه العلاقة بالفعل، وأرجع ذلك إلى ما أسماه «اختلال وظيفي مؤسسي»، وعدم التوافق بين المسؤولين والناخبين الأمريكيين حول دور واشنطن في الخارج .

ودعمًا لهذا التقييم أكد استطلاع للرأي أجري في يونيو ٢٠٢٠ أن ٢٪ فقط من الأوروبيين ينظرون إلى الولايات المتحدة على أنها حليف «مساعد» في مكافحة كورونا. وكان تقرير حول النتائج التي جمعها «المجلس الأوروبي للعلاقات الخارجية» قد خلص إلى أنه: «في هذا العالم المخيف، ينظر المرء حوله بحثًا عن أصدقاء؛ لكن الأوروبيين غير متأكدين ممن يمكنهم الاعتماد عليه.. فقد ضاعت ثقتهم في واشنطن في عهد ترامب.«

وحول مستقبل جهود تحديث قوة الجيش الأمريكي قال «جادي» إن الضغوط الاقتصادية الناتجة عن انتشار الوباء «ستزيد الضغط» لتسريع وتيرة تطوير القدرات التكنولوجية العسكرية. كما أوضح أنه في حين أن هذا التطوير يمكن أن يكون فرصة عظيمة» للوصول إلى ثقة كافة الدوائر الانتخابية، إلا أنه قد يكون أيضًا مخاطرة بحد ذاتها في حال فشل في مواجهة التحديات الكارثية الراهنة. وفي مثل هذه الظروف، سيكون لدى النقاد مبررًا لإمكانية تأخير المخططات المعنية بتحديث القدرات العسكرية لعدة سنوات قادمة.

وردا على سؤال حول مدى الاختلاف الذي ستحدثه نتيجة الانتخابات الرئاسية القادمة على مستقبل الإنفاق الدفاعي واستراتيجية الأمن القومي الأمريكي؛ كان هناك إجماع من المشاركين على أن الاختلافات بين «ترامب» و«بايدن»، ضئيلة بشكل عام عندما يتعلق الأمر بملف الإنفاق الدفاعي، وأن الاختلافات المحتملة التي قد تطرأ على هذه الاستراتيجية مبالغ فيها أيضًا.

ومن جانبه أكدت «إيجلن» أن هناك «استمرارية لبقاء معدل الإنفاق أكثر من تغييره» لدى كلا المرشحين، خاصة أن كلاهما قد التزم بسحب المزيد من القوات الأمريكية من الخارج، وإن كان «بايدن» يختلف في تفضيله إبقاء هذه القوات في مواقعها الاستراتيجية الحالية. ووافق «أوهانلون»، على هذا التقييم، واصفًا هذه الاختلافات بأنها «فروق دقيقة»، وذلك مع وجود أوجه تشابه أكثر بكثير من الاختلافات بينهما. ومع ذلك كان أحد جوانب الاختلاف التي شدد عليها هو الاختلافات الشخصية بينهما، حيث وصف «ترامب» بأنه «أكثر شخصية لا يمكن التنبؤ بها»، وأن ما يتسم به من اندفاع من المرجح أن يؤدي إلى تدخل محتمل في معدل الإنفاق الدفاعي، واستراتيجية الأمن القومي خلال فترة رئاسية ثانية.

وبالفعل، انعكس بوضوح أثر هذا الاختلاف خلال الحملة الانتخابية والميل إلى دعم «بايدن»، بدلاً من «ترامب»، حيث أعرب ما يقرب من ٥٠٠ مسؤول عسكري سابق عن دعمهم له، مؤكدين أنه يتمتع «بالشخصية والمبادئ والحكمة والقيادة اللازمة لمواجهة عالم متوتر». وعلى الرغم من مزاعم ترامب بأنه يتمتع بمستوى كبير من الدعم

داخل الجيش، فقد أفاد استطلاع للرأي أجري في أغسطس ٢٠٢٠ أن ٤١٪ من الأمريكيين في الخدمة العسكرية يفضلون «بايدن» في البيت الأبيض، مقارنة بـ٣٧٪ لصالح ترامب.

ومع تسليط الضوء على منظور «حلفاء واشنطن» أضاف «جادي» أن الانتخابات ستكون «مهمة للغاية» بالنسبة لهم، حيث سيمثل تقلد ترامب لولاية ثانية مصدر قلق هائل للدول الأوروبية. وفيما يتعلق بالسياسات الدفاعية لكلا المرشحين؛ وصف عدم وجود خلافات سياسية رئيسية بينهما بأنه «أمر مقلق»، بالنظر إلى تدهور الأوضاع الأمنية في كل دول العالم، بما يبدو معه أن واشنطن غير قادرة على التعامل مع كافة الأوضاع بالسرعة المطلوبة.

وردا على سؤال حول ما إذا كانت هناك «خيارات بديلة» يمكن بموجبها منح تمويل متزايد لميزانية الدفاع السنوية، وفي حين أشار المشاركون إلى دعمهم المستمر لزيادة معدل الإنفاق الدفاعي، وافق «أوهانلون» على أن هناك حاجة إلى تفكير «أوسع ورؤية يجب أن يعاد تصورها»، بشأن الأمن القومي الأمريكي، مع مراعاة حجم التهديدات البيولوجية والنووية والمناخية والرقمية.

وفيما يتعلق بالتهديدات الأمنية الصينية المتصاعدة حيال الولايات المتحدة وإمكانية ظهور بكين أقوى مما كانت عليه بعد الوباء أكدت «إيجلن» أن هذه هي وجهة النظر الراهنة لكبار القادة العسكريين في واشنطن، وكذلك وجهة نظر الجيش الصيني نفسه. وفي غضون ذلك اختار «أوهانلون» إبراز دور الهند باعتباره «مهمًا» في مواجهة الاعتداءات الصينية في منطقة جنوب آسيا، مؤكدا أن تحالفاتها مع دول أخرى في هذه المنطقة «لها أهمية كبرى» مستقبلاً، وأن الصين تخسر حاليًا المنافسة الجيوسياسية الشرسة معها في تلك المنطقة.

وفي الأخير، قدمت الندوة عرضًا شاملاً للتحديات الحالية والمستقبلية التي تواجه القوات الأمريكية، من خلال طرح آراء المحللين حول إخفاقات واشنطن بشأن مواجهة كوفيد-١٩، وتحديات الأمن القومي الطارئة ومخاوف حلفائها، إلى جانب القلق الناجم عن الخفض المحتمل في ميزانية الدفاع من أجل تعويض معدلات اقتراض الحكومة بسبب الجائحة.

وفي النهاية، اتفق المشاركون على الاعتراف بأن فوز «بايدن» أو «ترامب» في الانتخابات الرئاسية (نوفمبر القادم)، من شأنه أن يحدث فرقًا بسيطًا فقط في الإنفاق الدفاعي، وكشفوا أن هذه القضية ترتبط بنواح كثيرة قد تتجاوز نطاق البيت الأبيض لما سيكون لها تأثير أطول بكثير من السنوات الأربع المقبلة.

٢٠٢٠/١٠/٧

قراءة في المناظرة الرئاسية الأولى بين «ترامب» و«بايدن»

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

يكاد يكون من المؤكد أن سباق الانتخابات الرئاسية الأمريكية لعام ٢٠٢٠ سيُسجل في التاريخ باعتباره واحدا من أكثر المنافسات شراسة وهزلية في تاريخ البلاد، وتعد المناظرة الوطنية الأولى بين المرشحين للانتخابات بمثابة تأكيد لذلك. وفي ٢٩ سبتمبر، تشارك الرئيس «دونالد ترامب»، ومنافسه الديمقراطي «جو بايدن» المنصة لأول مرة، وشرعوا في مواجهة شديدة اللهجة شملت كل شيء تقريبًا باستثناء القرارات السياسية ذات المغزى.

وتلعب المناظرات من هذا النوع دورا كبيرا في تغيير، أو التأثير على قرار الناخبين، وخاصة من قبل الناخبين المترددين الذين –عبر المناظرات– إما يصطفون مع مرشح بذاته، أو يقومون بتغيير مرشحهم لآخر. وغالبا ما تركز على تنافس المرشحين في تقديم رؤاهم الإصلاحية في الأزمات التي تعاني منها البلاد، إلا أنها هذه المرة جاءت في سياق مختلف تماما، حيث تخللتها الشخصنة بشكل كبير بعيدا عن السياسات.

جاءت المواجهة، التي استضافها «كريس والاس» من قناة «فوكس نيوز»، في الوقت الذي يتقدم فيه «بايدن» على «ترامب» بفارق ٨,١ نقاط في معدل الاقتراع الوطني. وكان من الواضح أن هاجس «ترامب»، الأول هو إظهار مدى ضعف منافسه والهيمنة على اللقاء، ولكن هذا النهج أدى حتى الآن إلى نزف المزيد من الأصوات والدعم له من خريجي الجامعات البيض وكبار السن، فضلا عن شعور الجمهوريين بالإحباط من تركيزه على جذب فئة محددة فقط من أنصاره، وبدلا من كسب المزيد من المعتدلين من خلال تعزيز التفاؤل بـ«أجندة تطلعية»، كان هناك حديث حول الجريمة والتوترات العرقية. يقول «ميشيل ماكيني»، من «معهد الاتصال السياسي»: إن «المناظرة كانت الأكثر فوضوية في التاريخ الأمريكي، وأدت المقاطعات المستمرة والمفككة وغير المركزة إلى إلحاق الضرر بترامب نفسه».

وبشكل حاسم، سيطر على المناظرة المنافسة اللفظية، وتبادل الاتهامات المستمرة، والهجمات الشخصية والمتعلقة بالسجلات السياسية لبعضهما بعضا. ووصف «بايدن»، «ترامب»، بأنه «أسوأ رئيس في تاريخ الولايات المتحدة»، و«مهرج»، و«دمية بوتين». وأكد أن «الجميع يعرف أنه «كذاب». ورد عليه الأخير قائلاً: «لقد فعلت في ٤٧ شهرًا أكثر مما فعلته في ٤٧ عامًا، يا جو». وعمد «ترامب» إلى وصف منافسه على أنه «دمية في يد اليسار الراديكالي، سواء بشأن قضايا الصحة أو المناخ».

وحول سبب قيام «ترامب» باستخدام أسلوب التنمر والمقاطعة والاستفزازات في أول مناظرة له مع منافسه؟ فإن الجواب كما يقول «ريان ليزا»، في مجلة «بولتيكو»، يرجع إلى عدة أسباب منها، أنه لم يعد لديه رسالة. ففي ٢٠١٦ كانت لديه أربع دعائم وهي «الهجرة، والتجارة، وأوباما كير، والفساد». وكانت لديه شعارات فعالة مثل «لنجعل أمريكا عظيمة»، و«ابن الجدار سريعا»، لكن في عام ٢٠٢٠ لم تعد له رسالة. وحينما سألته صحيفة «نيويورك تايمز» قبل فترة عما سيفعله في ولايته الثانية، أجاب بأنه يريد تخفيف التنظيمات والضرائب، وتعيين

قضاة محافظين، وتأمين الحدود، وهو ما علقت عليه الصحيفة بأنه «ليس هناك أجندة للكونجرس». فضلا عن فقر سجل إنجازاته، وهو ما كان سببا لتراجع شعبيته حتى في الوقت الذي ازدهر فيه الاقتصاد.

وفي واقع الأمر، لم يكن هذا الأسلوب الذي لجأ إليه «ترامب» جديدا عليه. ففي عام ٢٠١٥ وأثناء الترشيحات للحزب الجمهوري الذي كان لديه عدد من المرشحين الأكفأ منه، لجأ إلى الاستعراضات المسرحية ووسم منافسيه بالألقاب السيئة، والحديث عن سياسات شعبوية، مثل الهجرة والتجارة؛ لكي يجعل من نفسه مركز النقاش، ومضى من البداية إلى النهاية لكي يحصل على ترشيح حزبه، وقد أنتجت هذه الصيغة له انتصارا كبيرا.

وجاءت واحدة من أكثر المواجهات في المناظرة عندما تمت مناقشة استجابة الولايات المتحدة لجائحة كورونا. وجادل «بايدن» بأن «الكثير من الناس ماتوا، وأن الكثير سيموتون ما لم يصبح أكثر ذكاءً، وأسرع بكثير». وكرد فعل، هاجمه ترامب بأنه «تخرج إما بأدنى مرتبة أو قريب من أدنى مرتبة في صفه» قبل تحذيره بعدم استخدام كلمة ذكي معي». ووصلت الهجمات الشخصية إلى مستوى سيئ مع مهاجمة الرئيس الحالي لأبناء نائب الرئيس السابق، والذي رد بغضب إن: «ابني كان في العراق، وحصل على النجمة البرونزية، وعلى وسام الخدمة الواضحة، ولم يكن خاسرًا، لقد كان وطنيًا». ومع استمرار ترامب في مقاطعته طوال فترة النقاش، علق بايدن قائلا: إنه «من الصعب الحصول على أي كلمة مع هذا المهرج».

ووفقا للعديد من المعلقين، فإن التحرك لتحويل المناظرة إلى مشهد ترفيهي بالنسبة إلى ترامب كان حيلة متعمدة لمحاربة بايدن. واستشهد «شين جولدماشر» من صحيفة «نيويورك تايمز»، بأن هذه الاستراتيجية كانت لجذب بايدن «لتصبح مناقشة لتبادل الاتهامات». وأوضح «هنري زيفمان»، من صحيفة «التايمز»، بأن «هذه الاستراتيجية نجحت على مستوى واحد من حيث انها حرمت بايدن من فرصة تكوين قدر كبير من التدفق لكلامه، وأنه كلما كان على أعتاب استكمال الحديث عن فكرة بطلاقة، كان يتدخل ترامب». من ناحية أخرى واجه «والاس»، أيضًا انتقادات متعددة. ووصف «ديفيد سميث» من صحيفة «الجارديان»، أداءه بأنه «مثل مدرس الحصص الاحتياطية المدرسية، بشكل يائس من أعماقه، حيث يقوم الأطفال المشاغبون بأعمال شغب». واتهمه «جيمس فالوز»، من مجلة «ذي أتلانتيك»، بالفشل في التكيف مع تكتيكات ترامب في المناظرة، وبالتالي السماح للجمهوري بالتلاعب به».

ومع ذلك، كانت إحدى القضايا التي لم يتمكن فيها ترامب من ممارسة حيل المناظرة معها هي مسألة ما إذا كان سيدين «تفوق الجنس الأبيض» واليمين المتطرف. وعندما سأل «والاس» عن اندلاع العنف السياسي في أمريكا منذ مايو، رد ترامب: «أود أن أقول إن كل ما أراه هو من فعل اليسار وليس اليمين». تبع ذلك رفضه مرة أخرى إدانة اليمين المتطرف علنا. وعند سؤاله عن مجموعة «الأولاد الفخورون» المناهضة للهجرة، صرح أن المجموعة يجب أن «تتراجع»، مضيفًا أن «على شخص ما أن يفعل شيئًا حيال حركة أنتيفا واليسار الراديكالي».

ومن وجهة نظر الكثيرين، فإن عدم قدرته على إدانة مجموعة يمينية متطرفة هي علامة واضحة على أنه لا ينوي توحيد الأمة الأمريكية في هذه اللحظة من الأزمة. وفي الواقع، تُعطي تصرفاته معنى لكلمات وزير دفاعه السابق «جيمس ماتيس»، الذي لاحظ في يونيو أن «ترامب هو أول رئيس لا يحاول توحيد الشعب الأمريكي، وبدلاً من ذلك يحاول تقسيمه». إضافة إلى ذلك، أيدت مجموعة «الأولاد الفخورون» نفسها بشغف كلمات ترامب، وردت على الإنترنت بأنها «تتنحى وتقف إلى جانب الرئيس الأمريكي».

وبشكل أعم، افتقر النقاش إلى تفاصيل السياسة أو تفسيرات ما يأمل أي من الرجلين تحقيقه في الرئاسة اعتبارًا من يناير ٢٠٢١. وكما لاحظت بي بي سي، «تطرق النقاش قليلًا إلى السياسة، أو الجدل حول ما سيفعله أي من المرشحين أثناء وجوده في المنصب». وأضاف «شين جولدماشر»، في صحيفة «نيويورك تايمز»: أن «ترامب بدا يركز بشكل أساسي على إضعاف وإرباك بايدن، بدلاً من تقديم أجندة أو رؤية عن فترة ولاية ثانية في البيت الأبيض». وبالمثل، أشار «مايكل هيرش»، من «فورين بوليسي»، إلى أن «السياسة الخارجية في حد ذاتها لم تستغرق وقتًا تقريبًا في النقاش».

ومع أخذ هذا في الاعتبار، اتسمت ردود الفعل الدولية على المناظرة بالسلبية بشكل كبير. ووصفها «ديفيد تشارتر» من صحيفة «ذا تايمز»، بأنها «تركت الأمريكيين مذعورين فهي أكثر المناظرات فوضى وحقدا في تاريخ الانتخابات الأمريكية». وذهب «ديفيد سميث» إلى أبعد من ذلك، واصفًا النقاش بـ«الإذلال القومي الذي يفترض أن ينظر إليه مؤرخو المستقبل بالحسرة». كما ظهرت الإدانات لها واضحة في الصحافة الأوروبية. ووصفتها صحيفة «ليبراسيون»، بأنها «فوضوية وطفولية»، و«مرهقة». في حين قالت عنها صحيفة «لوموند»، إنها «عاصفة رهيبة». في غضون ذلك، قارنت مجلة «دير شبيجل» الأمر في ألمانيا بـ«حادث سيارة»، وكتبت صحيفة «لا ريبوبليكا»، «لم تنخفض السياسة الأمريكية إلى هذا المستوى من قبل».

وبالنظر إلى افتقار «ترامب» إلى آداب المناقشة والحوار، ليس من المستغرب تأكيد العديد من المراقبين إدارة «بايدن» للمناظرة بصورة أكثر ملاءمة. ووصف «أنتوني زورشر»، من «بي بي سي»، نائب الرئيس السابق بأنه «لم يستطع أن يتحدث كثيرًا في تلك المناظرة المحتدمة». وأرجع سبب ذلك إلى مقاطعات ترامب المستمرة التي «نادرًا ما أعطته فرصة لقول شيء ما يضر حقًا بأي من قضاياه». وداعي «هيرش»، أن ترامب «كان منزعجًا ومتوترًا بشكل واضح أكثر من بايدن طوال المناظرة»، ورأى «سميث»، أنه «إذا أعيد انتخاب ترامب.. فإن أحلامنا ستكون قاتمة ومرعبة لا يمكن تصورها وسيكون الأمر برمته أشبه بنعي الولايات المتحدة الأمريكية».

ومع ذلك، أوضح عدد أكبر من المعلقين أن النقاش لم يكن له فائز حقيقي بمعنى الكلمة، وأن الولايات المتحدة نفسها هي الخاسرة؛ لأنها اضطرت إلى تحمل مثل هذا العرض السياسي المذل. ولخص «تشارتر»، الموقف بأنه

«بينما يمكن الحكم على بايدن بالفوز بالمناظرة، لم يكن هناك فائز حقيقي، لأنه لم يكن هناك نقاش حقيقي».

وذهب «هنري زيفمان» من صحيفة «التايمز»، إلى أبعد من ذلك، حيث كتب أن «الخاسر الأكثر وضوحًا في المناظرة الرئاسية الأولى كانت الولايات المتحدة». وأضاف أن «الليلة الماضية لم تكن مناقشة بأي معنى، لقد كان شجارًا سيئًا، وفي بعض الأحيان غير مفهوم بين اثنين تجاوزا العقد السابع من العمر يبغض بعضهما بعضا بشكل واضح».

ومع هذا الموقف، ذهب العديد من المراقبين إلى أن نتيجة المناظرة لن يكون لها تأثيرات محتملة على نتيجة الانتخابات الرئاسية على نطاق واسع. وأشار «جولدماشر»، إلى أن «تأثير هذه المناظرة الفوضوية على نتائج الانتخابات –بالنظر إلى أن ٩٠٪ من الناخبين حُسموا اختياراتهم بالفعل– هو أمر مشكوك فيه بشكل مطلق». ولا يخفى مع كل ذلك، تحدث ترامب أيضًا بشكل مثير للجدل، أنه قد لا يقبل نتيجة الانتخابات في نوفمبر القادم إذا خسر، وأن الوضع الحالي «لن ينتهي بشكل جيد».

على العموم، من الصعب رؤية تلك المناظرة الرئاسية الأولى التي لم تتعد أكثر من مجرد «مسرحية سياسية»، ألقت تأثيرًا مريرًا على السياسة الأمريكية ككل، إلا كما رأها «فالوز» في مجلة «ذي أتلانتيك»، أنها «لحظة سيئة للديمقراطية». ومع مناقشة القليل جدًا من القضايا السياسية، انخرط «بايدن»، و«ترامب»، في مناوشات لفظية سيئة لم تظهر الكثير من القناعات لإثبات إمكانية انتخاب أي منهما. وبالتالي، لا يمكن لأي منهما أن يدعي فوزًا حقيقيًا في المناظرة، حيث فشل كلاهما في توجيه ضربة قاضية ضد الآخر.

ومع وضع هذا في الاعتبار، ربما تكون هناك خيبة أمل أكبر عند النظر في أن مثل هذه المناظرة من المقرر أن تتكرر مرتين أخريين، في ١٥ و٢٢ أكتوبر القادمين، فيما ستكون هناك مناقشة فردية لبايدن في ٧ أكتوبر، غير أنه، للإنصاف، عادة ما تنتهي المناظرة الأولى لغالبية الرؤساء بأداء سيئ.

٢٠٢٠/١٠/٨

مخاطر التوسع الإيراني في استخدام المليشيات العميلة في المنطقة العربية

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

منذ قيام الثورة الايرانية عام ١٩٧٩ وإيران تحاول زعزعة استقرار الشرق الأوسط باستخدام عملاء ومليشيات بالوكالة في الخليج والعراق ولبنان واليمن، وقد سمح استخدامها مثل هذه الجماعات في النزاعات الإقليمية بحشد مجال نفوذ كبير لها. ومع ذلك فإن فرض الولايات المتحدة سياسة «الضغط الأقصى»، بالإضافة إلى مقتل «قاسم سليماني»، يعد تراجعا واضحا في حظوظ إيران ووكلائها في الوقت الحاضر.

ولمناقشة هذا الوضع عقد «المجلس الأطلسي» بواشنطن ندوة عبر الإنترنت بعنوان «التوسع الإقليمي.. المليشيات الإيرانية في المشرق العربي»؛ بهدف مناقشة التهديدات المستقبلية من العملاء الإقليميين المدعومين من إيران، أدارتها

«جمانة قدور» من المجلس الأطلسي، وتحدث فيها «جويل رايبورن» نائب مساعد وزير الخارجية الأمريكي، و«أريان طباطبائي» الزميلة في «التحالف من أجل الديمقراطية»، و«مايكل بي هرتسوغ» من «معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى»، و«حمدي مالك» المحلل في «تلفزيون إيران انترناشيونال»، و«نافار سابان» من «مركز عمران للدراسات الاستراتيجية.«

في البداية ذكر «رايبورن» أن واشنطن تعتبر استخدام إيران وكلائها في الشرق الأوسط «يدخل في إطار سياسة إيران في الهيمنة والتوسع»؛ إذ أكد أن لديها «نظاما ثيوقراطيا لن يسعى إلى السلام طواعية»، وأنها «أكبر دولة راعية للإرهاب في العالم»، وباعتبارها «قوة عسكرية عدوانية» فإنها تهدف إلى فرض هيمنتها على جيرانها الإقليميين. وفي تفصيله لتدخلاتها العسكرية وصفها بأنها محاولة لبناء «محميات عسكرية إيرانية» يمكن من خلالها «تهديد المنطقة بأكملها». ومن ثم اعتبرها «العامل الأكثر زعزعة للاستقرار في منطقة الشرق الأوسط.«

من جهة أخرى انتقد الحكومات الأمريكية السابقة لفشلها في التعامل مع إيران بشكل صحيح، إذ إنها «إما لم تقدر حجم التهديد الإيراني وإما لم ترغب في الرد عليه»، في حين أن الإدارة الحالية جعلت من طهران «مركزًا» لسياستها في الشرق الأوسط، فحملة «الضغط الأقصى» أضعفت حزب الله، وجعلت الوجود الإيراني في سوريا «تحت السيطرة». وعندما سألته «قدور» عن الدليل على ذلك أوضح أنه تم منع إيران من الوصول إلى الأموال التي كانت ستذهب لتمويل «سلوكها العدواني» في المنطقة، إلى جانب حرمانها من ٧٠ مليار دولار من عائدات النفط منذ مايو عام ٢٠١٨، مع استمرار هذه السياسة الاقتصادية التي تكلفها ما يصل إلى ٥٠ مليار دولار سنويا في المستقبل، كما أن وكلاءها بدأوا يشعرون بالضائقة المالية وأخذوا يطبقون «إجراءات تقشفية»، فضلا عن تقليص الدعاية الإيرانية بسبب نقص التمويل، كل ذلك بسبب ما وصف بـ«انهيار اقتصادي إيراني ناجم عن حملة الضغط الواسعة.«

وحول عدم دعم حلفاء واشنطن لها دبلوماسيا في سعيها لتجديد عقوبات منع تصدير الأسلحة على إيران أكد أن أهم جزء في سياسة واشنطن تجاه إيران هو الاعتراف بحقيقة أن إيران دولة «عدوانية ومعادية وتهديد وجودي للأمن العالمي». وفي موازنة لعدم الامتثال الأوروبي سلط الضوء على دعم الخليج لخطط واشنطن لحظر الأسلحة، كإشارة إلى أن العديد من الدول الأخرى تريد أيضًا «ردع» النظام الإيراني. وحينما سُئل عن المكان الذي يمثل أكبر تهديد للأمن الإقليمي من وكيل إيراني أشار إلى أن طهران تمتلك «تهديدًا في كل مكان»، وأنه لا يوجد سوى «فروق بسيطة وتدرجات» بين الجماعات المدعومة منها. ومع ذلك فقد أشار إلى الوضع الهش في العراق باعتباره «التهديد الأكثر إلحاحًا»، وذكر أنه مع إيران «يمكن أن يحدث أي شيء في أي وقت»، إذ «تعمل يوميا» على نسج المؤامرات والمخططات.

وعندما سُئلت «طباطبائي» عن السياسات المحتملة للإدارة الديمقراطية بقيادة «بايدن»، وكيف ستتعامل مع السلوك الإيراني مستقبلا، قالت: إن المخاوف التي أوضحها «رايبورن»، بشأن إيران «ليست مجرد مخاوف للجمهوريين، وإنما يتشاركها الديمقراطيون». ومع ذلك سلطت الضوء على «الاختلافات الرئيسية» حول كيفية سعي الحزبين لتحقيق أهدافهما، وأشارت إلى أنه لا تزال هناك «حدود لما نعرفه» بشأن حكومة ديمقراطية مستقبلية، ليس فقط فيما يتعلق بالسياسات التي لم يتم تحديدها بعد، ولكن أيضًا فيما يتعلق بالسيناريو داخل طهران الذي سيرحب بوصول حكومة ديمقراطية؛ وأكدت أن الوضع «مجهول»، إذ لا يزال من الممكن وقوع العديد من الأحداث بين أكتوبر ٢٠٢٠ ويناير ٢٠٢١، غير أنها أكدت أن العودة إلى «الاتفاق الإيراني» ستكون «في قلب» السياسة الإيرانية لإدارة بايدن.

وفيما يتعلق بكيفية رد إسرائيل على تهديدات وكلاء إيران في المنطقة استعرض «هرتسوغ» التحديات الاستراتيجية التي تواجهها إسرائيل، موضحا أنه ردا على انخراط حزب الله في سوريا أقرت إسرائيل «خطوط حمراء» مختلفة بشأن نقل الأسلحة الاستراتيجية من إيران إلى حزب الله عبر سوريا. وشرح خطة إيران وسوريا وحزب الله لإنشاء «جبهة عسكرية» في جنوب سوريا لمواجهة إسرائيل، وكيف أن تطوير هذا المخطط تصاعد في عامي ٢٠١٦ و٢٠١٧، وأوضح أن هذا سبب «القرار الاستراتيجي» الذي اتخذته إسرائيل عام ٢٠١٧ لشن حملة ضد الأعمال الإيرانية. وفي حين أنها لم تثبت فعالية بنسبة ١٠٠٪ إلا أنها كانت «ناجحة تمامًا» في إحباط هذه الخُطط؛ فمع مواجهة الهجمات والضغوط الإسرائيلية كان على هذه القوات «نزع فتيل» عملياتها لتصبح «أقل تركيزًا»، ما جعل تشكيل جبهة عسكرية في جنوب سوريا أمرًا مستحيلا.

وعندما سُئل «مالك» عن تدهور الوضع في العراق أوضح أن الحكومة المركزية في بغداد «لا تملك القوة» لتقديم الجماعات المدعومة من إيران إلى العدالة؛ بسبب نقاط الضعف المتأصلة فيها، إذ ليس هناك سوى سيطرة فعالة على قوة مكافحة الإرهاب الصغيرة في البلاد ووكالاتها الاستخباراتية، التي تهتم بشكل أساسي بالنشاط الخارجي وليس الاستقرار الداخلي. وجادل بأن «الداخلية العراقية» «لا تنصاع» لأوامر الحكومة، الأمر الذي أدى إلى مواجهات متوترة بينهما. وللتدليل على ذلك تطرق إلى كيفية قيام رئيس الوزراء العراقي، ردا على عملية اختطاف، بإرسال قوات مكافحة الإرهاب لتعقب الجناة، بدلا من الشرطة العراقية.

وفي هذا السياق أوضح أن جماعة «حزب الله» هي «أقوى وكيل إيراني في العراق»، إذ سيطرت على «مناطق محظورة» شاسعة، ودخلت مؤخرًا إلى «المنطقة الخضراء» للتقرب من المسؤولين الذين كانوا يحاولون قمع عملياتها. وعلى الرغم من أنه من المفترض أن تكون المليشيات النشطة في العراق تحت السيطرة الاسمية لرئيس الوزراء فإنه بدلا من ذلك قوضت إيران هذا التسلسل الهرمي، ووضعت الأفراد الموالين لها في قيادة المليشيات العراقية وأفواج الجيش. وشرح

«مالك» كيف تمكنت الجماعة من الحصول على أموال ضخمة عبر أساليب غير قانونية، مثل تهريب النفط، وإقامة نقاط تفتيش حدودية غير شرعية، ومزادات للعملة العراقية، إذ تنتهي الأموال المكتسبة من الحكومة لاستيراد السلع وما يوقع من عقود في حوذة المليشيات.

وفي حديثه عن التدخل الإيراني في سوريا ذكر «سابان» أنه في حين تركز معظم المناقشات على استخدام إيران القوة الصلبة فإنها أيضًا استخدمت تكتيكات القوة الناعمة في جميع أنحاء الشرق الأوسط. ومنذ عام ٢٠١٧ يحاول النظام «التسلل» إلى المناطق السورية التي أعاد الجيش السوري السيطرة عليها. وفي الوقت الذي لا يملك السوريون الوسائل لإعادة بنائها فقد رأت إيران في ذلك فرصة لبناء دعم محلي من جانبها؛ ومن ثم يكون لها موطئ قدم وقاعدة قوة جديدة في المنطقة. وبالنسبة إلى سابان فإن جزءًا مهما من العملية المتعلقة بالتسلل هو «صياغة علاقات وثيقة مع الشركات والمجتمعات المحلية السورية»، إذ إن إيران تركز على «حجم مشروعاتها التدخلية»، مستهدفة بذلك دعم البلدات الصغيرة بدلا من المدن الكبرى، ويتم ذلك لتأسيس «شبكة جديدة» من الأفراد الموالين لها داخل سوريا.

وردا على سؤال حول العلاقة المستمرة بين روسيا وإيران في سوريا، وما إذا كانت هذه الشراكة تظهر بوادر توتر، أجاب «سابان» أن الجماعات داخل سوريا منقسمة بين فصائل موالية لروسيا وإيران وأخرى مستقلة، وقد تفاقم هذا الانقسام بسبب تعزيز إيران وجودها العسكري في سوريا، كما أن هذه الانقسامات أدت إلى «حالة من العداء» داخل قوات النظام السوري. وهنا علق «رايبورن» بأن التوترات بين روسيا وإيران بشأن سوريا تعد أمرًا متوقعًا، إذ إن كلاهما له أهداف ورؤى متضاربة، فروسيا تهدف إلى استعادة «الأوضاع لطبيعتها قبل عام ٢٠١١، بينما تريد طهران تحويلها إلى حامية عسكرية وجزء من إمبراطوريتها.«

وحول مقتل «سليماني» وتأثيره على استخدام إيران وكلائها في بلاد الشام كان هناك خلاف بين المشاركين في الندوة، إذ عبرت «طباطبائي» عن مخاوفها خشية ألا تتجاوز ردود الفعل الانتقامية حجم مستوى الاستفادة من مقتله، وخاصة أن إيران أوضحت أن «الكثير من الردود الانتقامية لا تزال في الطريق»، كما أنه أيضا «من السابق لأوانه تحديد تأثير وتبعات اغتياله على وكلائها»؛ لكنها قبلت بحدوث «تحولات تكتيكية»، وأن خليفة سليماني «إسماعيل قاني» ليس «على دراية جيدة» ببلاد الشام، و«ليس لديه نفس الكاريزما التي كانت لدى سلفه.«

واختلف «هرتسوغ» مع هذا التقييم، وأوضح أن فوائد مقتل سليماني «تفوق بكثير أي خسائر أو تكاليف»، وأن اغتياله قد أثر بشكل كبير على قدرة حزب الله على تهديد إسرائيل. في حين وصف «رايبورن» ما قالته طباطبائي بأنه «اعتقادات خاطئة»، موضحا أنه بين عامي ٢٠١٥ و٢٠١٨، بعد توقيع «الاتفاق النووي»، وسعت إيران بشكل كبير إجراءاتها العدوانية، ولم يتوقف هذا الأمر إلا مع حملة «الضغط الأقصى» واغتيال «سليماني»، مؤكدا أن اغتياله «تأخر كثيرًا»، إذ كان «يخطط لشن هجمات» على القوات الأمريكية وحلفائها. وذهب إلى أبعد من ذلك، واصفًا

الانتقادات الموجهة إلى واشنطن بأنها «منحرفة بعض الشيء»، وخاصة أن «الدول كلها تعرف أنه كان قاتلا. وتعقيبا على ذلك ردت «طباطبائي» بأنه في حين أن إيران صعدت دعمها لوكلائها بين عامي ٢٠١٥ و٢٠١٨ فإن استخدامها لوكلاء إقليميين كان إجراءً تم استخدامه عقودا عديدة منذ ثورتها عام ١٩٧٩، ومن «الخطأ» القول إن «الاتفاق النووي» كان سببا في تزايد هذا الاستخدام.

على العموم، قدمت الندوة عرضا قيما ومعلومات ثرية حول تصرفات إيران الإقليمية ودعمها لوكلائها الإقليميين في الشرق الأوسط. وفي حين اتفق المشاركون حول هذه الأدوار كان هناك خلاف واحد بين «رايبورن» و«طباطبائي»، حول مسألة ما إذا كان مقتل سليماني قد أضعف وكلاء إيران الإقليميين أم لا .

وعلى الرغم من النطاق الواسع للقضايا المرتبطة بالندوة فإن هناك قضايا لم تمس، مثل التدخل الإيراني في اليمن، وفي شؤون دول الخليج. ولعل الاستنتاج النهائي الذي يجب استخلاصه هو أن حملة «الضغط القصوى» إلى جانب مقتل سليماني قد أثرت بشدة على التمويل الإيراني لوكلائها. ومع ذلك فإنهم لا يزالون نشطين بلا شك في لبنان والعراق وسوريا واليمن، ويمثلون تهديدًا أمنيا كبيرًا للولايات المتحدة والخليج ولجميع دول المنطقة.